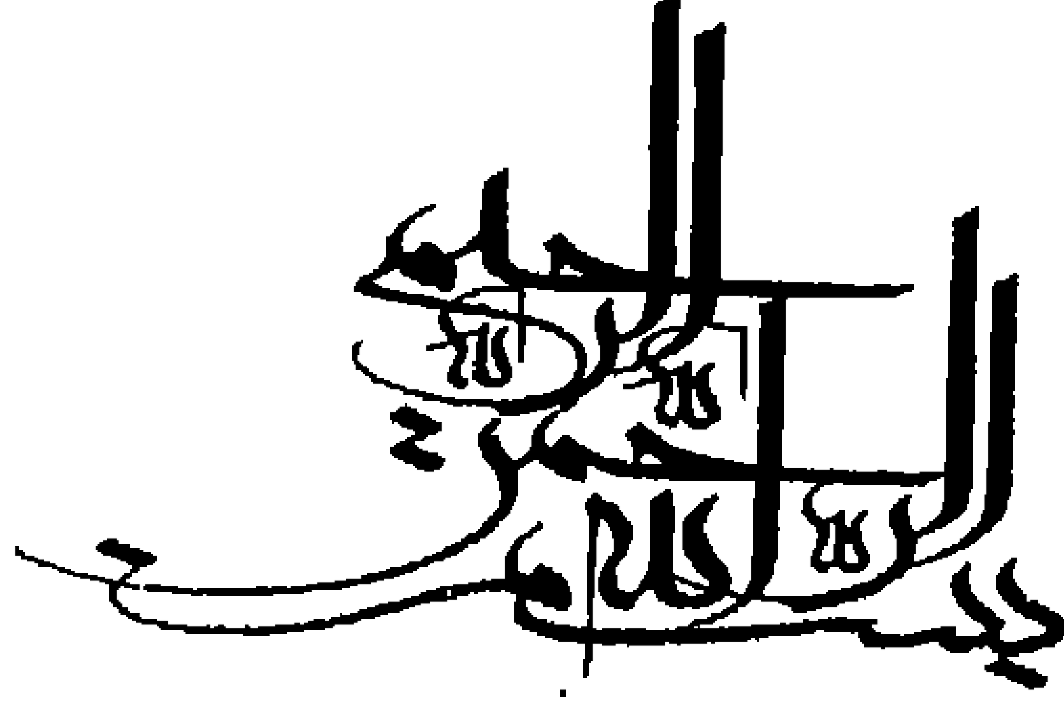
الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي

دراسة في العلاقات السياسية والاقتصادية

الدكتور
محمد حمزة حسين الدليمي





الولايات المتحدة الأمريكية

والاتحاد الأوربي

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية (2014/7/3221)

الدليمي، محمد حمزه

الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الأوروبي/ محمد حمزه الدليمي
.- عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2014
( ) ص
ر.إ.: (2014/7/3221).

الواصفات:/ العلاقات الدولية// الولايات المتحدة/ الاتحاد الأوروبي

❖ تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

ISBN 978-9957-96-025-4



دار غيداء للنشر والتوزيع

تلاع العلي - شارع الملكة رانيا العبدالله
مجمع العساف التجاري - الطابق الأول
تلفاكس : 6353402 6 962+
خلـــوي : 95667143 7 962+
ص.ب : 520946 عمان 11152 الأردن
E-mail: darghidaa@gmail.com

الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي

1989-2000

دراسة في العلاقات السياسية والاقتصادية

الدكتور

محمد حمزة حسين الدليمي

الطبعة الأولى

2015 م - 1436 هـ

﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يُزْجِى سَحَابًا ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُۥ ثُمَّ يَجْعَلُهُۥ رُكَامًا فَتَرَى
ٱلْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَٰلِهِۦ وَيُنَزِّلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن جِبَالٍ فِيهَا مِنۢ بَرَدٍ فَيُصِيبُ
بِهِۦ مَن يَشَآءُ وَيَصْرِفُهُۥ عَن مَّن يَشَآءُ ۖ يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِۦ يَذْهَبُ بِٱلْأَبْصَٰرِ ﴾

صدق الله العظيم

الفهرس

المقدمة

كانت الولايات المتحدة الامريكية تؤكد بانها لا تمانع من نهوض شركائها الاوربيين بدور أوسع على النطاق الدولي، لا سيما بعد انتهاء احداث الحرب العالمية الثانية 1939-1945 التي افرزت قوتين عالميتين، هما: الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي.

وفي اعقاب الحرب العالمية الثانية تغيرت المعالم والموازين الاوربية، إذ هبطت بريطانيا الى منزلة دولة من المرتبة الثانية لتاتي بذلك في الترتيب بين القوى المنتصرة في الحرب بعد الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي السابق. وقد كانت الحرب الى حد كبير مسؤولة عن هذا الهبوط، فقد بدأ واضحا عجز بريطانيا وحدها عن تطبيق سياسة توازن القوى الاوربية، والوقوف دون سيطرة المانيا على القارة الاوربية، ثم اصبحت بعد الحرب عاجزة عن الحيلولة دون سيطرة الاتحاد السوفيتي السابق، ولم يعد بإمكان اي حلف أوربي تتزعمه بريطانيا ان يحقق لها هذا الهدف، واصبح ضمان سلامة بريطانيا، والحفاظ على دول اوروباالغربية بمعزل عن السيطرة السوفيتية يتطلب المشاركة الامريكية في الدفاع عنها.

قبلت الولايات المتحدة الأمريكية تقديم الالتزام الخاص بالدفاع عن اوربا الغربية، وبذلك نبذت سياسة العزلة والابتعاد عن المشكلات الاوربية، التي طالما التزمت بها تجاه السياسة البريطانية لعدم قدرة الاخيرة على ضمان امنها وتحقيق اهدافها بإمكانياتها الخاصة، ولجوئها الى الولايات المتحدة الامريكية لتعينها على ذلك، كما ان بريطانيا بدأت تشارك في مشاريع الوحدة الاوربية وهو ما بدا خروجا منها على سياستها التقليدية في اوربا، وسلمت طوعا بانتقال الزعامة على دول الغرب منها الى الولايات المتحدة الامريكية.

كان تراجع الدور الدولي لاوربا الغربية قد ارتبط بتصاعد الدور الامريكي، الذي سعى غالبا الى ملء الفراغ الذي تركه انسحاب الاوربيين من المناطق التي كانت تحت سيطرتها، وهي عملية بدت في مظهرها تحمل صيغة توافقية لكنها احتوت في جوهرها طابعا تنافسيا، وما زال البعض في اوربا يتهم الولايات المتحدة الامريكية بانها تجاوزت مكونات الشراكة، عندما تخلت عن دعم المنهج الاستعماري الاوربي ابان حركة

الاستقلال في افريقيا واسيا، والحقيقة ان الادارة الامريكية لم تكن راغبة بانغماس واسع لا يتفق مع رؤيتهم المصلحية.

ان الاتحاد الاوربي يسعى بخطوات حذرة نحو تطوير دوره السياسي اقليميا ودوليا، وان هذا المسعى تجذبه الاهتمامات المصلحية ويركز على مناطق القرب الجغرافي، ويعتمد على السلوك الجماعي فضلاً عن الامكانيات الفردية لعدد من الدول الاوربية مثل فرنسا وبريطانيا، غير ان الحديث عن دور سياسي واسع وفعال للاتحاد الاوربي لن يكون ممكنا الا اذا توصل الاوربيون الى الية اكثر فاعلية في توجيه سلوكهم السياسي، واستبدلوا مفهوم "السياسة المشتركة" بمفهوم "السياسة الموحدة"، وهو امر يرتبط كثيرا بمدى استعداد المانيا لرفع سقف فعلها السياسي، ومدى تقبل بريطانيا لتجاوز تحفظاتها بهذا الشأن.

ان النفوذ السياسي عادة ما يكون امتدادا للتغلغل الاقتصادي او الوجود العسكري في منطقة معينة، وبموجب هذا المفهوم فان هنالك علاقة امريكية اوربية مركبة تحتوي على جوانب تعاونية وتنافسية في الوقت ذاته، ففي حين تعمد الولايات المتحدة الامريكية إلى لعب دور الوكيل الذي يعمل من اجل مصالح الغرب وبتفويض من الدول الحليفة، فإنها تتحول الى منافس لشركائها عندما تجد ان لا مجال لتقاسم الادوار، او ان مثل هذا التقاسم سيضعف من نفوذها وينتزع بعضا من مكاسبها.

ان موضوع الكتاب يركز اهتمامه على دراسة تطور العلاقات بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوربي بين عامي 1989-2000 وهي مدة تولي الرئيسين (جورج بوش الاب وبيل كلينتون) لنظام الحكم في الولايات المتحدة الامريكية، كما ان كلا الطرفين لا يمثلان فقط القطبين الرئيسيين داخل المنظومة الراسمالية، التي اخذت بالتشكل بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، بموجب الجهد الذي بذلته الولايات المتحدة الامريكية لاحتواء الاتحاد السوفيتي السابق وتوسيع نموذجها النفعي، بل انهما بموجب جميع الاعتبارات والمفاهيم يشكلان بعد تفكك الاتحاد السوفيتي عام 1991م القوتين الأكثر اهمية على الصعيد العالمي.

كما تهدف الدراسة الى بيان مظاهر الشراكة والتعاون ومواضع التنافر والتنافس بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوربي على الصعيدين السياسي والاقتصادي، رغم ان علاقاتهما الاقتصادية قد خضعت غالبا للمظهر التنافسي.

وقد تضمنت الدراسة مقدمة واربعة فصول وخاتمة، استعرض الفصل الاول (الولايات المتحدة الامريكية ومشاريع الوحدة الاوربية حتى توقيع معاهدة ماستريخت عام 1992م) ودور الولايات المتحدة الامريكية في اقامة التكتلات والمشاريع الاقتصادية والسياسية الاوربية، والتي كانت بداياتها بعد الحرب العالمية الثانية، وهي موجهة بصورة مباشرة ضد نفوذ الكتلة الاشتراكية، فضلا عن تسليط الضوء على رغبة اوربا في المضي قدما نحو الوحدة الاقتصادية والسياسية، والتي اثمرت ايجابا من خلال توقيع معاهدة ماستريخت عام 1992م.

اما الفصل الثاني فكان بعنوان (العلاقات السياسية بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوربي 1989-2000)، وتم تقسيمه على مبحثين، تناول المبحث الاول السياسة الخارجية الامريكية تجاه الاتحاد الاوربي، ودرس المبحث الثاني السياسة الخارجية للاتحاد الاوربي تجاه الولايات المتحدة الامريكية.

وخصص الفصل الثالث لدراسة (العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوربي 1989-2000)، وقد قسم على مبحثين، عالج المبحث الاول التطورات الاقتصادية في الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوربي، في حين ركز المبحث الثاني على الجوانب الاساسية للعلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوربي.

وتطرق الفصل الرابع الى (موقف الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوربي من قضايا العرب الاستراتيجية 1989-2000) إذ قسم على مبحثين، المبحث الاول درس التحالف الامريكي-الاوربي في حرب الخليج الثانية عام 1991م، والمبحث الثاني تناول الموقف الامريكي-الاوربي من الصراع العربي -(الاسرائيلي).

تحليل المصادر

اعتمدت الدراسة على مصادر ومراجع متنوعة استقت منها مادتها العلمية، ولاسيما الاجنبية منها، التي قدمت في مجملها معلومات قيمة غطت جوانب الدراسة المتعددة.

تأتي الوثائق غير المنشورة في مقدمة مصادر الدراسة والتي -رغم قلتها- افادت في عدد من الجوانب لاسيما الفصل الاول، اذ استطاع الكاتب الحصول على عدد من

الوثائق العربية غير المنشورة (وثـائق وزارة الخارجيـة المـصرية) و (وثـائق وزارة الخارجيـة العراقية). اما الوثائق الاجنبية المنشورة فقد استفادت الدراسة مـن نـشرة وزارة الخارجيـة الامريكية تحت عنوان(The department of state Bulletin). فضلا عـن اسـتخدام عـدد من الكتب الوثائقية باللغتين العربية والانكليزية.

وافادت الدراسة من بعض المـذكرات الشخـصية لشخـصيات سياسـية وعـسكرية، ويأتي في مقدمتها مذكرات جيمس بيكر (سياسة الدبلوماسية) وزيـر الخارجيـة الامريكيـة في عهد الرئيس الامريكـي جـورج بـوش الاب، اذ افـاد الكاتـب منهـا في تتبـع الـسياسة الامريكية ودورها تجاه المنطقة العربيـة، سـيما ابـان حـرب الخلـيج الثانيـة، اذ بينـت هـذه المذكرات كل النوايا الامريكية تجاه العـراق، فـضلا عـن الجهـود الدبلوماسـية المبذولـة في توجيه الامم المتحدة من اجل استصدار القرارات بشأن ادانة العراق.

ولا تقل اهمية المعلومات التي قدمتها المـصادر العربيـة والمعربـة في اغنـاء الدراسـة بالمعلومات في جميع فصولها، بهذا القـدر او ذاك، ومنهـا كتـاب المرحـوم الاسـتاذ الـدكتور ناظم عبد الواحد الجاسور الاستاذ في مركز الدراسات الدوليـة-جامعـة بغـداد والموسـوم بـ(تأثير الخلافات الامريكية-الاوربية على قضايا الامة العربية حقبة ما بعد نهايـة الحـرب الباردة) ويعد كتابا مهما شاملا للقضايا العربية المعاصرة، ومدى تـأثير الـدور الامريكـي-الاوربي على المنطقة العربية، وما هي ابرز مواقفها تجاه الازمات العربية.

كما استفاد الكاتب من كتاب (طبيعة الاتحاد الاوروبـي) للمؤلـف جـواس حـسن التدريسي في كلية القانون والسياسة بجامعة صلاح الدين -اربيـل في جوانـب عديـدة مـن الدراسة لا سيما في تتبع مراحل تأسيس الاتحاد الأوربي، وابرز مؤسساته، وطبيعة عملـه. كما تم الاستفادة من كتاب (سياسات دول الاتحاد الاوربي في المنطقة العربية بعـد الحـرب الباردة) للدكتور علي الحاج، اذ كان للكتاب اهمية كبيرة في اغناء فـصول الدراسـة كـون الكتاب في الاصل اطروحة دكتـوراه نـشرت في مركـز دراسـات الوحـدة العربيـة ضـمن سلسلة اطروحة الدكتوراه رقم (51).

وقـد استعان الكاتـب بمؤلفـات (زبيغنيـو بريجنـسكي) -مستـشار الامـن القـومي الامريكي في عهد الرئيس جيمي كارتر- الاجنبية والمعربة، لاسيما كتاب (رقعة الـشطرنج

الكبرى)، اذ تناول الكتاب علاقات الولايات المتحدة الامريكية الخارجية بعد نهاية الحرب الباردة.

كما كان للمصادر الانكليزية حضورا اكبر بأقرانها من المصادر الاجنبية الاخرى، ومن هذه الكتب كتاب المؤلف John Pinder والموسوم (The Building of the European Union تأسيس الاتحاد الاوربي) وهو من الكتب المهمة في تاريخ مسيرة الاتحاد الاوربي، فضلا عن توضيح الكتاب لجميع مؤسسات الاتحاد الاوربي، وكتاب The Development of Economics in Western Europe Since 1945) تطور الاقتصاديات في غرب اوربا منذ عام 1945) الذي اعده (A.W. Bob Coats) إذ يعد من المصادر المهمة في تاريخ الاقتصادي الاوربي.

وتصدرت البحوث والدراسات الاجنبية منها والعربية مكانة كبيرة وبارزة في فصول الدراسة واسهمت في اغنائها، والتي كان النصيب الاوفر لمجلة الشؤون الخارجية (Foreign affairs)، والتي استطاع الكاتب من الحصول على اعداد كثيرة منها والتي ساهمت في اغناء معظم فصول الدراسة لما تضمنته من معلومات قيمة. فضلا عن استخدام اعداد كبيرة ومختلفة من مجلة السياسة الدولية التي تصدر في مركز الاهرام بالقاهرة ولما لهذه المجلة من مكانة مرموقة على المستوى العلمي.

كما اعتمدت الدراسة على عدد من الموسوعات، كان من اهمها موسوعة المؤلف عبد الوهاب الكيالي وآخرون المعنونة بـ(موسوعة السياسية) بأجزائها السبعة التي غطت تعريف العديد من المصطلحات والشخصيات.

وكان لشبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) وللمواقع العلمية الموجودة عليها دور بالغ الاهمية في تطوير المعلومات التي حصلت عليها من مراجع ومصادر متعددة، وكان لها الفضل ايضا في ابقائي على اتصال دائم بمراكز الابحاث والجامعات الاجنبية.

فضلا عن ما ذكرناه فقد اعتمدنا على مجموعة اخرى من الكتب والبحوث التي يمكن الاطلاع عليها في قائمة المصادر.

ومن الله التوفيق

الفصل الاول

الولايات المتحدة الأمريكية وفكرة الوحدة الأوربية إلى توقيع معاهدة ماستريخت عام 1992م

الفصل الاول

الولايات المتحدة الأمريكية وفكرة الوحدة الأوربية إلى توقيع معاهدة ماستريخت عام 1992م

أن جذور الوحدة الأوربية فكرة ليست بالحديثة إذ إنها كانت فكرة مسيحية قديمة، ثم أصبح للشاعر الايطالي (دانتي[1] Dante) في بداية القرن الرابع عشر رؤية خاصة عن إقامة مثل هذه الوحدة، ومنذ انهيار الكنيسة العالمية ونظام الإمبراطورية وتوالي الحروب بين الدول القومية الاوربية الجديدة، لاحت هذه الفكرة في مخيلة عدد من الساسة البارزين، فبعد الحروب الدينية في فرنسا رسم (مكسمليان سولي[2] M. Sully) وزير الملك (هنري الرابع[3] Henry IV 1589-1610) ما عرف بـ (المخطط العظيم)، الذي حاز على تأييد (هنري الرابع) وكان يقوم على أساس أقامة دولة مسيحية في أوربا تتألف من كتلة ملكية وكتلة جمهورية. وخلال حروب الثورة الفرنسية دعا الفيلسوف الألماني (أيمانويل كانت[4] Immanuel Kant) الى أوربا المتحدة،[1] ثم جاء

---

(1) دانتي اليجييري (1265-1321): شاعر إيطالي يعد من أكبر شعراء العالم مؤلف (الكوميديا الإلهية). شغل بعض المناصب السياسية، له العديد من الأعمال الأدبية، أهمها: (الحياة الجديدة) و (المادية)، توفي في رافنا عام 1321. محمد شفيق غربال، الموسوعة العربية الميسرة، دار الشعب ومؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، (القاهرة، د.ت)، ص778.

(2) ديوك أوف سولي: وزير المالية في عهد الملك الفرنسي هنري الرابع قام بإصلاحات واسعة في فرنسا خلال القرن السابع عشر. للمزيد من المعلومات ينظر:

David ogg, Europe in The 17 Th Century, (London, 1965), PP. 51-72.

(3) الملك هنري الرابع: يعد مؤسس عائلة آل بوربون وتسلم العرش عام 1589م عقب حروب دموية انتهت بموت هنري الثالث ملك فرنسا ونهاية أسرة فالوا المالكة. للمزيد من المعلومات، ينظر:

Louis Gottscalck and F.D. Lach, Europe and Modern World, Vol.1, (Chicago,1951), P.278; J. White, The Origin of Modern Europe, (New York,1966), P,212.

(4) إيمانويل كانت: ولد في لوكسمبورغ عام 1724م، تلقى تعليمة في أحدى المدارس الثانوية في المدينة وتخرج من جامعة لوكسمبورغ وظل طيلة حياته مهتماً بالعلوم الرياضية والطبيعية، توفي عام 1804م. للمزيد من المعلومات ينظر:

(بول فاليري Paul Valery) –وهو من كبار الساسة الفرنسيين– ليؤكد في أعقاب الحرب العالمية الأولى (1914-1918) على قيام مبررات قوية جديدة تجعل من فكرة إقامة وحدة أوربية أمراً ضرورياً بسبب انجازاتها الروحية والعقلية وبعد أن أصبح تصنيف العالم آنذاك إلى أقاليم سكانية يتم بناءً على الحقائق المادية المتعلقة بالسكان والمواد الخام[2].

ثم جاء الكونت النمساوي (ريتشارد كودينهوف كاليرجي R.C. Kalergi) الذي اخذ يدعو في عام 1923 إلى فكرة الجامعة الأوربية وإقامة ما سمّاه بـ (الولايات المتحدة الاوربية The United States of Europe) بهدف توحيد القارة الأوربية سياسياً بدرجة تكفي لإقامة حكومة مركزية أوربية لها سلطة تضمن تحقيق السلام والنظام وإتاحة الفرصة لإقامة نظام اقتصادي أكثر ديناميكية من تلك الأنظمة التي كانت موجودة آنذاك. ونتيجة لجهود الكونت في هذا الشأن أصبحت حركة الوحدة الأوربية منذ ذلك الحين مرتبطة به وأصبح الرمز المجسد لها[3].

وعلى الرغم مما حصلت عليه مبادرة الكونت (كاليرجي) من تأييد بعض الساسة الأوربيين فقد ظلت مبادرة شخصية ولم تكتسب الحركة طابعاً شبه رسمي حتى عام 1929م، عندما فوجئ العالم خلال أنعقاد الجلسة العاشرة لعصبة الأمم في سبتمبر/ أيلول 1929م برئاسة رئيس وزراء فرنسا (أرستيد بريان Aristde Brian) بدعوته إقامة وحدة فيدرالية أوربية، ثم قام بكتابة مذكرة بهذا الشأن أرسلها إلى الحكومات الأوربية في

روزنتال يودين، الموسوعة الفلسفية، ترجمة: سمير كرم، مراجعة: صادق جلال العظم وجورج طرابيشي، دار الطليعة للطباعة والنشر، (بيروت،1974)، ص267.

(1) Norman J. Padel Ford, Contemporary international relations 1949-1950, Harvard University Press, 1950, pP.353-354.

(2) Rene Courtin, "French Views in European Union", Translated by Anthea Milles, (The International Affairs), Vol. 25, No.1, January 1949, P.8.

(3) Arnold Zurcher, The Struggle to Unite Europe 1940-1958, (New york, 1958),P.3.

مايو/ أيار 1930م أكد فيها على الرغبة في التوصل إلى أتفاق بين الحكومات بشأن وضع دستور موحد للشعوب الأوربية وإقامة نوع من الاتحاد الفيدرالي[1] بينها. وقد بدا واضحاً من هذه المبادرة أن أهداف (بريان) الحقيقية كانت تتلخص في توطيد الهيمنة السياسية والاقتصادية الفرنسية على القارة الأوربية وكذلك حماية أوربا في مواجهة تزايد النفوذ السياسي والاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية[2]. ولكن ماذا كان موقف الولايات المتحدة الأمريكية من تلك المبادرات الأوربية؟

يبدو أن السياسة الأمريكية إزاء الوحدة الأوربية- كفكرة- كانت بعيدة عن مجرى التيارات السياسية للفكر الأمريكي. ولكن خلال سنوات ما بين الحربين العالميتين بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تبدي ارتيابا تجاه مثل تلك الخطط الرامية إلى إقامة تلك الوحدة؛ إذ اعتبرت مشروع (بريان) مجرد مسعى أوربي لاستبعاد المصالح الاقتصادية الأمريكية من أوربا عن طريق إزالة الحواجز الكمركية بين الدول الأوربية ورفع قيمة تلك الرسوم في وجه التجارة القادمة إليها من بقية أنحاء العالم[3].

وقد بدأ موقف الرأي العام الأمريكي يتحول تدريجياً إلى صالح فكرة الوحدة الأوربية خلال سنوات الحرب العالمية الثانية (1939-1945م) ذلك أن الكونت (كاليرجي) قد توجه إلى الولايات المتحدة الأمريكية في آب/ أغسطس 1940م داعياً إلى فكرته هناك إذ أستطاع جذب اهتمام واسع من جانب رجال الصحافة، كما سعى إلى

---

(1) الاتحاد الفيدرالي: تعني اتحاد وحدات أو ولايات مستقلة تحت سلطة سياسية واحدة في السياسة الخارجية والدفاع، على ان تبقى باقي السلطات في ايدي الولايات والتي تتمتع بالحكم الذاتي، وينظر اليه بانه يسهم مساهمة كبيرة في الدفاع عن الحرية وحمايتها من ظهور الاستبداد المركزي. اسماعيل عبد الفتاح، معظم المصطلحات السياسية والاستراتيجية، العربي للنشر والتوزيع، ط1، (القاهرة، 2008)، ص 208.

(2) Alexander Galin, "Europe: split or united", (Foreign affairs), Vol. 25, No.3, April 1947, pP.408-409;

ينظر: خالد علي عبد الجيد، الاتحاد الاوروبي: النشأة والاهداف والمؤسسات، مركز المقرن للدراسات الاستراتيجية، (فينا، 2001)، ص 10.

(3) Max Beloff, The United States and the Unity of Europe, (London, 1963), P.1.

تفسير أفكاره في الهيئات الأكاديمية والمراكز البحثية، وعلى رأسها (جامعة نيويورك New York University) حتى أستطاع الكونت في النهاية- وبمساعدة عدد من الدبلوماسيين الأمريكيين- وضع ما سمي بـ (دستور الولايات المتحدة الأوربية) الذي نشرته جامعة (نيويورك) في أبريل/ نيسان 1944م. أما الانجاز الثاني الذي حققه الكونت فهو أقناع الأمريكيين أن وحدة أوربا على أسس فيدرالية أو كونفدرالية يجب أن تكون احد أهم الأهداف الأمريكية وان تطبيقها سوف يخدم المصالح الأمريكية مما أدى في النهاية- وبعد جهود مضنية استمرت بين عامي 1940- 1945- إلى تمهيد الطريق لقبول الولايات المتحدة الأمريكية رسمياً لفكرة الاتحاد الفيدرالي في أوربا لتصبح جزءاً من السياسة الرسمية للولايات المتحدة الأمريكية بعد أن لاقت دعوته قبولاً لدى رجال الكونغرس بل وتحمساً من جانب الخارجية الأمريكية أيضاً[1]. كل هذا كان من شأنه أن يمهد الطريق لموقف أمريكي مؤيد للوحدة الأوربية في أعقاب الحرب العالمية الثانية.

لقد أزداد الاهتمام الأمريكي بأوربا- لاسيما أوربا الغربية- مع تصاعد حدة الحرب الباردة [2]، إذ عَدَتْ الولايات المتحدة الأمريكية أن أوربا أهم أراضي التنافس بالنسبة لها في صراعها مع الاتحاد السوفيتي وخشيت من خضوع دول غرب أوربا الواحدة تلو الأخرى- كما حدث مع دول شرق أوربا- للمد الشيوعي نتيجة للتدهور الاقتصادي الذي ألم بها. وقد تلاحقت الأحداث الدولية على مدى السنوات القليلة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية فزاد الصدع والهوة الإيديولوجية بين الشرق والغرب وكانت هذه الظروف التي في ظلها تلاحقت الأحداث في أوربا وكان لها منذ البداية

(1) Arnold Zurcher, OP. Cit, PP.10-14; Max Beloff, OP. Cit, P.3.

(2) الحرب الباردة Cold War: مصطلح سياسي ظهر بعد الحرب العالمية الثانية للدلالة على الصراع الخفي والمعلن الذي دار بين أمريكا والاتحاد السوفيتي. للمزيد من المعلومات، ينظر: حسين فوزي النجار، أمريكا والعالم دراسة في السياسة الدولية، مكتبة مذبولي، (القاهرة،1986)، ص ص282-283؛

Deborah Welch Larson, Anatomy of Mistrust: U.S.-Soviet Relation During the Cold War, (U.S.A, 1997), pp. 3-39.

وضعاً هاماً في الحرب الباردة[1]. وطبقاً لذلك كان من المحتوم أن يتطور موقف الولايات المتحدة الأمريكية تجاه دول أوربا الغربية، وكان من المحتوم كذلك أن تتأثر تلك المنطقة بالسياسات الأمريكية الخاصة بالحرب الباردة. إذ كانت هي القوة الوحيدة التي تمتلك القدرات التي تؤهلها لاتخاذ المبادرة في أصلاح أحوال أوربا الاقتصادية. كما أن أوربا بقدراتها الإنتاجية الكامنة وعمالها المهرة ومواردها وأهميتها الإستراتيجية كانت تفرض مخاوف على الولايات المتحدة الأمريكية من أن يتحول كل هذا لصالح الاتحاد السوفيتي وبذلك تميل كفة الميزان العسكري إلى غير صالح الولايات المتحدة الأمريكية، فأصبح من الواضح أن الأمن الأوربي ليس بمعزل عن الأمن الأمريكي. كل هذا أصبح يستلزم تقديم مقادير ضخمة من الأموال والدعم في ظل برنامج كبير للمساعدات الاقتصادية تستعيد به دول أوربا الغربية عافيتها الاقتصادية[2].

(1) Geoffrey Roberts, The Soviet Union in World Politics: Coexistences Revolution and Cold War 1945-1991, (U.S.A, 1999), pp. 13-43.

(2) الكسندر كيرسانوف، الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا الغربية: العلاقات الاقتصادية بعد الحرب الكونية الثانية، تعريب: جبرائيل فياض، دار الفارابي، (بيروت، 1974)، ص ص47-73.

المبحث الاول

الولايات المتحدة الامريكية وفكرة الوحدة الاوربية من مشروع مارشال حتى قيام السوق الاوربية المشتركة

أولاً: مشروع مارشال Marshall Plan 1947

كما أوضحنا سابقاً فقد خرجت الدول الأوربية من الحرب العالمية الثانية وقد أصيبت اقتصادياتها بحالة من التدهور الحاد، ويرجع ذلك بطبيعة الحال إلى الدمار الشديد الذي ألحقته الحرب بمقدراتها وقد فقدت الملايين من أبنائها، كما انهارت إلى حد كبير مشروعات البنية الأساسية.

فضلاً عن ذلك، أن الأوضاع الداخلية لدول أوربا كانت نذراً للخطر على نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية حيث كان الشيوعيون يتطلعون للوصول إلى مواقع السلطة، ونظراً لدورهم الهام في الحرب العالمية الثانية فقد لقيت تطلعاتهم هذه تأييداً لا يستهان به من قبل عدد من شعوب دول أوربا. ولعل أوضح صور هذا التأييد في أثناء أول انتخابات أجريت غداة الحرب العالمية الثانية في فرنسا- أكتوبر/ تشرين الأول 1945م- إذ حصل الحزب الشيوعي على أكثر من خمسة ملايين ناخب أي ما يعادل 26٪ من الأصوات وأصبح الحزب الشيوعي الحزب الأول في فرنسا[1]. ولم تختلف الأمور عن ذلك كثيراً في إيطاليا[2]. ولذلك وجدت الولايات المتحدة الأمريكية أن عليها البدء في وضع مشروع أمريكي لتقديم المساعدات الاقتصادية للدول الأوربية حتى تتمكن من

(1) أكرم عبد علي، الحزب الشيوعي الفرنسي وموقفه من بعض القضايا العربية المعاصرة، مجلة دراسات إقليمية، مركز الدراسات الاقليمية، (جامعة الموصل)، ع(19)، س(7)، تموز2010، ص169.

(2) نزيرة الأفندي، الانتخابات الايطالية وحتمية التغيير، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ع(45)، س(12)، 1976، ص ص150-151؛

Elizabeth Wiskemann, "Socialism and Communism in Italy", (Foreign Affairs), Vol.24, No.3, April 1946, pP. 484-493.

استعادة عافيتها الاقتصادية التي أتت عليها الحرب ولكي يتم عزل الاتحاد السوفيتي والأحزاب الشيوعية الأوربية حتى يقضى على نشاطها المتصاعد في النهاية(1).

وعلينا ألا نغفل الاعتبارات الاقتصادية التي وضعها مخططو السياسة الأمريكية والخاصة بالأهمية الاقتصادية للغرب الأوربي بالنسبة للاقتصاد الأمريكي، فعلى مدى سنوات طويلة حافظت الولايات المتحدة الأمريكية على علاقات تجارية نشطة مع أوربا- التي عدتها أهم منفذ لمنتجاتها- لذلك لم يكن مستبعداً أن يعاني الاقتصاد الأمريكي بشدة أذا ما حرم من هذا المنفذ الرئيسي لصادراته(2). وكان لا بد لرؤوس الأموال الأمريكية أن تجد سوقاً خارجية للاستثمار(3). وقد كان هذا طبيعياً جداً فقد نص البند (511) من قانون الأمن المتبادل الأمريكي -الصادر من الحكومة في سبتمبر/ ايلول عام 1947- في فقرته الثانية على أنه لا يجوز منح مساعدات اقتصادية أو فنية لأي بلد من البلدان إلا إذا كانت هذه المساعدات تدعم أمن الولايات المتحدة الأمريكية فهي أحدى أدوات السياسة الخارجية الأمريكية التي تستخدم لمنع الظروف الاقتصادية والسياسية من التدهور في البلدان التي يكون الحفاظ على حكومتها القائمة ذو قيمة سياسية وإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية(4).

كما خشيت الولايات المتحدة الأمريكية من اتجاه دول أوربا إلى عقد اتفاقيات ثنائية فيما بينها تؤدي إلى فرض إجراءات مقيدة على الواردات القادمة من الولايات

---

(1) Peter Weiler, "The United States International Labor and The World Federation of Trade Unions", (Diplomatic History), Vol. 5, No.1, Winter 1981, P.2.

(2) Sir Arthur Salter, "European Recovery; Alook Ahead", (Foreign Affairs), Vol. 27,No.2, January 1949, P.289.

(3) و.و.خ.م.، السفارة الملكية المصرية بباريس، تقرير حول مشروع مارشال وأثره على اقتصاديات الشرق الأوسط، الأرشيف السري الجديد، 5يونيو/ حزيران 1949، محفظة رقم 1482، ملف 45/ 4/ 11، ج أ.

(4) نعمة حسن محمد السيد، العلاقات البريطانية- الأمريكية 1945-1953 دراسة في العلاقات السياسية، (القاهرة، 2004)، ص135.

المتحدة الأمريكية مما يشكل أضراراً جسيمة بالاقتصاد الأمريكي بل أن الحكومة البريطانية كانت قد هددت بالفعل في يونيو/ حزيران 1947م بعقد اتفاقيات ثنائية تجارية مع دول أوربية أذا لم تتلق قسطاً عاجلاً من المعونة الأمريكية(1).

لكل هذه الأسباب شرع جورج مارشال(2) George C. Marshall –وزير الخارجية الأمريكي– فور عودته في 28 أبريل/ نيسان 1947م من مؤتمر وزراء خارجية الدول الكبرى بموسكو في الإعداد لمشروعه بعد أن أتضح مدى استحالة تلاقي الأهداف الأمريكية والسوفيتية حيث أجتمع في اليوم التالي مع جورج كينان(3). George Kennan واخبره بضرورة العمل لوضع مشروع لمساعدة أوربا دون أن يجلب عليه ذلك انتقادات الكونغرس،(4) كما طلب إلى ويل كلايتون Will Clayton – مساعد وزير الخارجية للشؤون الاقتصادية– أعداد مذكرة بهذا الشأن(5). وقد جاء تقرير (كلايتون) ليؤكد على

---

(1) Helen- Leigh Phippard, Congress and U.S. Aid to Britain, (New York, 1995), P.40.

(2) جورج كاتليت مارشال: ولد في بنسلفانيا بتاريخ 31كانون الأول 1880م، تخرج من الكلية العسكرية عام 1901م برتبة ملازم، شارك في الحرب العالمية الأولى وأصبح رئيساً لإدارة شعبة خطط الحرب في عام 1938م ثم رئيساً لهيئة أركان الحرب عام 1944م ثم طلب منه ترومان أن يكون وزيراً للخارجية عام 1947م وفي عام 1950م حصل على جائزة نوبل لإسهاماته في إنعاش الاقتصاد الأوربي، توفي في واشنطن بتاريخ 16 تشرين الأول 1959م.

Harvard Sitkoff, Post War American: Astudent Companion, (U.S.A,2000),pP.70-71.

(3) جورج كينان: رئيس قسم التخطيط السياسي في وزارة الخارجية الأمريكية ومقترح سياسة الاحتواء الأمريكية التي ارتكزت إلى فكرة فرض حصار طويل الأمد وسياسة حازمة ضد الاتحاد السوفيتي واحتواء سياسته التوسعية، عين سفيراً لدى الاتحاد السوفيتي للفترة (1952-1953).

Allen Weinstein and David Rubel, The Story of America Freedom and Crisis From Settlement to Superpower, (New york,2002), P.130.

(4) د.ك.و.، الحكومة العراقية، وزارة الخارجية، الدائرة السياسية العامة، شعبة الدعاية والاستخبارات الخارجية، الرقم د/ 665/ 665/ 600/ 19602، بغداد 19 ايلول 1949، سري، نسخة من تقرير السفارة العراقية في واشنطن المرقم 286 والمؤرخ في 29آب 1949، حول موقف الولايات المتحدة من السياسة الخارجية، إلى رئاسة الديوان الملكي، سكرتارية مجلس الوزراء، رقم الملف 5029، و 83، ص ص185-186.

(5) George Kennan, Memoirs 1925-1950, (Boston, 1967), pP.325-329.

ضرورة تولي الولايات المتحدة الامريكية بنفسها الدعوة إلى أقامة وحدة أوربية اقتصادية بحيث تتولى عرض المشروع وتنفيذه[1]. أما جورج كينان فقد أكد على وجوب أن يكون برنامج الإصلاح الاقتصادي الأوربي الشامل بمبادرة أوربية رسمية؛ بحيث تكون بريطانيا هي المسؤولة عن أخراج هذا المشروع على أن يقتصر الدور الأمريكي على إعطاء الدعم المالي بناء على طلب أوربي، ولذلك فأنه من اللازم بحث الأمور مع البريطانيين سراً للحصول على ضمانات خاصة باستجابة أوربية فعالة للمشروع والتأكيد على أن الولايات المتحدة الامريكية لن تساعد سوى من يريدون مساعدة أنفسهم[2].

وقد خرج مشروع مارشال كمزيج أمثل من الاقتراحين، وألقى (جورج مارشال) خطابه الشهير في جامعة هارفارد Harvard University في 5يونيو/ حزيران 1947م، الذي أستعرض فيه الخسائر التي تعرضت لها أوربا والدمار الذي أصاب مناحي النشاط الاقتصادي بها وأكد على أن السبيل الوحيد لإنقاذها من هذا الحال هو أغاثتها من الخارج وأن الولايات المتحدة الأمريكية التي تنشد الاستقرار الاقتصادي تتقدم لتحقيق هذه الغاية بإرادة قوية، مؤكداً على الدول الأوربية أن تخطو هي الخطوة الأولى في هذا المضمار لأن القضية قضيتها، وعليها أن تحدد حاجاتها وترسم لنفسها طريقة العلاج[3].

ويلاحظ أن المشروع أعلن على أساس مبادرة أمريكية والوعد بالمساعدة الاقتصادية ليظهر أيادي الأمريكيين البيضاء على أوربا، فأنه لم يشتمل على برنامج محدد بل أنه علق مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية لأوربا على أن تخطو تلك الدول الخطوة

---

(1) R.C.Mowat, Ruin and Resurgence 1939-1965, (London, 1966), P.160.

(2) نعمة حسن محمد السيد، المصدر السابق، ص136.

(3) و.و.خ.م.، المفوضية الملكية المصرية بمدينة بروكسل (التمثيل التجاري)، تقرير عن مشروع مارشال، الأرشيف السري الجديد، محفظة رقم 1482، ملف 45/ 4/ 11، ج2؛

Stacy May, "Measuring the Marshall Plan", (Foreign Affairs).Vol.26, No.3, April 1948, P.157.

الأولى من أجل حل مشكلاتها، ويبدو أن السبب وراء ذلك كان يكمن في ان الإدارة الأمريكية كانت تتوقع احتمالية اعتراض الكونغرس على تلك المساعدة.

ومهما يكن من أمر فقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية تتطلع بالطبع إلى بريطانيا كبرى دول أوربا لأخذ زمام المبادرة لحشد الاستجابة الأوربية لدعوة مارشال نظراً لمكانتها الكبيرة بين الدول الأوربية. وعلى الرغم من ضعف الاقتصاد البريطاني- في تلك المرحلة- فقد رأت أنه الأقوى نسبياً بين اقتصاديات دول أوربا الغربية والوحيد القادر على لعب الدور البارز في دفع أوربا الغربية نحو الانتعاش والوحدة[1].

وبالفعل فقد أرسل كلمنت أتلي[2] Clement Attle -رئيس وزراء بريطانيا- إلى سفير بلاده في واشنطن (لورد إنفرشابل Lord Inverchapel) برقية عاجلة لينقل لـ (مارشال) عزم بريطانيا على التشاور مع فرنسا بشأن أفضل ما يمكن عمله لتنظيم الاستجابة الأوربية الفورية للمشروع الأمريكي[3].

كما عقد (أرنست بيفن)[4] Ernest Bevin- وزير الخارجية البريطانية- ونظيره الفرنسي (جورج بيدو)[1] George Bidault عدة لقاءات في 17و18 يونيو/ حزيران لنفس الغرض[2].

---

(1) Dauglas to Marshall, July 25, 1947. in U.S. Department of State, Papers Relating to the Foreign Relations of United States, Vol. III, (Washington, 1972), P.442.

(2) كلمنت ريتشارد أتلي: سياسي بريطاني ولد عام 1883م، درس في جامعة أكسفورد وامتهن المحاماة، وبعد ذلك انضم إلى حزب العمال البريطاني، انتخب عضواً في مجلس العموم عام 1922م، وتولى وزارة الحربية عام 1924، اصبح زعيم حزب العمال عام 1935، اصبح نائب لرئيس الوزراء (تشرشل) ثم اصبح رئيس وزراء بريطانيا للمدة من 1945-1951م، توفي في 8 تشرين الاول 1967م.

The New Encyclopedia Britannica, Vol.5,(U.S.A.,2003),P.688.

(3) John Williams, "The End of Marshall Plan", (Foreign Affairs), Vol.30, No.4, July 1947, P.594.

(4) ارنست بيفن: سياسي بريطاني ولد عام 1881م، انضم الى حزب العمال، وشارك في النشاط النقابي لعمال النقل، وانتخب عضواً في مجلس العموم عام 1940، ثم وزيراً للعمل، ووزيراً للخارجية عام 1945، ساهم في التوقيع على

ثم جرت في أعقاب ذلك محادثات بريطانية- أمريكية في لندن في المدة ما بين 24-26 يونيو/ حزيران 1947م، بين مساعد وزير الخارجية الأمريكي (ويل كلايتون) و (لويس دوجلاس L. Douglas) السفير الأمريكي في لندن وعن الجانب البريطاني (كلمنت أتلي) و(أرنست بيفن) ووزير الخزانة البريطاني (هوغ دالتون Hugh Dalton) وخلال تلك المحادثات أكد (أرنست بيفن) على أحقية بريطانيا في أن تعاملها الولايات المتحدة الأمريكية كشريك لها في عملية النهوض بالاقتصاد الأوربي وأحتج على وضع بريطانيا بلا مكانة مميزة لها وسط دول أوربا الأخرى(3). كما دعا إلى وضع برنامج منفصل لإصلاح الاقتصاد البريطاني إلا أن (ويل كلايتون) لم يحقق للبريطانيين ما أرادوا، إذ أكد على ضرورة السير على أساس إستراتيجية موحدة لإصلاح أوربا، وأكد أيضاً على أن أوربا كلها بما فيها بريطانيا تعاني من مشكلة واحدة وهي عدم امتلاكها للعملة الصعبة (الدولار الامريكي). ورفض أن يلبي لبريطانيا رغبتها الخاصة بوضع خاص بها ومنفصل عن برنامج الانتعاش الأوربي العام(4).

وعلى أية حال، فقد قبلت 14دولة أوربية المشروع فضلاً عن بريطانيا وفرنسا. وشكلت تلك الدول (لجنة التعاون الاقتصادي الأوربي) في 15يوليو/ تموز 1947م بهدف أعداد التقارير عن موارد الدول الأوربية المشاركة واحتياجاتها في السنوات الأربع

اتفاقية حلف شمال الأطلسي عام 1949م. عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، ج1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (بيروت، د.ت)، ص652.

(1) جورج بيدو: سياسي فرنسي ولد عم 1899م، برز أثناء الحرب العالمية الثانية في صفوف المقاومة الفرنسية وعمل كوزير للخارجية في ظل قيادة ديغول وكرئيس للوزراء للفترات 1946-1949-1950، للمزيد من المعلومات ينظر: المصدر نفسه، ج1، ص638.

(2) Lionel Gilber, America in Britain's Place, (New York, 1961), P.44.

(3) R.B. Manderson- Jones, The Special Relationship: Anglo- American Relations and Western Unity 1947-1956, (London, 1972), P.I.

(4) نعمة حسن محمد السيد، المصدر السابق، ص138.

التالية. وبتصديق الكونغرس الأمريكي على المشروع في فبراير/ شباط 1948م خرج (برنامج الانتعاش الأوربي) European Recovery Program[1]، الذي تعهدت الولايات المتحدة الأمريكية بمقتضاه بتقديم قروض ومنح إلى حكومات الدول المشتركة في البرنامج لتمدها بالأرصدة المالية الكافية لتمويل وارداتها من سلع معينة يحددها البرنامج[2]. ثم اقيمت (منظمة التعاون الاقتصادي الأوربي Organization of European Economic cooperation) في 5 يونيو/ حزيران 1948م لتنظيم الجهود المشتركة للتعاون الاقتصادي فيما بينها، كما كان الأمريكيون قد أقاموا في أبريل/ نيسان 1948م (إدارة التعاون الاقتصادي Economic Cooperation Agency) في الولايات المتحدة الأمريكية لإدارة المعونة المقدمة لأوربا[3].

ثانياً: ميثاق بروكسل Brussels pact 1948

مع نهاية عام 1947 بدا بوضوح عزم (ارنست بيفن) على تقوية قدرات أوربا الغربية لمقاومة الشيوعية، كما سعى كذلك إلى توطيد دعائم نظام أمني عسكري أوربي طويل الأمد ولتحقيق ذلك كان يأمل في الجمع بين هدفين قديمين لبريطانيا وهما: التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية لأنها هي الوحيدة التي تمتلك قدرات اقتصادية وعسكرية لمقاومة النفوذ السوفيتي، والثاني أقامة دعائم تعاون أوربي غربي لإعطاء القارة

---

(1) للمزيد من المعلومات ينظر:

Thomas Finlter, "The European Recovery Programme in Operation", (The International Affairs), Vol.25, No.1, January 1949, pP.1-7; John Williams, "The Marshall Plan: Half Way", (Foreign Affairs), Vol. 28, No.3, April 1950, pP. 463-476;

رغد فيصل عبد الوهاب نفاوة، سياسية الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه أوربا الغربية في عهد الرئيس الأمريكي هاري أس. ترومان 1945-1952، دراسة تاريخية بسياسية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) قدمت إلى كلية الآداب- جامعة البصرة، 2005، ص ص 319-366.

(2) Michael Hogan, "American Marshall Planners and the Search for European Neocapitalism", (The American Historical Review), Vol. 90, No.1, February 1985, pp47-50.

(3) R.C. Mowat, OP. Cit., P.161.

الثقة المطلوبة في قدراتها وفي نظامها الديمقراطي الغربي لتصبح قوية ومستقلة في ظل القيادة البريطانية في مواجهة الكتلة الشرقية (الشيوعية) حتى بدون الدعم الأمريكي[1].

وقد أستغل (أرنست بيفن) فرصة الفشل الذريع الذي لحق بمؤتمر وزراء الخارجية الاوربي بلندن (27 نوفمبر/ تشرين الثاني -15 ديسمبر/ كانون الأول 1947م)، الذي أتضح فيه بجلاء الخلاف بين الدول الأربع التي تحتل ألمانيا وهي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفيتي، إذ وقفت فيه الدول الغربية الثلاث في جانب، في حين وقف الاتحاد السوفيتي في جانب أخر. وقد أكد (أرنست بيفن) لنظيره الفرنسي (جورج بيدو) في 15 ديسمبر/ كانون الأول 1947م على أن انقسام أوربا إلى معسكرين شرقي وغربي قد أصبح حقيقة واقعة وأنه من الضروري السعي إلى تنظيم دول غرب أوربا في وحدة متماسكة، وأنه حان وقت العودة إلى الجانب الدفاعي، إلا أن الوزيرين كانا يعلمان أن السلام في أوربا لا يمكن تحقيقه إلا بدعم الولايات المتحدة الأمريكية[2]. ذلك أن أي تكتل دفاعي أوربي لن يكون ذو فاعلية إلا أذا حاز على مباركة ودعم الولايات المتحدة الأمريكية.

وبالفعل فقد التقى (أرنست بيفن) مع (جورج مارشال) في لندن أثناء انعقاد مؤتمر لندن في ديسمبر/ كانون الأول 1947م إذ أكد لـ (جورج مارشال) أنه لا أحد في أوربا يشعر بالثقة في المستقبل ولا في القدرة على مواجهة القوة العسكرية السوفيتية، وأكد على الحاجة الى إيجاد نوع من النظام الأمني الغربي يشمل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وإيطاليا ودول (البينلوكس[3] Benlux)

(1) David Gowland and Arthur Turner (eds), Britain and European Integration 1945-1998: A Documentary History, (London, 2000),P.1.

(2) Field-Marshal the Viscount Montgomery, The Memoirs of Field-Marshal Montgomery of Alamein, (London, 1958), P.498.

(3) دول البينلوكس: تجمع اقتصادي من دول بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ شكل عنصراً اساسياً في الإنتاج الأوربي للفحم والحديد، ففي عام 1943 عقد اتفاق نقدي بين هذه الدول، وفي عام 1944 أتفاق كمركي، وتمتلك هذه الدول ثاني ميناء عالمي وهو (روتردام Rotterdam) بهولندا. للمزيد من المعلومات، ينظر: عبد الوهاب الكيالي وآخرون، المصدر السابق، ج1، ص661.

و(الكومنولث[1] Commonwealth) على الا يكون هذا تحالفاً رسمياً بل اتحادا روحياً بين تلك الدول تدعمه القوة والمال والتحرك الحازم. وقد أكد (جورج مارشال) على أن الشكل الوحيد الذي يمكن أن يؤدي إلى تحقيق ذلك الهدف، هو أن يتحد الأوربيون معاً ويدمجون جهودهم الدفاعية ثم يتجهون بعد ذلك إلى الولايات المتحدة الأمريكية، لإصلاح الفجوة بين قدراتهم ومتطلبات الموقف الحقيقية[2].

ومن الجدير بالذكر، أن الرد الأمريكي كان مشجعاً ولذلك فقد بدأ (أرنست بيفن) في ترتيب أفكاره التي أفصح عنها في مجلس العموم في 22 يناير/ كانون الثاني 1948م، ليكشف خطته على الملأ للمرة الأولى إذ قال: "إننا مؤهلون لحشد الأرواح المتآلفة في الغرب كما فعلوا السوفيت في الشرق وانني أمل أن يتعاون جيراننا من دول البينلوكس معنا، بالإضافة إلى فرنسا، لإقامة نواة لوحدة أوربية غربية، ويمكن فيما بعد أن تتسع تلك الدائرة بانضمام إيطاليا وغيرها من دول الغرب الأوربي ويصبح بالإمكان دعم هذا التنظيم الأوربي اقتصاديا. بإقامة أوثق تعاون ممكن بين تلك الدول والكومونولث البريطاني وممتلكاتنا عبر البحار وكذلك ممتلكات فرنسا وهولندا وبلجيكا والبرتغال"[3].

---

(1) الكومنولث: اطلق مصطلح الكومنولث في القرن التاسع عشر على مجموعة الدول الداخلة في اطار الإمبراطورية البريطانية، سواء منها تلك التي لم تستقل أو تلك التي استقلت وظلت تربطها ببريطانيا رابطة ما، كالولاء من الناحية الشكلية للتاج البريطاني، أو تتمتع بريطانيا فيها بحقوق أو امتيازات معينة، كحق الحماية البحرية، أو حق الفيتو على بعض التصرفات الخارجية، ومن دول الكومنولث (كندا، الهند وباكستان، اتحاد جنوب أفريقيا، أستراليا ونيوزيلندا). للمزيد من المعلومات، ينظر: المصدر نفسه، ج1، ص ص 291-292؛

Henri Grimal, Histoire Du Commonwelth Britannique, (Paris, 1971), pp,. 108-124.

(2) Charles Bohlen, Witness to History 1929-1969, (New York, 1973), P.266; Harry S. Truman, Memoirs: The Years of Trial and Hope 1946-1953, Vol.2, (New York, 1956), P.243.

(3) Great Britain, H.C. Deb., 5th. Series, Vol. 446, Cols 397-398.

وقد أتضح فيما بعد أن (أرنست بيفن) كان يقصد بخطابه هذا عقد مجموعة من المواثيق الدفاعية الثنائية بين بلدان غرب أوربا على طراز اتفاقية دنكرك[1] Dunkerque رابطة اقتصادية سياسية عسكرية واحدة تربط دول غرب أوربا والكومونولث معاً[2]. ولكن (أرنست بيفن) وجد تصميماً من جانب دول البينلوكس على عقد ميثاق دفاعي إقليمي وهو ما شعر معه بأنه سوف يثير قلق الحكومة البريطانية إلى أقصى درجة وربما لا يحوز على موافقتها ولكن بعد مناقشات طويلة وحادة أعطته حكومته الموافقة لعقد هذا الميثاق الدفاعي الجماعي[3].

وبالفعل ففي 17مارس/ آذار 1948، عقدت بريطانيا وفرنسا ودول البينلوكس ميثاقاً للدفاع الجماعي والتعاون الاقتصادي والثقافي فيما بينها وهو ما عرف باسم ميثاق بروكسل[4]. وفي اليوم نفسه أعلن الرئيس الأمريكي هاري أس ترومان[5] Harry S. Truman (1945-1952) أمام الكونغرس الأمريكي عن ترحيبه

---

(1) عقدت الاتفاقية بين بريطانيا وفرنسا في آذار 1947، وكان الغرض من ذلك تعزيز قوتهما العسكرية أمام الاتحاد السوفيتي، ولا سيما أنهما قد ضعفتا كثيراً من الناحية الاقتصادية على أثر الحرب العالمية الثانية.

احمد نوري النعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، المطبعة الوطنية، (الأردن، 1981)، ص17.

(2) F.S. Northedge, British Foreign Policy: The Process of Readjustment 1945-1961, (London, 1962), P.46.

(3) Elizabeth Barker, The British Between the Superpowers 1945-1950, (Toronto,1983), P.114.

(4) رياض الصمد، العلاقات الدولية في القرن العشرين، ج2، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، (بيروت، 1983)، ص138.

(5) هاري أس ترومان: ولد هاري ترومان في مزرعة بولاية مسيسبي في 8 أيار 1884م، شارك في الحرب العالمية الأولى، كما شارك في الهيئة السياسية لمدينة كنساس بوصفه مرشحاً ناجحاً، وبعد أن أيدته الهيئة في انتخابات قاض المنطقة دعمته لعضوية مجلس الشيوخ الأمريكي، وبرز في تلك المدة بوصفة رئيساً للجنة تدقيق اتفاقيات الحرب، وفي عام 1944 أصبح ترومان نائباً للرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت، وعندما توفي روزفلت في نيسان 1945 أصبح ترومان رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية وفي عام 1948 أعيد إنتخابة للمرة الثانية، توفي ترومان في 26 تشرين الثاني 1972م.

John Whitcomb and Clair Whitcomb, Real Life at the White House: Tow Hundred Years of Daily Life At Americas Most Famous

بالاتفاقية قائلاً "أن تصميم أمم أوربا الحرة على حماية نفسها سوف يقابله تصميم مماثل من جانبنا على مد يد العون لهم في سبيل تحقيق هذه الغاية"[1].

وفي الاطار الاقليمي الاوربي، تطور ميثاق بروكسل بعد انضمام كل من المانيا وايطاليا إليها، إلى انشاء منظمة جديدة تحت اسم (اتحاد اوربا الغربية Western European Union) في 23 اكتوبر/ تشرين الاول 1954 [2]. غير ان هذا التطور لم يشكل أية اضافة نوعية على عملية الاندماج الاوربي في مجال الامن والدفاع، وذلك لان المنظمة الجديدة لم تكن تتمتع بأية سلطات ما فوق الوطنية، أي ان الامر لم يكن اكثر من انشاء آلية جديدة للتعاون الامني قابلة للاستخدام في حالة الطوارىء والازمات فقط.

ثالثاً: حلف شمال الأطلسي North Atlantic Treaty Organization 1949

على الرغم من ترحيب الرئيس الأمريكي باتفاقية بروكسل واشتراط الأمريكيين لعقد ميثاق دفاعي أوربي كمقدمة للحصول على التدخل الأمريكي في تنظيم أمني يشمل دول أوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، فقد بدأ واضحاً نفور عدد من الساسة الأمريكيين من التورط في تحالف يلزمهم بالدفاع عن أوربا الغربية في مواجهة الكتلة

Residence, (U.S.A.,2000) P.320; Marks. Byrnes, The Truman Years 1953-1954, (U.S.A., 2000), P.1;

جريدة النهار، (بيروت)، ع3098، 15 نيسان 1945.

(1) The Department of State Bulletin, April 17, 1949, P.493;

د.ك.و. الحكومة العراقية، وزارة الخارجية، الدائرة السياسية العامة، شعبة الدعاية والاستخبارات الخارجية، نسخة من تقرير تنصليتنا العامة في نيويورك المرقم 162/ 4/ 2 والمؤرخة في 2 آب 1949، حول سياسة أمريكا الخارجية، رقم الملف 5028، و38، ص117.

(2) محمد المجذوب، التنظيم الدولي، منشورات الحلبي، (بيروت، 2005)، ص 470.

الشيوعية، حيث كانوا يرون أنه على بريطانيا أن تتولى هذه المهمة. وقد ارتبطت وجهة النظر تلك بـ (جورج كينان) [1].

أما الرأي المضاد فقد تمثل في موقف (مجلس الأمن القومي الأمريكي National Security Council)[2] الذي أكد على أن هيمنة السوفيت على دول شرق أوربا منذ عام 1945م ثم حصار برلين ودعم السوفيت الصريح للشيوعية في حوض البحر المتوسط ودول غرب أوربا أكد على وجود نوايا توسعية سوفيتية، وطبقاً لتقارير الاستخبارات الأمريكية فإن الجيش السوفيتي كان يمتلك تحت تصرفه (175) فرقة في دول شرق أوربا مع بداية عام 1949م أما دول غرب أوربا فلديها (12) فرقة فقط. وسواء كانت هذه التقديرات صحيحة أم مبالغ فيها فإن أصحاب هذا الرأي أكدوا أن ذلك يعني تفوقاً لصالح السوفيت في القدرات العسكرية، وأنه في حالة ظهور دليل على ضعف الإرادة الغربية فأن السوفيت سوف يهاجمون أوربا الغربية، ولذلك فمن الضروري تقديم الدعم الصريح لدول غرب أوربا[3].

---

(1) للمزيد من المعلومات، ينظر: ج.ب. دروزيل، التاريخ الدبلوماسي: تاريخ العالم من الحرب العالمية الثانية إلى اليوم، تعريب: نور الدين حاطوم، دار الفكر، (دمشق،1983)، ص ص 210-217.

(2) مجلس الأمن القومي: يشكل مجلس الأمن القومي أهم مجالس السلطة التنفيذية في الحكومة الأمريكية إذ تم استحداثه في عهد الرئيس ترومان حيث ركزت مهمته الأساسية في بحث واتخاذ القرارات في كل ما يتعلق بالأمن القومي والسياسة الخارجية، ويتألف المجلس من خمسة أعضاء دائمين هم: رئيس الجمهورية، ونائب رئيس الجمهورية، ووزير الخارجية، ووزير الدفاع، ومدير مكتب التعبئة العامة. ويحضر جلسات مجلس الأمن القومي بصفة استشارية كل من قائد أركان القوات المسلحة والمدير العام لوكالة المخابرات المركزية (C.I.A)، ويحق لرئيس الجمهورية أن يدعو من يشاء من وزرائه لحضور اجتماعات المجلس. هشام شرابي، وزارة الخارجية الأمريكية والجماعات الضاغطة، ذات السلاسل، (الكويت، 1987)، ص98؛ ياسر عبد الحسين علوان الدرويش، مجلس الامن القومي الامريكي ودوره في عملية صنع القرار، رسالة ماجستير (غير منشورة) قدمت الى كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد- 2009، ص ص 72-111.

Norman Graebner, An Uncertain Tradition: American Secretaries of State in the Twentieth Century, (New York, 1981), P.160.

(3) David Sanders, Losing an Empire: Finding a Role; An Introduction to British Foreign Policy Since 1945, (New York, 1989), P.62.

لقد انتصرت تلك الرؤية في النهاية ألا وهي المشاركة الصريحة في تحالف يجمعها بدول غرب أوربا. ولكن بدا لإدارة (ترومان) أنه لزاماً عليها قبل الشروع في التفاوض من أجل عقد ذلك الحلف أن تضمن موافقة الكونغرس، وقد أرسل (أرنست بيفن) أحد كبار مسؤولي الخارجية البريطانية وهو (جلادوين جيب Gladwin Jebb) إلى واشنطن، لإجراء محادثات سرية مع الأمريكيين في أعقاب توقيع ميثاق بروكسل والتي تمخض عنها وثيقة عرفت باسم (برنامج البنتاغون) حيث تعهدت الولايات المتحدة الأمريكية بموجبها إلى دعوة اثني عشر دولة أوربية فضلاً عن كندا لعقد مفاوضات خاصة بعقد اتفاقية دفاعية خاصة بمنطقة شمال الأطلسي في واشنطن في شهر مايو/ أيار 1948م إلا أن المؤتمر لم يعقد في موعده،[1] إذ رأت أدارة (ترومان) ضرورة تأجيل تلك المفاوضات إلى ما بعد انتهاء انتخابات الرئاسة الأمريكية في نوفمبر/ تشرين الثاني 1948م[2]. ولكنها عملت في ذلك الوقت على الاستعانة بالسناتور (أرثر فاندبرغ A. Vandingburg) - رئيس لجنة الشؤون الخارجية بالكونغرس- الذي قدم المبرر الذي أرادته بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية لإقناع الرأي العام الأمريكي- من خلال استغلاله للموقف المتأزم أثناء حصار برلين- بأن الغرب معرض بالفعل للخطر، كما شنت الولايات المتحدة الأمريكية حملة للتأكيد للرأي العام أن دول غرب أوربا هي خط الدفاع الأول عن الأراضي الأمريكية وأن الحفاظ على أمن تلك الأمم يدعم أمن الولايات المتحدة الأمريكية[3].

---

(1) W.M. Roger Louis and Hedley Bull (eds.), The Special Relationship: Anglo-American Relations Since 1945, (Oxford, 1986), P.58.

(2) د.ك.و.، الحكومة العراقية، وزارة الخارجية، الدائرة السياسية، شعبة الدعاية والاستخبارات الخارجية، نسخه من تقرير قنصليتنا العامة في نيويورك، الحزب الجمهوري وانتخابات الرئاسة الأمريكية، الرقم (متفرقة) 39/ 326، في 30 تشرين الثاني 1948، رقم الملف 5028، و53، ص168.

(3) William Langer, "The Mechanism of American Foreign Policy", (The International Affairs), Vol.24, No.3, July 1948, P.319.

وقد تمخض عن ذلك كله صدور قرار مجلس الشيوخ الأمريكي في 11 يونيو/ حزيران 1949م الذي سمي بـ (قانون فاندبرغ) والذي تم التخلي بموجبه عن مبدأ عدم التورط في أي تحالفات زمن السلم وهو المبدأ الذي حاولت أن تتمسك به الولايات المتحدة الأمريكية طوال تلك الفترة،[1] وبذلك أصبح من حق الإدارة الأمريكية بواسطة الطرق الدستورية وبموافقة السلطة التشريعية (الكونغرس) الدخول في ترتيبات أمن جماعية وهو ما مثل بارقة أمل لدول ميثاق بروكسل وفتح الطريق لتوقيع اتفاقية حلف شمال الأطلسي.

وعلى هذا الأساس، فقد أكد وكيل وزارة الخارجية الأمريكية (لوفيت) في مارس/ آذار 1949م، لـ (أوليفر فرانكس) Oliver Franks السفير البريطاني في واشنطن على ضرورة استغلال تأييد الرأي العام للفكرة في أوربا والولايات المتحدة الأمريكية في ظل استمرار حصار برلين[2].

وبالفعل ففي 4 أبريل/ نيسان 1949م تم التوقيع على اتفاقية حلف شمال الأطلسي NATO في واشنطن بين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وبمشاركة ايسلندا والنرويج والدنمارك وايرلندا والبرتغال وايطاليا[3]. والتي تعهدت الولايات المتحدة الأمريكية بمقتضاها أن تمد يد العون لحلفائها أذا ما دعت الضرورة بكل الوسائل

---

(1) Arthur Schlesinger (ed.), The Dynamics of World Power: A Documentary History of the U.S. Foreign Policy 1945-1973, Vol.1, (Western Europe), (Newyork,1973), P.133.

(2) Ritchie Ovendale, The English Speaking Alliance: Britain: The United Stated (The Dominions and the Cold War 1945-1951), (London,1985), pP.82-83.

(3) احمد نوري النعيمي، المصدر السابق، ص ص 19-20.

الممكنة بما في ذلك استخدام قوتها العسكرية للحفاظ على أمن وسلامة منطقة شمال الأطلسي[1].

رابعاً: مجلس أوربا 1950 Council of Europe

على مدى الست سنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية قادت حكومة حزب العمال بريطانيا (1945-1951) من الحرب إلى السلام، ووضعت ونفذت برنامجاً للإصلاح الاقتصادي والسياسي في الداخل[2] وحاولت إيجاد مكانة تليق ببريطانيا في العالم المتغير، وآمنت تلك الحكومة أن باستطاعتها أن تحقق أمرين معاً وهما أن تكون شريكاً للولايات المتحدة الأمريكية وان تقف على قدم المساواة معها في إطار عمل مشترك يجمع بلدان الغرب الأوربي والكومونولث البريطاني وأن تكون قادرة في الوقت ذاته على مواصلة دورها كقوة عالمية[3]. وفي سبيل تحقيق ذلك قامت بريطانيا بالترتيب لإقامة اتفاقيات تخلق -مع أمريكا- نظاماً جديداً تعيش في ظله بريطانيا في امن وسلام من خطر أي اعتداء مفاجئ فجاءت اتفاقيات بروكسل والمنظمة الأوربية للتعاون الاقتصادي وحلف شمال الأطلسي في هذا السياق.

---

(1) للمزيد من المعلومات عن تنظيم الحلف وواجباته، ينظر: لوبنستين، حلف شمال الأطلنطي والدفاع عن الغرب، ترجمة: محمد طلعت، (القاهرة، 1966)؛

Drew Middleton, "Nato Changes Direction", (Foreign Affairs), Vol.31, No.3, April 1953, pP.427-441; G.F. Eliot, "Military Organization Under the Atlantic Pact", (Foreign Affairs), Vol.27, No.4, July 1949, pP. 640-652;

ومن الجدير بالذكر ان الحلف توسع عام 1952 بانضمام اليونان وتركيا، كما انضمت المانيا الغربية الى الحلف عام 1955، واسبانيا عام 1982. ينظر: احمد نوري النعيمي، المصدر السابق، ص ص132-161.

(2) للمزيد من المعلومات عن نشأة حزب العمال البريطاني ودوره في الإصلاحات الداخلية في تلك الفترة، ينظر: نشأت كامل محمد العاني، التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في بريطانيا (1945-1951)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) قدمت إلى كلية التربية -أبن رشد- جامعة بغداد، 1996م.

(3) للمزيد من المعلومات، ينظر: ك.م. وورهاوس، السياسة الخارجية البريطانية بعد الحرب العالمية الثانية، ترجمة: حسين القباني، مراجعة: محمد سامي عاشور، الدار المصرية للتأليف والترجمة، (القاهرة، د.ت)، ص ص 12-47.

بعد توقيع ميثاق بروكسل وأثناء انعقاد المؤتمر الأوربي في لاهاي في مايو/ أيار 1948م ظهر اقتراح فرنسي يدعو للاهتمام بالأمور غير العسكرية الا وهي إدماج السيادة القومية الخاصة بكل دولة أوربية في هيئة برلمانية أوربية يتم اختيار أعضائها من قبل برلمانات الدول الأعضاء كما دعا الاقتراح إلى أقامة دستور فيدرالي واحد[1].

إلا أن تلك المقترحات لم تلق أي رد فعل ايجابي من قبل الحكومة البريطانية، بل إن (ارنست بيفن) رأى أن أقصى ما يمكن تحقيقه، هو أقامة مجلس وزراء يتكون من وزراء خارجية دول غرب أوربا، مؤكداً على أن أقامة مثل هذه الهيئة البرلمانية المقترحة يمكن أن تؤدي إلى حدوث تضارب بين القرارات التي يمكن أن تصدرها تلك الهيئة وقرارات الحكومات الأوربية. غير أن الولايات المتحدة الأمريكية -وهو ما لم تحسب له بريطانيا حساب- أيدت الاقتراح الفرنسي[2].

حيث أعربت الخارجية الأمريكية عن تأييد الإدارة الأمريكية لإقامة أوثق شكل ممكن من أشكال الوحدة بين أمم غرب أوربا، وأنها لا ترى أمكانية أن تحقق الوحدة الاقتصادية أهدافها إلا أذا واكبها وحدة سياسية[3]. بل أن الولايات المتحدة الأمريكية أخذت تمارس ضغوطاً شديدة من أجل تبني هذا الاقتراح، حيث هددت الخارجية الأمريكية بأن الكونغرس ربما يمتنع عن التصويت لصالح أقرار المخصصات المالية الجديدة لمعونة مشروع مارشال لعامي 1950-1951م أذا لم تبدي دول غرب أوربا دلائل في أسرع وقت ممكن على سعيها الحقيقي لحو أقامة وحدة أوثق فيما بينها[4]. وهنا أبدت بريطانيا استيائها الشديد من أن الولايات المتحدة الأمريكية تعاملها كدولة صغرى بل

---

(1) Paul Reynaud, "The Unifying Force for Europe", (Foreign Affairs), Vol. 28, No.2, January 1950, P.255.

(2) Maurice Edelman, "The Council of Europe 1950", (The International Affairs), Vol.27, No.1, January 1951, P.26.

(3) F.S. Northedge, OP. Cit, P.139.

(4) Elizabeth Barker, Op,Cit,156.

وتهددها بوقف المعونة الاقتصادية بعد كل ما أسدته الحكومة البريطانية لقضية الوحدة الأوربية[1].

وعلى الرغم من كل ذلك فأن الحكومة البريطانية لم تتزحزح عن موقفها حيث أعلنت في يناير/ كانون الثاني 1950م موقفها الواضح من الاقتراح بقولها: "إننا قد عقدنا العزم على ألا نعرض للخطر ما حققناه في هذه الجزيرة عن طريق السماح بأن تخرج من أيدينا السيطرة على مقاديرنا وقراراتنا المصيرية في الأمور الهامة وأن تتحول من برلمان وستمنستر إلى جمعية أوربية تتخطى الحدود القومية"[2].

وبالفعل فأمام إصرار بريطانيا هذا تم التوصل إلى حل وسط في الشهر نفسه بأن تم الاتفاق على أقامة مجلس أوربي استشاري يتم انتخاب أعضائه من قبل البرلمانات الوطنية، واتفق على أن يخضع صدور القرارات فيه لقاعدة الإجماع. وقد تكون المجلس من جهازين رئيسيين هما اللجنة الوزارية وتتكون من ممثل لكل دولة عضو في المجلس، واستقر العرف على أن يكون هؤلاء الممثلون هم وزراء خارجية الدول الأعضاء والجهاز الأخر هو الجمعية الاستشارية وتضم ممثلين من البرلمانات الوطنية للدول الأعضاء في المجلس. وقد تم التوقيع على دستور المجلس الأوربي في 5 مايو/ أيار 1950م[3].

---

(1) Michael Hogan, The Marshall Plan: America, Britain and the Reconstruction of Western Europe 1947-1952, Cambridge University Press, 1987, P.180.

(2) F.S. Northedge, OP.cit, P.136.

(3) محمد محمود ربيع وإسماعيل صبري مقلد، موسوعة العلوم السياسية، (جامعة الكويت، 1993)، ص ص 1036-1037.

وقد أعربت الولايات المتحدة الأمريكية على لسان وزير خارجيتها (دين أتشيسون[1] Dean Achesen) عن ارتياحها بشأن اتخاذ تلك الخطوة الهامة على طريق تحقيق الوحدة الأوربية الكاملة[2].

وعلى أية حال، فقد كان مجلس أوربا حلاً وسطاً بين رغبات دعاة الفيدرالية الكاملة فوق القومية، عن طريق أقامة جمعية استشارية شبه برلمانية التي تمثلت في المقترحات الفرنسية والبينلوكسية لتنظيمات فوق القومية، وبين الإصرار البريطاني على شكل رخو للتعاون بين الحكومات الأوربية وفي النهاية قبلت بريطانيا بالجمعية الاستشارية فقط بعد أن ضمنت تبعيتها للجنة الوزراء وكونها الهيئة الوحيدة التي يمكن للجمعية أن ترسل التقارير إليها وأن ما تصدره هو مجرد توصيات[3]. وليس لها أية سلطات ملزمة.

خامساً: مشروع شومان 1951 Schuman plan

رأى (روبرت شومان[4] R. Schuman) وزير الخارجية الفرنسي أن وضع صناعات الفحم والصلب الفرنسية والألمانية تحت سلطة عليا واحدة ليحدث تمازج وتداخل بين الصناعات الثقيلة للبلدين إلى حد يجعل من المستحيل معه فصلهما هو

---

(1) دين جوهام أتشيسون: ولد عام 1893م، أكمل دراسة القانون في جامعة يال عام 1933 وهو وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية للمدة 1949-1953، حبذا تقديم مساعدات للحلفاء أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها، واجهته عدة صعوبات في تسوية الخلافات الدائرة بين بلاده والاتحاد السوفيتي آنذاك، توفي عام 1971م.

Richard C. Snyder and Valerie M. Hudson, Foreign Policy Decision Making Revisited, (U.S.A., 2005), P.919

(2) نعمة حسن محمد السيد، المصدر السابق، ص154.

(3) R.B. Manderson-Jones, OP. Cit, pP.29-30.

(4) روبرت شومان: ولد في لوكسمبوغ عام 1886م من والدين ينتميان في الأصل إلى منطقة اللورين التي ضمها الألمان عام 1871م ولذلك فقد عاش (روبرت) سنوات عمره الأولى مواطناً ألمانيا بل خدم في الجيش الألماني خلال الحرب العالمية الأولى، وبعد انضمام الالزاس واللورين لفرنسا- بعد معاهدة فرساي- أصبح مواطناً فرنسياً، وقد تدرج في المناصب حتى أصبح وزيراً للخارجية الفرنسية في 27يوليو/ تموز 1948.

R.C. Mowat, OP. Cit, PP. 215-219.

أفضل حل لمنع ألمانيا أن تستخدم في المستقبل صناعات الفحم والصلب لديها لأغراض عسكرية وتصبح بذلك الحرب مستحيلة بين البلدين، وفي الوقت نفسه سوف يساعد ذلك على تدعيم الصناعات الفرنسية الثقيلة وتضمن فرنسا الاستفادة من فحم الروهر[1].

لقد بدا مشروع شومان على أنه محاولة لوقف الخسائر الفرنسية، وخلق موقف جديد كلياً، إذ أراد تحقيق بعدين أحدهما نفسي والأخر سياسي في التعامل مع الألمان مع التأكد على وجوب أن تشكل فرنسا وألمانيا معاً في الوحدة الأوربية لأنهما الزعيمان الطبيعيان اقتصادياً للقارة، كما أن خلق تلك الهيئة المشتركة سوف يقوي الروابط الاقتصادية بين ألمانيا الغربية والوحدة الأوربية[2].

وقد وجد (روبرت شومان) أن عليه قبل أي شيء أن يحيط الأمريكيين علما بأفكاره تلك حتى يضمن دعمهم المسبق ويضمن نجاح المشروع فيما بعد. وقد سنحت له الفرصة لتحقيق ذلك أثناء وجود وزير الخارجية الأمريكي (دين أتشيسون) في باريس بتاريخ 8 مايو/ أيار 1950م وهو في طريقه لحضور اجتماعات مجلس وزراء خارجية دول حلف شمال الأطلسي في لندن[3]. وقد أخبره (روبرت شومان) بفحوى المشروع وبعد أن اطمأن إلى المباركة الأمريكية لأفكاره أعلن في اليوم التالي في باريس عن الهيئة المقترحة مؤكداً أن الباب مفتوح أمام أي دولة أوربية ترغب في الانضمام إليه، شرط قبول مبدأ

(1) Carlo Schmid,"Germany and Europe", (Foreign Affairs), Vol.30, No.4, July 1952, P.544; Arnold Toynbee, "A turning point in cold war", (International Affairs), Vol.25, No.4, October 1950, P.461.

(2) ج.ب. دروزيل، المصدر السابق، ص ص203-205.

(3) A.W. Lovett, "The United States and the Schuman Plan: A Study in French Diplomacy 1950-1952", (The Historical Journal), Vol.39, No.2, 1996, P.425.

(تخطي الحدود القومية Supranational) كشرط مسبق لانضمامها للمحادثات الخاصة بالمشروع[1].

كما أعربت ألمانيا الغربية عن ترحيبها الفوري بالمشروع، كما حصل المشروع على دعم الرئيس الأمريكي (هاري ترومان) الذي وصف اقتراح (روبرت شومان) في 19مايو/ أيار 1950 أمام الكونغرس بأنه مشروع بناء يدعم الوحدة الاقتصادية الأوربية ويساعد على تقليل المساعدات المالية الأمريكية لأوربا[2] كل هذا أعطى دفعات قوية للمشروع.

قامت الحكومة الفرنسية في 25مايو/ أيار 1950م بدعوة الحكومات الست (بريطانيا وألمانيا الغربية وايطاليا ودول البينلوكس) للانضمام إلى المفاوضات الخاصة لمشروع (شومان)، وقد لبت تلك الحكومات الدعوة ماعدا بريطانيا التي وجدت نفسها في مأزق فإذا لبت الدعوة فسوف يعتبر ذلك التزاماً منها بقبول المبدأ فوق القومي والتزاماً بالتوقيع على الاتفاقية النهائية[3]. وإذا ما رفضت فإنها سوف تتعرض لانتقادات حادة في أوربا والولايات المتحدة الأمريكية، لأنها رفضت اقتراحا سوف يعود بالفائدة على الصناعات الثقيلة في أوربا، ومن ناحية أخرى تعرضت الحكومة البريطانية لضغوط من جانب العاملين في مجال صناعة الصلب في بريطانيا، الذين كانوا يشعرون بالقلق من جراء تكوين مثل هذه الهيئة الاتحادية الأوربية دون مشاركتهم، فضلاً عن ذلك فإن فشل المشروع بسبب بريطانيا سوف يكون له تأثيراته السيئة على العلاقات البريطانية- الفرنسية، ولذلك رأت بريطانيا أن عليها أن تتبنى موقفاً واضحاً غير متردد وغير معادي

---

(1) نعمة حسن محمد السيد، المصدر السابق، ص157؛ يعرف المشروع أيضاً باسم (إعلان التاسع من أيار 1950).

(2) The Department of State Bulletin, May 25,1950. P.828.

(3) David Gowland and Arthur Turner (eds.), OP. Cit, P.20;

للمزيد من المعلومات، ينظر:

Andre Philip, The Schuman Plan, Brussels, European Movement, 1951.

للمشروع، وعليها أن ترحب بالمشروع ولكن في الوقت نفسه تؤكد على عدم انضمام بريطانيا إليه[1].

ولذلك جاء قرار الحكومة البريطانية في 2 يونيو/ حزيران 1950م ليؤكد أنه ليس بمقدور بريطانيا في تلك المرحلة أعطاء مثل ذلك الالتزام. وبذلك فقد جرت مفاوضات مشروع شومان في صيف عام 1950 بدون مشاركة بريطانيا، أكبر منتج للفحم والحديد في أوربا آنذاك[2]. ودامت المناقشات ستة شهور[3].

وعلى أية حال، فقد تم في النهاية التوصل إلى أتفاق رسمي في 18 أبريل/ نيسان 1951م في باريس بدون مشاركة بريطانيا وعلى أثر ذلك أقيمت رسمياً (الجماعة الأوربية للفحم والفولاذ European Coal and Steel Community)[4]. وأعلنت الدول الموقعة تصميمهم على تحقيق دمج مصالحهم الأساسية بدل المناقشات المزيفة ووضع الركائز الأولى لتجمع أوربي أوسع وأعمق بين الشعوب التي تواجهت طويلاً بالانقسامات الدامية، لإرساء قواعد المؤسسات القادرة على توجيه المصير الموزع حتى الآن وهذا ما يلمح إلى إقامة المجموعة الاقتصادية"[5].

وقد صادقت مختلف المجالس البرلمانية للدول الأعضاء على هذه الاتفاقية، فولدت بذلك أول منظمة اقتصادية أوربية ذات نمط اتحادي، وقد اختيرت لوكسمبورغ مقراً لها،[6]. والاقتصادي الفرنسي (جان مونيه [7] Jean Monnet) مديراً.

---

(1) نعمة حسن محمد السيد، المصدر السابق، ص159.

(2) Barbara Ward, Policy for the West: A Construction Analysis of the Communist Challenge and Way to Meet it, Penguin Books, 1951, P.199.

(3) Andre Philip, OP. Cit., P.292.

(4) أوغستو لوبيز- كارلوس، "الجماعة الأوربية في الطريق إلى التكامل"، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، أيلول1987،ص35.

(5) نقلا عن: رغد فيصل عبد الوهاب نفاوة، المصدر السابق، ص418.

(6) Andre Philip, OP. Cit., P.292.

(7) جان مونيه (1888-1979م): اقتصادي وإداري فرنسي واحد أكبر دعاة الوحدة الأوربية. ولد في مدينة كونياك، عمل في الزراعة ولم يدخل أي مدرسة ولا جامعة، فجميع الشهادات التي حملها كانت فخرية. وضع برنامجاً لتحديث

سادساً: مشروع بليفين Pleven Plan 1952

بدأ الفرنسيون – الذين أصبحوا يخشون أن تخضع مشروعات الوحدة الأوربية للزعامة الأمريكية – يرغبون في أن تتحول الزعامة الأوربية لهم، وأصبحوا يفكرون في اخراج مشروع وحدوي جديد،[1] فخرج في 24أكتوبر/ تشرين الأول 1950م ما عرف باسم (مشروع بليفين) نسبة إلى رئيس وزراء فرنسا (رينيه بليفين R. Pleven) [2] حينما عرض على البرلمان الفرنسي اقتراحا دعا فيه إلى إقامة جيش أوربي موحد تشارك فيه دول غرب أوربا بفرق عسكرية وطنية وتتحد تحت رئاسة وزير دفاع أوربي وقيادة مسؤولة أمام الجمعية الأوربية وتشارك فيه كتائب عسكرية ألمانية[3]. وربما كان المشروع بمثابة تطبيق لمبادئ مشروع (شومان) إذ كان يعني أيضاً تنازلاً من جانب الدول الأعضاء عن جزء من سيادتها القومية والالتزام بتعاون عسكري مشترك.

وكما حدث بالنسبة لمشروع (شومان)، فقد أعلن (كلمنت أتلي) في فبراير/ شباط 1951م في مجلس العموم البريطاني أن كثيراً من ملامح مشروع (بليفين) لا يمكن قبولها، كما أكد وزير خارجية بريطانيا (أرنست بيفن) لسفير بلاده في باريس أن مصلحة

الاقتصاد الفرنسي عام 1945م، ونادى بتوحيد أوربا اقتصاديا وسياسياً بل وعسكرياً. عين أول رئيس للسلطة العليا للجماعة الأوربية للفحم والفولاذ حاز عام 1963 على جائزة الحرية من الولايات المتحدة الأمريكية، توفي في بلدة مونفور- لاموري. عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، ج6، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (بيروت، د.ت)، ص ص 494-495.

(1) و.و.خ.م.، المفوضية المصرية بمدينة الفاتيكان، تقرير بشأن جماعة الدفاع الأوربي، الأرشيف السري الجديد، 23 ديسمبر/ كانون الأول 1953، محفظة رقم 1402، ملف 38/ 26/ 29.

(2) رينيه بليفين: سياسي فرنسي ولد في 15 ابريل/ نيسان 1901، درس القانون في جامعة باريس، ونتيجة لفشله في اجتياز الامتحانات قرر ان ينتقل إلى الولايات المتحدة الامريكية، أصبح عام 1941 المفوض الوطني للاقتصاد والتمويل والمستعمرات والشؤون الخارجية، بعد تحرير فرنسا عام 1944 أصبح وزيراً للمالية والاقتصاد في الحكومة المؤقتة، أصبح في تموز/ يوليو 1950 رئيساً للوزراء، توفي بأزمة قلبية في 13 يناير/ كانون الثاني 1993.

www.ar.wikipedia.org

(3) Roy F. Willis, France; Germany and New Europe 1945-1967, (Oxford,1968), P.130.

بريطانيا كقوة شمال أطلسية تكمن في ضمان قيام الدفاع الأوربي على أساس أطلسي أوسع، وليس على أساس قاعدة أوربية ضيقة بدون المشاركة الأمريكية، وبدون ضمان تمويلها بالعتاد والقوات الأمريكية، بل أن أقامة نظام دفاع أوربي فعال بدون مشاركة أمريكية يعد أمراً مستحيلاً[1].

لذلك فعندما عقد في باريس في 15 فبراير/ شباط 1951م مؤتمراً لمناقشة مشروع أقامة (جماعة الدفاع الأوربي European Defense Community) المقترح بمشاركة فرنسا وبلجيكا وايطاليا ولوكسمبرغ وألمانيا الغربية، اشتركت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بمراقبين فقط عنهما[2].

والجدير بالذكر أنه في الوقت نفسه دارت في ألمانيا الغربية مناقشات بين حكومة المستشار الألماني (كونراد أديناور) [3] Konrad Adenauer وممثلي الدول الغربية الثلاث (فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية) بشأن أمكانية المشاركة الألمانية المباشرة في حلف شمال الأطلسي وهو ما كانت تفضله بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وتعارضه فرنسا. ولكن بعد التوقيع على اتفاقية الجماعة الأوربية للفحم والفولاذ في أبريل/ نيسان 1951م زاد الحماس الأمريكي تجاه أمكانية أقامة الاتحاد الدفاعي المقترح وفعاليته في تخفيف العبء عن الأمريكيين إزاء الدفاع عن أوربا، لا سيما أن المناقشات في ألمانيا الغربية السالفة الذكر انتهت دون أتفاق[4].

---

(1) نعمة حسن محمد السيد، المصدر السابق، ص166.

(2) علي محافظة، ألمانيا والوحدة العربية 1945-1995، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، (بيروت،2002)، ص34.

(3) كونراد اديناور (1876-1961): سياسي الماني، تم انتخابه رئيساً للبرلمان الألماني (ألمانيا الغربية) بتوجيه من الحلفاء لصياغة الدستور الأساسي وكان المتحدث الرسمي باسم جمهورية ألمانيا الاتحادية، وشغل منصب اول مستشار للحكومة الألمانية الاتحادية عام 1949م، وظل في هذا المنصب أربعة عشر عاماً. عبد الوهاب الكيالي وآخرون، المصدر السابق، ج1، ص ص 118-119.

(4) R.B. Manderson- Jones, OP. Cit., P.98.

ومن ناحية أخرى فقد اعتلت صحة (أرنست بيفن) وترك منصبه ليحل محله (هربرت موريسون [1] Herbert Morison) كوزير للخارجية- في مارس/ آذار 1951م- وهو الذي كان أكثر ميلاً من (ارنست بيفن) للاستجابة لضغوط الولايات المتحدة الأمريكية فأخذ يتبنى موقفاً أكثر إيجابية تجاه الجيش الأوربي، إذ رأى أنه أفضل وسيله لإرضاء المعارضة الواسعة في داخل حزب العمال البريطاني وداخل الحكومة نفسها إزاء أعادة تسليح ألمانيا الغربية لأن هذه الفكرة لن تؤدي إلى إقامة جيش ألماني وطني ولذلك بدأ لزاماً على (هربرت موريسون) أن يعطي كل تشجيع لها[2]. وعلى هذا فقد انضمت بريطانيا إلى الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا في 14 سبتمبر/ أيلول 1951م بتصريح رحبت فيه الدول الثلاث بمشروع الدفاع الأوربي وقد أكد هذا البيان رغبة بريطانيا في أقامة أوثق علاقات ممكنة مع مشاريع الوحدة الاوربية في كل مراحل تطوره[3].

ونتيجة للمفاوضات التي جرت بين دول مشروع (شومان) الست تم التوقيع بينها في 27مايو/ أيار 1952م على (ميثاق الاتحاد الدفاعي الأوربي) ولم تكن بريطانيا طرفاً فيه. واكتفت بريطانيا بالتوقيع على ثلاث وثائق أضافية الأولى تضمنت تعهدات أمنيه متبادلة بين بريطانيا ودول ميثاق الاتحاد الدفاعي الاوربي الست ونصت على حضور ممثل بريطاني اجتماعات الاتحاد. والثاني بروتوكول خاص باتفاقية حلف شمال الأطلسي إذ وصِفَ الهجوم على أي عضو من أعضاء الميثاق الدفاعي الأوربي هجوماً

(1) هربرت ستانلي موريسون (1888-1965): زعيم وسياسي من أعضاء حزب العمال البريطاني، شغل منصب وزير التموين عام 1940، ووزير الداخلية ووزير الأمن الداخلي في الأعوام 1942-1945، تولى رئاسة مجلس العموم بين عامي 1945-1951م، للمزيد من المعلومات، ينظر: روجر باركنسن، موسوعة الحرب الحديثة، ترجمة: سمير عبد الرحيم الجلبي، ج2، دار المأمون، (بغداد، 1990)، ص ص 423-424.

(2) H.G. Nicholas, Britain and the United States, (London, 1963), P.55.

(3) نعمة حسن محمد السيد، المصدر السابق، ص167.

على دول حلف شمال الأطلسي[1]. والثالث بيان ثلاثي بريطاني -فرنسي- ألماني يؤكد على اهتمام الدول الثلاث بفاعلية وقوة الاتحاد الدفاعي الأوربي[2]. وعلى أية حال فقد كان الفشل مصير هذا المشروع ذلك أن الجمعية الوطنية الفرنسية رفضت التصديق على الميثاق في 30 أغسطس/ آب 1954م وكان من أهم أسباب رفضها هو عدم مشاركة بريطانيا في المشروع[3]. وعلى هذا فقد شكت في جدؤاه وقيمته.

سابعا: السوق الاوربية المشتركة (معاهدة روما عام 1957م).

قدمت دول البينلوكس إقتراحاً لإنشاء سوق مشتركة تغطي كافة النشاطات الاقتصادية، أي لا تقتصر على قطاع معين فقط مثل الجماعة الأوربية للفحم والفولاذ، وفي الوقت نفسه أستمر (جان مونيه) على أسلوب التكامل القطاعي واقترح أنشاء الجماعة الأوربية للطاقة الذرية كحل للمشكلة الأوربية المتكررة في مجال تزويد الطاقة[4].

استجابت ألمانيا الغربية وفرنسا وايطاليا لاقتراح دول البينلوكس وعقدت الدول الست في يونيو/ حزيران 1955م في ميسينا Messine بإيطاليا مؤتمراً لدراسة الاقتراح المذكور،[5] وقررت تكوين لجنة من الخبراء لبحث أمكانية أنشاء سوق مشتركة[6] برئاسة

---

(1) و.و.خ.م.، السفارة الملكية المصرية بمدينة.بروكسل، البروتوكولات والاتفاقيات والمكاتبات المتبادلة بشأن المعاهدة الخاصة بالجماعة الأوربية للدفاع الموقعة في 27 مايو/ ايار1952، الأرشيف السري الجديد، محفظة 1402، ملف 38/ 26/ 29؛

John W. Young, "The Russian and Western Alliance", (English Historical Review), Vol.101, No.401, October 1986, P.890.

(2) The Department of State Bulletin, June9, 1952, P.897.

(3) رفض النواب الفرنسيون التصديق على المعاهدة باغلبية 319 صوتاً ضد 264 صوتاً. جريدة التآخي، ((بغداد))، ع4669، 18/ كانون الثاني/ 2006.

(4) John Pinder, The Building of the European Union,3rd Edition, Oxford University press, (New York, 1998), P.10.

(5) محمد السعيد الدقاق، المنظمات الدولية، مؤسسة الثقافة الجامعية، (د.م، 1978)، ص349.

(6) الشافعي محمد بشير، أسس وسمات التنظيم الدولي العربي والأوربي، مجلة القانون والاقتصاد، (القاهرة)، ع(4)، 1967، ص10.

بول هنري سباك[1] Paul Henri Spaak وقامت اللجنة على الفور بدعوة بريطانيا إلى حضور اجتماعاتها- إذ كانت بريطانيا عضواً في الجماعة الأوربية للفحم والفولاذ منذ عام 1954- وبدأت المناقشات في يوليو/ تموز 1955 [2] ، لكن حدث انقسام فيها منذ البداية وقد اقترحت بريطانيا أنشاء منطقة للتجارة الحرة في الوقت الذي رأت الدول الست ضرورة أنشاء اتحاد كمركي، وهو الأمر الذي كان مقرراً في اجتماعات ميسينا لذلك انسحبت بريطانيا من اللجنة، ولكن (بول هنري سباك) قرر المضي قدماً في أعمال اللجنة نحو تحقيق السوق الأوربية المشتركة.[3]

استمرت اللجنة في دراستها واجتمع الخبراء في بروكسل في ابريل/ نيسان عام 1956وبحثوا موضوع إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوربية والجماعة الأوربية للطاقة الذرية، وقدمت تقريراً للدول الست عرف باسم (تقرير سباك) [4].

أجتمع وزراء خارجية الدول الست المنعقد في البندقية بتاريخ 29-30 مايو/ أيار 1956 لغرض وضع الأسس العامة لسياسة زراعية مشتركة والاتفاق على قواعد حرية

---

(1) بول هنري سباك (1899-1972): سياسي بلجيكي، تولى عدة مناصب فقد كان وزيراً للخارجية بين عامي 1936-1938، ورئيساً للوزراء للفترة 1938-1939، ووزيراً للخارجية مرة أخرى للمدة 1954-1957، شغل منصب الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي للمدة 1957-1961، كان من دعاة الوحدة الأوربية ورئيساً للجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1946، نال جائزة شارلمان عام 1957م، عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، ج3، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (بيروت، د.ت)، ص130.

(2) صحيفة الحياة، (لندن)، 18 تشرين الاول 1992.

(3) أسفرت الجهود البريطانية فيما بعد عن التوقيع على اتفاقية أستوكهولم بالسويد المنشئة للرابطة الأوربية للتجارة الحرة European Free Trade Association التي ضمت كلاً من بريطانيا، والنرويج، والدنمارك، والسويد، وسويسرا، والبرتغال، وخرجت إلى حيز الوجود الفعلي في 4 يناير/ كانون الثاني 1960م. حسن نافعة، الاتحاد الأوربي والدروس المستفادة عربياً، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، (بيروت، 2004)، ص146.

وكانت وجهة نظر الدول الست الساعية الى أنشاء السوق الأوربية المشتركة تتركز في أن بريطانيا بإنشاء منطقة التجارة الحرة أنما كانت تستخدم ذلك كوسيلة لمنافسة السوق المشتركة ومن ثم العمل على فشلها. عبد المنعم سعيد، الجماعة الأوربية: تجربة التكامل والوحدة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، (بيروت، 1986)، ص ص 48-50.

(4) جمال الشلبي، العرب وأوربا، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، (بيروت، 2000)، ص133.

انتقال رؤوس الأموال والعمل والتعاون في مجال الطاقة الذرية. وكذلك أكد (تقرير سباك) على الاتفاق حول السياسات الاجتماعية، ولا سيما المساواة في أجور العمل بين الرجال والنساء[1]. وفي نهاية هذه الجهودات تم الاتفاق بشأن مجموعتين اتحاديتين هما: (الجماعة الاقتصادية الأوربية European Economic Community) برئاسة فالتر هولشتاين Walter Hallstein و(الجماعة الأوربية للطاقة الذرية European Atomic Energy Community) برئاسة لويس آرمان Luis Armand استطاعت الدول المتفاوضة التوصل إلى صيغة مقبولة للاتفاقيتين، وتم التوقيع عليهما في تل كابينولن بروما في 25 مارس/ آذار 1957م،[2] ودخلت المعاهدة حيز التنفيذ في 1 يناير/ كانون الثاني 1958م، بعد تصديقها من قبل حكومات الدول الموقعة عليها[3].

تكونت الجماعة الاقتصادية الأوربية (السوق الأوربية المشتركة) من خمس هيئات هي:

أولاً: السلطة العليا High Authority: مقرها لوكسمبورغ وتتكون من تسعة أشخاص ومدة العضوية فيها ست سنوات وتولى أول رئاسة للسلطة العليا جان مونيه، وتتولى هذه السلطة تنفيذ معاهدة السوق بالوسائل المقررة بها، وتقوم بأجراء دراسات مستمرة للأسواق واتجاهات الأسعار وتعد كذلك بصفة دورية برامج تعطي تنبؤات تأشيرية للإنتاج والاستهلاك والصادرات

---

(1) إسماعيل صبري مقلد وحدة أوربا السياسية في الثمانينيات، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ع(34)، س(9)، 1973، ص33.

(2) بان ثامر إبراهيم العاني، الاتحاد الأوربي 1949-1964 (دراسة تاريخية)، رسالة ماجستير (غير منشورة) تقدمت إلى كلية التربية للبنات- جامعة بغداد، 2006، ص ص 91-92؛

Philip Thody, Europe Since 1945, (New York, 2000). Pp. 145-170.

(3) صالح محمد بدر الدين، الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، ج2، (د.م، 2000)، ص409، للمزيد من المعلومات حول مبادئ معاهدة روما، ينظر: بان ثامر إبراهيم العاني، المصدر السابق، ص ص 93-94؛ محمد جمال الدين العلوي، أنتساب تركيا الى السوق الاوربية المشتركة، بحث مقدم الى المؤتمر الاول للدراسات التركية، مركز الدراسات التركية (الاقليمية حاليا)، جامعة الموصل، 1989.

والواردات، وتصدر بصفة دورية أهدافاً عامة عن التحديث وتخطيط بعيد الأجل للإنتاج وتوسيع الطاقة الإنتاجية[1].

ثانيا: المجلس Council: وهو مجلس وزراء متخصص يضم وزيراً لكل حكومة يتلقى توجيهاته من حكومته، وتم أنشاء هذه الهيئة -ومقرها بروكسل- بناء على اقتراح تقدمت به دول البينلوكس، وتصدر قراراته بالأغلبية البسيطة[2].

ثالثاً: اللجنة الاستشارية Consultative Committee: مقرها بروكسل وعدد أعضائها بين 30-51، يمثلون أربع مجموعات بالتساوي: المنتجين والعمال والمستهلكين والتجار، ويعينهم المجلس لمدة سنتين من بين أشخاص تسميهم النقابات والمنظمات الممثلة لتلك الفئات. وتتشاور معها السلطة العليا في أمور تتعلق بالتسويق والأسعار[3].

رابعاً: محكمة العدل Court of Justice: وتتكون من سبعة قضاة تعينهم الحكومات لمدة ست سنوات، ويضاف إليهم تسع مدعين عموم يعينون لست سنوات ويقوم قضاة محكمة العدل بدراسة القضايا بحيادية تامة، ويعين من بينهم رئيساً للمحكمة ومقرها لوكسمبورغ ويتبعها خمسة محاكم هي: المحكمة الدستورية والمحكمة الإدارية، والمحكمة الجنائية وأخرى محكمة العمال، وأخيرا محكمة للتحكيم[4].

خامساً: الجماعة البرلمانية الأوربية European Parliament community: وتتكون من ممثلين لشعوب الدول الأعضاء ويتم اختيارهم من برلمانات الدول الأعضاء، إذ يمثل لكل من ألمانيا الغربية وفرنسا وايطاليا ثمانية عشر

(1) محمد محمود الأمام، تطور الأطر المؤسسية للاتحاد الأوربي، ط1، (القاهرة، 1998)، ص91.

(2) احمد علي دغيم، "مستقبل السوق الأوربية المشتركة"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة- جامعة عين شمس، 1981، ص28.

(3) محمد السعيد الدقاق، التنظيم الدولي، دار المطبوعات الجامعية، (مصر، 1987)، ص485.

(4) بان ثامر إبراهيم العاني، المصدر السابق، ص96.

عـضواً، وعـشرة أعـضاء لكـل مـن بلجيكـا وهولنـدا، وأربعـة أعـضاء للوكـسمبورغ. وتتـولى مراقبـة الأمـور الإداريـة العامـة ومناقـشة التقريـر الـسنوي للـسلطة العليـا في جلـسة علنيـة[1]. وفي 30مـارس/ آذار 1962م قررت الجمعية أن يصبح أسمها (البرلمان الأوربي)[2].

وقـد وضـحت معاهـدة رومـا العـضوية في الـسوق الاوربيـة المـشتركة وحـددتها بنوعين، الاولى: العضوية الكاملة، والثانية: العـضوية المـشاركة، فقـد نـصت المـادة (237) من المعاهدة على منح العضوية الكاملة وجعلها مفتوحـة لأي دولـة مـن الـدول الاوربيـة المتقدمـة صـناعيا، وعلـى ان تقـدم الدولـة بطلـب إلى مجلـس وزراء الجماعـة الاقتـصادية الاوربية للعضوية فيها ويصدر قراره بالإجماع بعد اخذ رأي اللجنة التنفيذية فيها[3].

ومن الجدير بالذكر، أن الأوساط الحاكمة في دول الجماعـة الاقتـصادية الأوربيـة تهتم بالمحافظة على الاتصال مع الولايات المتحدة الأمريكية بـالرغم مـن التناقـضات الـتي تفصل بينهما، فهي تحرص على الحصول على العون الاقتـصادي مـن الأمـريكيين وعلـى استدراج الرساميل الأمريكية من أجل استعمالها لتقدمها التقني والاقتصادي كمـا يجمعهـا أيضاً الحلف العسكري الموجه ضد الدول الاشتراكية، ومع ذلك تريـد هـذه الأوسـاط أن تكون السيد المطلق في بلدانها[4].

كما صدر بيان عـن الإدارة الأمريكيـة في ديـسمبر/ كـانون الأول 1957م يعطـي فكرة عن موقف الولايات المتحدة الأمريكية مـن قيـام الجماعـة الاقتـصادية الأوربيـة، إذ رحبت الإدارة الأمريكية بقيام المشروع الوحدوي الجديد، ولكنها عبرت في الوقـت نفـسه عن انزعاجها من الحواجز الممكن أقامتها ضد تصدير المنتوجات الأمريكيـة، علـى الـرغم من أن البيان قد أشار إلى أن واشنطن قد حـصلت علـى ضـمانات تؤكـد بموجبهـا طبيعـة علاقاتهما المستقبلية، إذ تسعى بلدان الجماعة الاقتصادية الأوربيـة لزيـادة منتوجاتهـا فيمـا بينها فضلاً عن الدول الأخرى[5]. وهكذا فأن الولايات المتحدة الأمريكية رغـم مـساندتها وتأيدها للمشروع الجديد، إلا أنها لا تنسى مصالحها التجارية الخاصة.

---

(1) محمد محمود الأمام، المصدر السابق، ص95.

(2) بان ثامر إبراهيم العاني، المصدر السابق، ص96.

(3) محمد جمال الدين العلوي، المصدر السابق، ص 5.

(4) الكسندر كيرسانوف، المصدر السابق، ص148.

(5) المصدر نفسه، ص149؛

Robert L. Hutchings, Europe Between the Superpowers, in: The Cold War, (New York, n.d), p. 203.

المبحث الثاني

الولايات المتحدة الامريكية ومشاريع الوحدة الاوربية منذ معاهدة القانون الاوربي الموحد حتى توقيع معاهدة ماستريخت

أولاً: معاهدة القانون الأوربي الموحد لعام 1986

أصبح الطريق أمام حركة التكامل الأوربي مفتوحا لتحديد وجهتها وضبط سرعة حركتها، وأصبح محتماً عليها أن تحدد موقفها بوضوح من مسألتين وهما[1]:

1- التوسع الأفقي، أي انضمام أعضاء جدد للجماعة الاقتصادية الأوربية.

2- التوسع العمودي، أي فتح مجالات ومؤسسات اقتصادية أخرى.

لذلك قام رؤساء الدول الست الأعضاء في الجماعة الاوربية[2] بعقد مؤتمر قمة في 1 ديسمبر/ كانون الأول عام 1969 في لاهاي الذي يعد دفعة جديدة لمسيرة التكامل الأوربي لبحث تلك القضايا المصيرية ومناقشة أمكانية التوجه نحو التعاون السياسي الأوربي[3] لاسيما في مجال السياسة الخارجية.

وعلى صعيد التوسع الأفقي، كان على الدول المؤسسة أن تحدد أذا كانت ستبقى مجرد ناد مغلق العضوية أم نواه لوحدة أوربية أشمل[4] لأنه لم يكن بوسع التكامل الأوربي أن يمضي قدماً دون أن تحسم المشكلة الخاصة بتوسيع الإطار الجغرافي لنشاطها

(1) حسن نافعة، المصدر السابق، ص ص 152-153.

(2) ظهرت تسمية الجماعة الاوربية في عام 1967 كمصطلح جماعي لجماعة الفحم والفولاذ الاوربية وجماعة الطاقة الذرية الاوربية والجماعة الاقتصادية الاوربية. وفي اعقاب التوقيع على معاهدة ماستريخت غيرت الجماعة الاوربية تسميتها الى الاتحاد الاوربي. هنري باركي وآخرون، القضية الكوردية في تركيا، ترجمة: هفال، (اربيل، 2007)، ص 189.

(3) جريدة التآخي، ((بغداد))، ع4671، 21/ كانون الثاني/ 2006.

(4) حسن نافعة، المصدر السابق، ص153.

وعضويتها،[1] لذلك ناقشت الدول الأعضاء هذا الأمر في قمة لاهاي وقررت لمصلحة التوسع وفتح باب المفاوضات فيما يتعلق بدخول أعضاء جدد، وتم ذلك بموافقة فرنسا، وعليه بدأت المفاوضات بين الجماعة الاوربية وكل من بريطانيا وايرلندا والدانمارك والنرويج، وتم التوصل إلى الاتفاق والتوقيع على معاهدة الانضمام في بروكسل في يناير/ كانون الثاني عام 1972م، إلا أن الشعب النرويجي رفض التصديق على معاهدة الانضمام بموجب الاستفتاء الذي تم لهذا الغرض[2]، وبذلك أصبحت الدول الأعضاء في الجماعة الأوربية تسع دول.

لم يتوقف التوسع الأفقي عند هذا الحد، إذ قدمت بلدان أوربية أخرى طلبات الانضمام منها اليونان إذ طلبت الانضمام في عام 1975، وبذلك أصبحت اليونان عضواً في يناير/ كانون الثاني عام 1981م، كما قدمت أسبانيا والبرتغال طلب الانضمام للجماعة الأوربية في عام 1977م، وتمت الموافقة على الانضمام في يناير/ كانون الثاني 1986[3].

أما على صعيد التوسع العمودي، فقد شهدت الجماعة الاوربية في السبعينيات والثمانينيات عدة تطورات مهمة، ففي بداية السبعينيات تمت إقامة آلية للتعاون في مجال السياسة الخارجية من خلال النظام المعروف بالتعاون السياسي الأوربي European Political co-operation الذي بدأ في عام 1970م، والذي عد منبراً للتشاور والتنسيق بين حكومات الدول الأعضاء حول شؤون السياسة الخارجية، لذلك بقي العمل فيه بيد مجلس وزراء الخارجية، بينما كان للبرلمان دور غير مباشر. وساعد هذا

(1) إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الاصول والنظريات، منشورات ذات السلاسل، ط2، (الكويت، 1979)، ص494.

(2) بشارة خضر، أوروبا والوطن العربي: القرابة والجوار، ترجمة: جوزف عبد الله، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، (بيروت، 1993)، ص150.

(3) نرمين النواوي، الاتحاد الاوروبي والشرق الاوسط، مجلة السياسة الدولية ،(القاهرة)، س(36)، ع(142)، اكتوبر 2000، ص 105.

التعاون على بناء سياسة خارجية منسقة –وليست موحدة– بين الدول الأعضاء في الجماعة الاوربية[1].

ونتيجة للتوسع الأفقي، عقد مؤتمر قمة في اكتوبر/ تشرين الأول عام 1972 لبحث دعم وتطوير الجماعة الاوربية، وصدر إعلان عن القمة كان بمثابة وثيقة شاملة حددت أهداف ووسائل التعاون بين الدول الأعضاء في الجماعة الاوربية لاسيما في المجالات التجارية والاقتصادية، أما بخصوص مشروع الوحدة السياسية فإن الوثيقة أكدت على عزم الدول المشاركة على تحويل العلاقات التي تربط بعضها ببعض إلى وحدة أوربية شاملة قبل نهاية عقد السبعينيات، لذلك طلبت من المؤسسات التابعة للجماعة الاوربية أعداد التقارير الخاصة بخطوات الوحدة السياسية، حتى يتسنى بحثها وإقرارها من قبل مؤتمرات القمة الأوربية التالية[2]، لكن اختلاف رؤية الدول الأوربية بهذا الشأن أدى إلى الحيلولة دون تحقيق تطور جدي في هذا المجال في حين حبذت ألمانيا الغربية التوجه لاستكمال التكامل النقدي والاقتصادي والتحرك نحو التكامل السياسي معتمدة على تفوقها الصناعي، لم تكن بريطانيا متحمسة للوحدة السياسية وأيدتها فرنسا في ذلك[3].

فضلاً عن ذلك، فقد ذهب أعضاء مؤتمر القمة إلى ضرورة دعم البرلمان الأوربي وتقوية سلطاته بوصفه وسيلة الربط بين شعوب الدول الأعضاء ويضم الممثلين عن الشعوب الأوربية،[4] وعليه أصدرت الجماعة الاوربية في سبتمبر / ايلول 1976م قراراً بانتخاب البرلمان الأوربي بوساطة الشعوب الأوربية بالاقتراع المباشر، وذلك بهدف تعزيز دوره في مجالات التشريع والمراقبة[5] وهو ما تم بالفعل بدءً من عام 1979م.

---

(1) جواس حسن، طبيعة الاتحاد الأوروبي: دراسة قانونية– سياسية تحليلية في ضوء المعاهدات المنشئة للاتحاد ومشروع الدستور الأوروبي، دار المعرفة، ط1، (بيروت، 2010)، ص ص98-99.

(2) إسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية والسياسة الدولية، مؤسسة الأبحاث العربية، ط2، (بيروت، 1985)، ص527.

(3) محمد محمود الأمام، المصدر السابق، ص143.

(4) محمد السعيد الدقاق، المنظمات الدولية، ص353.

(5) جواس حسن، المصدر السابق، ص100.

وفي مجال تطور التكامل الاقتصادي، وبهدف تحقيق السوق الموحدة- بما يعنيه ذلك من تحرير حركة انتقال الأشخاص وعناصر الإنتاج- قرر مؤتمر قمة لاهاي في عام 1969، أعداد مشروع وحدة اقتصادية ونقدية، وتكونت لجنة خاصة باسم (لجنة فرنر) [1] لبحث هذا الموضوع والتي قدرت أمكان التوصل إلى اتحاد نقدي واقتصادي في أوائل الثمانينيات، لكن حال دون ذلك اضطراب النظام النقدي العالمي في أوائل السبعينيات الذي أدى بالدول الصناعية إلى الأخذ بنظام أسعار الصرف المركزي وسياسة الحماية الاقتصادية[2].

وفي ابريل/ نيسان عام 1970م تم الاتفاق بين الدول الأعضاء بهدف تحقيق التمويل التدريجي لمؤسسات الجماعة الاوربية بواسطة مصادر خاصة- دون الاعتماد على مشاركة الدول الأخرى[3]- التي كانت من أهمها الضرائب المباشرة أو الرسوم على الواردات، بمعنى تمكين المؤسسات التنفيذية في نظام الجماعة الاوربية سلطة فرض وتحصيل الضرائب مباشرة دون وساطة الدول الأعضاء[4].

ومن جهة أخرى بدأ العمل بالنظام النقدي الأوربي (European Monetary System) اعتبارا من مارس/ آذار 1979م بهدف تحقيق الاستقرار المالي بين الدول الأعضاء بما يهيئ أساساً أفضل للنمو الاقتصادي،[5] وأصبح أساساً لإصدار عملة أوربية موحدة وإنشاء البنك المركزي الأوربي فيما بعد.

---

(1) سميت اللجنة بهذا الاسم نسبة إلى بيير فرنر Pierre Werner رئيس وزراء اللوكسمبورغ للمدة من (1959-1974)، ومرة أخرى للمدة (1979-1984)، إذ ترأس فرنر رئاسة اللجنة، ولعب دوراً كبيراً في رسم السياسة النقدية الأوربية. عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، ج4، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (بيروت، د.ت)، ص506.

(2) محمد محمود الإمام، المصدر السابق، ص145.

(3) جريدة التآخي، ((بغداد))، ع 4671، 21/ كانون الثاني 2006.

(4) حسن نافعة، المصدر السابق، ص160.

(5) محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية- الأوروبية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، (بيروت، 2001)، ص28؛ للمزيد من المعلومات، ينظر: خالد سعد زغلول حلمي، النظام

ويلاحظ مما سبق أن وتيرة التكامل الاقتصادي- مع كل المعوقات- كانت أكثر سرعة مقارنة بوتيرة التكامل السياسي، لذلك بدأ الفرق واضحاً بينهما في نهاية السبعينيات، وهذه المفارقة دفعت بالبرلمان الأوربي إلى اتخاذ قرار بالأغلبية للمطالبة بإبرام معاهدة أوربية جديدة عرفت بـ(سبينيللي) والذي أقره البرلمان الأوربي في 6 يوليو/ تموز1982م، بهدف التوفيق بين نهجين مختلفين في التكامل الاقتصادي والتكامل السياسي، والذي كان استخدامها معاً يؤدي إلى نتائج متضاربة أحياناً وهما: النهج التعاوني في مسار التكامل السياسي، والنهج الاندماجي في مسار التكامل الاقتصادي، وعلى الرغم من أن هذا المشروع لم يحظ بحماس الدول الأعضاء، إلا أنه لفت الانتباه إلى قضايا جوهرية تعين التعامل معها بجدية أكبر في المستقبل ومن أهمها إعادة النظر في معاهدة روما في ضوء المتغيرات العميقة التي طرأت على الجماعة الاوربية والبيئة المحاطة بها[1].

تصاعدت الأصوات داخل الجماعة الاوربية مطالبة بإزالة الحواجز الوطنية لتحقيق الحرية الكاملة لحركة المنتجات وعوامل الإنتاج،[2] وذلك لأن الدول الأوربية رأت بأنه من غير الممكن الاستمرار في عملية التعثر الاقتصادي، وأدركت بأنه ما لم تتمكن من الاستغلال الأمثل لمواردها الاقتصادية من جراء تحقيق سوق موحدة واسعة،

القانوني للاتحاد النقدي الأوربي، مجلة الحقوق، (الكويت)، ع(3)، جامعة الكويت، 2000. لتحقيق هذا الهدف تم انشاء عملة نقدية شكلية لحساب تصريف العملة تحت اسم الايكو (Ecu)، التي من الممكن على المرء وصفها بانها العملة الاوربية الموحدة السابقة لليورو.

www.ar.wikipedia.org

(1) حسن نافعة، المصدر السابق، ص161.

(2) محمد محمود الأمام، المصدر السابق، ص146.

فـأن الجماعـة الاوربيـة سـوف تـستمر في فقـدان موقعهـا وأسـواقها لـصالح منافـسيها الرئيسيين: الولايات المتحدة الأمريكية واليابان[1].

وعليه طالب البرلمان الأوربي خلال عام 1984 بتعديل معاهدة روما وتحقيق المزيـد من صفة ما فوق الوطنية على عملية اتخاذ القـرارات في الجماعـة الاوربيـة وتمكينهـا مـن الاسـتقلال بمواردهـا. وفي هـذا الـسياق عقـدت القمـة الأوربيـة (المجلـس الأوربـي) [2] اجتماعاتهـا في يونيـو/ حزيـران 1984م وأنـشأت لجنـة باسـم Dodge Committee للإصلاحات المؤسسية- وكانت تشبه من حيث عملـها بلجنـة (بـول هنـري سـباك) الـتي وضعت الحجر الأساسي لمعاهدة روما 1957م- وقد ضمت اللجنـة ممثلين عـن رؤوسـاء الدول والحكومات، وكان واجبها تقديم اقتراحات خاصة بتحسين التكامـل الأوربـي بمـا يساعد التقدم نحو الوحدة الأوربية[3].

وقرر المجلس الأوربي في اجتماعه في آذار/ مارس 1985م إعطـاء الأولويـة لإنـشاء السوق الموحدة بنهاية عام 1992، وطلب من المفوضية الأوربية وضع خطـة مفـصلة ذات جدولة واضحة تفرض عليه فيما بعد،[4] وعليه قامـت المفوضـية بوضـع برنـامج متكامـل وقابل للتنفيذ، الذي كان يتضمن ثلاث مئة نقطة مـن أجـل إزالـة الحـواجز القائمـة أمـام تحقيق سوق أوربية موحدة خلال مدة تنتهي في 31 ديسمبر/ كانون الأول 1992م وقدمتـه في (الكتاب الأبيض) إلى المجلـس الأوربـي، الـذي أقـره بـدوره في حزيـران/ يونيـو عـام 1985، كما أقر تقرير لجنة Dodge الذي تضمن عقد مـؤتمر حكـومي لدراسـة تعـديلات المعاهدات الموقعة سابقاً، ثم أقر في لوكـسمبورغ في ديـسمبر / كـانون الأول عـام 1985م

(1) راجية إبراهيم صدقي، الجماعة الأوربية: مشروع أوربا1992، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ع(99)، 1990، ص ص102-103.

(2) كان من نتيجة انعقاد مؤتمرات القمة الأوربية بصورة دورية ومنتظمة ظهور كيان جديد ضمن حركة التكامل الأوربي وأطلق عليه اسم (المجلس الأوربي)، واصبحت مؤسسة رسمية عندما نصت عليها معاهدة القانون الأوربي الموحد في عام 1986. جواس حسن، المصدر السابق، ص100.

(3) عبد الكريم علوان خضير، الوسيط في القانون الدولي العام، دار الثقافة، (عمان، 2002)، ص191.

(4) أسامة المجذوب، العولمة والإقليمية، ط2، الدار المصرية اللبنانية، (القاهرة، 2001)، ص 61.

(معاهـدة القـانون الأوربـي الموحـدSingle European Act) وتم التوقيـع عليهـا في لوكسمبورغ في 16 فبراير / شباط 1986م، متضمناً جـدولاً لتطبيـق (270) نقطـة لإقامـة سوق موحدة، وبدأ تنفيذها في يوليو / تموز عام 1987م [1].

وبذلك تعد معاهدة القانون الأوربي الموحد كـالحجر الأساسـي في صـرح الاتحـاد الاقتصادي على البعد السياسي في عملية التكامل الأوربي.

ثانياً: معاهدة الاتحاد الأوربي (ماستريخت) عام 1992.

أ- التوقيع على معاهدة ماستريخت Maastricht treaty

تأثرت الجماعة الاوربية بالتحولات العنيفة التي شهدها النظـام الـدولي مـع بدايـة التسعينيات، فبدأت بلدان وسـط وشـرق اوربـا في عـام 1989م تخـرج مـن تحـت الهيمنـة السـوفيتية، ثـم دول شـرق أوربـا[2]، وتوحـدت المانيـا في عـام 1990 وتفكيـك الاتحـاد السوفيتي في عام 1991وانتهاء ما يعرف بالحرب البـاردة [3]، وعليـه وجـدت أوربـا نفسـها أمام خريطة جديدة لم يكن أحد يتوقع بروزهـا بهـذه السـرعة، ولم تكـن الإحـداث المهمـة كلها إيجابية، فما لبثت الحروب أن ظهرت في أوربـا- لاسيما في منطقـة البلقـان- لـذلك كانت على أوربا أن تتحرك بسرعة، ليس فقط للتكيف مع تلك المتغيرات وإنما للمسـاهمة في صياغة مستقبل جديد للقارة.

بنهاية الحرب الباردة ظهرت رؤيتان حول مستقبل التكامل الأوربي: الأولى، كانـت تصور الحرب الباردة كأنها مدة من الاستقرار مقحمة بين مُدد الاضـطراب الـتي سـبقتها،

---

(1) جواس حسن، المصدر السابق، ص105؛

Erik Oddvar Eriksen and Others (ed.), Development a Constitution for Europe, (New York, 2004), pp. 163-170.

(2) John W. Mason, The Cold War 1945-1991, (London, 1996), pp. 66-69.

(3) كان من نتيجة تفكك الاتحاد السوفيتي ظهور خمسة عشر جمهورية، وهي: (لاتفيا، ليتوانيا، استوانيا، اذربيجان، ارمينيا، جورجيا، كازاخستان، اوزبكستان، تركمنستان، اوكرانيا، مولـدافيا، بيلاروسـيا، وقرغيزسـتان، طاجكـستان، روسـيا الاتحادية). عبد الوهاب الكيالي، المصدر السابق، ج6، ص ص 21-42؛ محمد حسنين هيكل، الزلزال السوفيتي، دار الشروق، ط2، (بيروت، 1990)، ص ص 90-126.

بمعنى أن نهاية الحرب الباردة تعني العودة إلى الصراعات الوطنية والقومية التي كانت سائدة من قبل في أوربا. أما الرؤية الثانية، فقد كانت تميل إلى وجهة نظر أكثر تفاؤلاً، وكانت ترى أن السياسات التكاملية في السنوات السابقة قد بلغت قدراً من الحصانة يجعلها ذاتية التعزيز وقادرة على البقاء بعد الحرب الباردة،[1] أي أنشأت هذه السياسات دينامية خاصة بها لن تسمح بتكرار النزعة القومية للاكتفاء الذاتي والشمولي اللتين شهدهما العصر السابق.

ومن الجدير بالذكر، أن الكثيرين لم يتوقعوا أن تأتي استجابة أوربا الغربية لتلك التحديات على الصورة التي تمت بالفعل، فبدلاً من أن تستولي المخاوف القديمة عليها وتدفعها للتقوقع على نفسها، راحت تستحضر قوتها وتقرر المضي على طريق الوحدة بالمزيد من الوحدة والانفتاح على الآخرين[2].

إزاء هذه الظروف والمتغيرات الدولية رأت كل من فرنسا وألمانيا أنه يجب استكمال البناء الأوربي والسعي نحو توثيق التكامل السياسي للجماعة الأوربية، لأن فرنسا حاولت احتواء ألمانيا من خلال أوربا الموحدة،[3] ومن جهة أخرى كانت تسعى إلى أعادة أحياء أوربا لأنها كانت تعدها كوسيلة لاستعادة عظمتها الغابرة بعد التدهور المضطرد لمركزية أوربا في الشؤون الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، لذلك رأت فرنسا أن قيام

---

(1) مايكل جي هوغان، نهاية الحرب الباردة: مدلولاتها وملابساتها، ترجمة: محمد أسامة القوتلي، منشورات وزارة الثقافة، (دمشق، 1998)، ص346؛ للمزيد من المعلومات ينظر:

Thomas Köning and Simon Hug (ed.), Policy-Making Processes and the European Constitution, (London, 2006), pp. 15-67.

(2) جواس حسن، المصدر السابق، ص107.

(3) أن وحدة شطري ألمانيا كانت تشكل تحديا هاماً في نظر الكثير من الأوربيين، والذي يتمثل في احتمالية إعادة ظهور القومية الألمانية ومخاطرها لا سيما عندما بدأت ألمانيا تستعيد مكانتها وقوتها السياسية على نحو يكافئ مع ثقلها الاقتصادي والثقافي، نبية الأصفهاني، "معاهدة ماستريخت بين التوقيع والتطبيق"، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ع(111)، 1993، ص113.

أوربا- متكاملة حقيقياً- من الأطلسي حتى جبال الأورال [1] علاج لتلك الحالة المؤسفة، وعلية أكدت على المزيد من التكامل والوحدة[2].

أما ألمانيا فحاولت موازنة توجه سياستها الخارجية نحو الشرق عن طريق دعم علاقاتها الغربية، التي قدمت لها أربعة عقود من السلام والرخاء (1949-1989)، [3] وكانت بحاجة إلى أطار أوربي لكي يتم قبول حجمها وقوتها الجديدتين،[4]. أي أنها كانت تحاول إضفاء الشرعية على قوتها في نظر شركائها، كما أتاح لها اندماجها داخل الكيان الأوربي استعادة شيء من شرعيتها لقاء التنازل عن جزء من سيادتها، لذلك سار المستشار الألماني هلموت كول[5] Helmut Kohl 1982-1998على سياسة الدفاع عن التكامل الأوربي بهدف الحيلولة دون العزلة الألمانية[6].

ومن جهة أخرى أدركت ألمانيا -لاسيما بعد توحيد شطريها- أن مسألة الاستقرار في النظم السياسية لدول شرق أوربا ستؤثر في الوضع الألماني برمته، وتعد تلك الدول

(1) يعرف هذا المصطلح على انه سياسة طويلة الامد هدفت لتوحيد اوربا شرقا وغربا دون الالتفات الى فوارق النظم الاجتماعية. وضع هذه السياسة الجنرال ديغول عام 1958 لنشر السلام في اوربا ولوضع حد لسياسة الستارة الحديدية لدول اوربا الشرقية وللمقاطعة الاستراتيجية للدول الغربية، واصبحت هذه السياسة مرتبطة برغبة الدول الاوربية الغربية في التحرر من سيطرة الولايات المتحدة الامريكية وبتطبيع العلاقات الاوربية. عبد الوهاب الكيالي، المصدر السابق، ج6، ص 331.

(2) زبغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى: الأولية الأمريكية ومتطلباتها الجيوستراتيجية، ترجمة: أمل الشرقي، دار الأهلية للنشر، ط1، (عمان، 1999)، ص83.

(3) أن ألمانيا بعد التوحيد مارست سياسة الاندفاع نحو الشرق الأمر الذي أيقظ بعض المخاوف القديمة في الهيمنة الألمانية على القارة الأوربية. ناظم عبد الواحد الجاسور، ألمانيا الموحدة في القرن الحادي والعشرين، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، (ابو ظبي، 2003)، ص ص 58-59.

(4) جان ماركو، أي غد لأوروبا، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ع(157)، 2004، ص126.

(5) هلموت كول: ولد في لودفيغشاف عام 1930، درس التاريخ والحقوق والعلوم السياسية في جامعة فرانكفورت، أصبح عام 1959 رئيساً للحزب الديمقراطي المسيحي في مدينته، فاز حزبه في انتخابات عام 1982، الذي حمله إلى منصب المستشارية. عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، ج5، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (بيروت، د.ت)، ص ص 238-239.

(6) جواس حسن، المصدر السابق، ص ص 108-109.

من المصالح الحيوية لألمانيا بعد تفكيك الاتحاد السوفيتي، لذلك اتجهت ألمانيا نحو تعميق الجانب السياسي والاقتصادي للجماعة الأوروبية والانتهاء من مسألة دمج دول شرق أوروبا في التكامل الأوربي[1]، نظراً لعدم قدرة ألمانيا الاتحادية أن تقوم بمفردها بمهمة أعادة بناء دول الكتلة الشيوعية -بعد أربعين عاماً من القمع السياسي وسوء الإدارة الاقتصادية- نظراً لحجم المشكلات التي كانت تعانيها تلك المناطق وعدم أمكانية تخطيها إلا إذا توافرت الإرادة لدى جميع دول الجماعة الاوربية للقيام بإسهامات ذات شأن لإنعاش المنطقة[2]. بالإضافة إلى أن نهاية الحرب الباردة فسحت المجال أمام الأوربيين لتحقيق حلم (أوربا العظمى) لتلعب دوراً رائداً في النظام الدولي وأن تحتل مكانه كقوة عالمية في السياسة الدولية عن طريق المزيد من التكامل[3].

في ضوء تلك الحقائق، كان على الدول الأوربية التحرك سريعاً نحو توحيد كلمتها والقيام بخطوات مناسبة في سبيل تأمين المصالح الأوربية. لذلك تم عقد مؤتمرين حكوميين بين زعماء الجماعة الاوربية في ديسمبر/ كانون الأول عام 1990م: الأول، لدراسة الاتحاد الاقتصادي والنقدي للجماعة الاوربية، إذ ناقش تقرير ديلور[4] هذا الموضوع. والثاني، لدراسة الوحدة السياسية حيث ناقش الاتفاق الذي تم في اجتماع المجلس الأوربي في دبلن-ايرلندا في يونيو/ حزيران 1990م، بناء على اقتراحات الرئيس

---

(1) ناظم عبد الواحد الجاسور، المصدر السابق، ص59.

(2) Michael Burgess and Hans Vollaard (ed.), State Territoriality and European Integration, (New York, 2006), pp. 37-62.

(3) سعيد اللاوندي، أمريكا- أوربا: سايكس بيكو جديد في الشرق الأوسط، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، ط1، (القاهرة، 2006)، ص5.

(4) نسبة إلى جاك ديلور، وزير مالية اشتراكي فرنسي، تم تعيينه في عام 1985 رئيساً للمفوضية الأوربية (الجهاز التنفيذي للجماعة الأوربية) وكان أول من ساهم في توعية الدول الأعضاء في الثمانينيات من القرن العشرين نحو الاهتمام بمشروع أوربا الموحده على أثر الانحسار الاقتصادي والهبوط في مستوى الاقتصادات الأوربية. خالد سعد زغلول حلمي، المصدر السابق، ص67.

الفرنسي (فرانسوا ميتران) Francois Mitterrand (1981-1995)[1] والمستشار الألماني هلموت كول والحكومة البلجيكية[2].

أسفر هذان المؤتمران عن مشروع (معاهدة الاتحاد الأوربي) الذي وافق عليه المجلس الأوربي في اجتماعاته في ماستريخت بهولندا في ديسمبر/ كانون الأول 1991م، ليشمل على نصوص الاتحاد السياسي وإقامة اتحاد اقتصادي ونقدي في موعد لا يتجاوز 1 يناير/ كانون الثاني 1999م، وتم التوقيع على مشروع المعاهدة في ماستريخت في 7 فبراير/ شباط 1992م والتي دخلت حيز التنفيذ في 1 نوفمبر/ تشرين الثاني عام 1993م[3]، وصف الرئيس الفرنسي (ميتران) معاهدة ماستريخت بأنها: "قفزة إلى الأمام على نفس مستوى معاهدة روما"[4]. وقد حددت معاهدة ماستريخت ثلاث أعمدة رئيسة تستند اليها مجالات واليات عمل الاتحاد الأوربي بالشكل الأتي:-[5]

أولاً:- تشمل مجالات عمل الجماعات الأوربية الثلاث، ويتضمن الآليات التي تعمل على توحيد السياسات ولا سيما في المجالات الاقتصادية والنقدية، فللاتحاد الأوربي في هذه المجالات هدف واضح وهو أقامة وحدة اقتصادية ونقدية

(1) فرانسوا ميتران: ولد في جارناك عام 1916، اصبح وزيراً لقدماء المحاربين في الجمهورية الفرنسية الرابعة، ثم وزيراً للأعلام ومقاطعات ماوراء البحار والشؤون الأوربية، ثم وزيراً للداخلية واخيراً العدل، اصبح رئيساً للجمهورية الفرنسية في أيار/ مايو 1981، توفي في 8 كانون الثاني/ يناير عام 1996 بسبب سرطان البروتستات. جورج فرشخ، فرنسوا ميتران والقضايا العربية، ج1، ط2، مكتبة مدبولي، (القاهرة، 1985)، ص ص33-38.

(2) عبد العظيم الجنزوري، الاتحاد الأوربي: الدولة الأوربية الكونفدرالية، دار النهضة العربية، (القاهرة، د.ت)، ص17.

(3) جواس حسن، المصدر السابق، ص110؛ ان معاهدة الاتحاد الاوربي نظمت انواع العضوية به على النحو الآتي: اولا: العضوية الاصلية (هي العضوية التي منحت للدول الاوربية المؤسسة للاتحاد الاوربي)، ثانيا: العضوية بالانضمام (هي العضوية المفتوحة للدول الاوربية فقط، وذلك وفقا لشروط الانضمام الى الاتحاد الاوربي، وتعد العضوية بالانضمام عضوية كاملة)، ثالثا: العضوية بالانتساب (هي العضوية المفتوحة للدول الاوربية والدول غير الاوربية على حد سواء وتعد العضوية بالانتساب عضوية غير كاملة). صلاح سالم زرنوقة، توسيع عضوية الاتحاد الاوربي: الواقع والتحديات، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، س(36)، ع(142)، اكتوبر2000، ص ص 82-87.

(4) نقلاً عن: نبية الأصفهاني، المصدر السابق، ص111.

(5) للمزيد من المعلومات، ينظر: جواس حسن، المصدر السابق، ص ص 110-111؛ حسن نافعة، المصدر السابق، ص ص 162-163؛ محمد مصطفى كمال و فؤاد نهرا، المصدر السابق، ص ص 37-39.

كاملة تشمل صك عملة أوربية موحدة، تحدد لصدورها تاريخ معين تحل فيه محل العملات الوطنية، وإنشاء بنك مركزي أوربي إلى جانب البنوك المركزية الوطنية، وقد منحت الدول الأوربية فسحة من الوقت لتوفيق أوضاعها واتخاذ الإجراءات الفنية الضرورية التي تتفق مع الشروط والمعايير التي تسمح لكل منها بالتحول من عملتها الوطنية إلى العملة الأوربية الموحدة (اليورو) بدءً من 1 يناير/ كانون الثاني 1997 أو 1يناير/ كانون الثاني 1999 على أقصى تقدير. وإن معاهدة ماستريخت أدخلت -لأول مرة- مجموعة جديدة من مجالات النشاط التي تستهدف بلورة سياسات أوربية مشتركة بشأنها تمهيداً لتوحيدها. وتشمل هذه المجالات: المواطنة والتعليم والثقافة والصحة والبيئة والسياسة الاجتماعية وتتخذ القرارات فيها بالأغلبية البسيطة ويمارس البرلمان الأوربي بصددها دوراً أكبر.

ثانياً:- ويتضمن آليات تستهدف تنسيق السياسات الخارجية والأمنية للدول الأعضاء. فقد نصت المعاهدة على ضرورة بذل جهد أكبر لبلورة سياسة خارجية وأمنية أوربية مشتركة من خلال تعاون منظم ومنسق بين الدول الأعضاء على إجراءات أو أفعال مشتركة تصدر بشأنها قرارات من المجلس تتخذ بالإجماع.

ثالثا:- ويتضمن آليات تستهدف تحقيق التعاون في مجالات القضاء وشؤون الأمن الداخلي. وقد أكتفت معاهدة ماستريخت في هذا الشأن بسرد قائمة بمجموعة من القضايا التي يتعين أجراء مشاورات منتظمة بشأنها بين حكومات الدول الأوربية الأعضاء في الاتحاد الأوربي، مثل: شؤون اللاجئين والهجرة، واللوائح الكمركية، والإجراءات الأمنية (البوليسية)، وإجراءات التقاضي وغيرها. ويمكن لهذه القضايا أن تطرح وتناقش داخل المجلس، أما القرارات المتعلقة بها، شأنها شأن قضايا السياسة الخارجية والأمن، فتتخذ بالإجماع.

ب- مؤسسات الاتحاد الأوربي

أن الاتحاد الأوربي -وبناء على المعاهدات المنشئة له- كان بحاجة إلى أنشاء مؤسسات خاصة به للقيام بتنفيذ أهداف تلك المعاهدات، ولذلك كان هناك حرص واضح من قبل المؤسسين للاتحاد لأجل بناء مؤسسات ذات هياكل وصلاحيات واضحة لتحقيق أهداف الاتحاد وتأسيساً على ذلك يمكن ان نبين تلك المؤسسات من حيث أنواعها وتطورها وتكوينها وصلاحياتها.

1- المجلس الأوربي European Council

يضم المجلس الأوربي رؤساء الدول والحكومات للدول الأعضاء، ويعد أعلى مستوى في عملية صنع القرار في الاتحاد الأوربي، وتكون رئاسة المجلس دورية من قبل الدول الأعضاء ولمدة ستة أشهر لكل دورة، حيث يتولى رئيس الدولة أو رئيس الحكومة (بحسب طبيعة نظام الحكم في الدولة) رئاسة المجلس ويقوم بعملية التنسيق والإعداد لاجتماعاته خلال تلك المدة. وتعقد عادة اجتماعات المجلس في أحدى مدن الدولة التي تترأسه، لكن تم الاتفاق لاحقاً في معاهدة (نيس) على ضرورة أنعقاد كافة اجتماعات المجلس الأوربي (الأمانة العامة) في بروكسل بمجرد وصول عدد أعضاء الاتحاد الأوربي إلى (28) دولة[1].

2- مجلس الاتحاد الأوربي (مجلس الوزراء) Council of Ministers

مجلس الوزراء هو صورة تقليدية لمؤسسات مابين الحكومات على شاكلة مؤسسات المنظمات الدولية، لان الدول تتمثل فيه على مستوى الوزراء من كل دولة من الدول الأعضاء، ويكون كل وزير مسؤولاً أمام حكومته وبرلمان بلاده، لذلك يحاول الوزراء- من منطلق إدراكهم حقيقة مسؤوليتهم أمام دولهم- أن يحققوا مصالح بلدانهم

(1) للمزيد من المعلومات، ينظر: حسن نافعة، المصدر السابق، ص ص190-194. إن الاتحاد بدأ في عام 1951 بست دول هي (فرنسا، وألمانيا الغربية، وبلجيكا، ولوكسمبورغ وهولندا وإيطاليا)، وبعدها بدء بالتوسع، للاطلاع على تسلسل الاعضاء الجدد، ينظر: الملحق رقم (1).

وفق آرائهم الخاصة أو آراء حكوماتهم أثناء الأعمال التي ينجزونها في المجلس. لذلك نصت (المادة 203) من معاهدة ماستريخت على أن يتشكل المجلس الوزاري من ممثل واحد عن كل دولة يتعين أن يكون على مستوى وزاري، يكون مفوضاً ويملك صلاحية التحدث باسم حكومة الدولة التي يمثلها، أي لا يجوز أن ترسل الدول الأعضاء موظفين إداريين لتمثيلها في اجتماعات هذا المجلس[1].

3- المفوضية الأوربية European Commission

هي بمثابة التجسيد لفكرة الاندماج الأوربي، فإذا كان مجلس الوزراء يعد أطاراً لتمثيل مصالح الدول الأعضاء، فأن المفوضية تمثل أطاراً للتعبير عن مصالح الاتحاد الأوربي ككل. على الرغم من أن أعضائها يتم تعيينهم بواسطة الدول الأعضاء إلا أن ولائهم الكامل يجب أن يكون لمصالح الاتحاد الأوربي. وعند تولي كل عضو لمنصبه في المفوضية فإنه يقسم على ما يأتي: "أن أتولى القيام بواجباتي، باستقلالية تامة وفقاً للمصالح العامة للجماعة، وفي قيامي بواجباتي لن أقوم بطلب أو الحصول على تعليمات من أي حكومة أو جهة"[2]. ويقع مقر المفوضية في بروكسل.

4- البرلمان الأوربي European Parliament

البرلمان الأوربي هو الواجهة الديمقراطية للاتحاد الأوربي، والهدف الأساسي منه توسيع عملية المشاركة في صنع القرار في الاتحاد الأوربي[3]. ويتم انتخاب أعضاء البرلمان الأوربي لمدة خمس سنوات، وطبقاً للمواطنة الأوربية في أي دولة عضو فيها وبذات الشروط المطبقة على مواطني هذه الدولة. ويعقد البرلمان الأوربي دوراته السنوية في شهر مارس/ آذار من كل سنة، كما يعقد دورات استثنائية، ويقع مقره الرئيس في ستراسبورغ

---

(1) للمزيد من المعلومات، ينظر: محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا، المصدر السابق، ص ص 42-45؛

Maurizio Carbone, The European Union and International Development: The Politics of foreign aid, (Now York, 2007), pp. 7-83.

(2) نقلاً عن: جواس حسن، المصدر السابق، ص 147.

(3) محمد مصطفى كمال وفؤاد نهر، المصدر السابق، ص48.

بفرنسا، ويتكون البرلمان الاوربي من (785) مقعدا موزعة على الدول الاعضاء بشكل يتناسب مع عدد سكانها [1].

5- محكمة العدل الأوربية The European court of Justice

هي بمثابة الجهاز القضائي للاتحاد الأوربي، وتتكون من قاضٍ من كل دولة ممن يشهد لهم بالكفاءة والخبرة في المجالات القانونية، ويقوم مجلس الوزراء باختيار أعضاء المحكمة بناء على ترشيحات الدول. ويختار القضاة واحداً منهم ليكون رئيس المحكمة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، والقضايا المهمة (الخلاف بين الدول الأعضاء) تنظر فيها المحكمة ككل، ولكن في قضايا أخرى يمكن أن ينظر فيها عدد من القضاة (من 3-5 قضاة). وبالإضافة للقضاة هناك ستة مدعين عامين [2].

فضلاً عن ما تقدم، فأن هناك هيئات ومؤسسات استشارية، مثل: (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية) و (لجنة الأقاليم). فضلاً عن وجود هيئات ومؤسسات ذات طابع تقني، مثل: (البنك الأوربي للاستثمار) و (البنك الأوربي) [3].

ج- اهمية منطقة الاتحاد الاوربي بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية

ترى الولايات المتحدة الامريكية من المنظور الجيوبولوتيكي (الجغرافية السياسية) ان منطقة الاتحاد الاوربي ذات اهمية استراتيجية في حركتها نحو اقامة نظام امريكي عالمي، كما ترى من المنظور الجيوستراتيجي انها بمثابة جسرا للاستراتيجية العسكرية

(1) جواس حسن، المصدر السابق، ص ص 132-133.

(2) للمزيد من المعلومات، ينظر: حسن نافعة، المصدر السابق، ص ص 214-218؛

Jean-Claude Piris, The Constitution for Europe: A Legal Analysis, Cambridge University Press, (New York, 2006), pp. 186-222.

(3) للمزيد من المعلومات عن هذه الهيئات والمؤسسات، فضلاً عن الأعمال القانونية للاتحاد الأوربي وطبيعة صنع القرار، ينظر: محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا، المصدر السابق، ص ص 53-61؛ حسن نافعة، المصدر السابق، ص ص 223-236؛ جواس حسن، المصدر السابق، ص ص 159-171؛ محمد سعد ابو عامود، 'البناء المؤسسي للاتحاد الاوربي'، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، س (36)، ع(142)، اكتوبر 2000، ص ص 78-79.

الامريكية العالمية، يتحقق معه تجاوب وتفاعل استراتيجي بين المحيطين الاطلسي والهندي مع بعضهما [1].

ونتيجة لقناعة الولايات المتحدة الامريكية بالاهمية الاستراتيجية لمنطقة الاتحاد الاوربي فانها توظفها لتحقيق التوجهات الامريكية العالمية، وذلك على النحو الآتي [2]:

1. فرض الهيمنة الامريكية على منطقة الشرق الاوسط [3]، والمنطقة العربية بوصفهما مناطق مصالح استراتيجية تحقق لها السيطرة على مصادر الطاقة، ولا سيما على الاحتياطي العالمي من النفط والغاز الطبيعي، وتضمن تدفق نفط الخليج العربي باسعار ثابتة إلى السوق العالمية، ومنها السوق الامريكية. ومن هذا المنطلق، فان الولايات المتحدة الامريكية تعمل على ضمان حرية الملاحة الآمنة عبر الممرات الملاحية الدولية ولا سيما عبر البحرين المتوسط والاحمر، والخليج العربي.
2. الوجود الامريكي داخل الحزام الاقليمي الشرقي لمنطقة الاتحاد الاوربي، مع العمل على امتداده شرقا من خلال السيطرة على دول وسط آسيا، جمهوريات آسيا الوسطى الخمس (طاجاكستان، تركمانستان، قرغيزستان، اوزباكستان،

---

(1) سعيد اللاوندي، أمريكا-أوروبا: العولمة والعولمة المضادة، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، س(36)، ع(142)، اكتوبر 2000، ص ص 128-130.

(2) سعيد اللاوندي، أوروبا.. أمريكا: وإشكالية الهيمنة، مجلة السياسة الدولية،(القاهرة)، س (36)، ع(141)، يوليو 2000، ص ص 182-184؛ زبغينيو بريجنسكي، المصدر السابق، ص ص 218-232.

(3) هناك تعريفات مختلفة لمصطلح الشرق الاوسط، فيرى البعض انهُ يضم تركيا وجميع البلاد العربية باستثناء (المغرب وموريتانيا)، ويرى البعض الاخر انهُ يشمل معظم شمال أفريقيا، ويشمل الشرق الاوسط المعرف بهذه الطريقة كافة المناطق الافروآسيوية التي شكلت -سابقاً- جزءاً من النفوذ السياسي العثماني. والشرق الاوسط كمصطلح جيو سياسي، في الواقع هي تسمية أبتدعها الادميرال الامريكي الفريد ماهان عام 1902م لوصف المنطقة الواقعة بين أوربا الشرقية التي أطلقوا عليها تسمية الشرق الادنى وبين بلاد الصين وما حولها التي اطلقوا عليها تسمية الشرق الاقصى وهم ينطلقون من رؤية استعلائية ترى في بلادهم وكأنها مركز العالم وان ما حولهم من بلاد أنما هي تابعة لها. للمزيد من المعلومات ينظر: ل. كارل براون، السياسة الدولية والشرق الاوسط: قواعد قديمة لعبة خطيرة، ترجمة: عبد الهادي حسن جياد، مراجعة سعد ناجي جواد، (بغداد، 1987)، ص ص 15- 16؛ محمد علي حوات، مفهوم الشرق اوسطية وتأثيرها على الامن القومي العربي، ط1، مكتبة مدبولي، (القاهرة، 2002)، ص ص 14- 21.

كازاخستان)، ودول جنوب القوقاز الثلاث (اذربيجان، ارمينيا، جورجيا)، وذلك لتحقيق الاقتراب من الحدود الدولية للدول الكبرى، سواء المنافسة منها (روسيا الاتحادية)، أو الصاعدة (الصين).

3. استغلال الازمات ونشوب الصراعات المسلحة داخل منطقة الشرق الاوسط ومنطقة القوقاز في تحقيق الوجود العسكري الامريكي الدائم داخل منطقة الاتحاد الاوربي، باستغلال عضويتها الفاعلة في منظمة حلف شمال الاطلسي. وقد يأخذ الوجود العسكري اشكالا مختلفة (القواعد والتسهيلات العسكرية، التخزين الاستراتيجي للمعدات العسكرية، وغيرها)، أو اقامة التحالفات العسكرية الامريكية.

الفصل الثاني

العلاقات السياسية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي

2000 -1989

الفصل الثاني

العلاقات السياسية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي

1989– 2000

شهدت البيئة الدولية جملة من المتغيرات التي كان لابد لها وان تنعكس على نمط التفاعل بين القوى الكبرى الرئيسية لاسيما وان هذه المتغيرات ارتبطت بما يجري من تحول باتجاه إعادة هيكلة النظام السياسي الدولي[1] وفق منظور جديد يقترن بنمط اخر من الاستقطاب، وبأجندات اخرى مختلفة عن تلك التي حكمت هذا النظام منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

(1) يمثل النظام السياسي الدولي في تعريفه العلمي الشامل هيكلا بنيويا تشكله وحدات متعددة تتفاعل على وفق انماط سلوكية منتظمة ترتب جملة نتائج سلبية كانت ام ايجابية بعضها على البعض الاخر من ناحية، وعلى الإطار الذي تنتظم فيه من ناحية اخرى. عبد القادر محمد فهمي، النظام السياسي الدولي : دراسة في الأصول والنظريات المعاصرة،دار الشؤون الثقافية العامة، (بغداد، 1995)، ص9.

المبحث الأول

السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الاتحاد الأوربي

شهدت المدة التي تلت الحرب العالمية الثانية قدرا متميزا من الإجماع السياسي الداخلي في الولايات المتحدة الأمريكية مما أوجد زخماً وحركة فاعلة للسياسة الخارجية الأمريكية، وقد كان الخطر الشيوعي بما يمثله من تهديد فكري وسياسي واستراتيجي، عاملا أساسيا في إقامة هذا الإجماع وفي صياغة حدود الجدل السياسي[1].

وتكمن المشكلة الأساسية التي واجهتها عملية إعادة التقييم في تباين التغيرات حول الحقائق القائمة والمتوقعة والأمر لا يرتبط بالمعطيات الدولية الجديدة فحسب، بل انه يرتبط وبالقدر نفسه بالمعطيات الداخلية[2].

ومن الصعب إدراك جوانب السلوك السياسي[3] بدون إدراك الدوافع التي توجه ذلك السلوك، كما لا يمكن فهم جزئياته بدون استيعاب المبادئ الكلية التي تحكمه، وعندما يتعلق الأمر بدولة كالولايات المتحدة الأمريكية تمتلك اهدافا ومصالحا ذات صفة عالمية، فان فهم سياستها تجاه احد الاطراف لابد أن يبدأ من محاولة ادراك المبادئ العامة التي تحكم السياسة الأمريكية لاسيما عندما يتم ذلك في ظل بيئة دولية ترتسم فيها الكثير من ملامح التغيير والتحول.

---

(1) للمزيد من المعلومات ينظر: محمد إبراهيم الحلوة، "الراي العام الأمريكي والسياسة الخارجية دراسة نظرية، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، (الكويت)، مج (6)، ع(24)، 1986، ص110 ؛ ايرل تيلفورد، رؤية إستراتيجية عامة للأوضاع العالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، (ابو ظبي، 1997)، ص116.

(2) ناصيف حتي، القوى الخمس الكبرى والوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 1987)، ص21.

(3) السلوك السياسي: هو مدخل جديد من مداخل علم السياسة، بدأ بأحياء الاهتمام السايكولوجي في الدراسات السياسية، وهو يتناول ممارسة الناس الساسية والاتجاهات والمعاني والقيم خلف التنظيمات السياسية والقانونية القائمة. اسماعيل عبد الفتاح، المصدر السابق، ص 164.

أولا : الطبيعة العامة للسياسة الخارجية الأمريكية

شهدت المدة الرئاسية لهاري ترومان اهتماما كبيرا في القضايا الخارجية، وظهر ان الرئيس الأمريكي يتبنى رؤية حماسية فيما يتعلق بالسياسة الخارجية عبر الدعوة الى "توسيع الولايات المتحدة الأمريكية لمدى التزاماتها الخارجية وان تتناسب هذه الالتزامات مع الموارد المتاحة لها"[1]. اذ أدرك هاري ترومان ان العزلة السياسية باتت امراً مرفوضا لدولة ذات مصالح عالمية متسعة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وأدرك ان الدور الأمريكي الخارجي يعزز من قوة الوضع الاقتصادي ويشير الى ان مكانة الولايات المتحدة بوصفها دولة كبرى تساعد على تنشيط اقتصادها وليس العكس[2]، واللافت للنظر ان نهاية الحرب العالمية الثانية شكلت في نظر ترومان مدخلا نحو تعزيز الموقع الدولي للولايات المتحدة الامريكية التي باتت القوة الكبرى والمؤثرة التي لها الإرادة والقابلية على ممارسة القوة على صعيد عالمي وبعدا أكثر حرية[3].

فضلاً عن ذلك فأن إدارة ترومان حددت هدفها الأساسي بالعمل على الاحتفاظ بمكانة الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى-بنظرها آنذاك- والحيلولة دون بروز اي قوة أخرى منافسة[4]، لكن طبيعة الواقع السياسي الذي ظهر في تلك المدة، ارتبط اساساً بمستوى الانغماس الذي ينبغي على الولايات المتحدة الأمريكية ان تعتمده في سلوكها

(1) اسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية والسياسة الدولية ..... ، ص512.

(2) د. ك.و، الحكومة العراقية، وزارة الخارجية، الدائرة السياسية، شعبة الدعاية والاستخبارات الخارجية، سري، نسخة من تقرير قنصليتنا العامة في نيويورك المرقم 476/ 4/ 2 والمؤرخ في 30/ حزيران/ 1947، الى رئاسة الديوان الملكي، سكرتارية مجلس الوزراء، رقم الملف 5027، و11، ص16- 19.

(3) Robert Gilpin, U.S. Power and the Multinational corporation: the political Economy of Foreign direct Investment, (New York, 1975), P.11.

(4) Walter Lafeber, the Origins of the Cold War 1941- 1947: A Historical Problem with Interpretations and Documents, (New York, n.d),P.77,
تشارلس أو . ريتش، الحرب الباردة وما بعدها، دار الحرية للطباعة، (بغداد، 1986)، ص128.

الخارجي، فقد وجد الانعزاليون[1] ان الولايات المتحدة الأمريكية تنكفئ فقط عند نصف الكرة الغربي، في الوقت الذي رأى فيه الانفتاحيون- ومن ابرز أنصارهم هاري ترومان، جورج كينان، دين اتشيسون، جورج مارشال- ان المواجهة مع الشيوعية امر لابد منه[2].

---

(1) لقد ظهر الاتجاه الانعزالي في السياسة الأمريكية اربع مرات منذ القرن التاسع عشر، وقد كان صاحب هذا الاتجاه الرئيس السابق هربرت هوفر والسفير الأمريكي جيمس تافت، وفي مطلع السبعينيات ظهرت طروحات افول او تراجع القوة الامريكية الا انها اكتسبت بعدا اكثر وضوحا خلال الثمانينيات حيث كان رائد مدرسة الافول هو بول كندي صاحب كتاب (صعود وهبوط القوى العظمى) وذلك بعد أن تفاقمت مشاكل العجز التجاري والمديونية العامة إذ اعتقد بول كندي أن الولايات المتحدة لازالت تتبنى التزامات خارجية تتجاوز حدود امكانياتها الاقتصادية، وكانت لهذه الحقائق انعكاساتها على ما يعرف بنظرية الدورية (Cylical)،التي تعتقد بان السياسة الخارجية الامريكية تخضع دائما لاتجاهين اساسيين يتبادلان التاثير فيها بشكل متناوب، الاتجاه الانعزالي الذي يرى ان تنأى امريكا بعيدا عن الانغماس في القضايا الدولية والاتجاه الانفتاحي الذي يدعو الى دور امريكي فاعل. وقد كان لطروحات الافول دورها المؤثر في انبعاث الاتجاه الانعزالي مطلع التسعينيات حيث خضع الجدل السياسي لدعوة متصاعدة من اجل تركيز الاهتمام على اصلاح الوضع الداخلي، لذلك شهدت الحملة الانتخابية الرئاسية لعام 1992 تراجعا غير مسبوق في اهمية القضايا الخارجية، وتجسدت الرغبة بالتغيير من خلال انتخاب مرشح الحزب الديمقراطي (بيل كلينتون) حيث تبنى رؤيا اقل حماسا فيما يتعلق بالقضايا الخارجية. بول كندي، صعود وهبوط القوى العظمى، ترجمة: مالك البدري، المكتبة الاهلية، (عمان، 1993)، ص102؛ حسن نافعة، "حتمية الزعامة الأمريكية: تجسيد للانعزالية الجديدة"، مجلة المستقبل العربي، (بيروت)، ع (227)، 1998، ص196.

(2) Bermard C. Cohen, The Public's Impact on Foreign Policy, Brown and company Boston, 1973, P.82;

مروان رأفت البحيري، "من ترومان الى كيسنجر" مجلة المستقبل العربي، (بيروت)، ع(29)، س(4)، 1981، ص81.

كمـا لا ننـسى دور جماعـات الـضغط Pressure Group[1] في رسـم الـسياسة الأمريكية سواء تلك التي تمس الأوضاع الداخلية او الخارجيـة، وقـد اختلفـت مـسببات وجـود هـذه الجماعـات واقترانهـا في النظـام الـسياسي القـائم في الولايـات المتحـدة الامريكية[2].

وبذلك فان السياسة الخارجية الأمريكية ترتكز على التفاعل بين جملة مـن العوامـل الموضوعية والذاتية التي تـترك أثرهـا علـى المنهجيـة العامـة لهـذه الـسياسة، كمـا ان هـذا التفاعل يقوم بدرجة رئيسية على عملية التأثير المتبادل بين المحددات الداخليـة والخارجيـة، ومن اجل استخلاص صورة شاملة لدراسة الطبيعة العامة للـسياسة الخارجيـة الأمريكيـة لابد أولا من تحديد العوامل المـؤثرة فيـه قبـل تحديـد الأسـس العامـة للـسياسة الخارجيـة الأمريكية.

أ- العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الأمريكية

لقـد غـذت نهايـة الحـرب البـاردة شـعورا لـدى الـبعض بـأن الولايـات المتحـدة الأمريكيـة لم تعـد تواجـه خطـرا شـاملا، وعنـدما طـرح فوكايامـا فرضـيته عـن نهايـة التـاريخ[3] محـاولا إشـاعة الإحـساس بانتـصار النمـوذج الأمريكـي، فأنـه دعـا ضـمنيا

(1) جماعات الضغط : هي جماعة من الاشخاص تربطهم علاقات اجتماعية خاصة ذات صفة مؤقتة او دائمة، وتجمع هؤلاء الافراد يقوم على اساس وجود هدف مشترك او مصلحة مشتركة بينهم يدافعون عنها بالوسائل المتيسرة لديهم علنية او سرية ويسعون الى الضغط على هيئات السلطة في الدولة لكي تتخذ قرارات ترعى مصالحهم واهدافهم المشتركة. صادق الاسود، علم الاجتماع السياسي أسسه وأبعاده، ط2، دار الحكمة، (بغـداد، 1991)، ص355؛ للمزيـد مـن المعلومات ينظر: كريم صبح، جماعات الضغط اليهودية: التنظيم-الدور والتأثير في صنع القرار الـسياسي للولايـات المتحدة الامريكية 1945/ 1969- دراسة تاريخية، ج1، بيت الحكمة، (بغداد، 2009)، ص ص 54-202.

(2) John D . Lees, The political system of united states, second edition , (London, 1975), P. 127; Magruder Frank abbott, American Government, (Boston, 1963), P. 124.

(3) طرح فرانسيس فوكاياما فرضيته عن نهاية التاريخ مبشراً بانتهـاء الـصراع الايـدولوجي لـصالح النمـوذج الليبرالـي الراسمالي الذي يشكل باعتقاده "المرحلة النهائية في التطور العقائدي للجنس البشري" والجـدير بالـذكر ان فوكاياما تراجع عن افكاره هذه لاحقا. فرانسيس فوكاياما، نهاية التاريخ والرجل الاخير، ترجمة : حسين الـشيخ، دار العلـوم العربية، (بيروت، 1993)، ص1.

للانسحاب من الصراع العقائدي ما دامت الأخطار قد تلاشت والتهديدات لم تعد قائمة، مقابل ذلك ظهر من يتحدث عن الزعامة الأمريكية كواقع ينبغي تدعيمه محاولاً إضفاء الشرعية على تلك الزعامة من خلال طرح مفهوم "القوة المركزية Central Power" التي يرتكز عليها النظام الدولي ويستمد استقراره وديمومته اعتمادا على وجودها[1]، وبالطبع فإن الولايات المتحدة الأمريكية اعتقدت بأنها وحدها كانت المؤهلة للنهوض بهذا الدور وظهرت طروحات متعددة تسعى لبناء اجماع جديد لتبرير القيادة الأمريكية، وأشار الرئيس الامريكي (ريتشارد نيكسون[2] Richard M. Nixon 1969 –1974) ضمن دعوته لانتهاز الفرصة السانحة الى "ان العالم كله سوف يتطلع نحو الزعامة الأمريكية لمجابهة مشاكل بعد الحرب الباردة"[3].

لم تكن نهاية الحرب الباردة وحدها من العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الامريكية بل انها تفاعلت مع متغيرات اخرى في مقدمتها الوضع الاقتصادي للولايات المتحدة الامريكية، فصراع القوة الذي دخلته الاخيرة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية

---

(1) قيس جواد العزاوي، العرب والغرب على مشارف القرن الحادي والعشرين (رؤية استراتيجية)، مركز الدراسات العربي الأوربي، (لندن، 1997)، ص16.

(2) ريتشارد نيكسون : ولد عام 1913 في مدينة يوربا ليندا في كاليفورنيا، حصل على بكالوريوس في القانون من جامعة ديوك عام 1937م. رشحه الحزب الجمهوري ممثلا له عن ولاية كاليفورنيا لعضوية مجلس النواب الامريكي وفاز فيها عام 1946م. اصبح عضوا في مجلس الشيوخ الأمريكي عام 1950، ثم اصبح نائبا للرئيس الأمريكي ايزنهاور خلال فترتي رئاسته (1953– 1961). رشح نفسه للانتخابات الرئاسية عام 1960م ممثلا عن الجمهوريين لكنه فشل في التقدم على جون كيندي (1961– 1963). وفي عام 1968 رشح نيكسون نفسه مرة اخرى في الانتخابات الرئاسية وفاز فيها ليكون الرئيس (37) للولايات المتحدة الأمريكية. وفاز نيكسون ايضا بولاية ثانية في انتخابات عام 1972، لكنه استقال في 8 اب 1974 بعد فضيحة (ووتر غيت)، توفي عام 1994م. للمزيد من المعلومات، ينظر:
Michael A. Genovese, the Nixon Presidency: power and politics in turbulent times, (Green wood , 1990)

(3) ريتشارد نيكسون، أمريكا والفرصة التاريخية، ترجمة : محمد زكريا، (بيروت، 1992)، ص42.

بمواجهة الاتحاد السوفيتي- سابقا- كان ذو تكلفة عالية تركت اثارها السلبية على قوة الاقتصاد الأمريكي ومنزلته بين القوى الاقتصادية الرئيسية[1].

اختلفت اتجاهات صانعي السياسة الخارجية الأمريكية حول مدى الارتباط بين المصلحة الأمريكية والدور الدولي للولايات المتحدة الأمريكية، فهناك اتفاق على أنه لم يعد بإمكان الاخيرة العيش بعزلة عن العالم الخارجي لكن الجدل القائم يرتبط أساسا بمستوى الانغماس الذي ينبغي على الولايات المتحدة الأمريكية ان تعتمده في سلوكها الخارجي، فالانعزاليين وجدوا ان نهاية المواجهة مع الشيوعية باتت تبرر ان تضيق الولايات المتحدة الأمريكية من نطاق التزاماتها الخارجية، وان تنبذ سياسات الأحلاف والتعهدات الأمنية والإستراتيجية وتوجه تركيزها نحو تبني سياسة تنطلق من اعتبارات الحاجة والمصلحة الذاتية، ويتعلق الامر أساسا بالرغبة في ان تعطى الأولوية للجوانب الاقتصادية عن طريق توجيه السياسة الخارجية نحو الاحتفاظ بديمومة التفوق الأمريكي الذي يساعد بدوره على ضمان نمط مقبول من الرفاهية الداخلية[2].

غير ان الانفتاحيين (التدخليين) يتبنون تفسيرا آخرا للمصلحة الوطنية وهم يجادلون بأن الدور الامريكي الخارجي يعزز من قوة الوضع الاقتصادي، ويشير البعض الى "ان مكانة الولايات المتحدة كزعيمة للعالم تساعد على تنشيط اقتصادها وليس العكس"[3]. ونهاية الحرب الباردة تشكل في نظر هؤلاء مدخلا نحو تعزيز الموقع الدولي لامريكا التي باتت هي "القوة الوحيدة التي لها الارادة او القابلية على ممارسة القوة على صعيد عالمي وبيد اكثر طلاقة"[4]. ويشير ريتشارد نيكسون "ان اولئك الذين يرون بأن امريكا اخذت بالانحطاط

---

(1) كيت اوسي، "الإستراتيجية الأمريكية في حقبة ما بعد الحرب الباردة"، ترجمة : نجوى ابو غزالة، مجلة شؤون سياسية، ع(6-7)، 1996، ص116.

(2) Paul Johnson, "The Myth of American Isolationism", (Foreign affairs), Vol. 74, No. 3, 1995, P.16.

(3) حسن نافعة، حتمية الزعامة الأمريكية.....، ص167.

(4) كاظم هاشم نعمة، "الصين والهيمنة الامريكية الجديدة"، دراسات استراتيجية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ع(2)، 1995، ص11.

مخطئون لانهم يأخذون تمنياتهم على انها حقائق وهم لا يريدون لأمريكا ان تلعب دوراً قيادياً"[1].

رغم التباين في طبيعة الاتجاهات والعوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الأمريكية من ارتباك بعض جوانب هذه السياسة، الا انه ساهم في رسم حدودها واهتماماتها خلال التسعينيات، ويمكن القول ان تفاعل هذه العوامل قد انتج رؤية وسطية غالباً ما تميل إلى اتباع نهج انتقائي وواقعي في الوقت نفسه دون الخضوع لانفعالات احادية الجانب وهو ما يمكن ملاحظته من دراسة مرتكزات السياسة الخارجية الأمريكية.

ب- مرتكزات السياسة الخارجية الأمريكية.

لقد ادى استمرار الحرب الباردة وما تطلبته من سياسات لمدة زمنية طويلة نسبيا الى اضفاء نوع من الثبات على تلك السياسات التي استقرت في الاذهان بوصفها مصالح راسخة وثابتة، واعتقد البعض تبعا لذلك ان منظومة المصالح الأمريكية سوف تشهد تغييرا ملموسا بعد نهاية الحرب الباردة، وأن الحاجة لسياسة عالمية واسعة النطاق قد تضاءلت، غير ان مثل هذا التصور يحمل نوعا من الخلط بين اهداف السياسة وادواتها فالمصالح الأمريكية الحيوية التي استوجبت أن توسع الولايات المتحدة الامريكية من نطاق التزاماتها الخارجية وان تبني العديد من المؤسسات والمنظومات التحالفية التي هدفت الى الاحتفاظ بنفوذ امريكي متفوق في المناطق الاكثر حيوية ما زالت قائمة، وبعبارة اوضح "فأن المصالح تتسم عموما بالثبات النسبي وهي لا تتغير في جوهرها ولكن الذي يتغير عادة هو ما يتهددها"[2].

استندت السياسة الخارجية الامريكية بعد الحرب العالمية الثانية على مبدأ (سياسة الاحتواء) The Containment Policy الذي كان يهدف في الاساس الى تطويق الاتحاد السوفيتي وتحجيم قدرته على تهديد المصالح الأمريكية التي كانت آخذة بالتمدد

(1) ريتشارد نيكسون، المصدر السابق، ص30.

(2) سوسن حسين، "كلينتون بين ادارة التغيير ومعوقات الانطلاق"، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ع(111)، 1993، ص317.

والانتشار، وفي الوقت نفسه كان هذا المبدأ يسعى لتطويق احتمالات ظهور منافسين جدد في مناطق المصالح الحيوية عن طريق منهج سياسي استهدف دمج تلك المناطق بدائرة النفوذ الأمريكية[1]، وبعبارة اخرى نقول ان منظومة الأحلاف والمؤسسات التي سعت الولايات المتحدة الأمريكية الى بنائها في أوربا واسيا وفق سياسة الاحتواء كان عليها ان تنهض بمهمتين، الاولى هي عزل الاتحاد السوفيتي بوصفه يشكل خطرا واضحا على المصالح الامريكية واعتماد وسائل المجابهة وادوات التصارع في التعامل معه، والثانية هي احتواء مصادر الخطر المحتملة على المصالح الامريكية ليس من خلال عزلها بل عن طريق ربطها بتلك المصالح ومنح هذا الارتباط بعدا تحالفيا يكرس الدور المتفوق للولايات المتحدة الامريكية ويحافظ عليه وهو ما كان يمثل المصلحة الامريكية الاكثر رسوخاً.

ان المصدر الذي اضفى الفاعلية على مبدأ الاحتواء هو القوة الاقتصادية المتفوقة للولايات المتحدة الامريكية والمقترنة بقاعدة تكنولوجية متقدمة كان بإمكانها ان تؤمن متطلبات المواجهة الاستراتيجية مع الاتحاد السوفيتي وتوفر انتشارا عسكريا امريكيا واسع النطاق، وتعمل على دمج اقتصاديات الدول الحليفة بالاقتصاد الأمريكي في اطار علاقة تحفظ للأخير وضعا قيادياً. لقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية قوة اقتصادية كبرى قبل ان تتحول الى قوة عسكرية كبرى، وتوسعها العسكري كان مرتبطا بتوسع دائرة مصالحها الاقتصادية، وببساطة فان الحفاظ على مستوى متقدم من الرفاه الداخلي الذي يدعم بديمومته استمرار اداء المؤسسات السياسية والاقتصادية لنشاطها كان اولوية رئيسية لكن من الصعب تحقيقها دون الاعتماد على سياسة عالمية واسعة النطاق[2] .

---

(1) كريم حجاج، "ملامح الاستراتيجية الامريكية في القرن القادم" مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ع(127)، 1997، ص67؛

Richard Crockatt, The Fifty Years War: The United State and the Soviet Union in World Politics 1941-1991, (London, 1995), pp. 64-96.

(2) Hanson W. Baldwin, Strategy for Tomorrow, Harper and Row, (New York, 1970), P.298.

وعندما أخذت اقتصاديات الدول الحليفة تزداد قوة بالشكل الذي اضعف من تابعيتها للاقتصاد الأمريكي وحفز من عوامل التنافس داخل المنظومة الرأسمالية ذاتها اتجهت السياسة الخارجية الأمريكية تدريجيا الى الابتعاد عن حرفية سياسة الاحتواء وباتت اكثر تركيزا على ترميم مكامن الضعف في القدرة الأمريكية على الصعيدين الاستراتيجي والاقتصادي(1).

ومنذ تسلمها السلطة في 20 يناير/ كانون الثاني 1989م كان على إدارة جورج هربرت بوش(2) George H. Bush (1989- 1992) ان تتعامل مع ما تبقى من تاثيرات الحرب الباردة وان تسعى لتكييف التطورات الناتجة عن الانسحاب السوفيتي بما ينسجم مع المصلحة الأمريكية(3)، ولان تلك التطورات كانت تتسم بقدر كبير من السرعة فأن السياسة الخارجية الأمريكية استقبلتها في الغالب باسلوب رد الفعل فلم يكن بالامكان بناء افتراضات ثابتة على ظروف متغيرة، وبموجب وثيقة سرية صدرت عام 1992 عن وزارة الدفاع الامريكية (البنتاغون) فان إدارة (جورج هربرت بوش) قد حددت هدفها

---

(1) Kichi Miyazawa, "To Meet The Challenge", (the Atlantic Community), Vol.18, No.3 , 1980, P.364.

(2) جورج هربرت بوش: ولد عام 1924 م في مدينة ميلتون في ولاية ماساشوسيتس، تخرج من اكاديمية فيليبس في اندوفير في الولاية نفسها عام 1942م . شارك في القوات البحرية الامريكية خلال الحرب العالمية الثانية . اكمل دراسته في جامعة يال 1945، وتخصص في الاقتصاد وتخرج عام 1948م. عمل في مجال النفط من خلال شركة نفط زاباتا عام 1953 وما لبث ان اصبح رئيسا لها في العام التالي. وفي عام 1962م انضم الى الحزب الجمهوري واصبح رئيس مقاطعة هارس كاونتي . وفي عام 1966 أنتخب بوش ممثلا عن مقاطعة هيوستن في مجلس النواب الامريكي . ثم شغل منصب سفير امريكا في الامم المتحدة خلال المدة (1971- 1973) ثم سفير امريكا في الصين (1974- 1975)، ثم مدير وكالة المخابرات الامريكية خلال المدة (1976- 1977)، ادار الحملة الانتخابية للرئيس رونالد ريغان عام 1980م، وبعد فوز الاخير في تلك الانتخابات اصبح بوش نائبا له خلال المدة (1981- 1988)، ثم انتخب رئيسا للولايات المتحدة الامريكية خلال المدة(1989- 1992) فاصبح الرئيس (41) للولايات المتحدة الامريكية . للمزيد ينظر :

John R. Greene , The Presidency of George Bush, (U.S.A, 1997), PP. 22-57.

(3) Campbell Craig and Fredrik Logevall, America's Cold War: The Politics of Insecurity, (London, 2009), pp. 345-357.

الأساس بالعمل على الاحتفاظ بمكانة الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة والحيلولة دون بروز اي قوة اخرى منافسة"[1]، وبالطبع حاولت الإدارة الأمريكية إضفاء طابع ودي على هذا الهدف من خلال دعوة الرئيس الأمريكي الى "بناء نظام عالمي جديد يستند على التعاون والعمل الجماعي والالتزام بحكم القانون وتوسيع رقعة الديمقراطية"[2].

وبصورة عامة لا تتحدد مرتكزات السياسة الخارجية الأمريكية بموجب برنامج معلن بقدر ما ترتبط بمنهج العمل الذي تفرضه عملية التعاطي مع حقائق الوضع الدولي القائمة، وهناك من يرى ان المشكلة التي باتت تواجهها السياسة الأمريكية كانت تتمثل بفقدانها لمبدأ مركزي يوحد اتجاهاتها ويساعدها على الوقوف فوق أرضية صلبة من الإجماع الداخلي مما يبرر محاولة التعرف على مصادر جديدة للتهديد من اجل الاحتفاظ بذلك الإجماع وهو ما يرتبط بالميل الأمريكي للتبسيط والاعتماد على سياسات تلقائية في التعامل دون الاصطدام بمفاجآت الواقع المتغير، "وفي غياب قوة عالمية مثل الاتحاد السوفيتي وقوة اقليمية ذات مصداقية يصبح البحث عن التهديدات لا يخلو من الوهم والمغالاة"[3].

لقد شهدت البيئة الدولية تغيراً أساسيا ترك تأثيره في الإدراك الأمريكي، فغياب الخطر الشامل يعني ان السياسة الأمريكية ربما ستتعامل مع تهديدات ذات طابع اقليمي نابعة من منطلقات واهداف متباينة ولعل الشيء الوحيد الذي يجمعها هو في كونها تصنف كتهديد قائم او محتمل، وفي الوقت نفسه فان غياب التهديد المشترك يعني ببساطة ان حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية خلال الحرب الباردة لم يعودوا بحاجة ماسة للقيادة والحماية الأمريكية وان المبدأ الذي بنى عليه التحالف لم يعد له وجود[4] ومن ثم لن

(1) نقلاً عن: حسن نافعة، حتمية الزعامة الأمريكية ......، ص169.

(2) Henry Kissinger, Diplomacy; Simon and Schuster, (New York, 1994), PP. 530- 532.

(3) كاظم هاشم نعمة، المصدر السابق، ص8.

(4) كاظم هاشم نعمة، "حرب الخليج، مدخل الى بسط الهيمنة الأمريكية"، مجلة افاق عربية، (بغداد)، ع(2)، 1991، ص12؛

يكون هناك مبرر لكي ينساق هؤلاء خلف نموذج السلام الأمريكي، "أن الولايات المتحدة أيا كانت المرحلة التي وصلتها في سلم التطور الزمني هي اليوم قوة كبرى لا منازع لها، ومع ذلك فهي لا تسيطر على النظام العالمي بدون منازع وعاجزة عن فرض سلامها دون اللجوء الى الحلفاء وتأييد الأمم المتحدة"[1].

وامام هذا الواقع فان السياسة الأمريكية تعمد الى اكتشاف مبررات تبقي حلفائها على مقربة منها بعد ان استقر التحالف في الذهن الامريكي كمصلحة وهو كذلك ما دام يضمن احتواء اي منافس محتمل في اطار يؤمن للولايات المتحدة الأمريكية قدرة اكبر على فرض رؤيتها، وهناك من يعتقد انه "لا يمكن للولايات المتحدة ان تبني نظاما عالميا جديدا اذا اعتقد حلفائها ان سياستها الخارجية تقوم على أساس انها القوة الوحيدة التي تردع اي قوة تنافسها على الزعامة"[2]، واذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية راغبة بدور القيادة فان هذا الدور يجب ان ينبني على اقتناع الأطراف الأخرى فالقيادة على المستوى العالمي يفترض بها ان تنطلق من رضا الشركاء وهم في هذه الحالة الدول الحليفة في أوربا وآسيا الذين يمكنهم أن يسحبوا التفويض ما دام يتجاهل مصالحهم وعندها ستكون الولايات المتحدة الامريكية بمواجهة حالة من عدم الاستقرار[3] ويبدو لا توجد دولة غير الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك القدرة والإرادة للقيادة ولكن هناك اكثر من دولة تملك القدرة وربما ستملك الإرادة للعصيان.

Willard C. Matthias, America's Strategic Blunders, (U.S.A., 2001), pp,. 337-348.

(1) قيس جواد العزاوي، المصدر السابق، ص100؛ اليكس كالينيكوس، الاستراتيجية الكبرى للامبراطورية الامريكية، مركز الدراسات الاشتراكية، (د.م، د.ت)، ص ص 9-16.

(2) سوسن حسين، المصدر السابق، ص318.

(3) للمزيد من المعلومات، ينظر:

Zbiginiew Brzeziniski, "A Geostrategic for Eurasia", (Foreign affairs) , Vol. 76, No. 5, 1997, PP. 50- 54.

وبقدر كبير من الوضوح والواقعية فهناك من يحدد ما يمكن وصفه خطرا فعليا على المصالح الأمريكية بالقول "أن هيمنة قوة منفردة على اوربا وآسيا يمثل تفسيرا جيدا للخطر الاستراتيجي على امريكا في ظل وجوب حرب باردة او غير ذلك، فمثل هذه القوة ستكون قادرة على تهديد مصالح امريكا اقتصاديا وعسكريا بعد ذلك ومثل هذا الخطر يتوجب مقاومته حتى في حالة ان القوة الجديدة صديقة للولايات المتحدة لان النوايا متغيرة على الدوام وقد تجد امريكا نفسها وقد تراجعت قدرتها على المقاومة الفعالة وعاجزة عن التأثير على الأحداث"[1].

ورغم وجود نوع من عدم التوازن في السلوك السياسي الخارجي للولايات المتحدة الأمريكية منذ نهاية الحرب الباردة، ورغم الافتقار لمبدأ مركزي يوحد اتجاهات السياسة الأمريكية، الا انه بالإمكان تحديد جملة من الاعتبارات التي حكمت تلك السياسة خلال هذه المدة ، أهمها:

1- الحفاظ على الموقع المتفوق للاقتصاد الأمريكي ومحاولة تجاوز المشاكل التي ألمت به باعتماد سياسة تقوم في احد جوانبها على توظيف الأبعاد الإستراتيجية والنفوذ السياسي لانتزاع مكاسب اقتصادية وقد كان الرئيس

(1) Henry Kissinger, Op, Cit., P. 539.

الأمريكي بيل كلينتون[1] Bill Clinton (1993- 2000) واضحاً بهذا الشأن عندما قال أن أمريكا يجب ان تدعم ازدهارها الداخلي"[2].

2- تامين قدرة وانتشار عسكريين يضيفان مصداقية اكبر على السياسة الأمريكية ويؤهلها للتعامل مع التهديدات المحتملة بقدر عال من الاستعداد والمبادأة أن القوة العسكرية هي نقطة الارتكاز الرئيسية التي تقوم عليها إستراتيجية القيادة والتي يتعين ان تتمحور حول هدف العمل على ان تظل الولايات المتحدة هي القوة العظمى الوحيدة[3].

3- الاستفادة من الأوضاع التي نشأت بعد الانسحاب السوفيتي من الدول التابعة لها لتكييفها مع الأهداف العامة للسياسة الأمريكية، وتوسيع نطاق النفوذ السياسي والاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية في الفراغات الناتجة عن ذلك الانسحاب، على ان يتم ذلك وفق منهج حذر يتجنب الانسياق خلف الإغراء الناتج عن غياب قوة منافسة على الصعيد العالمي[4].

(1) بيل كلينتون : هو ويليام جيفرسون كلينتون، ولد بتاريخ 19 اب 1946، تخرج من جامعة جورج تاون عام 1968 كمحامي، انتخب كمدعي عام لاركنساس في عام 1975، عمل كحاكم ولاية اركنساس الامريكية من عام 1979 إلى عام 1981، وهو ايضاً استاذ القانون الدولي في جامعة اركنساس، تولى منصب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية مرتين بين (1993- 2000)، وهو بذلك الرئيس الثاني والاربعون لامريكا واحد ابرز اعضاء الحزب الديمقراطي، اسس بعد نهاية ولايته مؤسسة (ويليام ج. كلينتون) لتعزيز الوقاية ضد الامراض مثل العلاج والوقاية من مرض الايدز، في عام 2004 اصدر سيرته بعنوان (ماي لايف My Live). للمزيد من المعلومات، ينظر : مروان بشارة، بيل كلينتون : الحملة، الإدارة، والسياسة الخارجية، دار الساقي، ط1، (بيروت، 1993)، ص17- 41؛ صحيفة الاسواق، (عمان)، 29 كانون الأول 1998؛

New York Times, 6/12/1993.

(2) سوسن حسين، المصدر السابق، ص316.

(3) حسن نافعة، حتمية الزعامة الامريكية ...، ص169.

(4) Arther Schlesinger, "Back to the Womb", (Foreign Affairs), Vol. 74 No. 4, 1995, PP.5- 7; Rovert L. Hutchings, Op. Cit., pp. 326-327.

4- الحفاظ على المؤسسات والمنظمات الدولية والإقليمية متعددة الأطراف التي ساهمت الولايات المتحدة الأمريكية في بنائها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية مثل (هيئة الأمم المتحدة) و(حلف شمال الأطلسي) والمؤسسات الاقتصادية الدولية، ومحاولة تطويرها وتجديد وظائفها بما يتناسب مع الإدراك الأمريكي للبيئة الدولية الجديدة وبما يساعد على إضفاء سمة جماعية على اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية[1].

ثانيا: مقومات السياسة الأمريكية تجاه الاتحاد الأوربي

ان من أهم الأسئلة التي واجهت السياسة الأمريكية مهمة الإجابة عليها بعد نهاية الحرب الباردة هي تلك التي تتعلق بالكيفية التي سيتحدد في ضوئها منظور الولايات المتحدة الأمريكية لعلاقاتها مع شركائها وحلفائها، فهل سيؤدي زوال الخطر المشترك الى إزالة مبررات التحالف؟ وهل سيقود ذلك الى نمط من العلاقة مع الشركاء يغلب عليها طابع المصلحة القومية ويكسبها نموذجا تنافسيا.

وعندما يتعلق الأمر بالاتحاد الأوربي فان الموضوع يأخذ أبعادا أوسع اذ انه لم يعرف ضمن مراحل تطوره كشريك مباشر للولايات المتحدة الأمريكية بقدر ما ظهر كمنافس اقتصادي بفعل غلبة الاعتبارات الاقتصادية على تكوينه، والشيء المهم هنا ان الاتحاد الاوربي يتجه نحو تعزيز قاعدة تأثيره استنادا الى عملية التطوير التي تشهدها الوحدة الأوربية عموديا وأفقيا، ويعني ذلك ان مضمون السياسة الأمريكية تجاه الاتحاد الاوربي لابد وان يتجاوز حدود النظرة الأحادية ويعتمد منهجا مركبا يأخذ بالاعتبار تباين الدلالات التي تعكسها حقيقة التعامل مع طرف حليف ومنافس في ذات الوقت.

وكون ان الاتحاد الأوربي يعكس مدلولين سياسيين، الأول هو انه الكيان الذي يعبر عن أوربا الغربية كمفهوم موحد، والثاني انه الاطار الذي يجسد الوحدة الأوربية بوصفها عملية تطويرية ومتغير رئيسي يمارس تأثيرا على مضمون العلاقات الأوربية –

---

(1) Arther Schlesinger, "Back to the …..", P. 5.

الأمريكية[1]، فان بالإمكان تناول مقومات السياسة الأمريكية تجاه الاتحاد الأوربي في جانبين، يتعامل الأول مع الأسس العامة للسياسة الأمريكية ازاء أوربا الغربية، ويتناول الثاني الرؤية الأمريكية للاتحاد الأوربي.

أ- الأسس العامة للسياسة الأمريكية إزاء أوربا الغربية

لقد ظلت الرؤية النضالية المشتركة توحد صفوف الأمريكيين والأوربيين في مجابهة الخطر الشيوعي خلال الحرب الباردة وتظهرهم بوصفهم شركاء في المسؤولية والتطلعات وكانت هذه الشراكة احد اهم الأسس التي بنيت عليها سياسة الاحتواء، ولكن مع تراجع التهديد المشترك تعين على السياسة الأمريكية ان تحدد منظورها للعلاقات مع أوربا في ضوء فهم مستجد يتناسب مع معطيات البيئة الدولية الجديدة[2]، وقد ذكر الرئيس الأمريكي (بيل كليتون) في خطابه الذي القاه في بروكسل عام 1994 "أن روابطنا مع أوربا ستكون مختلفة عما كانت عليه في الماضي ولكن هذه الروابط ستظل فريدة لأنها تقوم على قيم ومصالح مشتركة"[3]، ويعني ذلك رغبة أمريكية في استمرار الإطار التحالفي للعلاقات بين الجانبين، كما انه يعني في الوقت نفسه ان هذا الإطار يجب ان يشهد تحولا ينسجم مع المرحلة الجديدة فبقدر ما تطورت الظروف الدولية فان "العلاقات الأطلسية يجب ان تتطور وتتجدد"[4].

لقد كانت أوربا الغربية الباب الذي تجاوزت منه الولايات المتحدة الأمريكية عزلتها التقليدية لتنتهج سياسة التدخل المباشر عن طريق بنائها لأول وأهم أحلافها العسكرية (الناتو) وهو حلف تجاوز في النظرة الأمريكية المفهوم التقليدي للحلف

---

(1) Philip J. Gordon and Jeremy Shapiro, Allies at War: America, Europe, and the Crisis Over Iraq, (New York, n.d), pp.34-81.

(2) نبية الاصفهاني، "العلاقات الامريكية – الأوربية"، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ع(116)، 1994، ص204.

(3) Dispatch, "Clintoon in Brussels", Vol. 15, No.1, 1994, P.1

(4) Ibid, P.2.

العسكري ليتحول الى اطار سياسي ومؤسساتي يعكس عمق الالتزام الأمريكي بأمن واستقلال أوربا الغربية ويجسد مضمون القيادة الامريكية للتحالف الغربي[1].

وقد تركت الطروحات الجيوستراتيجية التقليدية حول الأهمية الحيوية للجزيرة الاورواسيوية تأثيرها في إدراك رجال السياسة الأمريكية الذين اتجه تركيزهم في بناء المنظومة الرأسمالية العالمية على اوربا واسيا ليس لحصر الاتحاد السوفيتي فقط، بل ولضمان النفوذ الأمريكي في كل منهما، وما زال هذا الإدراك يوجه الرؤية الأمريكية في سياستها الأوربية التي ستستمر على ان تبقى الولايات المتحدة الأمريكية القوة الأكثر حضورا والأوسع نفوذا في منطقة اوراسيا، وما يترتب على ذلك من ضرورة الحيلولة دون بروز تهديدات منفردة او جماعية تسعى لتقويض هذا النفوذ[2].

وفي الوقت نفسه فان أوربا ورغم ما تحمله من أهمية لأي سياسة أمريكية شاملة ستبقى احد الأركان الأساسية وليس الركن الوحيد لهذه السياسة، ويرتبط ذلك بوصفين رئيسيين، الأول هو ان اتساع المصالح الأمريكية حتم على الولايات المتحدة الأمريكية بناء سياستها العالمية اعتماداً على منظور متعدد الأبعاد يوفر لها حرية أوسع في المفاضلة بين الخيارات وفي توجيه أولوياتها ضمن حدود ما تتطلبه الظروف الدولية السائدة وما تفترضه المعطيات الداخلية الملحة، وبهذا الصدد فان تحولا في الرؤية الأمريكية للعلاقات مع أوربا الغربية كان قد تنامى خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين بفعل التصاعد في ضغط المصالح الاقتصادية والاستراتيجية الأمريكية في اوراسيا والانكماش النسبي في تأثير الاتجاه الأوربي على السياسة الأمريكية في الوقت

(1) Hans Dietrich Gencher, "Towards an Overall Western Strategy", (Foreign Affairs), Vol. 61, No.1 , 1982, P. 62;

للمزيد من المعلومات عن الدور الامريكي في قيادة حلف شمال الاطلسي، ينظر: نزار اسماعيل الحيالي، دور حلف شمال الاطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، (ابو ظبي، 2003)، ص ص 52-86.

(2) Zbiginiew Brezeziski, "the future of Yalta", (Foreign Affairs), Vol. 63, No. 2, 1984, P. 281.

الذي انتقلت مواقع التأثير بقدر اكبر نحو الغرب لاسيما مع تنامي الروابط والمصالح الاقتصادية مع شرق ووسط آسيا[1].

والوصف الأخر مرتبط الى حد كبير بالمفهوم الذي باتت تعكسه أوربا الغربية في المنظور الأمريكي فهي تمثل تحديا اقتصاديا آخذاً بالتنامي يمكن ان يتحول الى تحد سياسي وعسكري في المستقبل غير البعيد مع الإشارة الى ان مفهوم التحدي قد لا يعني التخاصم بقدر ما يعني التنافس، لقد أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تفتقد بعض الشيء للمسوغ الذي يقنع الأوربيين بالانضواء تحت هيمنتها ومنذ الثمانينيات أخذت فلسفة التحالف الغربي تفقد مصداقيتها[2]، وبالطبع فان الولايات المتحدة الأمريكية اتجهت الى تحوير مبررات الشراكة واستفادت من تسيدها للساحة العالمية بعد الانهيار السوفيتي من اجل صياغة معادلات القوة الجديدة بما يتناسب مع منظورها الخاص منتفعة من الضعف الذي يعتري المبادرة السياسية الأوربية الموحدة وقد نجحت في ذلك حتى اليوم الا ان الحقيقة الجلية هي ان الولايات المتحدة الأمريكية لم تعد قادرة على احتواء الاتحاد الأوربي اقتصاديا او إلغاء مبررات التنافس بين الطرفين وهو تنافس ترسخه طبيعة النظام الرأسمالي ذاته .

لقد أصبح الاتحاذ الأوربي بموجب المقاييس الكمية قوة منافسة ومعادلة اقتصاديا للولايات المتحدة الأمريكية، فكلا الطرفين يحظى بحوالي 20٪ من الناتج العالمي والتفوق الأمريكي بات في جوهره معتمداً على الأبعاد الاستراتيجية والعسكرية وما توفره من نفوذ وتأثير سياسي، وتحاول الولايات المتحدة الأمريكية استغلال ميزتها هذه من اجل المزاوجة بين رغبتين، الأولى هي ان هذه القوة الأوربية الهائلة يجب ان لا تخضع لهيمنة سياسية منفردة يمكنها ان تنحرف بها بعيداً عن الدور الأمريكي وتعزز من قابليتها لتحويل مكونات القدرة الاقتصادية الكبيرة إلى قدرة عسكرية وسياسية تقضم جزءا

---

(1) William Wallace , "The Widening Atlantic" , (the Atlantic Community) , Vol. 18 , No.3 , 1980, P.288.

(2) كاظم هاشم نعمة، حرب الخليج ....، ص9 .

أساسيا من النفوذ العالمي للولايات المتحدة الأمريكية، والثانية هي ان أوربا يجب ان تظل شريكة للولايات المتحدة الأمريكية بالشكل الذي يسمح بتوجيه هذه الشراكة الوجهة التي تتفق مع المصالح الأمريكية او على الأقل لا تؤدي الى الإضرار بها[1] .

إن الولايات المتحدة الأمريكية تجد في الاعتبارات الإستراتيجية مفتاحا أساسيا للحفاظ على نفوذها في اوربا، وقد نجحت في توجيه المخاوف الأمنية الأوربية الناتجة عن تراكمات انهيار الشيوعية والصراعات القومية في اوربا الوسطى والشرقية من اجل إعادة تعريف دورها الامني في اوربا، ولكن منذ تولي الرئيس (بيل كلينتون) الحكم في 20 يناير / كانون الثاني 1993م بدأت السياسة الامريكية في اوربا تبتعد تدريجياً عن استعراض القوة وتتطلع أكثر الى تشجيع المصالح الأمريكية "مع إدراج هذه المصالح ضمن جماعة اطلسية جديدة"[2] .

لقد صاغت إدارة بيل كليتنون منظورها الخارجي في ضوء الواقع الداخلي الذي أصبح أكثر تركيزا على إصلاح جوانب الخلل الاقتصادي، وقد تجسد ذلك في نمط السلوك الذي تبنته احيانا تجاه الاتحاد الأوربي فيما يتعلق بالخلافات الاقتصادية وهو سلوك اتسم احيانا بالعدائية، وبقدر ما أظهرت الخلافات الاقتصادية الطرفين كخصمين، فان الشراكة الأمنية تظهرهما كحليفين، وتحاول الولايات المتحدة الأمريكية مع ذلك احتواء التنافس الاقتصادي في اطار المؤسسات المشتركة، وقد اتفق الطرفان منذ عام 1990 على تحويل اجتماعاتها الطارئة الى اجتماعات دورية يتم خلالها التشاور والتنسيق في القضايا الاقتصادية والسياسية، وهناك دعوة أمريكية متصاعدة لاقامة منظمة أطلسية للتعاون الاقتصادي على غرار مجلس التعاون الاقتصادي الباسفيكي (Asia-Pacific Economic Cooperation) [3]، بوصف ان هذه الخطوة ستوسع أفاق العلاقة التشاركية

(1) نزار حمدون، مستقبل النظام الدولي، في كتاب النظام الدولي الجديد، تحرير: باسل البستاني، دار الشؤون الثقافية العامة، (بغداد، 1992)، ص148.

(2) نبية الاصفهاني، العلاقات الامريكية- الأوربية، ص204.

(3) Dispatch, "Fact-sheet: European Community", Vol. 13, No.5, 1992, P.8;

بين الطرفين، ويحفظ للولايات المتحدة الأمريكية مستوى مقبول من التأثير في جوانب القرار الأوربي.

ومع إقرارها بأهمية صياغة استراتيجية واضحة مع الكيان الأوربي الموحد فان السياسة الأمريكية ميالة الى التركيز على علاقاتها المنفردة مع الدول الأوربية بما يوفره ذلك لها من إمكانية للاستفادة من تباين الرؤى بين تلك الدول، وبما يفتحه امامها من خيارات في التاثير على التوازنات الاقليمية، وبقدر ما تسعى السياسة الأمريكية الى الحيلولة دون تمركز أدوات التأثير في يد دولة واحدة فانها ايضا تلجا الى توظيف الطموحات المشروعة للأطراف الإقليمية بما ينسجم مع مصالحها الخاصة[1].

وعندما قدم الرئيس الأمريكي (جورج بوش الاب) دعمه للوحدة الألمانية فان ذلك كان ناجما عن إدراكه بان تلك الوحدة آخذة بالتحقق في جميع الاحوال لانها ظلت على الدوام امرا غير طبيعي بالنسبة للألمان وان تقديم الدعم لها سيساعد على الاستمرار بكسب الصداقة الألمانية ويمنح الولايات المتحدة الأمريكية إمكانية فرض شروط لم يكن الألمان ليرفضوها وتركزت تلك الشروط على ان تبقى ألمانيا عضوا في حلف شمال الأطلسي وتقبل بالحدود التي رسمت في ضوء اتفاقية يالطا عام 1945م[2]، وان محور الاهتمام في البعد الأوربي للسياسة الأمريكية يتركز على المانيا التي تحتل موقعا

مجلس التعاون الاقتصادي لآسيا-الباسفيك ويرمز له اختصارا (APEC) هو منتدى يضم 21 دولة تطل على المحيط الهادي والتي تسعى لتشجيع التجارة الحرة والتعاون الاقتصادي في منطقة آسيا ودول المحيط الهادي، تاسس عام 1989 تلبية للنمو الاقتصادي المتزايد للدول المطلة على المحيط الهادي. مارتن هولاند، الاتحاد الاوربي والعالم الثالث، ترجمة: صالح فرحان الصالح، (دمشق، 2006)، ص ص 113-125.

(1) Zbiginiew Brzeziniski, "A Geostrategy for…..", P. 53.

(2) نجلاء محمد نجيب، مستقبل العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد الاوربي، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ع(127)، 1997، ص20 ؛ عقد مؤتمر يالطا في مدينة يالطا الواقعة في جنوب شبه جزيرة القرم التابعة لجمهورية اوكرانيا الحالية على ساحل البحر الاسود للفترة من 4- 11 فبراير / شباط 1945 بحضور ستالين وتشرشل وروزفلت ووزراء خارجية بلدانهم، واتفق فيه على تقسيم المانيا على اربع مناطق تشرف على كل منها امريكا وبريطانيا والاتحاد السوفيتي وفرنسا. شوقي عطا الله الجمل وعبد الله عبد الرزاق ابراهيم، تاريخ اوربا من النهضة حتى الحرب الباردة، (القاهرة، 2000)، ص294.

جيوسياسيا متميزا وسط القارة الأوربية وتمتلك القدرة على ملء اي فراغ سياسي هناك مما يستوجب استمرار السياسة الأمريكية بمحاولة توجيه السلوك الألماني بشكل لا يتعارض مع أهدافها، كما بان الدعم الأمريكي لما وصفه الرئيس (بيل كلينتون) بالشراكة الإستراتيجية مع ألمانيا يدخل في اطار سعي الولايات المتحدة الأمريكية الضمني لتوظيف مخاوف الدول الأوربية الاخرى التي تظل متشبثة بدور أمريكي يحد من حرية السلوك الألماني[1].

وتدرك الولايات المتحدة الأمريكية ان المحرك السياسي الأساسي للاتحاد الأوربي هو المحور الفرنسي – الألماني وفي الوقت الذي تبدو ميالة الى تحفيز الدور البريطاني من اجل الحيلولة دون اندفاع فرنسي ألماني مشترك يقود اوربا بعيدا عن حدود الشراكة وفق المنظور الأمريكي، فأنها تسعى ايضا الى توزيع جهدها بين ألمانيا وفرنسا باعتماد سياسة تقربها من العاصمتين بما يحول دون إحداث فجوة توحي بتراجع مستوى الاحتكاك الأمريكي بالقضايا الأوربية، و تعمل على رعاية تقاربها الخاص مع كل منهما بما يساعد في بقاء البديل الأمريكي عنصرا اساسيا ضمن مقومات إدراكها السياسي[2].

وفي الوقت الذي تظل الولايات المتحدة الأمريكية تعول على دور بريطاني اكبر في اطار الاتحاد الأوربي بفعل ثقتها بالاتجاه السياسي الذي تعتنقه الأخيرة، فانها قد لا تكون راغبة في الحفاظ على هذا الدور كخيار أساسي لاسيما مع الحالة غير المستقرة التي يتسم بها الموقف البريطاني من الوحدة الأوربية، واغلب الطروحات المعاصرة التي يتسم بها الموقف البريطاني من الوحدة الأوزبية، تميل الى ضرورة الاتجاه نحو المانيا وفرنسا مباشرة، فكل من الطرفين يمكنه ان يسهم في احتواء طموحات الآخر، دون ان يعني ذلك تجاوز

(1) معتز محمد سلامة، "الدور الالماني في اوربا" مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ع (122)، 1995، ص179؛ صادق الاسود، "الوحدة الاوربية في النظام الدولي الجديد" مجلة افاق عربية، (بغداد)، ع(2)، 1992، ص48.

(2) Zbiginiew Brzeziniski, "A Geostrategy for.........", P. 54.

لأهمية الدور الذي يمكن ان تنهض به الأطراف الأخرى او انعكاس لرغبة أمريكية بالانغماس بقوة في المعادلات الأوربية[1].

ب- الرؤية الأمريكية للاتحاد الأوربي

لقد دعمت الولايات المتحدة الأمريكية الوحدة الأوربية منذ ظهورها بوصفها جزءا من منهجية أوسع استهدفت ترصين وتقوية المعسكر الغربي الرأسمالي ودمج ألمانيا في منظوماتها التحالفية بالشكل الذي لا يثير اعتراض الدول الأوربية الأخرى، فضلاً عن ذلك فقد بدا ان هذه الوحدة يمكن ان تخدم الولايات المتحدة الأمريكية اقتصاديا من خلال ايجاد سوق واسعة لصادراتها واستثماراتها وتساعد على تعزيز الارتباط الاقتصادي بين جانبي الأطلسي[2].

ان موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الوحدة الأوربية استند على مدى انسجام هذه الوحدة مع مصالحها، وقد ادى الاتجاه الأوربي نحو سياسات اقتصادية حمائية[3] أثرت سلبيا على الاقتصاد الأمريكي الى ان يقترن تأييد الولايات المتحدة الأمريكية لهذه الوحدة بشرط ان لا تؤدي الى الإضرار بمصالح الآخرين.

لكن أصرار الجماعة الاوربية على اتباع السياسات الحمائية والتفضيلية واعتمادها مبدأ الشراكة في علاقاتها التجارية مع العواصم الأوربية السابقة اضر بالحصة الأمريكية من التجارة العالمية وادى الى بروز رأي داخل الولايات المتحدة الأمريكية يرى في الوحدة الأوربية مصدر خطر على المصالح الأمريكية، فاعتبر البعض ان الأوربيين يمارسون قدرا

(1) Ibid, P. 55.

(2) Lawrence B. Krause, European economic integration and the united states, (Washington, 1968),P. 27.

(3) السياسة الحمائية: وهي سياسة اقتصادية وطنية تعني حماية الانتاج الوطني من المنافسة غير المتكافئة للمنتج الاجنبي الرخيص، وذلك بفرض رسوم كمركية عالية على السلع المستوردة من الخارج. وقد قلصت اتفاقية الجاد من تطبيق هذه السياسة على المنتجات الوطنية في السوق الاقتصادية العالمية الجديدة. اسماعيل عبد الفتاح، المصدر السابق، ص 134.

كبيرا من البراغماتية[1] في تعاملهم مع الولايات المتحدة الأمريكية التي قدمت لهم الدعم الاقتصادي بموجب مشروع مارشال وفتحت سوقها امام صادراتهم بدون قيود وأنقذتهم من مخاطر الشيوعية والتهديد السوفيتي، وتجاوز البعض ذلك الى وصف السياسة الأمريكية تجاه الجماعة الأوربية بالسذاجة وحسن النية[2] ولكن مثل هذا الرأي يتصف بالنظرة الأحادية "فالسياسة الأمريكية في أوربا لم تكن قائمة على الإحسان بل على المصالح"[3] كما يقول ريتشارد نيكسون. كما ان الخدمة الأمريكية لم تكن مجانية بل انها كانت في سياق الاتجاه الذي انتهجته الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية لإعادة تأهيل أوربا الغربية بما ينسجم مع الظهور الأمريكي الجديد[4].

لقد اخذ التاثير الأمريكي على الوحدة الأوربية يتضاءل تدريجيا حتى وصل خلال التسعينيات الى ادنى حدوده ودخل الاندماج الأوربي مرحلة اصبح تطوره فيها يمثل تحديا مفتوحا للمصالح الأمريكية، ويشير الكاتب لستر ثرو بوضوح الى انه "يجب على الغرباء ان يواجهوا حقيقة ان الوحدة الأوربية ستلحق بهم الأذى وان هذه الوحدة لن تكون فعالة ان لم تفعل ذلك"[5]، ان ظلا من تناقض المشاعر ازاء الوحدة الاوربية في الولايات المتحدة الأمريكية اخذ بالتصاعد في السنوات الأخيرة من القرن العشرين تحت

---

(1) البراغماتية Pragmatism: مذهب فلسفي – سياسي يعتبر نجاح العمل هو المعيار الوحيد للحقيقة . فالسياسي البراغماتي يدعي دائما انه يتصرف ويعمل من خلال النظر الى النتائج العملية المثمرة التي قد يؤدي اليها قراره، وهو لا يتخذ قراره بوحي من فكرة مسبقة او ايديولوجية سياسية محددة بل من خلال اخذه بعين الاعتبار للنتيجة العملية المنشودة . نشأت الفلسفة البراغماتية (الذرائعية) وتطورت في الولايات المتحدة الامريكية في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، وكان اول من عرضها بوضوح الفيلسوف الامريكي تشارلز بيرس (1839– 1914)، عبد الوهاب الكيالي واخرون، موسوعة السياسة، ج2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (بيروت، د.ت)، ص767.

(2) لستر ثرو، المتناطحون: المعركة الاقتصادية القادمة بين اليابان واوروبا وامريكا، ترجمة : محمد فريد، مركز الامارات للدراسات الاستراتيجية، (ابو ظبي، 1995)، ص21.

(3) ريتشارد نيكسون، المصدر السابق، ص115.

(4) فؤاد العشا، النظام العالمي الجديد عالم بخمسة رؤوس، دار الجمهورية، (دمشق، 1994)، ص37.

(5) لستر ثرو، المصدر السابق، ص21.

وقع الخطوات المتوالية التي تبناها الأوربيون لتعزيز اندماجهم لاسيما وان هذا الاندماج اخذ تدريجيا يحتك بالأبعاد السياسية والإستراتيجية علاوة على ما خلفته الوحدة الاقتصادية من قاعدة متينة للمصالح المشتركة(1).

يشير الرئيس الأمريكي(بيل كلينتون)الى "أن واحداً من الأسباب التي حدت بإرادتنا الى دعم معاهدة (ماستريخت) هو اعتقادنا بأن أوربا اكثر قوة ووحدة تقدم شريكا سياسيا واقتصاديا أكثر فاعلية"(2)، غير ان الطرح الأمريكي لمفهوم أوربا اكثر وحدة يضل قائما على ضرورة ان لا تكون نتيجة هذه الوحدة اقصاءً تاما للدور الأمريكي بقدر ما تساعد على تقليل العبء الناتج عن انغماس الولايات المتحدة الأمريكية في شؤون القارة الأوربية، وفي معرض تقييمه للموقف الأمريكي من الوحدة الأوربية يقول ريتشارد نيكسون انه "على وجه الاحتمال لا تزال المنافع الإستراتيجية ترجح على التكاليف الاقتصادية لسياسة الحماية المتصاعدة ولكن بما ان الاهتمامات الأمنية الأوربية تتناقص بينما تأخذ المسائل الاقتصادية أهمية نسبية متزايدة فان الولايات المتحدة لا تستطيع ان تستمر في تأييد الوحدة الأوربية بأي ثمن"(3).

ان الترحيب الأمريكي بخطوات الاندماج لا يعني قبولا مطلقا وخضوعا للامر الواقع ولكنه يدخل في اطار سياسة واقعية تعمل على احتواء اوربا الجديدة اعتمادا على حاجة الاخيرة المستمرة للدور الامريكي، وبنفس الوقت اصبح متغير الوحدة الأوربية الممتدة افقيا وعموديا عاملا رئيسيا في توجيه السياسة العالمية للولايات المتحدة الامريكية التي باتت اكثر اهتماما بضمان ان لا يؤدي الانبعاث الأوربي المحتمل الى إضعاف خياراتها المستقلة(4)، ويرى بريجنسكي(1) "أن الولايات المتحدة لا تستطيع ان تخلق اوربا

---

(1) احمد صدقي، رؤية مستقبلية لعلاقة العالم بأوربا حضاريا، في كتاب أوربا الاثني عشر دولة والآخرون، الدورة (21) لأكاديمية المملكة المغربية، (الرباط، 1992)، ص160.

(2) Dispatch, "Clintoon in Brussel", P.2.

(3) ريتشارد نيكسون، المصدر السابق، ص119.

(4)M. K. Bunkina, USA Versus Western Europe, progress publishers, (Moscow, 1979), P. 35.

موحدة لكنها يمكن ان تعيق نشوء أوربا اكثر وحدة[2]، وبقدر ما استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية ان توظف مخاوف الدول الأوربية للاحتفاظ بدور مؤثر في صياغة التوازنات الإقليمية فان هذا الدور اهلها ايضا لإخضاع موقفها من الوحدة الأوربية لنوع من المساومة التي استهدفت اساسا ضمان ان لا تتحول هذه الوحدة الى اتحاد مضاد لها.

ان الولايات المتحدة الأمريكية لم تستطيع الاكتفاء بتأييد الوحدة مع ما يترتب عنها من آثار سلبية على مصالحها كما لن تستطيع معارضتها ومن ثم مواجهة احتمال ان يقرر الأوربيون تجاهل موقفها والمضي باتجاه تعزيز تكاملهم الذي اصبح خيارا استراتيجيا لألمانيا وفرنسا، لذا فان السياسة الأمريكية ربما عمدت الى خيار وسطي يهدف الى مقاومة اي آثار سلبية مباشرة يعكسها التكامل الأوربي على مصالحها ومطالبة الأوربيين بتوفير ضمانات بهذا الخصوص، لقد وصف الرئيس الأمريكي (بيل كلينتون) اتجاه الدول الأوربية نحو الوحدة الاقتصادية والنقدية الشاملة بانه "لا يمكن ان يكون الا امرا جيدا شريطة ان لا يقود الأوربيين الى نبذ الآخرين"[3]، ولكن بعيدا عن هذا الموقف فالولايات المتحدة الأمريكية اتبعت استراتيجية اقتصادية ذات أبعاد داخلية وخارجية لمواجهة الاحتمالات المتعددة، وهي إستراتيجية بدأت بمفاوضات واتفاقيات الجات[4] لتحرير

---

(1) زبغنيو بريجنسكي : ولد عام 1928 في وارسو ببولندا ودرس في جامعتي ماكفيل وهارفارد، هاجر الى الولايات المتحدة الامريكية عام 1938، واكتسب الجنسية الامريكية عام 1949 . عمل في التدريس في جامعة هارفارد بين عامي (1953- 1960)، ثم في جامعة كولومبيا، سمي عضوا في مجلس تخطيط السياسة في وزارة الخارجية، عينه الرئيس الأمريكي (جيمي كارتر) مستشارا للامن القومي عام 1977، وهو حاليا استاذ السياسة الخارجية الامريكية في كلية الدراسات الدولية المتقدمة في جامعة جونز هوبكنز، له العديد من المؤلفات ابرزها : (بين عصرين)و (الاختيار : السيطرة على العالم ام قيادة العالم) و (الفرصة الثانية : ثلاثة رؤساء وازمة القوة العظمى الامريكية). عبد الوهاب الكيالي واخرون، المصدر السابق، ج1، ص ص537- 538.

(2) Zbiginiew Brzeziniski, "A Geostrategy for.......", P.53.

(3) نجلاء محمد نجيب، المصدر السابق، ص140.

(4) الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات): تم عقد سلسلة من الاجتماعات بين الدول التجارية الكبرى بهدف الوصول الى القوانين الاساسية لتنظيم التجارة على مستوى العالم مثل خفض رسوم الاستيراد والحواجز الاخرى للتجارة الدولية الحرة. ولقد قامت اخر دورة من دورات المفاوضات (دورة اورجواي) عام 1995 بتاسيس منظمة التجارة العالمية .انتوني ماسون، اوربا الجديدة: نظرة الى احوال العالم اليوم، مؤسسة محمد بن راشد ال مكتوم، ط1، (مصر، 2008)، ص46.

التجارة الدولية وبالترتيبات الإقليمية والدولية التي تحاول الولايات المتحدة الأمريكية تعزيز نفوذها الاقتصادي من خلالها، وتكرست مع إقدام إدارة (بيل كليتون) على إنشاء مجلس للأمن الاقتصادي[1].

من جانب آخر فان الوحدة الأوربية قد تخدم السياسة الأمريكية من خلال احتوائها للتطلعات المنفردة للدول الأوربية التي يمكن ان تحركها اتصالات المصلحة القومية وهو ما ينطبق أساسا على ألمانيا وفرنسا، وان الولايات المتحدة الأمريكية ومن خلال تشجيعها لتوسيع الاتحاد الأوربي شرقا تتطلع الى إغلاق الباب أمام احتمالات عودة النفوذ الروسي في شرق أوربا وربما الى إضعاف مركزية القرار الأوربي وتعطيل خطوات الاندماج بفعل ما يؤدي اليه تزايد الأعضاء من تصاعد في تباين المواقف، يقول بريجنسكي "ان أوربا اكبر ستوسع مدى التأثير الأمريكي بدون ان يخلق ذلك أوربا متكاملة سياسياً قادرة على تحدي الولايات المتحدة"[2].

ان الولايات المتحدة الأمريكية ملتزمة باحتواء الوحدة الأوربية في إطار المنظومة الأطلسية التي يمثل حلف شمال الأطلسي ركنها الأساسي، وقد كان توسع الأخير باتجاه دول أوربا الوسطى والشرقية محاولة أمريكية لتجنب ان يتوسع الاتحاد الأوربي بمعزل عن دورها فأوربا الجديدة يمكن ان تنشأ عندما تجد الولايات المتحدة الأمريكية بأن ذلك منسجم مع مصالحها[3]، لقد استندت العلاقات الأمريكية الأوربية لسنوات طويلة على معادلة قوامها، ان الضعف الأوربي يساعد في بروز القوة الأمريكية وما تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيقه هو تجنب ان تؤدي قوة أوربا الى ضعف أمريكي وما لا يرغب الأمريكيون برؤيته هو عالم يصبحون فيه قوة ثانوية، وعلى هذا الأساس تحدد سياستهم تجاه الاتحاد الأوربي، ومنظورهم للوحدة الأوربية.

---

(1) Dispatch, "Fact- Sheet...", P. 10.

(2) Zbiginiew Brzeziniski, "A Geostrategy for...", P. 53.

(3) Richard Holbrooke , "America A European Power", (Foreign Affairs, Vol. 74, No,2, 1995,p .40.

المبحث الثاني

السياسة الخارجية للاتحاد الاوربي تجاه الولايات المتحدة الأمريكية

اذا كانت عملية استقصاء اتجاهات السياسة الأمريكية تواجه مصاعب ناشئة عن عدم الوضوح او غياب المبدأ الموحد، فأن الأمر بالنسبة للاتحاد الأوربي أكثر صعوبة، فحتى مع الإقرار بحقيقة ان الاتحاد الاوربي "قد أضحى اكثر من مجرد تجمع للدول القومية، بل كيان متماسك يعترف به العالم كقوة في حد ذاتها"[1]، الا ان الإطار السياسي للوحدة الأوربية في طور النمو، والسياسة الخارجية ما زالت تخضع لأسلوب التشاور بين الدول الأعضاء بغية الوصول الى نوع من التوفيق الذي يكون في النهاية نموذج الحد الأدنى من اتفاق الإرادات مما يحجم من فاعليتها وتأثيرها[2].

أولا : الإطار السياسي العام للاتحاد الأوربي

لقد كان تغيب الجانب السياسي عن عملية التكامل الأوربي ناتج عن الاعتقاد بانه سيؤدي الى الاحتكاك المباشر بصلاحيات الحكومات القومية ويعمق من فرقة الدول الأوربية بدلا من ان يزيد وحدتها، واكتفت الوحدة الأوربية لسنوات طويلة بتعزيز مستوى الاندماج في اطاره الاقتصادي اعتمادا على فرضية ان المصالح الاقتصادية ستتحول بمرور الوقت الى مصالح سياسية، والوحدة الاقتصادية ستكون الأداة المناسبة لاحتواء الصراعات الناتجة عن التباين القومي، فالوظيفة الأساسية لمنهج الاندماج الأوربي هي الربط التدريجي للمصالح من اجل خلق مصلحة جماعية تساعد في توجيه التطلعات المنفردة للدول القومية نحو اتجاهات بناءة توظف لخلق منظور أوربي موحد[3].

---

(1) بول كندي، الاستعداد للقرن الحادي والعشرين، ترجمة : محمد عبد القادر وغازي مسعود، دار الشروق، (عمان، 1993)، ص336.

(2) إبراهيم عوض، 'خيار أوربا'، مجلة المستقبل العربي، (بيروت)، ع (209)، 1996، ص130.

(3) حامد ربيع، الحوار العربي الأوربي ومنطق التعامل الدولي والإقليمي، معهد البحوث والدراسات العربية، (بغداد، 1983)، ص102.

واذا كانت الوحدة الأوربية قد مثلت انتصارا للأسلوب الوظيفي الذي يعتمد نهجا تدريجيا في نقل أجزاء السيادة من الحكومات القومية الى المؤسسات فوق القومية بالتركيز على الجوانب الاقتصادية، فان البعد السياسي كان حاضرا على الدوام، فقرارات الجماعة الأوربية ذات الطابع الاقتصادي كانت تتخذ في جوهرها من القيادات السياسية وبوحي من الادراك السياسي للحكومات القومية، والوظيفية الأوربية، كما يعرفها البعض هي منهج غير سياسي لبلوغ أهداف سياسية[1]، فحتى مع تجاهلها للنهج الفيدرالي التقليدي، فانها اكثر اقترابا من تحقيق الأهداف التي كان يسعى اليها الفيدراليون ويعتقد الكاتب William L. Clayton إن الاندماج الاقتصادي كان استجابة للتحدي السياسي، وبقدر ما استطاعت الوحدة أن تخلق كيانا اقتصاديا جديدا أنتجت حقيقة سياسية جلية[2].

ومنذ تبني القانون الأوربي الموحد عام 1986 والذي اقر ازالة العوائق الحدودية والقانونية ووضع برنامجا لبلوغ وحدة اقتصادية ونقدية شاملة بات من الصعب تجنب الاحتكاك المباشر بالابعاد السياسية، فلم يعد منطقيا الوصول الى هذا المستوى الكبير من التكامل الاقتصادي مع هذا القدر المحدود من السلطة السياسية التي تؤطره، ووفقا لوجهة نظر المفوضية الأوربية فان "الاندماج الاقتصادي يحصل بسرعة الى درجة يشكل معها خطرا كبيرا على تماسك المجموعة ان ظلت العلاقات السياسية متخلفة وغير ناضجة"[3].

وقد انعكس هذا الإدراك على معاهدة (ماستريخت) التي وقعت عليها الدول الأعضاء في فبراير/ شباط 1992 م بهدف الوصول الى رؤية اكثر تقدما للوحدة الأوربية يمكنها ان تتجاوز الحساسيات القديمة وتبني كيانا أوربيا قادرا على التعامل مع المعطيات

---

(1) فتح الله ولعلو، اوربا من المجموعة الى الاتحاد، في كتاب أوربا الاثنتي عشرة دولة والآخرون، الدورة (21) لأكاديمية المملكة المغربية، (الرباط، 1992)، ص23.

(2) William L. Clayton, United Europe, Harvard University press, (Cambridge, 1962), P. 58.

(3) بول كندي، الاستعداد للقرن الحادي والعشرين، ص333.

الدولية الجديدة وقد أقرت المعاهدة في المادة الأولى استبدال مفهوم الجماعة الأوربية European Community، ورغم انها أشارت الى أهمية "محافظة الدول الأعضاء في الاتحاد على كيانها المستقل"(1)، فانها قد أكدت على عدة إجراءات تستهدف انتزاع المزيد من صلاحيات الحكومات القومية لصالح الاتحاد، فمع إقرارها لخطة الوصول الى وحدة نقدية واصدار عملة موحدة اصبح الاندماج الاقتصادي اكثر اقترابا من مفهوم الفيدرالية، ويعتقد جاك سانتير Jacques Santer رئيس المفوضية الأوربية للمدة (1995-1999م) ان "الوحدة النقدية ستخلق شعورا حسيا بوحدة أوربا وستؤدي الى الإسراع بعملية الاندماج"(2).

وبالاتجاه نفسه تبنت معاهدة (ماستريخت) عددا من الاصلاحات المؤسساتية مثل الاعتراف بالوجود القانوني للمجلس الأوربي المتكون من رؤساء الدول والحكومات، وتوسيع صلاحيات البرلمان الأوربي بتعزيز قدرته على مراقبة أداء المؤسسات الأوربية وصياغة سياسات الاتحاد، وكان إقرار المعاهدة لمبدأ ((التكميلية)) (3) خطوة مهمة باتجاه تقنين العلاقة بين المؤسسات الأوربية والمؤسسات القومية، بل انها حاولت اضفاء بعد رمزي على الوحدة الأوربية من خلال اعتماد علم ونشيد أوربي مشترك فضلاً عن اجراءات اخرى استهدفت ترسيخ مفهوم "المواطنة الأوربية" وتحويله الى واقع يومي معاش(4).

وفي عام 1995م بدأ تطبيق معاهدة (شنجن Schengen) التي تنص على فتح الحدود بين الدول الأوربية وتعزيز التعاون في مجالات الامن الداخلي والهجرة لتشمل

---

(1) جعفر الجزار، ماستريخت: الصراع الأوربي الامريكي الخفي، دار النفائس، (بيروت، 1993)، ص20.

(2) Quoted in: Marcos Gonter, "Die Eu vor der Jahrtausendwende", (Deutschland), No.6, 1998, P. 30.

(3) يشير هذا المبدأ في الفصل B3 من معاهدة ماستريخت الى "ان الاتحاد لا يتدخل في المجالات التي ليست من اختصاصه الا اذا كانت اهداف هذا العمل لا يمكن تحقيقها بشكل كامل من قبل الدول الاعضاء". نقلاً عن: فتح الله ولعلو، المصدر السابق، ص56.

(4) بيار ميكال، تاريخ العالم المعاصر، تعريب: يوسف ضوميط، دار الجيل، (بيروت، 1993)، ص588.

جميع دول الاتحاد الاوربي باستثناء بريطانيا وايرلندا[1]، وفي عام 1997م وقعت دول الاتحاد الاوربي على معاهدة امستردام التي كرست مبادئ معاهدة ماستريخت من خلال تبنيها لمزيد من الخطوات باتجاه "الفيدرالية الأوربية" كتوسيع صلاحيات البرلمان الأوربي وتعزيز مستوى التنسيق في مجالات السياسة الخارجية والأمنية ودخلت هذه المعاهدة حيز التنفيذ عام 1999م[2].

وعموما فإن الاتجاه نحو توسيع صلاحيات الاتحاد الأوربي وإصلاح مؤسساته يظل مرهونا بالكيفية التي سيتجاوز بها الأوربيون جدلية المفاضلة بين التوسيع والتعميق، وهي جدلية أحدثت أنقساما مميزا شمل الدول الأعضاء كما شمل المؤسسات الأوربية ذاتها، ففي الوقت الذي تبنى البعض الدعوة لمزيد من الإجراءات باتجاه تعميق الوحدة الأوربية قبل توسيع نطاق عضويتها، بسبب الاعتقاد بأن انضمام شركاء جدد ومختلفي الإمكانيات سيجعل من ضبط عملية التعميق مسألة صعبة[3]، وهو اتجاه عكسه جاك سانتير بالقول "أن اي توسيع للاتحاد بدون تحقيق تكييف مؤسساتي يلاءم الزيادة المتوقعة في عدد الأعضاء لن يخدم هدف الوحدة الأوربية"[4].

واجه الاتحاد الأوربي في مطلع عام 2000 رغبة من عدة دول بالحصول على عضويته، ورغم ان هناك قبولاً عاماً بالفكرة تحدده الاعتبارات السياسية بالدرجة الأولى، فان هناك تبايناً في مواقف الدول الاعضاء حول الدول المؤهلة لدخول الاتحاد والإطار

---

(1) Stanly Hoffmann, "Back to Euro- Pessimism", (Foreign affairs), Vol.76, No.1, 1997, P. 140.

(2) Rory Watson, "EU accused of "Stitch- up" ,over Secrecy", (European voice), Vol.5 , No.17, 1999, P. 3; Sven Biscop and Jan Joel Andersson (ed.), The Eu and the European security strategy, (Now York, 2008), pp. 68-131.

(3) Helene Sjursen (ed.), Questioning EU Enlargement: Europe in search for Identity, (London, 2006), pp. 4-38.

(4) نقلاً عن: بول كندي، الاستعداد للقرن الحادي والعشرين، ص335 ؛ للمزيد من المعلومات ينظر : نبية الاصفهاني، "معاهدة ماستريخت بين التوقيع والتطبيق"، ص ص113- 115 ؛ صحيفة الحياة، (لندن)، 2 تشرين الثاني، 1995.

الزمني لعملية التوسيع، وقد حدد مؤتمر لشبونة عام 1992 المعايير الأساسية لقبول الأعضاء الجدد، بضرورة الالتزام بالنظام الديمقراطي واقتصاد السوق والاستعداد للالتزام بالسياسات الجماعية للاتحاد الأوربي والانتماء الى الهوية الثقافية الأوربية، ويمنع غياب احد هذه الأسس بعض الدول المرشحة من دخول الاتحاد، ففي حين تبدو عضوية دول مثل سويسرا والنرويج مرهونة بارادتهما الذاتية، فان اغلب دول شرق ووسط أوربا واجهت مصاعب في عملية التحول نحو اقتصاد السوق، في الوقت الذي تواجه تركيا عدة صعوبات منها مشكلة التباين الثقافي فضلا عن مشكلة الاقليات التي لازالت تحول دون قبول عضويتها، وفي العموم يتطلب قرار قبول أعضاء جدد في الاتحاد الأوربي حصوله على إجماع أعضائه الحاليين مما يجعله أكثر صعوبة[1].

وقد اقرت معاهدة امستردام عام 1997 م الخطوط العريضة لبرنامج توسيع الاتحاد الأوربي وتم تحديد عام 1999م كموعد لبدء المفاوضات مع الدول المرشحة للعضوية وقد قررت قمة لوكسمبورغ الأوربية عام 1997 ترشيح كل من بولندا والتشيك والمجر وسلوفينيا وقبرص واستونيا ومالطا للمرحلة الاولى من التوسيع[2].

ثانيا: مقومات السياسة الأوربية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية

لقد تعجل البعض، منذ ان اوشكت الحرب الباردة على الإنتهاء، في دفن المخاوف الأوربية والحديث عن نهاية للشراكة الأطلسية، واعتقد هؤلاء ان النزعة

(1) Stanly Hoffmann, OP. Cit, PP. 142- 143 ؛

كما وضع المجلس الأوربي في قمة كوبنهاكن في عام 1993 مجموعة من الشروط السياسية والاقتصادية التي اطلق عليها (معايير كوبنهاكن) لضم الدول المطالبة بالعضوية، وتتضمن : 1- اقامة مؤسسات نظام ديمقراطي مستقر يحترم حقوق الانسان وسيادة القانون ورعاية حقوق الاقليات. 2- اقامة اقتصاد سوق فعال والقدرة على التعامل مع الضغوط التنافسية وقوى السوق داخل الاتحاد الأوربي. 3- القدرة على الوفاء بالتزامات العضوية وتطبيق المعايير والسياسات التي يتشكل منها قانون الاتحاد الأوربي والعمل على تحقيق اهدافه السياسية والاقتصادية والنقدية. جواس حسن، المصدر السابق، ص120.

(2) George Soros, "Can Europe Work?", (Foreign Affairs), Vol. 75, No. 5, 1996, P. 12.

الحيادية التي ابدتها اغلب الدول الأوربية تجاه التشدد الريغاني[1] في الثمانينيات كانت بداية لعصيان اوربي للقيادة الأمريكية [2]، ومن ثم فان نهاية التهديد السوفيتي تعني ان على الاتحاد الأوربي ان يتعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية وفق مفاهيم جديدة تقوم على رغبة أوربية بتغليب المصلحة الذاتية.

غير ان هذا الافتراض رغم ما فيه من صحة ينطوي على نوع من التبسيط، فانهيار الكتلة الشيوعية ادى الى تغيب احد مبررات الدور الأمريكي وليس جميعها، والاستقلالية الأوربية يمكن ان تتعزز ولكن في حدود الشراكة لا خارجها، ولان السياسة الأوربية هي نتاج مجموعة السياسات القومية والاختيارات الخاصة بالدول الأعضاء، فان هذه الاختيارات تحتفظ بمبرراتها المختلفة التي تجتمع على أهمية الدور الأمريكي[3]، وكل دولة من دول الاتحاد الأوربي تعمد الى هذا الدور لتقوية موقعها في التعامل مع شريكاتها، فضلاً عن ان الشراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية هي احدى مظاهر السلوك الأوربي الجماعي على الصعيد الدولي وهو ما يرتبط بحقيقة ان أوربا تبدو في موقع هش تجاه النفوذ الأمريكي الآخذ بالتنامي منذ نهاية الحرب الباردة وانها غير قادرة على تجاوز خضوعها للاستقطاب الأمريكي ما دامت تجد صعوبة في تعريف وجودها بصيغة جماعية فعالة[4].

شهدت تسعينيات القرن الماضي تصاعداً في الأصوات التي تطالب الاتحاد الأوربي بأن يتبنى دوراً سياسياً اكبر ما دام هذا الدور هو الضمانة الوحيدة لتجاوز الضعف الأوربي تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، فجاك سانتير يقول بوضوح "ان قدرتنا على

---

(1) نسبة الى الرئيس الأمريكي رونالد ريغان (1981- 1988).

(2) ريتشارد نيكسون، نصر بلا حرب، اعداد المشير محمد عبد الحليم ابو غزالة، ط2، مركز الاهرام للترجمة والنشر، (القاهرة، 1988)، ص213.

(3) David Calleo, "An American Skeptic in europe", (Foreign Affairs), Vol. 76, No. 6, 1997, PP.146- 147.

(4) جاك شيراك، فرنسا الجديدة : فرنسا للجميع، ترجمة : انطوان الهاشم واحمد عويدات، منشورات عويدات، (بيروت، 1995)، ص61.

الحركة مقيدة لأننا لا نستعملها، فعدم التحرك له ثمن"[1]، ان أي تعميق للوحدة الأوربية سيؤدي الى تدعيم صلاحيات المؤسسات فوق القومية ولان هذه المؤسسات مبنية في وجودها على الاتجاه الأوربي وتقف على قاعدة المصلحة الأوربية المشتركة فأنها اميل في تعاملها مع واشنطن الى ان تعكس اتجاهات تلك المصلحة، ففي عام 1991 قال جاك ديلور رئيس المفوضية الأوربية آنذاك "نحن لا نتدخل في الشؤون الأمريكية ونثق بأن أمريكا سوف لا تتدخل بشؤوننا"[2]، ويعكس ذلك رغبة البيروقراطية الأوربية بشراكة متكافئة مع الولايات المتحدة الأمريكية وبأن تنأى بالشأن الأوربي بعيدا عن المؤثر الأمريكي الذي تحركه رؤيته الخاصة.

وحتى يكون بالإمكان الحديث عن سياسة أوربية موحدة وواضحة المعالم فلا مفر من ان يتم دراسة المنظور الأوربي للعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية من خلال التعامل مع الرؤية الخاصة بكل دولة من دول الاتحاد الأوربي، ولان اوربا الغربية كانت على الدوام ساحة للتفاعل بين السياسات المتعارضة احيانا والمتوافقة احيانا لكل من المانيا وفرنسا وبريطانيا فان من الضروري التركيز على الدور الخاص بكل من الدول الثلاث كمتغير مؤثر على اتجاهات الاتحاد الأوربي ومنظوره للعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية دون تجاهل ما يمكن ان تمارسه الأطراف الأخرى من دور بهذا الصدد.

أ- المانيا

كان احد الافتراضات الأساسية التي قامت عليها الوحدة الأوربية هي ان بالإمكان احتواء النزوع الألماني نحو تغيير الحالة القائمة في أوربا من خلال اعادة تعريف ألمانيا الغربية بوصفها بلداً أوربياً غربياً وانهاء حالة التأرجح المستمر في السياسة الألمانية بين شرق القارة وغربها، وقد تأسس هذا الافتراض على رغبة أمريكية بجعل ألمانيا حجر

(1) نقلا عن: ناصيف حتي، "حدود الدور الاوربي في عملية التسوية في الشرق الأوسط"، مجلة المستقبل العربي، (بيروت)، ع(215)، 1997، ص12.

(2) Quoted in: Noel Malcolm, "The Case Against Europe", (Foreign affairs), Vol.74, No. 2, 1995, P. 162.

الزاوية في الترتيبات الأمنية والأطلسية وعلى رغبة فرنسية بتحييد المخاطر المحتملة للسلوك الألماني من خلال احتوائه في إطار المؤسسات الأوربية المشتركة[1].

وقد نجحت ألمانيا في تحقيق نهضتها من خلال الالتزام بالانتماءين الأوربي والأطلسي، ومن خلال تبنيها سياسة لا تثير مخاوف جيرانها، لاسيما وان موقعها الجغرافي على خط التماس مع النفوذ السوفيتي (روسيا الاتحادية) قد فرض عليها إتباع نهج يتسم بقدر كبير من الحذر والانضباط، وظل الالتزام الألماني بعلاقات متقدمة مع الولايات المتحدة الأمريكية ينطلق من حقيقتين، الأولى هي ان الولايات المتحدة الأمريكية قد ساهمت في إحياء الدور الألماني الجديد بعد الحرب العالمية الثانية، والثانية هي ان هدف ألمانيا الغربية باستعادة الوحدة الألمانية التي مثلت العنصر الرئيسي المؤثر في سياستها الخارجية كان يستلزم من اجل تحقيقه قبولا ودعما أمريكيا[2].

غير ان الكثير من المعطيات قد شهدت تغيرا بعد نهاية الحرب الباردة، التي مثلت في احد جوانبها تصفية للنتائج الميدانية التي انتهت اليها الحرب العالمية الثانية، ولقد أدت نهاية الصراع بين الشرق والغرب الى إيجاد واقع مختلف كانت الوحدة الألمانية اهم تجلياته، فتراجع النظام الشيوعي في ما كان يعرف بألمانيا الشرقية وأعطى فرصة كبيرة لكي تستعيد ألمانيا وحدتها رسميا عام 1990م ولتضع النهاية الحقيقية للحرب الباردة على حد وصف الرئيسي الأمريكي (جورج هربرت بوش)، وكان هذا الحدث بمثابة تعزيز للقوة الألمانية المتصاعدة والمبنية على تفوق جيوسياسي وإمكانيات اقتصادية كبيرة تؤهلها لان تكون الدولة الأوربية الأقوى، والأهم من ذلك فان السلبية التي طبعت السياسة الألمانية

(1) Alfred Groser, "Deutschland Wegnach Europe", (Deutschland), No.6, 1998, P.11.

(2) Helmot Shmidt, "A Policy of Reliable Partnership", (Foreign Affairs), Vol. 59,No. 4, 1981, P.740.

والتي غالبا ما كانت تزعج الشريك الفرنسي لم يعد لها مبرر، فألمانيا بوحدتها قد تحررت من كل القيود والكوابح ولم تعد بحاجة الى استرضاء احد غير نفسها(1).

لقد بدا ان الوحدة الألمانية انهت حالة التكافؤ المفترض بين فرنسا وألمانيا ووحدت من الحاجة الألمانية للدعم الأمريكي، ورغم إدراك الجميع ان ألمانيا ستواجه عبئا كبيرا من اجل دمج شطريها وان هذه العملية ستأخذ الجزء الأكبر من اهتماماتها الا ان قلقا وتساؤلات عديدة أخذت تتجلى حول طبيعة الخيارات الجديدة التي ستتبناها الجمهورية الاتحادية(2).

ان المخاوف من التطلعات الألمانية تركت تأثيرها على سياسة المانيا الخارجية خلال التسعينيات إذ عمد الألمان الى تأكيد تمسكهم بالروابط الأوربية والأطلسية، وكانت معاهدة ماستريخت محاولة لتجديد الافتراضات الأساسية للوحدة الأوربية حول المحور الألماني الفرنسي، وقد أراد المستشار الألماني السابق (هلموت كول) من هذه المعاهدة تأكيد التزامه بالانتماء الأوربي، وجاء تصريحه "أن ألمانيا بحاجة الى أوربا كما يحتاجها الآخرون" (3) وتصريح وزير خارجيته (هانز ديتريش غينشر Hans-Dietrich Genscher) بأن "الهدف هو إنشاء ألمانيا أوربية وليس أوربا ألمانية"(4) لينصبا في هذا الاتجاه.

---

(1) ثناء فؤاد، "ألمانيا الموحدة بين البناء الداخلي والمتغيرات الدولية"، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ع(103)، 1991، ص239 ؛ عبد الواحد محمد، "ألمانيا الجديدة"، مجلة افاق عربية، (بغداد)، ع(8)، 1990، ص35؛

A.W. Bob Coats (ed.), The Development of Economics in Western Europe Since 1945, (New York, 2000), p. 121.

(2) Timothy Carton Ash, "Germany's Choice", (Foreign affairs), Vol. 73, No. 4, 1994, P. 68.

(3) نقلاً عن: كاظم هاشم نعمة، "اية المانيا يريد الاوربيون"، نشرة الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ع(2)، 1992، ص7.

(4) Quoted in: Fredrick Painton , "A Case of Jitters", (Time), Vol. 135, No. 10, 1990, P.11.

غير ان هنـاك إدراكـا بـأن ألمانيـا وبعـد ان تتجـاوز القيـود الاقتـصادية لوحـدتها ستكون اكثر قدرة على فرض رؤيتها للوحـدة الأوربيـة، وقـد أصـبح الانـدماج الأوربـي خيارهـا الرئيـسي وهـو مـا كـشفه دعمهـا لمبـدأ تعزيـز صـلاحيات المؤسـسات الأوربيـة، ومساندتها لآلية السياسة الخارجية والدفاعية المشتركة، والتزامها الـشديد بالوحـدة النقديـة التي ستعزز في نظر البعض نفوذها الاقتصادي داخل أوربا "فكلما أضحى الاتحاد الأوربـي أقوى وأكثر مركزية فأن نفوذ ألمانيا الموحـدة علـى الجهـاز الأوربـي برمتـه سـيكون اقـوى وليس أضعف"[1]، كما يعتقد الكاتب ألفن توفلر ان تبني ألمانيا المبكر لخيـار التوسـع شـرقا يمثل في رأي الـبعض إحيـاءً للـسياسة الألمانيـة الـشرقية Ostpolilik اذ ان أوربـا الأوسـع ستكرس الموقع المركزي لألمانيا وستؤكد احتمالية التوقع المستقبلي الذي يرشـح بـرلين لان تكون مركزا للوحدة الأوربية[2].

ورغـم الاعتقاد بأن أوربا المتمحورة حـول ألمانيـا سـتتحول الى منـافس اقتـصادي وسياسي للولايات المتحدة الأمريكية الا ان الواقع يستبعد ويؤجل هكذا احتمـال، فألمانيـا رغم كل مظاهر قوتها لم تكن مؤهلة لان تكون ندا للولايات المتحـدة الأمريكيـة وقـدرتها الاقتصادية مقترنة بنزوع سياسي متحفظ، والأهـم من ذلك انهـا بحاجـة للـدور الأمريكـي الداعم، واول مبررات هذه الحاجة هي ان المانيا الغنية اقتصاديا قد تكـون مهـددة بـصورة او اخرى من روسيا القوية عسكريا والمحتاجـة اقتـصاديا، وان لا ضـامن للامـن الأوربـي عموما والألماني خصوصاً من انبعاث العدوانية الروسية، سوى الـدور الـسياسي والأمـني الأمريكي فضلاً عن ذلك، فأن ألمانيا وفي رغبتها بتوسـيع دورهـا علـى الـصعيد الأوربـي وربما على الصعيد الدولي في المستقبل غير البعيد قد تكون بحاجة الى إسناد أسريكـي يمـنح هذا الدور مشروعيته ويوفر له تقبلا إقليميا ودوليا[3].

---

(1) الفن توفلر، تحول السلطة، تعريب : فتحي بن شنوان ونبيل عثمان، مكتبة طرابلس، (ليبيا، 1996)، ص566.

(2) الفن توفلر، المصدر السابق، ص ص 566-571.

(3) Timothy Garton Ash, OP. Cit., P. 78.

ان ألمانيا مع نهاية القرن العشرين أصبحت محتاجة الى إثبات حسن نواياها أكثر من ذي قبل، فالتفوق الألماني وان كان أمرا واقعا فأنه ليس بالتفوق المطلق، وأي خيارات ألمانية منفردة قد تثير شكوك جيرانها وتحفز تعاملا أوربيا مشتركا يعمد الى عزلها[1]، وحتى مع التحول الذي أحدثته انتخابات عام 1998م والتي انهت (16) عاما من حكم المستشار كول، وبدأت عهدا جديدا من حكم الحزب الاشتراكي الديمقراطي بزعامة غيرهارد شرويدر[2] Gerhard Schroder (1998- 2005)، الا ان احتمال اي تغيير جذري في أولويات السياسة الألمانية مستبعدا، فهذه السياسة ستظل متمسكة وفق ما أعلنه المستشار الجديد بالوحدة الأوربية بوصفها خيارا لا تراجع عنه، وبالانتماء الأطلسي وما يوفره من علاقة متقدمة مع الولايات المتحدة الأمريكية[3].

لقد وعد الألمان بالحفاظ على الشراكة الأوربية الأمريكية والحد من اندفاعات الاتحاد الأوربي باتجاه تبني سياسات حمائية تضر بالاقتصاد الأمريكي من اجل الحصول على مباركة الولايات المتحدة الأمريكية للوحدة الألمانية[4]. والألمان مقتنعون بأن الولايات المتحدة الأمريكية ستظل متمسكة بمراقبة مدى التقيد الألماني بالوعود القديمة والجديدة، وان الخيارات المطروحة للجمهورية الاتحادية سواء اقتصرت على تدعيم الاندماج الأوربي، او عملت على احياء الخيار الشرقي او تجاوزت ذلك لحو محاولة

(1) Stanly Hoffmann, OP. Cit , P. 142.

(2) غيرهارد شرويدر: ولد في 7 ابريل / نيسان 1944 في بلدة مسنبرغ- فورن بالقرب من مدينة ليبه في ولاية شمال الراين- وستفاليا. اكمل تعليمه المهني عام 1961، وانضم الى النقابات العمالية، تمكن بين عامي 1964- 1968 من اتمام شهادة الثانوية الألمانية، درس المحاماة في جامعة غوتنغن، اصبح رئيس ولاية ساكسونيا السفلى عام 1990م . اصدر في 26 تشرين الاول / اكتوبر 2010 مذكراته بعنوان (قرارات حياتي في السياسة) ودون فيها نقدا لاذعا لسياسات الرئيس الأمريكي (جورج هربرت بوش) فضلا عن انتقادات شديدة للمستشارة الألمانية الحالية (انجيلا ميركل).

www.ar.wikipedia.org

(3) للمزيد من المعلومات، ينظر: نيل فرجسون، الصنم: صعود وسقوط الامبراطورية الامريكية، نقله الى العربية: معين محمد الامام، مكتبة العبيكان، ط1، (الرياض، 2006)، ص ص 351-360.

(4) عبد الواحد محمد، المصدر السابق، ص36.

النهوض بدور عالمي أوسع ستعتمد بقدر كبير على الكيفية التي ستتصرف بها الولايات المتحدة الأمريكية إزاء تلك الخيارات.

ب- فرنسا

لقد بنيت الوحدة الأوربية على المحور الفرنسي الألماني، الذي يمثل المحرك الرئيسي لاتجاهاتها والضامن الاساسي لديمومتها وتطورها، وربما يشكل ذلك جانب ضعف أوربي لأنه يرهن مستقبل أوربا الموحدة بالحفاظ على الرضا المتبادل بين المانيا وفرنسا، ان ظهور الشراكة بينهما لم يكن ناتجا عن توافق بالأهداف والسياسات بقدر ما كان مرتبطا بإدراك الطرفين لضرورة إقامة نمط خاص من العلاقة بينهما فالمحور الذي جمع البلدين لم يكن موجها نحو العالم الخارجي بقدر ما كان يحمل توجه كل منهما نحو الآخر مبنيا على افتراض ان اكبر قدر من التعاون بين فرنسا وألمانيا يوفر جوا من الثقة تمتد نتائجه الايجابية لتشمل الكيان الأوربي الغربي بشكل عام، وفي الوقت الذي سيكون بإمكان كل منهما ان يوظف قدرات الآخر ومميزاته لتجاوز جوانب ضعفه الخاص، فانه سيوفر ايضا القدرة على احتواء اندفاعات الآخر وتطلعاته الفردية[1]، وباختصار فان المحور الفرنسي والألماني لم يكن اتحادا عقيديا بل انه في جوهره نوع من التحالف البراغماتي حتمته ظروف معينة.

غير ان الافتراضات التي قامت عليها الشراكة بين ألمانيا وفرنسا قد شهدت تحولا مهما، ففي حين أطلت حقبة التسعينيات بمظهر التصاعد في قوة ألمانيا وتأثيرها بدأ التأثير الفرنسي يأخذ بالانحدار، وفي حين استعادت ألمانيا هويتها القومية كانت فرنسا غير واضحة في اتجاهاتها المستقبلية[2].

---

(1) David Lawday, "The Odd Couple", (The Atlantic Community),Vol. 17, No.3, 1979, P.310; Warner Wiedenfeld, "The Franco-German Friendship", (Aussen Politik), Vol.39, 1988, PP.3-5.

(2) Thomas Banchoff and Mitchell P. Smith, Legitimacy, and the European Union: The contested polity, (London, 1999),pp. 184-203.

حظي الاتجاه السياسي الفرنسي على الدوام بوضع خاص اعتمادا على البعد الاستقلالي الذي منحته له الديغولية، فقد حاول شارل اندريه ديغول[1] Charles Andre Degaulle(1958– 1969) في منظوره للعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية ان يسير بالجماعة الاوربية بعيدا عن الاستسلام لشراكة هي في حقيقتها تبعية كما كان يقول، الا انه لم يطرح اي منهج حقيقي يمكنه من كسب تعاطف الدول الأوربية الاخرى، فالديغولية لم تكن معنية سوى بأحياء الدور القومي لفرنسا وتعزيز رغبتها بالقيادة مما جعل الشركاء الأوربيين يعولون على الدور الأمريكي في الحد من الطموحات الفرنسية[2]، وان المشكلة التي تواجهها السياسة الفرنسية تبدو في بعض جوانبها مناقضة للمشكلة التي تواجهها السياسة الألمانية، ففرنسا حاولت دائما الاحتفاظ بسياسة نشطة وفاعلة ووجدت إجماعا داخليا على ضرورة ان تمتلك برنامجها الخاص الذي ينطلق من اعتبارات المصلحة الوطنية، الا ان هذا التطلع تكبحه المقومات المحددة للقوة، ان ذلك لا يعني بأن فرنسا قد فقدت ريادتها وتأثيرها الحاسم في الخيارات الأوربية، بل ان تطورات التسعينيات أكدت أهمية الدور الفرنسي، الا ان هناك اعتقاداً واسعاً بان فرنسا لعبت

---

(1) شارل اندريه ديغول: قائد عسكري ورئيس جمهورية فرنسي، ولد عام 1890م، عمل استاذا في التاريخ العسكري في اكاديمية سان سير العسكرية عام 1921م، ودخل كلية الحرب العليا عام 1924. حث ديغول على تطوير مكننة الجيش الفرنسي واوضح نظرياته في الحرب المدرعة في كتبه: (نصل السيف) و (من اجل جيش متمرس) و (فرنسا وجيشها). وفي 5 حزيران عين ديغول وكيل وزير الدولة للدفاع الوطني في حكومة (بول رينو). اصبح رئيس الحكومة الفرنسية المؤقتة 1944/ 1946. عاد ليتولى السلطة عام 1958م، توفي عام 1970م. روجر باركنسن، موسوعة الحرب الحديثة، ترجمة: سمير عبد الرحيم الجلبي، ج1، دار المأمون، (بغداد، 1990)، ص ص207– 208 ؛ للمزيد من المعلومات ينظر: عامر يوسف شريف شمدين اغا، السياسة الديغولية خلال حكم الجمهورية الفرنسية الخامسة والموقف من قضيتي الجزائر وفلسطين 1958– 1968، رسالة ماجستير (غير منشورة) قدمت الى كلية التربية، جامعة الموصل، 2010، ص6– 79.

(2) Regionald J. Harrison , Europe in Question: Theories of Regional Integration, (London, 1974), P. 163.

دائما على المسرح السياسي دورا اكبر مما تستحق وأنها ربما تشهد اليوم انهيار اعتزازها الطويل بنفسها[1].

لقد عزز هذا الواقع من الحاجة الفرنسية للوحدة الأوربية، فضلاً عن ان هذه الوحدة هي الإطار الملائم الذي يوفر لها القيام بدور عالمي واسع فأنها تظل الأداة الرئيسية لضمان سلوك الماني مقبول، وبقدر ما تبدو المانيا بحاجة للحفاظ على تحالفها مع فرنسا لتأكيد التزامها الأوربي فان فرنسا تعتبر هذا التحالف هو احد العناصر الأساسية لتأثيرها الخارجي، ولا يلغي ذلك حقيقة ان هناك بعض التباين في الخيارات الأوربية لكلا الطرفين، اذ ان فرنسا لا تبدي ذات الحماس الذي تبديه المانيا تجاه توسع الاتحاد الأوربي شرقا وتجد فيه محاولة لإزاحة الثقل السياسي داخل الاتحاد بعيدا عنها، كما ان القيادة الفرنسية بزعامة الرئيس جاك شيراك [2] Jacques Chirac (1995-2007) تعاملت مع مسألة الوحدة النقدية بشيء من التوجس ليس لانها تنطوي على تنازل عن احد الرموز السيادية وحسب، بل لأنها قد تكرس هيمنة الاقتصاد الألماني على الاقتصاديات الأوربية[3].

وعموما فان السياسة الفرنسية قد بدأت خلال حكم الرئيس فرانسوا ميتران في تبني منهجا أكثر أقترابا من الواقع، وهو منهج لم يتوقف خلال التسعينيات بل انه شهد تطورا وتجددا وانعكس على المنظور الفرنسي للوحدة الأوربية وللعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، فأوربيا اخذ الفرنسيون يتجاوزون المفاهيم الديغولية التقليدية حول

---

(1) Fredrick Paintion, OP. Cit., P. 13

(2) جاك شيراك : سياسي ورجل دولة فرنسي، ولد عام 1932م، درس الإدارة والحاسبة وقضى خدمته في الجزائر . تراس مكتب جورج بومبيدو الخاص 1962- 1965م، تولى العديد من المناصب الوزارية للمدة (1971- 1974)، وفي عام 1975 تولى منصب السكرتير العام للتجمع الديغولي المعروف باسم (تجمع الديمقراطيين من اجل الجمهورية)، اصبح رئيس وزراء فرنسا للمدة 1986-1988، زار العراق وبعض الأقطار العربية الاخرى. عبد الوهاب الكيالي وآخرون، المصدر السابق، ج3، ص ص511- 512.

(3) Domminique Moisi, "Chirac of France", (Foreign Affairs), Vol. 74, No.6, 1995, P.11.

السيادة ويصبحون أكثر تقبلا للاتجاه الأوربي[1]، وأطلسيا تبدو فرنسا اكثر استعدادا للتعاطي مع الدور الأمريكي اذا ما وضع في حدوده المقبولة ولم يتحول الى نوع من الهيمنة، ورغم انها تتصدر معسكر المعارضين للهيمنة الثقافية الانكلو- سكسونية [2] الا انه ومنذ عهد الرئيس فرانسوا ميتران اخذت فرنسا تحث الخطى باتجاه تعزيز علاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية وتجلى هذا الاتجاه في العودة الفرنسية التدريجية الى المنظمة العسكرية لحلف الناتو وفي العديد من المناسبات التي أظهرت الطرفين كشريكين، وفي زيارته الى واشنطن عام 1996م أكد الرئيس جاك شيراك على الأهمية التي تنطوي عليها علاقة متقدمة بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، ان لفرنسا نفس المبررات التي يتبناها الشركاء الآخرون في تسويغها للدور الأمريكي، فضلاً عن ان هناك نوعا من الاقتناع بأن هذا الدور قد يكون عاملاً مطمئناً من أي انفلات في السياسة الألمانية[3]، ورغم ان مثل هذا الانفلات يبدو أمرا غير وارد، الا انه لا بأس من ان تكون الاحتمالات المستبعدة، مستبعدة تماما.

ج- بريطانيا

رغم تمسكها بأن تكون عضوا في الاتحاد الأوربي الا ان بريطانيا لم تكن ميالة في الغالب لأي خطوة باتجاه تعميق الوحدة الأوربية اذا كانت تلك الخطوة تنعكس سلبا

---

(1) زبغنيو بريجينسكي، المصدر السابق، ص ص 84-89.

(2) الانكلو-سكسون Anglo-soxons: هم القبائل الجرمانية التي غزت انكلترا في القرن الخامس والسادس الميلادي. تلك القبائل هي الجل (Angles)، وسكسون (Soxons)، وجوت (Jutes). وقد تركوا اوطانهم الاصلية وهي شمال المانيا وهولندا والدنمارك، واتجهوا نحو بحر الشمال. واستوطنوا سواحل شرق انكلترا وجنوب اسكتلندا في القرن الخامس الميلادي، وبعد حوالي مائة عام انضمت هذه المجموعات الثلاث في مجموعة واحدة دعيت بـ (الانكلو-ساكسون). استخدم هذا المصطلح للتفريق بين الغزاة وسكان انكلترا الذين كانوا فيها قبل مجيء هؤلاء الغزاة. وقد جلب هؤلاء معهم لغة وتقاليد جديدة اندمجت بمرور الزمن مع ثقافة السكان الاصليين المعروفين بـ (الكلت) والرومان المستقرين هناك.

William Halsey and Louis Shores, Merit students Encyclopedia, Vol.1, Macmillan Educational Corporation, (New York, 1979), P. 541.

(3) David Calleo, OP. Cit, P. 146.

على طبيعة علاقتها الخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية حتى انها ظلت توصف بـ(الشريك المشاكس) داخل الجماعة الاوربية، فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية حافظت بريطانيا على خيارها بأن تكون جزءا أساسيا من مقومات الإدراك الأمريكي حتى لو قاد ذلك امتصاصها تدريجياً والتضحية باستقلالها السياسي اختيارياً، وقد ارتبط ذلك برغبتها في الاستمرار بلعب دور عالمي اعتمادا على القوة الأمريكية المتفوقة(1).

غير ان الشراكة الانكلوسكسونية لم تكن قائمة على القدر ذاته من الرغبة والحماس، فبينما نأت بريطانيا بنفسها عن أوربا أحيانا للاحتفاظ بروابطها مع الولايات المتحدة الأمريكية، فان السياسة الأمريكية رغم اعترافها بالمنزلة الخاصة لبريطانيا لم تكن راغبة في بناء افتراضاتها على روابط عاطفية اكثر من كونها روابط واقعية،بل ان النصيحة التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية لبريطانيا كانت تتركز على ضرورة ان تعمل الأخيرة من اجل تعزيز دورها في الجماعة الأوربية بطريقة تعيق اي انحراف أوربي محتمل عن الشراكة الأطلسية(2).

ان التشكك البريطاني بالوحدة الأوربية ليس منهجا يختص به تيار سياسي معين، بل انه يمثل اتجاها عاما تعكسه طبيعة الشعب البريطاني المعروف بتشبثه الشديد بخصوصيته وبرموزه التقليدية، وقد ساعد العامل الجغرافي الذي جعل بريطانيا جزيرة معزولة عن اوربا في تكوين وتنمية هذا الإدراك، وهناك من يجادل في ان بريطانيا لو كان عليها ان تختار بين انتمائها الأوربي وانتمائها الانكلوسكسوني الذي يربطها بالولايات المتحدة الأمريكية فأنها سوف تنتصر للخيار الثاني لانه متفق معها سياسياً وثقافياً(3).

(1)Alan Compell, "Anglo- French Relations", (International Affairs), Vol. 58, No.3, 1982, P. 430.

(2) William Fox and Warner Schilling (ed), European Security and the Atlantic System, Colombia University Press, (New York, 1973), P. 88.

(3) ك . م . وورهاوس، المصدر السابق، ص ص349- 379.

غير ان بريطانيا التي كانت في السابق قوة عظمى لا يسعها وهي تشهد انحطاطها وتراجعها المستمر الا ان تبني سلوك قوة متوسطة تتعامل مع المعطيات الخارجية دون ان تكون قادرة على صياغتها وفق رؤيتها الخاصة، وهذه الحقيقة تجعلها مدركة بان فاعلية دورها تتركز في نطاقها الإقليمي[1]، ورغم ما اوحت به سياسة رئيسة الوزراء البريطاني السابقة مارغريت تاتشر[2] M.Thatcher (4 مايو/ أيار 1979-28 نوفمبر/ تشرين الثاني 1990) من التزام بالخط الأمريكي تجلى في دعوتها الى ان لا تتحول الوحدة الأوربية الى اتحاد مضاد للولايات المتحدة الأمريكية، وان تلك الوحدة يجب ان تكون خطوة باتجاه الوحدة الأطلسية الشاملة لكن حتى (تاتشر) نفسها كانت مدركة بان لا دور حقيقي لبريطانيا خارج اوربا، وأن أوربا هي قدر بريطانيا"[3].

ان المشكلة التي تواجهها بريطانيا منذ توقيع معاهدة ماستريخت هي ان خيارات الوحدة الأوربية أصبحت اكثر احتكاكا بحساسياتها التقليدية، فالتضحية بالموقع المهم للجنيه الإسترليني لصالح وحدة نقدية أوربية امر لا يلقى استجابة واسعة، والتنازل عن جزء من صلاحيات البرلمان البريطاني ذو التاريخ العريق لصالح المؤسسات الأوربية التي توصف من قبل لندن بانها تفتقر للشرعية الديمقراطية يبدو امرا صعبا، كما ان القبول بخطط تعميق الوحدة التي تدعم من ألمانيا او فرنسا او كلاهما سيعني استسلاما لحقيقة ان بريطانيا فقدت التأثير الفاعل داخل الاتحاد الأوربي، في الوقت الذي يبدو الاستمرار بالموقف المتحفظ والمتشكك نوع من الإضعاف للدور البريطاني في التوازنات الأوربية[4].

---

(1) خير الدين عبد الرحمن، القوة الفاعلة في القرن الحادي والعشرين، دار الجيل، (دمشق، 1996)، ص45.

(2) مارغريت تاتشر : نائبة وزعيمة بريطانية محافظة، ولدت عام 1925م، درست القانون في جامعة اكسفورد، شغلت منصب وزيرة التربية والعلوم بين عامي 1970- 1974، انتخبت زعيمة لحزب المحافظين في شباط 1975م، انتخبت في ايار 1979 رئيسة لوزراء بريطانيا . عبد الوهاب الكيالي واخرون، المصدر السابق، ج1، ص ص667- 668.

(3) نقلا عن: احمد عبد الحليم، العلاقات السياسية والاستراتيجية بين مصر ودول الاتحاد الأوربي، في كتاب (مصر والقوى الكبرى في النظام العالمي الجديد)، مركز الدراسات السياسية، (القاهرة، 1996)، ص214.

(4) Anthony Sampson, "the British Dilemma", (News week), No. 49, 1989, P.4.

لقد اتسم نهج حزب العمال الحاكم بزعامة توني بلير[1] Tony Blair (1997-2007) بالانفتاح في تعاطيه مع الشؤون الأوربية بل انه اعلن دعمه لتطوير سياسة خارجية ودفاعية مشتركة، وقد يكون ذلك ناجم عن رغبته بتجنب العزلة التي ستهمش اي فاعلية لدور بريطاني مهم على الصعيد الأوربي، ويعكس ذلك الرغبة بالاحتفاظ بنوع من المبادرة بمواجهة الاستحواذ الألماني والفرنسي في تقرير اتجاهات الاتحاد الأوربي وسياساته[2].

ورغم انها أكثر اقترابا الى المنظور الألماني من المنظور الفرنسي فأن بريطانيا روجت لفكرة إحياء محور لندن – باريس لمواجهة تصاعد القوة الألمانية وقد صرحت (تاتشر) بعد الوحدة الألمانية بأن "على الدول الأخرى ضمان عدم سيطرة ألمانيا الجديدة على القارة الأوربية"[3]، ان ألمانيا لا تمثل بالنسبة لبريطانيا منافسا أوربيا قويا فقط لكنها ايضا منافس رئيسي في جذب الاهتمام الأمريكي، وفي الوقت نفسه فان محاولة تفعيل الدور البريطاني داخل الاتحاد الأوربي يظل مهما في خدمة الأهداف الأمريكية التي تسعى الى ان لا تنحرف السفينة الأوربية بعيدا عن شواطئها[4]، فبريطانيا حريصة على الاحتفاظ بأولوية علاقاتها مع واشنطن، الا ان هذه العلاقات سترتبط أساسا برؤية الولايات المتحدة الأمريكية للدور البريطاني وليس العكس.

---

(1) توني بلير : سياسي ورئيس وزراء بريطاني،ولد في 6 مايو / ايار 1953 في ادنبرة باسكتلندا، درس القانون وبعد تخرجه مارس المحاماة للفترة 1976 – 1983، انضم الى حزب العمال البريطاني وتدرج في مناصب الحزب حتى اصبح رئيس الحزب في عام 1994م، وفي 2 مايو / ايار 1997م اصبح توني بلير رئيس وزراء بريطانيا، وبقي في هذا المنصب لثلاث فترات رئاسية متتالية حتى استقالته في 27 يونيو/ حزيران 2007م، ساند بلير الولايات المتحدة الأمريكية في غزوها للعراق عام 2003م .

www.ar.wikipedia.org

(2) David Calleo, Op. Cit., P. 148.

(3) نقلا عن: ثناء فؤاد، المصدر السابق، ص239.

(4) Anthony Sampson, Op. Cit., PP. 4-5.

د- الدول الاوربية الأخرى

ان الأهمية النسبية التي تتمتع بها كل من ألمانيا وفرنسا وبريطانيا في تحديد اتجاهات الوحدة الأوربية وفي رسم المنظور الأوربي للعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية لا تلغي بطبيعة الحال ما يمكن ان تنضوي عليه اتجاهات الشركاء الآخرين من تأثير، فالاتحاد الأوربي لم يكن ليكتسب شخصيته ومكانته الراهنة بدون القاعدة التي يوفرها حشد إمكانيات بقية الأعضاء.

ينظر البعض الى ايطاليا بوصفها الدولة الرئيسية الرابعة في الاتحاد الأوربي اعتمادا على ما تمتلكه من ثقل سياسي واقتصادي فضلاً عن كونها احد البلدان المؤسسة للوحدة الأوربية، الا ان التأثير الطاغي لجارتيها الكبيرتين ألمانيا وفرنسا غالبا ما ساهم في تهميش دورها، كما ان الضبابية التي تلف خياراتها السياسية التي اتسمت غالبا بحالة من التذبذب وعدم الاستقرار بفعل التنافس بين التيارات السياسية الذي افقدها احيانا ميزة الارتكان الى إجماع قومي حقيقي قد اضعف من الدور الايطالي وأضفى مزيدا من الغموض على أولوياته[1].

وعموما تبدو ايطاليا متمسكة بالاتجاه الأوربي وقد أظهرت في مناسبات عديدة ميلها لمبدأ تعميق الوحدة الأوربية وان كانت قد أبدت تحفظا على فكرة توسيع الاتحاد الأوربي شرقا بسبب الانعكاسات الاقتصادية المحتملة لمثل هذه الخطوة، ورغم انها تقترب من المواقف الفرنسية بحكم انتمائها الى الجزء الجنوبي داخل الاتحاد بالعلاقات الأوربية الا انها اكثر اقترابا من الرؤية الألمانية وأحيانا البريطانية فيما يتعلق بالعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، فحتى مع وجود اتجاه مؤثر يميل الى نوع من الاستقلالية السياسية الأوربية فان ايطاليا غالبا ما أكدت على أهمية الشراكة الأطلسية بالنسبة لها[2].

---

(1) David Lawday, Op. Cit., P. 313;

زبغنيو بريجينسكي، المصدر السابق، ص ص 92-93.

(2) Winston Lord, "A Summary of Western Security", (the Atlantic Community), Vol. 19, No. 2, 1981, P. 171.

وتبدو دول البينلوكس ملتزمة بالخط الأوربي وفي الوقت ذاته الـذي تلتـزم بعلاقـة متقدمة مع الولايـات المتحـدة الأمريكيـة، ان هـذه الـدول سـاهمت في تأسـيس الجماعـة الأوربية وأظهرت غالباً تأييدها للخطوات المتحدة بشأن تعزيز الاندماج، وتوجـد المقـرات الرئيسية للمؤسسات الأوربية والأطلسية في بلجيكـا وهولنـدا وربمـا يـرتبط ذلـك بغيـاب التطلع الى النفوذ السياسي في كل منهما غير ان الخشية الدائمة من هيمنة ألمانية او فرنـسية جعلت دول البينلوكس مقتنعة بأهمية الدور الأمريكي وما يرتبط بـه مـن دور بريطـاني في الحفاظ على عنصر التوازن داخل الاتحاد الأوربي[1].

وتنتمي كل من اسبانيا والبرتغـال واليونـان الى الـدائرة الجنوبيـة للاتحـاد الأوربـي وهي تشترك ايضا بحداثة النظم البرلمانية فيها وبمحدودية قـدراتها الاقتـصادية ممـا يـنعكس غالبا على تاثيرها الـسياسي، وقـد اظهـرت اسـبانيا نوعـا مـن التقـارب في اتجاهاتهـا مـع المنظور الفرنسي وان كانت تحتفظ بعلاقة مهمة مـع الولايـات المتحـدة الأمريكيـة اسـتنادا لعامل الشراكة الأمنية بالدرجة الأولى، ان الدول الـثلاث تـصنف ضـمن المـستفيدين مـن دعم الاتحاد الأوربي ومن ثم الميالين للاندماج الأوربي بوصـفه وسـيلة إضـافية لتقريبهـا من الاقتصاديات الأوربية المتقدمة[2]. وقد اتـسمت العلاقـات الأمريكيـة اليونانيـة خـلال فترة حكم الاشتراكيين في الثمانينيات بنوع من التـوتر نتيجـة لمـشكلة القواعـد الأمريكيـة فضلاً عن دعم الولايات المتحدة الأمريكيـة لتركيـا[3] الـتي تعـد خـصما تقليـديا لليونـان، ويحول الموقف اليوناني المدعوم ألمانياً من دخول تركيا الى الاتحاد الأوربي وهـو مـا يـشكل احد القضايا الخلافية مع الولايات المتحدة الأمريكية التي غالبا ما دعمت المطلـب التركـي بهذا الخصوص[4].

---

(1) Robert Close , Europe Without Defense, Pergamen Press, (USA, 1979), P. 76.

(2) بشارة خضر، المصدر السابق، ص150- 151.

(3) للمزيد من المعلومات عن العلاقات الأمريكية – التركية في تلك المرحلة ينظر : لقمان عمـر محمـود احمـد، العلاقـات التركية – الأمريكية 1975- 1991 دراسة تاريخية، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) قدمت الى كلية الآداب – جامعة الموصل، 2004.

(4) Robert Komer, "Looking Ahead", (the Atlantic community) , Vol.17, No. 4, 1980. P. 452;

للمزيد من المعلومات عن تركيا والاتحاد الاوربي، ينظر: محمد ياس خضير الغريري، الدور الامريكي في سياسة تركيا حيال الاتحاد الاوروبي 1993-2010، ط1، مركز دراسـات الوحـدة العربيـة، (بـيروت، 2010)، ص ص 170-

وتنتمي كل من السويد والنمسا وفنلندا والدنمارك وايرلندا الى الدائرة الشمالية في الاتحاد الأوربي وغالبا ما تتمحور مواقفها حول الرؤيتين الألمانية والبريطانية او انها تأخذ موقفا وسطا بينهما، ورغم ان بإمكان هذه الدول ان تقيم تكتلا مؤثرا داخل الاتحاد الا انها تفضل التعاطي مع الشؤون الأوربية من منطلق الحياد السياسي الذي يمثل المنهج الغالب في سلوك هذه الدول التي وجدت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية [1].

ان الوسيلة الأفضل لتجنب مخاطر صراعات القوى الكبرى هي التمسك بنوع من الحيادية السياسية، الا ان نهاية الحرب الباردة فرضت عليها إعادة النظر بفوائد الحيادية، ويبدو ان هذا المنهج لم يعد يتجاوب مع الطبيعة الاقتحامية للعالم المعاصر، وكان دخول كل من السويد والنمسا للاتحاد الأوربي واتجاهها الى التعامل التدريجي مع المفهوم الأطلسي للأمن مظاهر على تحول في منظورها السياسي [2].

234؛ احمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي-موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، مراجعة: بشير نافع وبرهان كوروغلو، ط2، (بيروت، 2011)، ص ص 537-559.

(1) صباح فياض عبد لطيف الجبوري، الاتحاد الاوربي وقضايا العرب الستراتيجية، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، قدمت الى كلية العلوم السياسية في جامعة لاهاي الدولية-فرع الموصل، 2011، ص ص 41-49.

(2) هنري كيسنجر، هل تحتاج امريكا الى سياسة خارجية؟ نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين، ترجمة: عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، ط2، (بيروت، 2003)، ص74- 76.

الفصل الثالث

العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوربي

الفصل الثالث

العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوربي

2000 -1989

يخضع البعد الاقتصادي للعلاقات بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوربي للعديد من العوامل التي جعلته مستقلاً نسبياً عن الابعاد الاخرى السياسية والامنية والاستراتيجية، فالقواعد التي تحكم العلاقات الاقتصادية تبدو متميزة عن القواعد التي تحدد بموجبها العلاقات السياسية والاستراتيجية، ولا يعني ذلك تناقضاً بالضرورة، إلا ان هذا الاختلاف ناتج عن ان هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية قد تجاوز في تطوره هيكل العلاقات السياسية والاستراتيجية، بل انه خلق واقعاً جديداً على الاخير ان يتكيف معه، لقد اصبح الحديث عن تراجع الاعتبارات الجيوسياسية امام الاعتبارات الجيواقتصادية امراً معتاداً، فالنظام العالمي يتجه الى صياغة جديدة تتحكم بها العوامل الاقتصادية اكثر من اي وقت مضى.

ان الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوربي يشكلان القطبين الرئيسين في المنظومة الرأسمالية العالمية، ويعتمدان نمطاً اقتصادياً واحداً وان اختلفا في تفاصيله، وبمجرد تفحص الامكانيات الكمية لكلا الطرفين نجد انهما قوتان اقتصاديتان متكافئتان بشكل فريد، واذا ما اضفنا اليهما القوى الاسيوية الصاعدة فان التعددية القطبية على الصعيد الاقتصادي تتجسد بوضوح غير مسبوق، ولكن باضافة البعدين السياسي والاستراتيجي سنجد ان الولايات المتحدة الامريكية تتمتع بميزة نسبية على منافسيها، ورغم ان الامريكيين لم يألوا جهداً في استثمار تلك الميزة لتحقيق منافع اقتصادية، إلا ان القبول العام بشروط النظام الرأسمالي يفرض بالضرورة قبولاً من كل الاطراف بممارسة منافسة عادلة، ويعتقد لستر ثرو أن العالم سيشهد لعبة اقتصادية تنافسية تعاونية ثلاثية

الاسلوب بين اليابان واوربا والولايات المتحدة الامريكية، وبسبب الميزة التنافسية سيرغم كل طرف الاخر على تعديل خطه ومساره[1].

بالطبع أن الولايات المتحدة الامريكية تستأثر بمزايا اقتصادية مهمة، وبقدر ادراكنا لحقيقة ان العالم قد دخل ما اصطلح على تسميته ما بعد الصناعة القائم على الميزة العقلية وعلى قدرة الابتكار والتجديد، فان الولايات المتحدة الامريكية لن تخرج من اللعبة التنافسية عما قريب، بل ان السؤال الذي بات مطروحاً هو كيف ستخوض هذه اللعبة في ظل وجود انداد يمتلكون ايضاً ميزاتهم الخاصة.

لقد خضعت الرأسمالية طوال تاريخها لحقيقة وجود قوة مركزية تدفعها الى الحركة وتمدها بالديناميكية، وقد كانت الولايات المتحدة الامريكية تلك القوة في معظم سنوات النصف الثاني من القرن العشرين، غير ان ضبابية تلف هذا الواقع مع بداية القرن الجديد، ويعتقد جاك أتالي ان هناك تنافساً حاداً بين المجال الاوربي والمجال الباسفيكي (دول شرق ووسط اسيا بالإضافة إلى كندا وامريكا الجنوبية) لاحتلال موقع القلب في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وهو ما يعني ضمنياً انتهاء دور الولايات المتحدة الامريكية كقطب اقتصادي منفرد[2]، غير ان هذا الافتراض يظل مرهوناً الى حد كبير بالكيفية التي سيتعاطى بها كل من الامريكيين والاوربيين مع تحديات اللحظة الراهنة.

وتبدو الحقيقة الاكثر جلاءً هي ان النظام الاقتصادي قد تجاوز مرحلة الدولة القومية، وهو تقدم لم يبلغه النظام السياسي حتى الان، وادت ثورة الاتصالات والمعلومات المقترنة بتدويل مضطرد للنشاط الاقتصادي وبترابط كبير بين اسواق المال العالمية الى خلق اقتصاد عالمي مستقل بتكوينه عن الاقتصاديات الوطنية، وتأسست مصالح عالمية لا تمتلك هوية قومية محددة، واصبح الاختيار بين الاندماج بالسوق العالمية والقبول بقوانينها او الانغلاق عنها وتحمل تبعات وتكاليف العزلة، هو الخيط الرئيس في

(1) لستر ثرو، المصدر السابق، ص16.

(2) جاك اتالي، آفاق المستقبل، ترجمة: محمد زكريا، دار العلم للملايين، (بيروت، 1991)، ص7.

الجدل المعاصر بعد ان انتهت جدلية المفاضلة بين الرأسمالية والشيوعية بانهيار الاخيرة[1].

وفي الوقت الذي تتجاوز تيارات العولمة (Globalization) حدود الدول والاقاليم والقارات، فان عولمة من نوع اخر تتجسد في الاقاليم، فالقوى الكبرى في الاقتصاد العالمي باتت مضطرة في تنافسها مع بعضها الى توسيع مجالات نفوذها ضمن النطاق الاقليمي املاً بتعزيز ميزتها المقارنة، ونتيجة لذلك تصبح الاقليمية Regionalism اتجاهاً متطابقاً ومتعارضاً في الوقت نفسه مع العولمة، ويقود هذا الواقع الى ظهور نظام اقتصادي عالمي متداخل يحتوي على نظم اقليمية اكثر تداخلاً، وبقدر ما سيؤدي النظام الاقتصادي العالمي الى تعاون مفترض سيؤدي التداخل الاقليمي الى تنافس مضطرد، وستكون لحظة الخطر الحقيقي عندما تتحول الكتل الاقتصادية الى كتلة عسكرية ويفقد التنافس طابعه الاقتصادي ليأخذ طابعاً عسكرياً[2].

لقد حملت الرأسمالية على الدوام تناقضاتها في كل مراحل تطورها، ورغم انها ابدت قدرة عالية في التكيف والتحدد، ونجحت في تجاوز ازماتها الدورية المتتابعة، واسقطت باستمراريتها قدرة الشيوعية على البقاء[3]، إلا انها وبالوقت نفسه انتجت واقعاً معاصراً خطيراً، وعلى عكس ما تصوره البعض من ان سنوات ما بعد الحرب الباردة ستكون بداية عهد جديد من الرخاء الشامل، فان مؤشرات الحاضر تؤكد بان ذلك بعيداً عن متناول اليد، فالركود الحاد والنمو المتباطئ والتراجع الاقتصادي في اغلب الدول الفقيرة النامية، والازمات المالية والنقدية، ومعدلات البطالة المتصاعدة، وعدم

(1) فؤاد مرسي، الراسمالية تجدد نفسها، عالم المعرفة، (الكويت، 1990)، ص9.

(2) فتح الله ولعلو، تحديات عولمة الاقتصاد والتكنولوجيا في الوطن العربي، سلسلة دراسات عربية، منتدى الفكر العربي، (عمان، 1996)، ص33.

(3) Peter Kenez, A History of the Soviet Union from the Beginning to the End, Second Editions, Cambridge University Press, (New York, 2006), pp. 263-283.

التكافؤ في توزيع الثروة على الصعيدين المحلي والدولي، كلها تمثل عناصر لازمة لا يمكن ان تكون دورية او طارئة، بل انها ازمة تتجذر مع غياب الحلول، بل وغياب الاتفاق على ايجاد تلك الحلول، لتصبح جزءاً من الهيكل الحالي للنظام الرأسمالي، ولتطرح مجدداً تساؤلات مهمة حول مستقبل هذا النظام(1).

ان الانتصار الذي حققته الرأسمالية ليس بالضرورة نهاية للتاريخ، ولكنه بداية لمرحلة جديدة لا تتصارع فيها الرأسمالية مع نظام اقتصادي اخر، بل انها تشهد صراعاً ربما يكون اكثر حدة بين مكوناتها، سواء كانت تلك مكونات الدولة الرأسمالية التقليدية أو غيرها التي تزداد سلطاتها باضطراد، او ان الصراع قد يكون بين الهياكل المعاصرة نسبياً وبين الهياكل التقليدية التي تناضل من اجل البقاء(2)، كما ان الواقع الاجتماعي الذي تنتجه آليات السوق المعاصرة يمهد هو الاخر لصراع طبقي جديد وهو في جوهره صراع بين الطبقة الاقتصادية المسيطرة والاغلبية الشعبية الخاضعة للتهميش(3).

ان العامل الاقتصادي اصبح حاسماً في تحديد مسار العلاقات الدولية، والكيفية التي سيستجيب فيها الفاعلون على تعدد اشكالهم للمشاكل الاقتصادية القائمة ستحدد بقدر كبير شكل واتجاهات العالم الذي سنعيش فيه، والتحدي الرئيس القائم هو في الاختيار بين اكبر قدر من التعاون، أو اكبر قدر من التنافس.

(1) Adrian Webb, the Rouhedge Companion to Central and Eastern Europe Since 1919, (New York, 2008), pp. 253-254.

(2) M.K. Bunkina, OP. Cit., P.175.

(3) سمير امين، امبراطورية الفوضى، ترجمة: سناء ابو شقرا، دار الفارابي، (بيروت، 1991)، ص63.

المبحث الأول

التطورات الاقتصادية في الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوربي

ان غايتنا الهادفة الى رسم صورة لتطور العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوربي تتطلب البدء في محاولة التعرف على اهم المتغيرات الاقتصادية التي تساعد على الوصول الى صيغة موازنة لوضعهما الاقتصادي والاستفادة من ذلك في ادراك دوافع ومحددات سلوك كل طرف منهما تجاه الاخر، ومن هذا المنطلق يركز المبحث الاول اهتمامه على التعامل مع اهم التطورات الاقتصادية في كل من الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوربي كخطوة اولى باتجاه دراسة الجوانب الاساسية للعلاقات الاقتصادية بينهما.

اولاً : الولايات المتحدة الامريكية

تغلب على معظم الدراسات التي تتناول الوضع الاقتصادي للولايات المتحدة الامريكية حالة من عدم اليقين والتشكك الناتج في اغلبه عن التناقض بين المؤشرات والذي يجعل من العسير على الباحث الوصول الى حكم محدد ودقيق حول الواقع الاقتصادي الراهن للولايات المتحدة الامريكية، ان الاتساع والتعقيد الذي تنطوي عليه تركيبة الاقتصاد الامريكي يجعل وصف حالته بإحدى كلمتين ازمة او انتعاش محاولة غير موفقة[1]، وهناك من يرى أن الولايات المتحدة تقدم مشهداً مثيراً ومتناقضاً تختلط فيه دلائل التدهور بمصادر جديدة للقوة[2]، وبسبب هذا الاختلاط يشير بول كندي الى "أن من المستحيل وصف الاقتصادي الامريكي بالقول انه ضعيف لا يرتجى منه او قوى بشكل كبير، بل انه خليط من الضعف والقوة[3].

(1) بول كندي، صعود وهبوط القوى العظمى، ص803.

(2) البير بريسان، "الاقتصاد العالمي: نموذج اوربي للقرن الحادي والعشرين"، اعداد سوسن حسين، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ع(101)، 1990، ص263.

(3) بول كندي، الاستعداد للقرن الحادي والعشرين، ص366.

بالطبع ليس الحديث عن تراجع اقتصادي امريكي بالجديد، فطروحات التدهور والانحطاط كانت حاضرة في الجدل السياسي والاكاديمي منذ السبعينيات، وهي تنطوي على ادراك متباين للحقائق، ففي حين يعتقد البعض ان الاقتصاد الامريكي اخذ يفقد منذ نهاية الستينيات هيمنته وتفوقه على الصعيد الدولي، وان ذلك ناجم بالدرجة الاساس عن الفشل الداخلي في التعاطي مع المتغيرات الاقتصادية الدولية والتكيف معها، فان رأياً اخراً لا يبدو ميالاً لتغليب فرضية الانحطاط معتقداً ان ما حصل ليس سوى تطور منطقي، بل انه الوضع الاكثر طبيعية الذي يفترض ان يسود بعد سنوات طويلة من سيادة وضع استثنائي وغير منطقي، "ان امتداد امريكا الجغرافي [1] وعدد سكانها وكمية مصادرها الطبيعية كلها عوامل توحي بانها ستحوز على 16-18٪ من ثروة العالم وقوته، ولكنها استطاعت ان تزيد حصتها الى 40٪ او اكثر بحلول عام 1945 بفضل سنوح ظروف تاريخية ملائمة جداً، ان ما نشهده اليوم هو مستهل عقود التراجع عن ذلك الرقم الاستثنائي الى حصة أكثر طبيعية"[2].

ان الوضع الاقتصادي الامريكي يؤمن للولايات المتحدة الامريكية موقع الدولة الاولى في الهرم الاقتصادي الدولي، بل ان مؤشرات التسعينيات اعادت تأكيد هذه الحقيقة، غير ان ما لا يمكن انكاره هو ان المسافة التي تفصل الولايات المتحدة الامريكية عن منافسيها الاقتصاديين قد تضاءلت حتى بات بالامكان احياناً ان ننفي وجودها.

ولكي نصل الى ادراك افضل لطبيعة التطورات الاقتصادية المعاصرة في الولايات المتحدة الامريكية لابد من دراسة العنصرين الاساسيين المساعدين في تحديد المؤشرات العامة لهذه التطورات، وهما مؤشرات الاقتصادي الكلي، ومؤشرات القوة الاقتصادية.

---

(1) تبلغ مساحة الولايات المتحدة الامريكية حوالي (9,826,000) كم2 طبقا لكتاب حقائق العالم التابع لوكالات المخابرات المركزية، أما مجموع السكان فيقدر بحوالي (307) مليون نسمة.

www.ar.wikipedia.org.

(2) بول كندي، صعود وهبوط القوى العظمى، ص810.

1- مؤشرات الاقتصاد الكلي:

لقد اصبحت الاختلالات الكلية التي يعانيها الاقتصاد الامريكي واقعاً معاشاً ذو ابعاد داخلية وخارجية مؤثرة، فقد يكون مفارقة تاريخية ان تعاني الدولة التي تتمتع بالموقع الاقتصادي الاول في العالم من آثار وتراكمات المديونية والعجز وعدم التناسب في المؤشرات التي يظهرها الاقتصاد الكلي، لكن لابد من الاقرار بان الآراء التشاؤمية التي حاولت ان تضخم من الاثار السلبية الناجمة عن تلك الاختلالات قد شهدت تراجعاً في التسعينيات مع تنامي المؤشرات التي توحي في اغلب جوانبها بمظاهر الانتعاش والنهوض، ولا ينفصل ذلك عن حقيقة ان جل المشاكل التي دخلها الاقتصاد الامريكي لاسيما في الثمانينيات ارتبط الى حد ما بتراجع الموقع النسبي الذي احتلته الولايات المتحدة الامريكية في النظام الاقتصادي العالمي[1].

لقد انفرد الاقتصاد الامريكي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بموقع مركزي جعله ينهض بدور القاطرة المحركة للاقتصاد العالمي، وساد اعتقاد واسع يرى ان نمو الاقتصاد الامريكي يرتبط جذرياً بنمو الاقتصاد العالمي، وقد نتج عن مثل هذه التصورات ان اقدمت ادارة الرئيس الامريكي رونالد ريغان Ronald Reagan[2] (1981-1988) مطلع

(1) Nigel Thrift, Op. Cit., P.53.

(2) رونالد ريغان: ولد رونالد ريغان في تامبيكو Tampico في ولاية الينويز Illinois الامريكية في شباط 1911م، حصل على منحة دراسية في كلية ايوريكا وهي مدرسة تنسب نفسها الى شيعة السيد المسيح تقدم لطلابها دراسات في علوم مختلفة كالفنون والعلوم والحاسوب والقانون والادارة وغيرها، حيث تخرج منها عام 1932. وفي عام 1937 ذهب ريغان الى هوليود وبدأ مهنة التمثيل التي استمرت اكثر من 25 عاماً. برز ريغان على الساحة السياسية عام 1964 عندما القى خطاباً تلفزيونياً حماسياً ساند فيه مرشح الرئاسة الامريكية عن الحزب الجمهوري السيناتور (باري كولد ووتر B. Cold Water) وعلى الرغم من خسارة الاخير في الانتخابات إلا ان حملته الانتخابية ابرزت ريغان على الصعيد الجماهيري وكان من نتائج ذلك فوزه بولاية حاكم كاليفورنيا عام 1966، ثم فاز بولاية ثانية لها عام 1970. وفي عام 1980 دخل انتخابات الرئاسة الامريكية كمرشح عن الحزب الجمهوري، وفاز فيها بنسبة (51٪) ضد 41٪ لمنافسه كارتر، ثم فاز ريغان بمدة رئاسية ثانية عام 1984 واستمر حتى عام 1988، فاصبح الرئيس الاربعين للولايات المتحدة الامريكية

الثمانينيات على رفع اسعار الفائدة بهدف استقطاب رؤوس الاموال الاجنبية بوصفه سيسهم في اعادة النشاط للاقتصاد العالمي ويخرجه من حالة الركود ويعيد محورته حول الاقتصاد الامريكي، غير ان هذا الاجراء استهدف في الوقت ذاته اغلاق الفجوة بين حجم الاستهلاك والانفاق المتناميين من جهة، وبين حجم الادخار والانتاج المتراجعين من جهة اخرى[1]، وفي حين انتجت هذه الاجراءات انتعاشاً ظاهرياً اوحى بان الاقتصاد الامريكي قد تجاوز صعوباته، فان الاثار التراكمية للمزيج الغريب من السياسة الاقتصادية التي جمعت بين معدلات الفائدة العالية وتخفيضات الضرائب وزيادة الانفاق قد صعدت تدريجياً من مظاهر الخلل التي بررت تصاعداً في الطروحات التشاؤمية حول مستقبل الولايات المتحدة الامريكية الاقتصادي[2].

لقد تحولت الولايات المتحدة الامريكية بحلول التسعينيات الى بلد مدين نتيجة التوسع في مختلف انواع الاقتراض، اذ بلغت المديونية الامريكية بحلول التسعينيات نحو 600 بليون دولار وبلغت الفوائد المترتبة عليها 15٪ من مجموع النفقات الحكومية[3]، كما ارتفعت نسبة الاستثمارات التي يموها رأس المال الاجنبي في الولايات المتحدة الامريكية بما يتجاوز نسبة الاستثمارات الامريكية في الخارج وهذا شكل بالطبع مصدراً للتدهور النسبي في حجم الثروة الامريكية، ويعتقد لستر ثرو "ان الاقتراض الاجنبي ليس سوى

Michael Schaller, Reckoning with Reagan: America and its President in the 1980, (London, 1990), PP.21-32; William E. Pembreton, Exit with Honor: The life and Presidency of Ronald Reagan, (Sharpe, 1997).

(1) لستر ثرو، المصدر السابق، ص214.

(2) هاري فيجي وجيرالد سوانسون، الافلاس 1995: الانهيار القادم لامريكا، ترجمة: محمد محمود دبور وعلي رمان، الاهلية للنشر والتوزيع، (عمان، 1993)، ص ص45-49.

(3) رمزي زكي، "هل انتهت قيادة امريكا للمنظومة الرأسمالية العالمية"، مجلة المستقبل العربي، (بيروت)، ع(138)، 1990، ص21.

اسلوب لرفع المداخيل الحالية على حساب فرض المداخيل في المستقبل وكلما كانت الزيادة اكبر اليوم كان الانخفاض اكبر غداً"[1].

وفي الوقت الذي كانت الولايات المتحدة الامريكية تعاني من عجز تجاري ناتج عن ارتفاع حصة الدول الاوربية والاسيوية من التجارة العالمية وتدفق منتجاتها الى السوق الامريكية، فان هذا العجز قد تفاقم بعد ان ادت الاجراءات الريغانية الى ارتفاع مبالغ فيه بقيمة الدولار وهو ما انعكس سلبياً على القدرة التنافسية للمنتجات الامريكية في الوقت الذي صعد من القدرة الاستهلاكية للسوق الامريكية وكان من نتيجته تصاعد في العجز التجاري استمر حتى نهاية القرن العشرين وقد بلغ عام 1998 ما قيمته 167 بليون دولار[2].

ان مختلف التصورات الحالية تشير الى ان الاستمرار بآلية الاقتراض ومحاولة استقطاب التوظيفات الاجنبية ستنتج عواقب وخيمة لاسيما بعد ان اتجهت تلك التوظيفات الى التحول من شكلها الائتماني (ودائع وسندات) الى شكل عيني من خلال شراء املاك وموجودات امريكية، وهو ما ادى الى موجة تحذير من "أن يشتري الاجانب امريكا"، والحقيقة كما يصفها لستر ثرو ببساطة هي "أن الامريكيين يبيعون امريكا لتمويل عاداتهم الاستهلاكية"[3].

ان الاقتصاد الامريكي بات خلال الثمانينيات يستثمر ويستهلك ويستورد اكثر مما ينتج ويدخر ويصدر، وكانت الحلول المتاحة للخروج من هذا الوضع هي اما زيادة الضرائب او تخفيض النفقات او اللجوء الى الحلين معاً، غير ان الميل الشعبي الامريكي نحو مقاومة اي زيادة في الضرائب، والرغبة بالحفاظ على نمط متقدم من المعيشة والخدمات جعلت الوضع الاقتصادي الامريكي بنهاية عهد ادارة جورج هربرت بوش

---

(1) لستر ثرو، المصدر السابق، ص220.

(2) رمزي زكي، المصدر السابق، ص214.

(3) لستر ثرو، المصدر السابق، ص220.

يصل الى اسوأ احواله، وفي الوقت الذي اصبح الحديث عن المخطاط اكثر اتساعاً، فان الحديث عن ضرورة ابتكار تغييرات حقيقية اصبح مطلباً عاماً كان من نتائجه انتخاب الادارة الديمقراطية الجديدة التي رفعت شعار الاصلاح الاقتصادي اولاً[1].

غير ان الانطباعات المتشائمة التي ابرزتها مجمل تلك الظواهر لم تؤثر في وجود حقائق تقابلها وتعطي صورة معاكسة، فالاقتصاد الامريكي شهد نمواً جيداً تعزز خلال التسعينيات خلافاً لاغلب الاقتصاديات الرأسمالية، كما ان انخفاض قيمة الدولار ساهم في استعادة الصادرات الامريكية بعضاً من قدرتها التنافسية، وفي الحقيقة ان تلك الصادرات كانت اخذة بالنمو طوال العقدين الاخيرين من القرن العشرين ولكن المشكلة كانت تكمن في نمو الواردات بقدر اكبر وهو احد انعكاسات النمو الداخلي المتصاعد[2]، وفي العموم شهدت السنوات الاخيرة من القرن العشرين بروز الاراء المتفائلة التي تعتقد ان الاقتصاد الامريكي قد تجاوز مرحلة معقدة من التكيف وانه دخل مرحلة جديدة من الازدهار.

وهناك مؤشرات على تراجع العجز التجاري لاسيما مع الاتجاه الذي تبنته ادارة بيل كلينتون لدعم الصادرات وفتح الاسواق الخارجية واللجوء الى مبدأ المعاملة بالمثل مع المنافسين التجاريين[3]، ولابد من الاشارة الى ان العجز التجاري الامريكي قد لا يمثل مشكلة حقيقية في ظل التدويل المتزايد للانتاج وتراجع المفاهيم التقليدية للاقتصاد الكلي، فما يقرب من 30٪ من العجز التجاري الخارجي ناتج عن قيام الشركات متعددة

(1) الكسندر كيج وبرتراند شنيدر، الثورة العالمية الاولى: تقرير نادي روما، ترجمة: وفاء عبد الاله، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 1992)، ص93.

(2) سعيد اللاوندي، اوروبا .. امريكا: واشكالية الهيمنة، ص ص182-184.

(3) W.L. Givens, "American's exchange rate addiction", (Foreign affairs), Vol.74, No.4, 1995, P.17.

الجنسية ذات الاصل الامريكي بتصدير بضائعها من فروعها الخارجية الى الولايات المتحدة الامريكية [1].

ان الاقتصاد الامريكي خلافاً للاقتصاديات الاوربية يعيش حالة من التشغيل الكامل بمعدل بطالة لا يتجاوز 4٪ ونمو لم يؤد الى تفاقم المؤشرات التضخمية حيث لم يتجاوز معدل التضخم نسبة 1,7٪، وكل ذلك يعني ان التسعينيات قد شهدت تفوق الاتجاهات الايجابية على المؤشرات السلبية، في الوقت الذي باتت السياسة الاقتصادية العامة توجه نحو الحفاظ على اسس التفوق ومظاهره دون محاولة النهوض بدور القاطرة المحركة للنمو العالمي[2]، ربما لان هذا الدور بات يفوق حجم الامكانيات الامريكية، او لانه لم يعد يتلائم مع المصالح الامريكية.

2- مظاهر القوة الاقتصادية:

يرفض العديد من الباحثين التبريرات الجزئية التي تحاول ربط التراجع او الانتعاش في امكانيات الاقتصاد الامريكي بالسياسات المالية الحكومية او التذبذبات في سعر الدولار، ويفضل هؤلاء التعاطي مع المكونات الحقيقية للقوة الاقتصادية في ضوء التبدل الذي تشهده تلك المكونات، وهناك اعتقاد واسع مفاده ان التدهور الذي شهدته القدرة التنافسية للمنتجات الامريكية في العقدين الاخيرين من القرن العشرين ناتج عن فشل المؤسسات الامريكية في التعامل مع المنافسة العالمية المحتدمة[3].

لقد برزت الولايات المتحدة الامريكية لعدة عقود كقوة اقتصادية يصعب منافستها وكان ذلك نتاج لتظافر جملة من العوامل في مقدمتها التآكل التدريجي لموقع اوربا الاقتصادي بسبب الاثار السلبية التي خلفتها الحربان العالميتان، في الوقت الذي ظلت

---

(1) آرون ستلزر، السياسة الاقتصادية لدى المحافظين الجدد: حسنات وسيئات، في كتاب (المحافظون الجدد) نقله الى العربية فاضل جتكر، مكتبة العبيكان، ط1، (الرياض، 2005)، ص ص 289-293.

(2) احمد السيد النجار، مكانة اليورو الدولية ومواجهة الدولار الامريكي، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، س(35)، ع(136)، ابريل 1999، ص ص260-261.

(3) W.L. Givens, OP. Cit., P.18.

امريكا تعيش عهداً طويلاً من السلام -في الداخل- ساعد على تنامي حجم رؤوس الاموال التي امتزجت مع مواردها الطبيعية الهائلة لتؤسس قاعدة صناعية متفوقة بشكل لا نظير له لاسيما بعد ان اقترن هذا الثراء المادي بقدرة علمية وتكنولوجية متفوقة، ومن ثم بظروف عالمية سمحت للولايات المتحدة الامريكية باعادة بناء الاقتصاد الرأسمالي ما يجعلها مركزه الرئيس[1].

ولكن النهوض التدريجي الذي شهدته الاقتصاديات الاوربية والاسيوية ساهم في تحجيم التفوق الامريكي بعد ان اغلق العديد من المنافذ امام الصادرات الامريكية، وكسر احتكار الولايات المتحدة الامريكية لعدد من الصناعات عندما دفع المؤسسات الامريكية الى منافسة لم تكن في صالحها لاسيما مع تمسك الاخيرة بهامش واسع من الربح الاحتكاري ادى بها في النهاية الى التخلي طوعاً عن مواقعها في العديد من المجالات، وقاد ذلك بالضرورة الى تقليص الفجوة التكنولوجية بين الولايات المتحدة الامريكية من جهة واوربا واليابان من جهة اخرى[2]، وانسحب هذا التطور الى المجال الزراعي حيث ادت الى توسع عالمي كبير في الانتاج الزراعي باجراءات حمائية واسعة تسببت في تدهور اسعار المنتجات الامريكية، ترافق ذلك مع التراجع المستمر في اسعار الموارد الطبيعية وهو ما خدم بقدر اكبر الاقتصاديات الاوربية والاسيوية التي كانت تفتقر لتلك الموارد[3].

ان هذه التطورات لا تنفصل عن التحول الذي تشهده المفاهيم التقليدية للقوة الاقتصادية، وقد بات واضحاً ان النمط الصناعي الكلاسيكي القائم على الانتاج المتكرر والمعتمد على كثافة رأس المال والمرتبط اساساً بالتقدم الصناعي، قد اخذ يخلي مكانه لنمط جديد يعتمد اساساً على المعرفة والابتكار والابداع ورأسماله الاساسي هو القدرة

(1) David Baldwin (ed), America as an Interdependent country, (USA, 1976), PP.105-107).

(2) M.K. Bunkina, OP. Cit., PP.13-20.

(3) بول كندي، صعود وهبوط القوى العظمى، ص797.

الذهنية، وهو نمط يجد تجسيده في مجالات ما يعرف بالطفرة الصناعية[1]، ومن واقع ادراكها المبكر لمصادر القوة المستقبلية لجأت المؤسسات الامريكية الكبرى في منتصف التسعينيات الى اعادة تنظيم قدرتها الصناعية وبدأت قبل غيرها مرحلة التحول نحو الاقتصاد المعلوماتي [2]، وترافقت هذه التطورات مع التراجع الذي شهده القطاع الصناعي (25٪ من الناتج الاجمالي) مقابل التنامي الكبير في حجم القطاع الخدماتي (72٪ من الناتج الاجمالي)[3].

لقد اصبح تراجع حصة الولايات المتحدة الامريكية في مجالات التكنولوجيا المتوسطة امراً واضحاً لاسيما بعد ان اتجهت اغلب الشركات متعددة الجنسية الامريكية الى نقل مصانعها في هذه المجالات الى اماكن اخرى (امريكا اللاتينية وشرق اسيا خصوصاً) املاً في الاستفادة من اليد العاملة الرخيصة التي تحتاجها تلك الصناعات بسبب زخم المنافسة القوية، في حين جرى تدريجياً تحويل المراكز الصناعية الرئيسة داخل الولايات المتحدة الامريكية الى القطاعات ذات الاجر المرتفع وهي عملية ارتبطت ايضاً بالتحول في عقيدة المؤسسة العسكرية الامريكية التي لعبت دور الموجه الرئيس نحو التكنولوجيا المتفوقة اعتماداً على المجمع الصناعي الضخم الذي يخضع لسيطرتها[4].

ان النظرة القاصرة للامور يمكنها ان تجد في تراكمات هذا التحول الواسع نوعاً من التدهور مع اثاره السلبية على الحصة الانتاجية في العديد من الصناعات مثل السيارات

---

(1) عبد المنعم سعيد، العرب ومستقبل النظام العالمي، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 1987)، ص46.

(2) اقتصاد المعلومات: وهي الانتقالة من اقتصاديات ومجتمعات مبنية على الموارد المادية والاعتدة الصناعية واشكال التنظيم الهرمية الى اقتصاديات ومجتمعات تتخذ من المعلومات والبيانات والمعطيات اللامادية مصدر انتاج الثروة واداة لتوزيع العمل.

www.ar.wikipedia.org

(3) ميشيل بينيون، امريكا المستبدة: الولايات المتحدة الامريكية وسياسة السيطرة على العالم العولمة، ترجمة: حامد خرزات، (دمشق، د.ت)، ص ص214-224.

(4) لستر ثرو، المصدر السابق، ص149.

والالكترونيات الاستهلاكية والحديد والكيمياويات والنسيج والادوات الالية[1]، ويعتقد الكاتب جاك اتالي أن كل من يعتبر ان الصناعة هي الاساس الثابت والوحيد لقوة اي بلد فان علامات الهبوط النسبي في الولايات المتحدة الامريكية تبدو متحدة الاتجاه[2].

وبالنسبة لأولئك الذين وجدوا ان هناك خللاً حقيقياً في قدرة المؤسسات الاقتصادية الامريكية على مواكبة المنافسة العالمية، فقد ارتبط هذا الخلل بجملة من المظاهر التي ظلت الرأسمالية الإنكلو سكوسونية تحتفظ بها، واهم هذه المظاهر هي الميل نحو الجانب المنفعي المجرد للمشروع الرأسمالي وتغليبه على الجوانب الاخرى، والاعتماد الشديد على المبادرة الفردية، وغياب الادارة المنظمة للموارد البشرية، وفقدان الروح الجماعية والتعاونية في النشاط الاقتصادي، وبموجب هذه المواصفات تحدث البعض عن تناقض بين الرأسمالية الانكلو سكسونية من جهة، والرأسمالية التعاونية التي يجسدها النمطان الياباني والالماني من جهة اخرى[3]، ولكن اذا ما اعتمدنا الموازنة ايضاً مع الاقتصاديات الاخرى فان جملة من المؤشرات تظهر ان الحديث عن التدهور هو نوع من المبالغة، فبموجب الفهم الاكثر عصرية لمقومات القوة الاقتصادية فان الولايات المتحدة الامريكية تتمتع بعدة امتيازات، اولها الامكانيات المادية الهائلة التي توفر لها القدرة على التكيف مع التحولات الواسعة في انماط الانتاج، وثانيها الامكانيات البشرية التي تظل عنصراً ضرورياً في تلك الانماط الجديدة التي تحتاج قدرة معرفية وعلمية متقدمة، وقد نجح قطاع الخدمات خلال الثمانينيات في توفير 21 مليون وظيفة جديدة، مما يعني ان الاقتصاد الامريكي ليعاني من مشاكل البطالة ويستثمر طاقاته بشكل واسع[4].

---

(1) بول كندي، الاستعداد للقرن الحادي والعشرين، ص370.

(2) جاك اتالي، مصدر سابق، ص84.

(3) ميشال البير، تناطح الرأسماليات، تعريب بديع يوسف عطية وجورج سعد، دار الحمراء، (بيروت، 1996)، ص ص15-19.

(4) لستر ثرو، المصدر السابق، ص154.

ان مؤسسات الاعمال الامريكية وبدعم من الحكومة ومن المجمع العسكري خصوصاً تنفق 2,5٪ من الناتج الاجمالي على البحث والتطوير، والولايات المتحدة الامريكية تعد الدولة الاولى في عدد براءات الاختراع، كما انها تمتلك النسبة الاكبر من العلماء والمختصين لاسيما في حقول التكنولوجيا العالية .High Tech، وتحظى بنظام متقدم للتعليم العالي رغم ما تعانيه من نقص في كوادر التعليم المتوسط، وقد كان الجزء الاهم من النمو المتفوق الذي حققه الانتاج الصناعي الامريكي خلال التسعينيات مرتبط بنجاح المؤسسات الاقتصادية الامريكية في التكيف مع التقنية الجديدة في الصناعة والادارة، ويعتقد ألفن توفلر "أن نظام المعرفة او المحيط المعلوماتي لامريكا قد يكون اشد اهمية بالنسبة لسلطتها وقوتها على المدى البعيد من قاعدة انتاجها الصناعي الكمي"[1].

عموماً لا يمكن التغاضي عن حقيقتين مهمتين بهذا الشأن، الاولى هي ان انخفاض سعر الدولار منذ منتصف الثمانينيات قد ساعد في اعادة القدرة التنافسية للمنتجات الامريكية ومن ثمّ ساعد في نمو الانتاج الصناعي، والثانية هي ان الاستثمار الامريكي بالجوانب الرئيسة للتكنولوجيا المتقدمة يواجه منافسة حادة من اليابان واوربا وان الولايات المتحدة الامريكية تناضل من اجل الاحتفاظ بتفوقها في هذا المجال[2]، ان الصورة الاجمالية التي يمكننا ان نكونها حول الاقتصاد الامريكي وفق كلمات بول كندي "صورة بنية صناعية رغم انها ذات قوى عديدة إلا انها لم تعد تمثل الموقع غير القابل للتحدي الذي كانت تمثله خلال العقدين الذين اعقبا الحرب العالمية الثانية"[3].

ثانياً: الاتحاد الاوربي

يمكن تناول التطورات الاقتصادية الاساسية في الاتحاد الاوربي على محورين يمارسان تأثيراً متبادلاً فيما بينهما، الاول يتعلق بتطور التكامل الاقتصادي، والثاني

---

(1) الفن توفلر، المصدر السابق، ص575.

(2) W.L. Givens, OP. Cit., P.21.

(3) بول كندي، الاستعداد للقرن الحادي والعشرين، ص371.

يختص بدراسة المؤشرات الاقتصادية العامة التي يخضع لها الاتحاد الاوربي بوصفه كياناً جغرافياً مستقلاً.

1- تطور التكامل الاقتصادي:

شهد العقد الاخير من القرن العشرين تواصلاً غير مسبوق في اجراءات التكامل الهادفة الى بلوغ مرحلة الوحدة الاقتصادية الشاملة، فقد اصبح الوصول الى قدر اكبر من الاندماج والتكامل منهجاً ثابتاً وديناميا وباتت كل خطوة الى الامام تحفز المزيد من الخطوات، واصبحت الوحدة هي الوسيلة الممكنة للرد على التحديات المتفاقمة التي واجهها الاقتصاد الاوربي(1).

كانت الخطوة الاولى باتجاه اتحاد اقتصادي فعلي هي تلك التي تقررت بموجب ما ظل يعرف لسنوات بمشروع اوربا لعام 1992 الذي استهدف ازالة جميع انواع العقبات القانونية والفنية والضريبية بين دول الجماعة الاوربية والوصول الى اقامة السوق الموحدة Single market ضمن اطار زمني حددته الوثيقة الاوربية الموحدة الصادرة عام 1986(2)، وبطبيعة الحال واجهت هذه العملية العديد من المعوقات الناتجة عن تباين امكانيات الدول الاعضاء في الالتزام بالعدد الكبير من التشريعات التي حددتها الجماعة الاوربية لبلوغ هدف السوق الموحدة، فضلاً عن المصاعب التي تنتج عن وضع هذه التشريعات في موضع التطبيق، وقد منحت بعض دول الجماعة الاوربية ذات المستوى الاقتصادي الاوطأ اطاراً زمنياً اوسع للايفاء بمستلزمات المشروع(3).

(1) عمرو مصطفى كمال، 'السوق الاوربية الموحدة'، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ع(107)، 1992، ص151.

(2) حازم الببلاوي، 'اوربا والعرب عام 1992'، مجلة الباحث العربي، ع(20)، 1989، ص54؛

A.W. Bob Coats (ed.), Op.Cit., pp. 121-122.

(3) راجية ابراهيم صدقي، المصدر السابق، ص106؛ وليد محمد ناصر، 'اوربا 1992 وتاثيراتها المحتملة على الاطراف الخارجية'، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ع(99)، 1990، ص109؛

Reto M. Hilty and Frauk Henning-Bodewig (ed.), Law Aganst Unfair Competition: Towards a New Paradigm in Europe?, Vol.1, (Berlin, 2007), pp. 61-112.

وبالطبع كـان هنـاك تبـاين في منظـور الـدول الاعـضاء لـشكل واهـداف الوحـدة الاقتصادية وهو ليس بالتباين الجديد، فالاختلافـات غالبـاً مـا كانـت تلقـي بظلالهـا علـى عملية التكامل الاوربي، وكان الخلاف الدائم بين الليبراليين الذين يميلون الى التعامل مـع الوحدة الاقتصادية بوصفها اجراءاً انفتاحياً يـدخل في اطـار المفـاهيم التقليديـة للاقتـصاد الحر [1]، وبين الاشتراكيين الذين يفهمونها بوصفها محاولة لتحقيق قدر اكـبر مـن التنـسيق المشترك الذي يعتمد نوعـاً مـن الـسياسات الموجهـة، وفي حـين اظهـرت رئيـسة الـوزراء البريطاني السابقة مارغريت تاتـشر التزامـاً شـديداً بـالمفهوم الليبرالـي، فـان الاشـتراكيين الاوربيين لاسيما في الدول ذات البنية الاقتـصادية الاقـل تقـدماً ابـدوا تفـضيلهم للاتجـاه الثاني[2].

ورغم ان اجراءات التكامل الاوربي استهدف علـى الـدوام التنـسيق بـين مختلـف الرغبات والاتجاهات، إلا ان اهداف الـسوق الموحـدة ارتكـزت في اغلبهـا علـى المفـاهيم التاتشرية التي تضخم العنصر الاقتصادي على حـساب العناصـر الـسياسية والاجتماعيـة، حيث كان الادراك السائد يميل الى تفسير الاوضاع الاقتصادية المترديـة الـتي عانتهـا اوربـا الغربية منذ السبعينيات بوصفها نتاج لتراجـع قـدراتها التنافـسية في الـسوق العالميـة بفعـل فشلها في التكيف مع التبدلات الهيكلية الـتي شـهدتها تلـك الـسوق لاسـيما فيمـا يخـص الثـورة التكنولوجيـة اذ اظهـرت اوربـا تخلفـاً واضـحاً بالقيـاس الى الولايـات المتحـدة الامريكية واليابان[3].

لقد انصب هدف السوق الموحدة على الاستفادة من المزايا التي تقدمها اقتـصاديات المدى الـتي تـسهم في تجميـع الامكانيـات المـشتتة للمـشروعات الاوربيـة وتوجيههـا نحـو

---

(1) الاقتصاد الحر (الاقتصاد الرأسمالي): هو النظام الاقتصادي لليبرالية قريب من الرأسمالية، وفكرة الاقتصاد الحر هـو عدم تدخل الدولة في الانشطة الاقتصادية وترك السوق يضبط نفسه بنفسه.

www.ar.wikiepdia.org

(2) فتح الله ولعلو، اوربا الاثني عشر ...، ص28.

Adrian Webb, Op. cit., pp. 254-255.

(3) ميشال البير، المصدر السابق، ص28.

استثمارات ذات نطاق اوسع تؤهلها لمواجهة المنافسة العالمية، وبالوقت نفسه فان الامتيازات التي ستحصل عليها تلك المؤسسات تساهم في اقامة سوق محمية (حماية المنتوجات من تقلبات السوق) على الصعيد العملي، مما يساعد في تعزيز قدرتها التنافسية لاسيما مع الانخفاض المتوقع لاسعار منتجاتها نتيجة لالغاء القيمة المضافة التي كانت تترتب على تباين المعايير الفنية[1]، وقد تزايدت في ضوء ذلك عمليات التمركز والاندماج التي شهدتها المؤسسات الاوربية للتكيف مع واقع السوق الموحدة[2]، ووفقاً لتقرير المفوضية الاوربية عام 1988 فان وحدة السوق وفرت ستة ملايين فرصة عمل وتخفض العجز في الموازنة الحكومية بمقدار 1-2٪ وترفع معدل النمو الاقتصادي الى 4,5٪، إلا ان الواقع لم يؤكد ذلك، فقد ارتفعت معدلات البطالة وزاد العجز في الموازنات الحكومية وتباطأ النمو بدلاً من ان يتسارع، وقد القى البعض اللوم على التوجه الليبرالي للسوق الموحدة[3]، ولكنه ربما كان مرتبط ايضاً بظروف الركود في الاقتصاد العالمي خلال التسعينيات.

غير ان بلوغ اتحاد اقتصادي شامل لم يكن ليكتمل بدون وجود عملة نقدية وبنك مركزي موحدين، إذ ان تباين السياسات المالية والنقدية سيحفز عمليات المضاربة ويضر بمبدأ تكافؤ الفرص، وهذا ما ادركته المفوضية الاوربية التي تقدم رئيسها السابق جاك ديلور عام 1988 بخطة استهدفت الوصول الى الوحدة النقدية على ثلاث مراحل تنتهي بتوحيد السياسات المالية واستبدال العملات الوطنية بالعملية الاوربية الموحدة[4].

---

(1) Paolo Guerrieri, The Political economy of European integration, (Britain, 1989), P.4.

(2) فتح الله ولعلو، اوربا الاثني عشر ....، ص4

Adrian Webb, Op.Cit., pp. 255-256.

(3) هانس بيترمارتين وهارالد شومان، فخ العولمة: الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، عالم المعرفة، (الكويت، 1998)، ص208.

(4) نرمين السعدني، تطور النظام النقدي الاوربي: الاشكاليات وتوقعات المستقبل، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ع(129)، 1997، ص208.

وكانت اهم المعوقات التي جابهت فكرة الوحدة النقدية هو ما تنطوي عليه هذه الفكرة من اثار سياسية ناتجة عن انتزاعها لاحد اهم صلاحيات الحكومات القومية، وكان ذلك هو السبب الرئيس في تحفظ بريطانيا على تطبيق خطة ديلور فضلاً عن المخاوف المحتملة من ان تؤدي اجراءات ومعايير الوحدة النقدية الى محاولة هيمنة المارك الالماني، غير ان القبول الاوربي العام والاصرار الالماني والفرنسي على المضي في مخطط الوحدة الاقتصادية الشاملة ساعد في تهميش المواقف المعارضة، وفي حين اختارت بريطانيا الانسحاب من النظام النقدي الاوربي بعد ان التزمت بالمرحلة الاولى من خطة ديلور، اتجهت بقية بلدان الجماعة الاوربية الى التركيز على الايفاء بمعايير وشروط الاتحاد النقدي[1].

ارتبطت المعوقات ايضاً بطبيعة المعايير التي حددتها معاهدة ماستريخت لبلوغ الوحدة النقدية وهي معايير اتسمت بنوع من التشدد[2]، وقد واجهت اغلب الدول الاعضاء بما فيها المانيا مصاعب في الالتزام بها، ففي عام 1992 اضطرت الليرة الايطالية الى الانسحاب من النظام النقدي بفعل تجاوزها للحدود المقبولة لاسيما فيما يتعلق بعجز الميزانية ولم تتمكن من العودة إلا في عام 1996، كما ان فرنسا واجهت اضطرابات واحتجاجات داخلية بسبب اضطرارها لتخفيض النفقات الحكومية للايفاء بشروط الوحدة النقدية[3].

(1) عبد الفتاح الجبالي، أوربا واشكاليات الوحدة النقدية، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ع(109)، 1992، ص323؛

A.W. Bob Coats (ed.), Op.Cit., pp. 121-123.

(2) تركزت معايير ماستريخت على ضرورة ان لا يتعدى معدل التضخم 1,5٪ من معدله في البلدان ذات التضخم الاوطأ، وان لا يزيد العجز في الموازنة العامة على 3٪ من الناتج الاجمالي، وان لا يزيد اجمالي ديون الدولة على 60٪ من الناتج الاجمالي، ينظر:

Holger Schelister, "Euro is Coming", (Deutschland), No.6, 1998, P.32.

(3) نزيرة الافندي، "جدل الوحدة النقدية"، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ع(127)، 1997، ص256.

في عام 1994 تم تدشين المرحلة الثانية من خلال تشكيل المؤسسة النقدية الاوربية Européen monetaray instute لتشرف على الاجراءات الانتقالية، وصدر عن قمة دبلن الاوربية عام 1996 ميثاق الاستقرار الذي اعاد التأكيد على الموعد النهائي للمرحلة الثالثة[1].

وبحلول عام 1999 بدأ تنفيذ المرحلة الثالثة بصدور عملة اليورو Euro لتداولها الحكومات والمؤسسات الى جانب العملات الوطنية، وباشر البنك المركزي الاوربي European Central Bank مهامه التي كرست على ادارة عملية الانتقال والحفاظ على استقرار الاسعار والتنسيق بين السياسات المالية من خلال التعاون مع ما يعرف بالنظام الاوربي للبنوك المركزية الذي يضم البنوك الوطنية والتي أصبحت فروعاً للبنك المركزي الاوربي، ومع ان تنتهي المرحلة الثالثة بحلول عام 2002 إذ يتم الغاء العملات الوطنية وانتقال اليورو الى التداول على صعيد الافراد وهي خطوة ستكون ذات مغزى في تكريس فكرة المواطنة الاوربية فضلا عن آثارها الاقتصادية[2].

وخلافاً لأغلب التوقعات فقد نجحت (11) دولة من دول الاتحاد الاوربي في الايفاء بمستلزمات الوحدة النقدية والدخول لما صار يعرف بمنطقة اليورو [3]، ولم تتخلف سوى اربع دول هي بريطانيا والسويد والدنمارك واليونان، وقد برزت في اواخر القرن العشرين مظاهر عن تغير في الموقف البريطاني تجاه الوحدة النقدية، في حين شهدت كل

---

(1) نرمين السعدني، "اليورو: المؤسسات واشكاليات الاصدار" مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ع(134)، 1998، ص254.

(2) A.W. Bob Coats (ed.), Op.Cit., pp. 121-125.

(3) مع بداية 1999 كانت ميلاد العملة الاوربية الموحدة (اليورو)، ومن المعروف ان دول منطقة اليورو النقدية تشمل (النمسا، فرنسا، المانيا، ايطاليا، بلجيكا، فلندا، ايرلندا، لوكسمبورغ، هولندا، البرتغال، اسبانيا)، وتقرر تبادل اليورو كعملة ورقية ومعدنية بحلول عام 2002. نزيرة الافندي،"اليورو ما بين الانطلاق والتعثر" مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ع (136)، س (35)، ابريل 1999، ص254.

من السويد والدنمارك استفتاءً شعبياً يحدد موقفها من هذا الموضوع، اما اليونان فكانت تواجه مصاعب في الايفاء بمعايير الوحدة(1).

واجه الاتحاد الاوربي اشكالية بين المستوى المتقدم من التكامل الاقتصادي الذي بلغه وبين هدف التوسع شرقاً، حيث لا يحتمل ان يكون بمقدور دول اوربا الوسطى ان تفي بمستلزمات الوحدة النقدية لاسيما ان اغلب دول الاعضاء في الاتحاد الاوربي لا تبدي استعداداً لتحمل العبء الاقتصادي لعلمية التوسيع(2)، مما يضع اغلب افتراضات التكامل في موضع الاختبار والتحقق ويرهنها بشكل واضح للاعتبارات السياسية.

2- المؤشرات الاقتصادية العامة:

بحساب المقاييس الكمية فان الاتحاد الاوربي اصبح القوة الاقتصادية الاكبر في العالم، فهو يسيطر على ما يقرب من 20٪ من الناتج الاجمالي العالمي ويصدر 20٪ من الصادرات العالمية مقابل 13٪ للولايات المتحدة الامريكية، وباضافة المبادلات الداخلية تتجاوز النسبة الاوربية 40٪، كما ان السوق الاوربية هي الاكبر في العالم(3)، لقد اضحى الاتحاد الاوربي في ظل الانفتاح الواسع بين اجزاءه وفي ضوء اندماجه بالبنية المتقدمة للاقتصاد العالمي قطباً اقتصادياً فاعلاً يمتلك كل مقومات التفوق وشروطه، فالتراث الصناعي العريق والمدعوم باكثر نظم الرفاه تقدماً، والامكانيات البشرية ذات المستوى العلمي والتعليمي المتقدم والامكانيات المادية الواسعة، تمثل جميعاً مؤشرات تعزز التوقعات المتفائلة بشأن مستقبل اوربا الاقتصادي(4).

---

(1) Adrian Webb, OP. Cit., pp.260-261.

(2) كارن اي. سميث ومارغوت لايت (تحرير)، الاخلاق والسياسة الخارجية، تعريب: فاضل جتكر، مكتبة العبيكان، ط1، (الرياض، 2005)، ص ص 301-313.

(3) Otograph Lambsdrof, "Kraftzentren der Erltwirtschaft", (Deutschland), No.6, 1998, P.39.

(4) Adrian Webb, Op. Cit., pp. 260-261.

غير ان مظاهر التفوق تلك لا توجد بمعزل عن بعض مظاهر التراجع، بل ان الماضي القريب كان قد شهد طروحات متشائمة عن "الانحطاط الاوربي"، وكان العديد من المبررات التي دفعت باتجاه ذلك التشاؤم قائمة، والواقع ان الاتحاد الاوربي يعاني من تراكمات ازمة شبه هيكلية ناتجة عن التباطؤ في معدلات النمو وارتفاع معدلات البطالة وتخلف البنية التكنولوجية بالقياس الى الولايات المتحدة الامريكية واليابان[1].

لقد دفعت اغلب البلدان الاوربية اولوياتها باتجاه محاربة التضخم، وكان هذا الامر واضحاً بشكل خاص فيما يتعلق بالمانيا التي لجأت الى سياسات مالية صارمة ساهمت في الحفاظ على معدلات نمو متدنية وانعكست على بقية الاقتصاديات الاوربية في ضوء الموقع المسيطر الذي يحتله الاقتصاد الالماني في اوربا[2]، وفي حين كان يفترض ان تؤدي الوحدة الالمانية الى اعادة تنشيط الحركة الاقتصادية الاوربية إلا ان ذلك لم يحدث بوضوح، لقد ركزت المانيا جهدها على رفع مستوى جزئها الشرقي ليتناسب مع امكانيات الجزء الغربي، وعملت لذلك على استخدام اليات التحفيز والنقل الواسع لرؤوس الاموال باتجاه المانيا الشرقية من اجل تشجيع النمو السريع فيها، وقد ساعد ذلك على زيادة الصادرات الاوربية الى المانيا وتقليل حجم الفائض التجاري الالماني، ورغم نجاحها في ادارة عملية الوحدة إلا ان الاقتصاد الالماني شهد بعض التراكمات السلبية كنتيجة لهذه العملية، فمعدلات البطالة تصاعدت والامكانيات التصديرية تراجعت بقدر محدود[3].

عموماً لا يمكن فصل حالة الركود الذي تعيشه اغلب الاقتصاديات الاوربية عن القيود الصارمة التي فرضتها معايير الوحدة النقدية وعن الركود العالمي الذي شهدته

(1) الكسندر كيج وبرتراند شنيدر، المصدر السابق، ص ص98-99.

(2) للمزيد من المعلومات ينظر:

A.W. Bob Coats (ed.), Op.Cit., pp. 121-147.

(3) مروى ممدوح، "الاقتصاد الالماني مازال يدفع تكاليف الوحدة"، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ع(124)، 1996، ص197.

التسعينيات، غير ان المشكلة تأخذ مديات اكثر تعقيداً في اوربا إذ تظهر الحاجة الماسة لان يقترن اي تنشيط اقتصادي بنوع من اعادة الهيكلة لبنية الاقتصاد الاوربي وتعزيز قدرته التنافسية، ان العديد من دول الاتحاد الاوربي كانت تملك بنية صناعية تقليدية، وباستثناء دول معينة ومناطق معينة نجحت في تحديث انماطها الصناعية والاقتراب اكثر من بنية اقتصاد المعلومات فان اجزاء اخرى واسعة كانت بعيدة عن مواكبة التطورات التكنولوجية المعاصرة، يترافق ذلك مع تراجع حجم القطاع الصناعي (30٪ من الناتج الاجمالي) وصعود قطاع الخدمات (62٪ من الناتج الاجمالي)، ورغم تدهوره المستمر فقد ظل القطاع الزراعي يحظى بأهمية نسبية (7٪ من الناتج الاجمالي)[1].

والمشكلة التي تواجهها عموم الاقتصاديات الاوربية هي ان السياسات الجماعية والمنفردة باتجاه تحديث الاقتصاد واللجوء الى وسائل التنوير التكنولوجي مازالت تجابه بمعارضة التيارات ذات الاتجاه الاجتماعي ونقابات واتحادات العمال التي تمتلك قوة سياسية مؤثرة في اوربا، لذا فان اغلب الدول الاوربية تجد نفسها بمواجهة خيار صعب بين التعامل مع القوانين التنافسية الحديثة للاقتصاد المعاصر وبين الحفاظ على المكاسب الاجتماعية ونظم الرفاه المختلفة[2].

لقد اصبحت البطالة هي المشكلة الاقتصادية والاجتماعية الاكثر الحاحاً في اوربا، وهي تؤدي بدورها الى اضعاف الحافز نحو التحديث التكنولوجي لانه يؤدي الى زيادة معدلاتها، ففي عام 1996 بلغ عدد العاطلين في عموم اوربا 22 مليون شخص بنسبة 10٪، وقد ساعد تباطؤ النمو في التسعينيات على تكريس هذا الوضع[3]، غير ان المثير في الامر هو ان اوربا تشهد الى جانب البطالة مشكلة تقود باتجاه معاكس هي المشكلة

---

(1) Jan Zielonka, Europe as Empire: The Nature of the Enlarged European Union, Oxford University Press, (New York, 2006), p. 91.

(2) جاك شيراك، المصدر السابق، ص61.

(3) بشارة خضر، اوروبا من اجل المتوسط من مؤتمر برشلونة الى قمة باريس (1995-2008)، ترجمة: سليمان الرياشي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 2010)، ص ص120-125.

الديموغرافية (علم دراسة السكان) حيث يتراجع متوسط عدد السكان المؤهلين للعمل بفعل تراجع معدلات الولادة وهي حالة تتضح بشكل خاص في المانيا والدول الاسكندنافية، وفي حين تحفز معدلات البطالة العالية الرغبة في تنشيط النمو فان المشكلة الديموغرافية تحفز الرغبة في ابطائه خشية من ان يؤدي النمو الاقتصادي الى هجرة مكثفة نحو مناطق النشاط الاقتصادي، وقد اصبحت مشكلة "شيخوخة اوربا" في نظر البعض هي المشكلة الاكثر خطراً في المستقبل[1].

ورغم ان احد افتراضات الوحدة الاقتصادية الاوربية كانت تقوم على ضرورة ردم الفجوة الناتجة عن تباين المستوى الاقتصادي بين دول الجماعة الاوربية، إلا ان هذا التباين كان قائماً، ويتضح من خلال المقارنة بين الشمال الاوربي إذ يتجاوز الدخل الفردي –الشهري- في بعض بلدانه (25) الف دولار، وبين دول الجنوب إذ يقل الدخل الفردي عن (10) الاف دولار في بعض بلدانه[2].

وفي حين كانت الثمانينيات قد شهدت تعزيزاً لمركز اوربا الجنوبية داخل الجماعة الاوربية بعد انضمام اسبانيا والبرتغال واليونان، فان التسعينيات شهدت عودة الثقل الاوربي الى الشمال بانضمام السويد وفنلندا، ولكن من الضروري الاشارة الى ان الدول ذات المستوى الاقتصادي الاوطأ اسبانيا والبرتغال وايرلندا واليونان قد سجلت اعلى معدلات النمو في اوربا خلال التسعينيات مما قد ساهم في تقليص الفجوة الاقتصادية بين دول الاتحاد الاوربي[3].

---

(1) بول كندي، صعود وهبوط القوى العظمى، ص724؛

Jan Zielonka, Op. Cit., pp 92-93.

(2) صدام مرير الجميلي، الاتحاد الاوروبي ودوره في النظام العالمي الجديد، دار المنهل اللبناني، ط1، (بيروت، 2009)، ص ص 221-226.

(3) عزام محجوب، مشروع تكوين منطقة تبادل حر بين المغرب العربي والاتحاد الاوربي، في كتاب (الوطن العربي ومشروعات التكامل)، اعمال المؤتمر العلمي للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، (بيروت، 1997)، ص608.

وفي العموم تحتل المانيا مركز القوة الاقتصادية الرئيسة داخل الاتحاد الاوربي فعلاوة على كونها دولة صناعية من الطراز المتقدم وتمتلك مظاهر تفوق اساسية لاسيما فيما يتعلق بجودة ودقة صناعاتها وبالمستوى المتقدم للنظام الاداري والاجتماعي الذي يدعم هذه الصناعات[1]، فانها بالاضافة الى ذلك المصدر والمستورد الاوربي الرئيس والشريك التجاري الاول لاغلب دول الاتحاد الاوربية.

من جانبها تمثل فرنسا مركز القوة الاقتصادية الثانية في الاتحاد الاوربي، وقد حققت نجاحات جيدة على صعيد الانتقال نحو صناعات التكونولوجيا المتقدمة لاسيما في مجال الاقمار الصناعية وملاحة الفضاء والاتصالات، إلا ان التحدي الاجتماعي يأخذ منحى بارزاً فيها، كما ان نسيجها الاقتصادي يشهد نوعاً من التباين لانه يزاوج بين مظاهر حديثة واخرى قديمة، وفي الوقت الذي تحتفظ المانيا بنمطها الاقتصادي المتميز فان فرنسا تواجه مصاعب في تحديد نموذجها المفضل، ويعيق النقص في رؤوس الاموال الرغبة الملحة بتطوير البنية الاقتصادية العامة والانتقال الاوسع نحو المجالات الاكثر تقدماً مما يفسر الحماس الفرنسي للمشاريع الاوربية الجماعية[2].

وخلافاً لاغلب دول الاتحاد الاوربي فان بريطانيا شهدت في التسعينيات نمواً اقتصادياً جيداً وهو ما يؤكد ان الاقتصاد البريطاني مازال اكثر ارتباطاً بالاقتصاد الامريكي منه بالاوربي، وهناك تطابق في نمط الرأسمالية البريطانية مع النمط الامريكي، غير ان النمو لا يؤهل بريطانيا عموماً لاستعادة موقعها التنافسي بمواجهة الاقتصاديات القوية في المانيا واليابان والولايات المتحدة الامريكية ، والصناعة البريطانية مازالت ترهن قطاعاتها المتقدمة الى رأس المال الاجنبي عموماً والامريكي خصوصاً[3].

وفي الوقت الذي يفترض ان ايطاليا تحتل موقع القوة الاقتصادية الرابعة داخل الاتحاد، فان بنيتها الصناعية تشكو من عدم القدرة على مواكبة التكنولوجيات الحديثة،

(1) A.W. Bob Coats, (ed.), Op.Cit., pp. 121-130.

(2) ميشال البير، المصدر السابق، ص224.

(3) نيرمين النواوي، المصدر السابق، ص ص106-109.

ويسود في ايطاليا نمط اقتصادي يتسم بنوع من الفوضوية وغياب التقاليد الرأسمالية الراسخة في المانيا وبريطانيا وفرنسا، كما ان النسيج الاقتصادي الايطالي يتسم بالتفاوت من حيث قوته او من حيث توزيع مظاهر تلك القوة[1].

بالطبع فان عملية التكامل الاقتصادي قد تركت اثارها على مستوى الترابط بين الاقتصاديات الاوربية وقللت من السمات الوطنية المستقلة فيها، ومن اهم مظاهر الاقلمة الواسعة في اوربا هو ذلك الترابط الذي يحصل بين الاقاليم الاكثر غنى في الجماعة الاوربية متجاوزاً بذلك الفواصل الحدودية والقومية، ويحدد الكاتب John Newhouse قوسين رئيسين يمثلان محور الديناميكية الاقتصادية في اوربا، يمتد الاول من جنوب شرق بريطانيا ليمر في شمال فرنسا وبلدان البينلوكس حتى سويسرا، ويبدأ الثاني من فينيتو في ايطاليا غرباً باتجاه لومباردي وبيدمونت الى الرون – الب عبر الساحل الفرنسي على المتوسط حتى كاتالونيا في اسبانيا[2]، وبشكل عام يتركز محور المبادلات الرئيسة في المثلث الممتد بين لندن-الرور-باريس، بالمقابل فان اقاليم مثل الاندلس، وميزوجيورنو والغال وايستريمادور وكورسيكا وكريت تؤلف بنسيجها الاقتصادي التقليدي وبنموها المحدود ما يعرف بالعالم الثالث الاوربي[3].

لابد من القول ان العامين الاخيرين من القرن العشرين قد شهدا ظهور بوادر تحسن اقتصادي عام في اوربا لاسيما مع التراجع الشديد في اسعار المواد الاولية (خصوصاً النفط) التي تمثل عبئاً اساسياً على اقتصادياتها، وقد شهد عام 1998 بلوغ الاقتصاد الاوربي اعلى نسبة تشغيل له منذ السبعينيات[4]، وفي العموم فان الافاق الاقتصادية لاوربا تظل مرتبطة باتجاهات التكامل وبالكيفية التي سيتم التجاوب بواسطتها مع التحديات التي يفرضها التطور المعاصر للاقتصاد العالمي والتحديات الاجتماعية الداخلية.

---

(1) Noel Malcolm, OP. Cit., P.62.

(2) John Newhouse, "Europe's Rising Regionalism", (Foreign affairs), Vol.76, No.1, 1996, P.69.

(3) بشارة خضر، اوروبا وبلدان الخليج العربي: الشركاء الاباعد، ترجمة: حسن عبد الكريم قبيسي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 1995)، ص99.

(4) Jan Zielonka, OP. Cit., pp. 91-96.

المبحث الثاني

الجوانب الاساسية للعلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوربي

يركز هذا المبحث على دراسة اهم الجوانب التي تترك تأثيرها المباشر على التفاعل الاقتصادي بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوربي، وهي في الوقت ذاته تمثل الجوانب التي يمكن من خلالها تحديد نمط السياسة الاقتصادية التي ينتهجها كل طرف تجاه الاخر، وبالنظر لما بلغه الاتحاد الاوربي من تقدم على صعيد التكامل الاقتصادي سنجد ان علاقة الطرفين في بعدها الاقتصادي تحتوي قدراً معيناً من التكافؤ ومجالاً اوسع للاختلاف.

اولاً: الخلافات التجارية

تصاعدت حدة الجوانب الخلافية في العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوربي خلال العقدين الاخيرين من القرن العشرين لتجعل البعض يتحدث عن حرب تجارية محتملة بينهما، وتبدو تلك الخلافات مرتبطة بالتطورات الهيكلية التي شهدتها التجارة الدولية منذ السبعينيات والتي تمثلت بتزايد عدد المتنافسين وضيق الاسواق امام الحجم الواسع من المعروض السلعي لاسيما في تلك المجالات التي نجحت الدول الصناعية الجديدة في ولوجها[1].

وبالطبع فقد خلق هذا الواقع الرغبة لدى كل من الامريكيين والاوربيين لتعزيز الشروط الحمائية لمنتجاتهم المهددة، وكان كل اجراء منفرد يتخذ بهذا الشأن يترك اثاره السلبية على الطرف الاخر مما مهد لسلسلة من الردود الانتقامية التي اصبح احتواءها بالادوات التقليدية امراً صعباً، وفي حين كانت الاعتبارات السياسية تنجح في احتواء

---

(1) Stephen Woolcock, "US-European Trade Relations", (International Affairs), Vol.58, No.4, 1982, P.610.

تلك الخلافات خلال الحرب الباردة فان مرحلة ما بعد الحرب الباردة شهد تراجعاً نسبياً في اهمية تلك الاعتبارات وتزايداً لتأثير النزعة القومية في توجيه التجارة الدولية[1].

تاريخياً، تعد الولايات المتحدة الامريكية الدولة الاكثر دعماً لمبدأ تحرير التجارة ومقاومة القيود التعريفية وغير التعريفية، ورغم ان البعض يفهم هذا الموقف الامريكي بوصفه موقفاً ايديولوجياً، إلا انه ارتبط ايضاً بدوافع مصلحية إذ ان سوقاً مفتوحة عالميا كانت تنصب بالضرورة في مصلحة الولايات المتحدة الامريكية كونها ظلت ولسنوات طويلة المنتج الصناعي والزراعي الاول في العالم[2]، ولكن منذ ان اخذت بوادر العجز التجاري الامريكي بالظهور ومنذ ان اشتدت المنافسة بين البلدان الصناعية المتقدمة على الاسواق التجارية اصبحت الولايات المتحدة الامريكية اكثر اهتماماً بحماية تجارتها وليس ادل على ذلك من اقدام ادارة رونالد ريغان، على بعض السياسات التي استهدفت دعم المنتجين الامريكيين في الصناعات التي كانت تتعرض لضغط المنافسة الشديد مثل صناعة الحديد والسيارات والكيمياويات[3].

وباشتداد حدة العجز التجاري الذي وصل مطلع التسعينيات ذروته اصبحت الاصوات تتعالى في داخل الولايات المتحدة الامريكية داعية لتشديد الاجراءات الحمائية مع الاحساس العام بان الشركاء الاوربيين والاسيويين قد استفادوا من انفتاح السوق الامريكية ليزيدوا من صادراتهم دون ان يقابلوا الصادرات الامريكية بالقدر نفسه من الانفتاح، وكان الكونغرس الامريكي قد اصدر في عام 1988 ميثاق التجارة الجديد متضمناً البند (301) الذي يسمح للولايات المتحدة بتبني اجراءات انتقامية ضد الدول التي تمارس تجارة غير عادلة[4].

(1) Charles Lane, "Germany's New Ostpolitik", (Foreign Affairs), Vol.74, No.6, 1995, P.79.

(2) Jeffrey E. Garten, "Is America Abandoning Multinational Trade", (Foreign Affairs), Vol.74, No.6, 1995, P.51.

(3) Stephen Woolcock, OP. Cit., P.614.

(4) Jeffrey E. Garten, OP. Cit., P.54.

لقد كانت التجارة الخارجية تشكل في عام 1970 نسبة (11٪) من الناتج الاجمالي الامريكي لكن هذه النسبة تصاعدت لتبلغ عام 1995 (23٪) بمعدل (12٪) للصادرات، و (11٪) للواردات، وتزايدت فرص العمل التي توفرها الصادرات من (7) مليون الى (16) مليون فرصة عمل[1].

وقد ترافق التنامي في اهمية التجارة الخارجية مع ضغط المشاكل الاقتصادية المتراكمة ليدفع ادارة الرئيس كلينتون الى تبني سياسة خارجية وصفها البعض بـ(العدوانية) لانها تركزت على اعتماد اجراءات تدخلية اوسع والتهديد بالردود الانتقامية في التعامل مع الشركاء التجاريين، وتوزعت اهتمامات هذه الادارة بين دعم الصناعات الامريكية لتعزيز قدرتها التنافسية وبين استخدام وسائل الضغط الخارجية والاتفاقات الثنائية والمتعددة للحصول على انفتاح اوسع للاسواق الخارجية امام الصادرات الامريكية[2]، ويشير الكاتب Jeffrey E. Garten بوضوح الى أن الولايات المتحدة الأمريكية طالبت لسنوات بأن توقف الحكومات تدخلها التجاري ودعمها للشركات لكن لا أحد سمع نداءها لذلك فإنها اتجهت لانتهاج نفس السلوك[3].

بالطبع فان النزوع الامريكي الى الحمائية ارتبط بنزوع اوربي مقابل إذا لم يكن له نتيجة، فالامريكيون ظلوا على الدوام يشتكون من السياسات التدخلية للجماعة الاوربية والتي تناقض برأيهم مبادئ التجارة الحرة، وفي مطلع التسعينيات ومع اتجاه الجماعة الاوربية نحو اقامة سوق موحدة تزايدت المطالب الامريكية بضرورة ان لا يؤدي ذلك الى اقامة قلعة اوربية تجارية تنبذ العالم الخارجي، ومن جانبها فقد لجأت الاتحادات التجارية

---

(1) Jan Zeilonka, Op. Cit., pp. 92-95.

(2) Alan Tonselon, "Beating Back Predatory Trade", (Foreign Affairs), Vol.73, No.4, 1994, P.123.

(3) Jeffeey E. Garten, OP. Cit., P.59.

والشركات الامريكية لاسيما تلك التي تمتلك فروعاً في اوربا الى تكوين لجنة طوارئ تستهدف الضغط من اجل ان لا تتزايد الحواجز الاوربية[1].

وقد كان للمخاوف الامريكية ما يبررها، فقد ظل نمو الصادارات الاوربية الى الولايات المتحدة الامريكية في العقود الثلاثة الاخيرة من القرن العشرين يفوق نمو الصادرات الامريكية الى اوربا، وبين عامي 1987-1993 تراجعت حصة الجماعة الاوربية من الصادرات الامريكية من (20٪) الى (18٪)، في حين ألفت الصادرات الاوربية الى الولايات المتحدة الامريكية نسبة (21٪) من مجمل صادرات الاتحاد الاوربي، فان واردات الاتحاد الاوربي من الولايات المتحدة الامريكية لم تتجاوز (16٪) من مجمل وارداته، وفي عام 1993 بلغت صادرات الاتحاد الاوربي الى الولايات المتحدة الامريكية حوالي (98) بليون دولار في حين بلغت الصادرات الامريكية الى الاتحاد الاوربي حوال (85) بليون دولار، اي ان الميزان التجاري كان يؤشر فائضاً لصالح الاتحاد الاوربي[2].

لقد نفى الاوربيون على الدوام الاتهامات الامريكية بانهم يمارسون تجارة غير عادلة، وقد اوضح Dieter Frisch المدير العام للتنمية في الجماعة الاوربية في رده على المخاوف من قيام "اوربا القلعة"، "ان السوق الموحدة هدف داخلي. ليست السياسة الاقتصادية الخارجية، مبدئياً، اداة لانجاز السوق الموحدة، كما لا يمكن للجماعة الاوربية، من جهة نظر اقتصادية، ان تسمح لنفسها بعزل سوقها بل هي معنية اكثر من اي طرف بالحفاظ على ليبرالية التجارة العالمية"[3]، ولكن حتى مع هذه "النوايا الحسنة" لابد من القول ان الاندماج الاقليمي هو منهج تسيره الحكومات باتجاه المصلحة المشتركة وتشكل المكاسب الاقتصادية المادة الاساسية الضرورية للاندماج، وهذه المكاسب لن تكون كبيرة

---

(1) وليد محمود ناصر، المصدر السابق، ص ص111-122.

(2) حنان البيلي، "هل يتم تحرير التجارة بين الكتلتين العملاقتين على ضفتي الاطلسي؟"، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ع(122)، 1995، ص203.

(3) نقلاً عن: بشارة خضر، اوربا والوطن العربي ...، ص ص218-219.

إلا اذا كانت هناك فجوة كبيرة بين كيفية معاملة من هم داخل البيت وكيفية معاملة الغرباء[1].

وبطبيعة الحال فقد تباينت مواقف الدول الاوربية بهذا الصدد، ففي حين كانت بريطانيا تتبنى رأياً مقارباً للرأي الامريكي حول مفهوم التجارة الحرة، كانت كل من فرنسا وايطاليا ودول جنوب اوربا الاخرى تدافع عن السياسات الحمائية التي تستهدف دعم المزارعين وتشجيع الصناعات الناشئة، اما المانيا فرغم انها اميل الى التجارة المفتوحة كونها تعتمد بشدة على التجارة الخارجية كمصدر رئيس للدخل القومي، إلا ان هناك بعض الاجراءات التقيدية غير التقليدية تجعل السوق الالمانية اقل انفتاحاً امام الدول غير الاعضاء في الاتحاد الاوربي[2].

وبشكل عام يمكن القول ان الجماعة الاوربية استندت في سياستها التجارية على مبدأ المقابلة بالمثل الذي ربطت فيه اي اجراءات تحريرية باجراءات مقابلة من الطرف الاخر، كما انها لجأت في الوقت ذاته الى سياسات الدعم الزراعي والتجاري والصناعي لتعزيز قدراتها التنافسية[3]، وقد اخذ هذا الدعم يتقلص تدريجياً في بعض القطاعات التي انخفض مردودها كالزراعة والحديد والنسيج ليتجه الى قطاعات اكثر حساسية واهمية مثل قطاع الطائرات المدنية الذي اصبح مجالاً رئيساً للاختلاف مع الولايات المتحدة الامريكية .

ان حدة الخلافات التجارية بين الطرفين جعلتهما يحولان إجتماعات جولة اورغواي في اطار منظمة الجات التي بدأت عام 1986 الى ساحة للمساومة الثنائية ما ادى الى استمرار تلك المفاوضات لمدة سبع سنوات انتهت عام 1993 بالوصول الى اوسع اتفاق عالمي لازالة القيود التجارية والتخفيض المتبادل للتعريفات الكمركية والالغاء

(1) لستر ثرو، المصدر السابق، 64.

(2) Jan Zielonka, Op. Cit., pp. 93-97.

(3) وليد محمود ناصر، المصدر السابق، ص109.

الكلي لنظام الحصص والقيود الكمية، كما انتهت الى ارساء الية بديلة لحل النزاعات التجارية عن طريق تشكيل منظمة التجارة العالمية (World Trade Organization) [1] التي دخلت العمل عام 1995[2].

لقد نجحت جولة اورغواي في الوصول الى اتفاقيات بشأن العديد من القضايا الخلافية بين الطرفين كالمشكلة الزراعية والنسيج والصلب، وتم الاتفاق على الغاء بعض السياسات التجارية غير العادلة مثل سياسات اغراق السوق بمنتوج معين وباسعار رخيصة، وتخفيض مستويات الدعم الحكومي، كما تم الاتفاق على شمول القطاعات الخدمية باجراءات التحرير الكمركية، غير ان المفاوضات لم تضع حداً لكل الخلافات الامريكية الاوربية بل ان البعض يرى بانها انتهت الى مجرد حلول جزئية لا تعدو ان تكون تحسينات اضافية على نظام التجارة الدولية، فلم يصل الجانبان الى حل شامل في عدة مجالات[3]، فقد عارضت الولايات المتحدة الامريكية تحرير خدمات النقل البحري بسبب سيطرة احتكاراتها الحكومية عليها، في حين قاومت الجماعة الاوربية مبدأ تحرير الخدمات السمعية والمرئية إذ تبنت فرنسا موقفاً متشدداً بهذا الخصوص، وهو موقف بالاضافة لما ينطوي عليه من اعتبارات ثقافية يستند على حقيقة ان الولايات المتحدة الامريكية هي القوة الاولى في هذا المجال وان تحرير هذا القطاع سينصب في خدمة مصلحتها الاقتصادية بالدرجة الاولى[4].

---

(1) منظمة التجارة العالمية: هي منظمة عالمية مقرها مدينة جنيف في سويسرا، انشات عام 1995، مهمتها الاساسية هي ضمان انسياب التجارة بأكبر قدر من الحرية واليسر، وهي المنظمة العالمية الوحيدة المختصة بالقوانين الدولية المعنية بالتجارة ما بين الدول.

www.ar.wikipedia.org

(2) ابراهيم العيسوي، الجات واخواتها، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، (بيروت، 1995)، ص7.

(3) Kevin Kelly, "Paradoxes of free trade", (Commonweal), Vol.121, issue 6, 1994, P.3.

(4) حميد الجميلي، من بونتاديل استي الى مراكش، مجلة افاق عربية، (بغداد)، ع11-12، 1995، ص20.

ورغم ان جولة اورغواي ساهمت في الحد من احتمالات الحرب التجارية ووصلت الى بعض الحلول التي حضيت برضا الطرفين وانصبت في مصلحتهما، فانها لم تغلق الباب اما احتمالات تجدد الخلافات بل انها لم تضع حلولاً لبعض القضايا الرئيسة التي وجد الطرفان ان مقتضيات نجاح الجولة تتطلب عدم عرضها في اطار المفاوضات متعددة الاطراف ومحاولة التعامل معها في اطار قنوات الحوار الثنائي فضلاً عن ما تنطوي عليه مشكلة الطائرات من تعقيد يجعلها بعيدة عن الحل الوفاقي، فان سلسلة الشكاوى المتبادلة بين الجانبين لم تنته، بل ان عام 1993 الذي شهد توقيع الاتفاقية النهائية لجولة اورغواي شهد ايضاً تصاعد الخلافات حول اجراءات الدعم الذي يقدمه الاتحاد الاوربي لبعض الصناعات[1]، كما ان الولايات المتحدة الامريكية تبدي باستمرار اعتراضاتها على استخدام الاتحاد الاوربي لمعايير متشددة فيما يتعلق بتحديد المواصفات والشروط الفنية وقواعد الجودة الخاصة بالمنتجات المستوردة وهي معايير تتجاوز كثيراً المعايير العالمية المتفق عليها بهذا الشأن، وتعد الولايات المتحدة الامريكية ذلك احد وسائل الحماية غير التقليدية[2].

ومن جانبه يبدي الاتحاد الاوربي اعتراضه على محاولات الادارة الأمريكية اصدار تشريعات اقتصادية تمتد اثارها الى خارج الولايات المتحدة الامريكية ، وقد تصاعد الخلاف بين الطرفين عام 1998 بسبب (قانون داماتو)[3] الذي كان قد صدر عن الكونغرس الامريكي ودعا الحكومة الامريكية الى فرض عقوبات تجارية على المؤسسات الاجنبية التي تنتهك حدوداً معينة في حجم التعامل الاقتصادي مع ايران، وهو ما المحسب

(1) Kevin Kelly, OP. Cit., P.5.

(2) نجلاء محمد نجيب، المصدر السابق، ص140.

(3) اكتسب هذا القانون تسميته من السيناتور (الفونسو داماتو) رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية بمجلس الشيوخ الامريكي والذي اشرف على اعداد نصه، ويحظر هذا القانون عن الشركات الاجنبية التعامل مع كل من ايران وليبيا، ومنح القانون حق الولايات المتحدة الامريكية بفرض عقوبات اقتصادية على هذه الشركات إذا استثمرت في قطاع البترول والغاز الطبيعي في أي من الدولتين بما يفوق 40مليون دولار خلال العام الواحد. محمود عفيفي، "صفقة توتال والعلاقات الاوربية الامريكية"، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ع (131)، 1998، ص ص263-264 .

على نشاط شركة توتال النفطية الفرنسية وادى الى اتخاذ الاوربيين لموقف رافض لذلك التشريع الامريكي وقيامهم بتقديم شكاوى الى منظمة التجارة العالمية والتهديد باجراءات مقابلة في حالة تطبيق قانون داماتو ضد الشركة الفرنسية، وهناك تفسير اوربي لهذا القانون يرى ان الولايات المتحدة الامريكية تسعى من خلاله الى الحد من دخول الاستثمارات الاوربية الى البلدان التي لا ترتبط بعلاقات اقتصادية جيدة مع الجانب الامريكي[1].

لم يحل اعتماد الطرفين على النطاق التفاوضي الذي ضمنته اورغواي دون اعتمادهما قنوات بديلة للحوار توفر لهما ربما مجالاً اوسع للمساومة ولتجاوز ضغوط الاطراف الاخرى، ومنذ عام 1995 بدأ في مدريد حوار العمل الاطلسي الذي جمع خبراء ومسؤولين من كلا الجانبين للبحث في المشاكل العالقة، وقد تزايدت الدعوات الامريكية الى اقامة منطقة للتجارة الحرة عبر الاطلسي تضمن تحريراً متبادلاً ومتكافئاً للمبادلات السلعية والخدمية بين الطرفين، وقد تضمن تقرير تقدم به (ليون بريتان) المفوض التجاري الاوربي اراء حول امكانية اقامة مثل هذه المنطقة في المستقبل[2]، غير ان نجاح هذا المشروع او فشله يظل معتمداً على الكيفية التي سينظر بها كل طرف اليه، ففي حين تدخل منطقة الاطلسي الحرة ضمن سياسة امريكية عامة لفتح الاسواق الخارجية، وضمن منهج امريكي للحد من الانعكاسات السلبية للوحدة الاقتصادية الاوربية على المصالح الامريكية، فانها بالنسبة للاتحاد الاوربي قد تساعد اذا ما حصلت بشكل متوازن على توسيع النطاق التفضيلي للتجارة الاوربية والحد من الخلافات مع الولايات المتحدة الامريكية .

يدرك كل من الامريكيين والاوربيين ان السماح للخلافات التجارية بالتصاعد سيكون له انعكاساته السلبية عليهما، فبعد كل شيء يمتلك كل منهما خياراته الاقتصادية

(1) Jan Zielonka, Op. Cit., pp. 92-97.

(2) حنان البيلي، المصدر السابق، ص302.

التي يمكن ان تلحق الاذى بالاخر، وقد يدفعهما ذلك الى محاولة الوصول الى منهج اوسع لاحتواء هذه الخلافات[1] وفي الوقت نفسه فان ضيق هامش المساومة قد يحول علاقاتهما التجارية الى نقطة البداية وقد يعزز بالنتيجة من حدة تلك الخلافات، وفي الغالب سينصب جهد الطرفان على ضمان ان لا تتجاوز خلافاتهما التجارية نطاقها الاقتصادي.

ثانياً: المشكلة الزراعية

ان الخلافات بين القوتين الاقتصاديتين الاكبر في العالم قد تركزت لسنوات طويلة على القطاع الزراعي الذي يشهد انحداراً في اهميته داخل الاقتصاديات الرأسمالية لصالح القطاعات الخدمية والصناعية، لكن هذه الخلافات ليست في حقيقتها سوى صورة عما يمكن ان يكون عليه الحال اذا ما تضاربت مصالح الطرفين بشكل يصبح فيه مكسب احدهما خسارة للاخر.

ليست المشكلة الزراعية بالبند الجديد في اجندة العلاقات الامريكية الاوربية بل ان جذورها تعود الى الستينيات لاسيما بعد ان دشنت الجماعة الاوربية نظاماً حمائياً واسعاً لدعم انتاجها الزراعي تحت عنوان السياسة الزراعية المشتركة (Combined Agrarian Policy)، إذ ادى هذا النظام الى تصاعد الحصة الاوربية من الصادرات الزراعية العالمية مقابل تراجع حصة الصادرات الزراعية الامريكية الى السوق الاوربية بالشكل الذي اخذ يهدد مكانة الولايات المتحدة الامريكية التي انفردت بها لعقود طويلة بوصفها المصدر الرئيسي الزراعي الاول في العالم، وتزايد عمق المشكلة عندما تنامى المعروض الزراعي العالمي اثر ما عرف بالثورة الخضراء[2] التي ساهمت بتوسيع افاق الانتاج الزراعي

(1) Clyde V. Prestovitz, "The Fight Over Competitiveness", (Foreign Affairs), Vol.73, No.4, 1994, P.188.

(2) الثورة الخضراء: سلسلة من الابحاث والتطوير ونقل التكنولوجيا والمبادرات الزراعية التي زادت الانتاج الزراعي في جميع انحاء العالم منذ عقد الستينيات من القرن الماضي، إذ تضمنت مبادرات تطوير اصناف عالية من الحبوب والتوسع في البنية الاساسية للري، وتحديث اساليب الادارة، وتوزيع البذور المهجنة والاسمدة الاصطناعية والمبيدات الحشرية للمزارعين. واستخدم مصطلح 'الثورة الخضراء' لاول مرة عام 1968 من قبل الوكالة الامريكية للتنمية.
www.ar.wikipedia.org

اعتماداً على التقدم المضطرد الذي شهدته فروع التكنولوجيا الحيوية[1]، وقد ادى ذلك الى اختلال بنيوي واسع في السوق العالمية بعد تنامي حجم المعروض الزراعي اسرع من تنامي حجم الطلب[2].

ومنذ الثمانينيات نجحت الجماعة الاوربية في اقتحام المزيد من مجالات الانتاج الزراعي وكسرت شبه الاحتكار الذي كانت تفرضه الولايات المتحدة الامريكية على سوق الحبوب، وبات التعارض في مصالح الطرفين يأخذ مديات اوسع، ففي حين اخذت الولايات المتحدة الامريكية تصعد من ضغوطها كي تقلص الجماعة الاوربية من سياسات الدعم الزراعي، كان الاوربيون يتهمون الامريكيين بدورهم بمحاولة احتكار الانتاج العالمي للحبوب واللجوء الى سياسات اغراقية تعتمد بيع منتجات الحبوب الامريكية باسعار رخيصة بغية سد المنافذ امام الجماعة الاوربية التي لجأت بدورها الى توسيع نطاق الاتفاقيات التفضيلية مع المستعمرات الاوربية السابقة مستهدفة ضمان الوصول الى اسواق هذه البلدان ودعم منتجيها المحليين[3].

وفي الوقت نفسه اتجهت الولايات المتحدة الامريكية الى استخدام سياسات الدعم لمزارعيها وصعدت من الرسوم الكمركية على الواردات الزراعية الاوربية، الامر الذي دفع الاخيرة الى تبني اجراءات مضادة مما ولد سلسلة من النزاعات المتكررة التي لعبت دوراً اساسياً في تأخير نهاية جولة اورغواي[4].

---

(1) التكنلوجيا الحيوية Biotechnologies: هي تطبيق المعلومات المتعلقة بالمنظومات الحية بهدف استعمال هذه المنظومات او مكوناتها في الاغراض الصناعية، أي انها تقنية مستندة على علم الاحياء، لا سيما عندما تستعمل في الزراعة، علم الغذاء، والطب.

www.ar.wikipedia.org

(2) فؤاد مرسي، المصدر السابق، ص379.

(3) Adrian Webb, Op. Cit., pp. 247-255.

(4) نعيمة شومان، التكنولوجيا الحديثة، الدار المتحدة، (دمشق، 1996)، ص138.

لقد اصبحت الجماعة الاوربية تستأثر بـ16٪ من الصادرات الزراعية العالمية في حين انخفضت الحصة الامريكية الى 15٪[1]، والشيء المؤكد ان هذا النجاح الاوربي كان ثمرة الفلسفة التي اعتمدتها السياسة الزراعية المشتركة والتي استندت على نظام حمائي يقوم على دعم اسعار المنتجات الزراعية الاوربية من خلال ضمان حد ادنى لهذه الاسعار التي عادة ما تكون اكثر ارتفاعاً من الاسعار العالمية، كما ان المنتجات الزراعية التي تستوردها الجماعة الاوربية تتعرض الى نوع من الرسوم عند دخلوها السوق الاوربية بالشكل الذي يرفع اسعارها الى مستوى الاسعار الاوربية، وبالعكس فان الصادرات الزراعية الاوربية الى الخارج تستفيد من نوع من الدعم بالشكل الذي يؤدي الى خفض اسعارها في السوق العالمية الامر الذي يعطيها صناعياً قدرة تنافسية[2].

لقد ادى هذا النظام الى خلق فوائض بنيوية هائلة متسبباً في زيادة الاعباء المفروضة على ميزانية الجماعة الاوربية التي تخصص 64٪ من اتفاقاتها السنوية بتطبيق السياسة الزراعية المشتركة، ولقد دشنت الجماعة الاوربية منذ الثمانينيات نظاماً اصلاحياً يستهدف وضع قيود كمية على انتاجها الزراعي لتقليل حجم الفوائض، إلا ان دخول جنوب اوربا في عضويتها ساهم في تعقيد المشكلة بوصف ان هذه الدول تستفيد من برامج الدعم الزراعي التي تستهدف ايضاً تقليص الفجوة في مستويات المعيشة داخل الجماعة الاوربية بين مجتمعات الصناعة الثقيلة من جهة والمجتمعات الزراعية من جهة اخرى[3].

ولكن اذا كان اصلاح السياسة الزراعية المشتركة يخضع للجدل على الصعيد الداخلي، فانه اصبح مطلباً خارجياً ملحاً لاسيما من قبل الولايات المتحدة الامريكية التي تصاعد مستوى "تصادمها الزراعي" مع الجماعة الاوربية نتيجة للموقف المتشدد الذي تبنته الاخيرة خلال مفاوضات الجات، لقد كانت الولايات المتحدة الامريكية تدعو خلال

(1) فتح الله ولعلو، اوربا الاثني عشر...، ص65.

(2) بشارة خضر، اوربا والوطن العربي ...، ص ص221-222.

(3) بول كندي، الاستعداد للقرن الحادي والعشرين، ص331.

المفاوضات الى التخلص التام من الاعانات المالية والحواجز التصديرية في المجال الزراعي خلال مدة محددة، بينما كانت الجماعة الاوربية تدعو الى ابرام اتفاقات متواضعة بشأن تدابير قصيرة الاجل، فاقترحت خفض الاعانات الزراعية بنسبة 30٪ على مدى عشر سنوات، في الوقت الذي كانت الولايات المتحدة الامريكية تطالب بتخفيض شديد لهذه الاعانات يبلغ 75٪ للمدة نفسها، وتخفيض اوسع في اعانات التصدير يصل الى 90٪، وامام التعنت الاوربي حضي الموقف الامريكي بدعم الدول الزراعية الاخرى المشاركة في المفاوضات مما صعد من حجم الضغوط التي واجهتها الجماعة الاوربية[1].

كانت فرنسا تتبنى الموقف الاكثر تشدداً خلال المفاوضات وليس هذا الامر غير متوقع فالسياسة الزراعية المشتركة ساعدت فرنسا على ان تصبح البلد الزراعي الثاني في العالم بعد الولايات المتحدة الامريكية والمنتج الزراعي الاول داخل الجماعة الاوربية بنسبة 23٪ من الانتاج الاوربي مقابل 19٪ لايطاليا 14٪ لالمانيا و 12٪ لاسبانيا، وقد تحولت المشكلة احياناً الى صراع فرنسي-امريكي لاسيما بعد ان وجهت الولايات المتحدة الامريكية ضغوطها من اجل تقليص اوربا انتاجها من الحبوب ولا سيما البذور الزيتية وهو ما كان يضر بفرنسا بشكل خاص الى الدرجة التي دفعت الرئيس الفرنسي ميتران الى اتهام الولايات المتحدة الامريكية بمحاولة لوي ذراع اوربا[2]، وقد حصلت فرنسا على دعم اغلب شركائها الاوربيين لاسيما الدول الزراعية المهمة في الجماعة الاوربية كايطاليا واسبانيا وايرلندا، غير ان دولاً مثل بريطانيا والسويد تبنت موقفاً معارضاً للتشدد الفرنسي كونها غير مستفيدة من السياسة الزراعية، في حين تأرجح الموقف الالماني بين دعم فرنسا وبين الرغبة في ان لا يؤدي الخلاف مع الولايات المتحدة الامريكية الى تصاعد الاجراءات الحمائية المضادة التي قد تنعكس سلبياً على صادراتها الخارجية[3].

---

(1) Adrian Webb, Op. Cit., pp. 250-259.

(2) فتح الله ولعلو، اوربا الاثني عشر ...، ص59؛

Adrian Webb, Op. Cit., pp. 251-255.

(3) شعيب عبد الفتاح، المصدر السابق، ص ص170-171.

كان الاجتماع الذي عقد عام 1992 في واشنطن بين الرئيس جورج هربرت بوش ورئيس المفوضية الاوربية جاك ديلور الخطوة الاولى باتجاه حل مرضٍ للخلاف الزراعي، وقبل حلول عام 1993 الذي انتهت فيه جولة اورغواي رسمياً كان الطرفان قد توصلا الى ما عرف باتفاق "بير هاوس" الذي التزما بموجبه بتخفيض الدعم المحلي للزراعة بنسبة 21٪ وحظر تقديم اي دعم جديد للصادرات الزراعية وتخفيض اعانات السلع الزراعية القائمة بنسبة 26٪ من قيمة الدعم الاجمالي للصادرات، كما وافقت الجماعة الاوربية على اجراء تخفيض قدره 15٪ في المناطق المزروعة بالبذور الزيتية وساعد ذلك الاتفاق في ايصال جولة اورغواي الى نهايتها[1].

بالطبع فان الاتفاق لا يقدم حلاً شاملاً لكنه يوفر منافع متبادلة للطرفين، فالولايات المتحدة الامريكية التي توسعت في منح منتجيها الزراعيين اعانات وتسهيلات مالية وتخفيضات ضريبية عالية بلغت 74 بليون دولار سنوياً اتجهت الى تخفيض هذه الاعباء املاً في التخلص منها مستقبلاً[2]، اما الاتحاد الاوربي فانه وجد في الاتفاق ضرورة تقتضيها المصلحة العامة التي باتت اكثر اقتناعاً بضرورة تخفيض العبء المالي الذي تشكله السياسة الزراعية المشتركة على ميزانية الجماعة الاوربية، لكن عملية التخفيض هذه ترتب بالضرورة مجموعة من الاثار الاجتماعية والسياسية، فرغم ضآلة القطاع الزراعي في الدول المتقدمة (3٪ في الولايات المتحدة الامريكية، 6٪ في فرنسا، 4٪ في المانيا، 2٪ في بريطانيا)، إلا أن اتحادات المزارعين تمثل قوى ضغط مؤثرة، يتضح ذلك من المعارضة التي تواجهها سياسات الاصلاح الزراعي في الاتحاد الاوربي والتي تسعى الى خفض اعانات المزارعين[3].

---

(1) ابراهيم العيسوي، المصدر السابق، ص ص58-59؛

Jan Zielonka, Op. Cit., pp. 93-96.

(2) بول كندي، الاستعداد للقرن الحادي والعشرين، ص331.

(3) نعيمة شومان، المصدر السابق، ص139.

وقد لا يبدو ان البند الزراعي سيلغى من اجندة العلاقات الاوربية الامريكية فقد فرضت الولايات المتحدة الامريكية عقوبات بنسبة 100٪ عام 1999 على بعض الصادرات الاوربية الى السوق الامريكية بسبب اصرار الاتحاد الاوربي على استيراد الموز من المستعمرات الاوربية السابقة وليس من دول امريكا الوسطى حيث تقوم الشركات الامريكية بعملية التوزيع، وقد حكمت منظمة التجارة العالمية في "نزاع الموز" هذا لصالح الولايات المتحدة الامريكية كون ان الاتحاد الاوربي قد مارس سياسة تفضيلية، كما تجددت الاعتراضات الامريكية على الحظر الذي يفرضه الاتحاد الاوربي على اللحوم المعالجة بالهرمونات المستوردة من الولايات المتحدة الامريكية لعدم انسجامها مع المعايير الصحية الاوربية[1]، وسيظل التساؤل مطروحاً حول المدى الذي يمكن ان تصله هذه الخلافات الزراعية في ضوء حقيقة ان الانتاج الزراعي لا يؤلف سوى نسبة ضئيلة من انتاج الطرفين ومن تبادلهما التجاري.

ثالثاً: التنافس الصناعي والتكنولوجي

ان اغلب الخلافات التجارية التي شهدتها السنوات الاخيرة من القرن العشرين بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوربي تركزت على تلك المجالات الاقتصادية التي شهدت كثافة في حجم المعروض الذي يتجاوز كثافة الطلب مما دفع كل من الطرفين الى استخدام وسائل التدخل والدعم المختلفة للاحتفاظ بموقع مرضٍ في السوق، إلا ان هناك مجالات اخرى من الانتاج لم تصل المنافسة فيها الى حدود المواجهة الصريحة بسبب اتساع اسواقها وتنامي الطلب عليها وقدرتها على ضمان ارباح عالية ومن ثم توفير نسبة كبيرة من وظائف الاجر العالي، وتنطبق هذه المواصفات على ما يعرف بقطاعات التكنولوجيا العالية[2] التي ستصبح في المستقبل مجال المواجهة الجديد عندما يتنامى انتاجها

---

(1) Simon Taylor, "Vets vot to ban US breef", (European Voice), Vol.5, No.17, 1999, P.6.

(2) نعوم تشومسكي، النظام العالمي القديم والجديد، ترجمة: عاطف محمد عبد الحميد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (القاهرة، 2010)، ص ص 156-158.

وتفك اسرارها ويتصاعد حجم المعروض ليساهم في تخفيض اسعارها ويؤدي الى خروج المنافسة من اطارها الحر لتصبح مرهونة بالدعم الذي تمارسه الحكومات، وعندها لابد ان تكون هناك قطاعات جديدة قد انبثقت لتحتل المنزلة التي تحتلها هذه القطاعات اليوم.

يحدد المختصون مجموعة مجالات رئيسة للتكنولوجيا المستقبلية هي: الالكترونيات الدقيقة، التكنولوجيا الحيوية، الطيران المدني، الاتصالات، الانسان الالي، الحاسبات الالية وبرامج التشغيل، ومازالت الولايات المتحدة الامريكية تحتل الموقع المتفوق في خمس من هذه المجالات على الاقل بالمقارنة مع الاتحاد الاوربي، واذا ما اردنا ان نضع تسلسلاً للقوى الاكثر تقدماً في هذه المجالات لجاءت الولايات المتحدة الامريكية اولاً واليابان ثانياً والاتحاد الاوربي ثالثاً[1]، لكن الفجوة الفاصلة بين الأطراف الثلاثة قد تضاءلت بفعل انتشار التكنولوجيا بما يوحي ان تنافساً حاداً اخذ بالتنامي في هذه المجالات وان نتيجة هذا التنافس ستحدد مركز القوة الاقتصادية والسياسية العالمية مستقبلاً.

لقد نجح الاوربيون فيما مضى من السنوات في ردم جزء كبير من الفجوة التكنولوجية التي فصلتهم عن الولايات المتحدة الامريكية ، وتضاءلت حجم القطاعات الخاضعة للاحتكار الامريكي تدريجياً، إلا ان الهجوم الاوربي غالباً ما تركز على قطاعات الصناعة التحويلية (تحويل المواد الاولية الى منتوجات نهائية قابلة للاستفادة منها) في الوقت الذي كان الاهتمام الامريكي يتحول الى الصناعات المعرفية (تقنية البرمجيات) مما حافظ على هامش التفوق الامريكي حتى اليوم، ان الاوربيين لم يكتفوا بمجاراة الامريكيين في بعض المجالات، بل انهم نجحوا في التفوق عليهم في مجالات متعددة كصناعة الصلب والسيارات والكيمياويات والالكترونيات الاستهلاكية والنسيج[2].

---

(1) لستر ثرو، المصدر السابق، ص42.

(2) هناك ثلاث شركات اوربية للصلب Versder، British Steel، Ozeno تتفوق في انتاجها على اكبر شركة صلب امريكية Bitelhime Steel. كما ان كل واحدة من شركات الكيمياويات الاوربية الكبرى (Bayer، Basf، Hochest) تكبر بحوالي النصف اهم شركة امريكية للكيمياويات Dupoint، وفي صناعة السيارات حيث اعتاد الانتاج الامريكي ان يحجم منافسيه نجح الاوربيون واليابانيون في غزو السوق الامريكية، واصبحت شركة Dimeler Benz الالمانية تتجاوز في اهميتها وحجمها شركة GM الامريكية، ويمكن ان نجد ظواهر مشابهة في قطاعات اخرى عديدة. فؤاد مرسي، المصدر السابق، ص348؛ لستر ثرو، المصدر السابق، ص ص176-181.

غير ان الصورة ستتغير عندما تتعامل مع المجالات الاكثر تقدماً والتي تعتمد المعلوماتية وتقوم على مفهوم "المصنع الالكتروني الحديث"، ففي مجال الالكترونيات الدقيقة والمعلومات إذ تتركز اهم قطاعات الصناعة المتقدمة تبدو اوربا متأخرة عن الولايات المتحدة الامريكية واليابان، في حين تحتكر الولايات المتحدة الامريكية اكثر من 60٪ من سوق الحاسبات الفائقة و70٪ من البرامجيات، تسيطر اليابان على حوال 50٪ من سوق مكونات الحاسوب الالي و85٪ من سوق الرقائق الالكترونية، ومن بين الشركات التسعة الكبرى في مجال الحاسبات هناك ستة امريكية وثلاثة يابانية وتبلغ الحصة التصديرية للاتحاد الاوربي في مجال الاتصالات 57 بليون دولار مقابل 97 بليون دولار للولايات المتحدة الامريكية[1].

ان احساس الاوربيين بضعفهم التكنولوجي دفعهم الى تكثيف جهودهم من اجل تجاوز الفجوة التي تفصلهم عن اليابان والولايات المتحدة الامريكية ، وقد كان الهدف الاساس لمشروع السوق الموحدة وفق عبارات تقرير صدر عن المفوضية الاوربية هو "الرد على تحدي اخذ بالتعاظم قياساً الى امريكا واليابان في مجال الامكانية الصناعية والتكنولوجيا الحديثة[2]، لقد قام هذا المشروع على افتراض ان السوق الموحدة ستوفر الظروف الملائمة التي تسمح بقيام صناعات اوربية ذات احجام واسعة تسمح بالانفاق الواسع على التطوير والابحاث في مجال التكنولوجيا المتقدمة عن طريق ادماج صناعات قائمة وتوحيد الجهود البحثية[3].

ورغم ان الاتحاد الاوربي لم يشهد فعلياً سياسة صناعية مشتركة موازية للسياسة الزراعية المشتركة، إلا ان السنوات الاخيرة من القرن العشرين شهدت تطوير المشاريع البحثية والمتخصصة مثل Vision1250، Jessi، Espirit و Euoreka استهدفت كل منها

(1) اسماعيل صبري عبدالله، العولمة والاقتصاد والتنمية، ندوة العرب والعولمة، تحرير اسامة الخولي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، (بيروت، 1998)، ص264.

(2) بول كندي، صعود وهبوط القوى العظمى، ص723.

(3) Jan Zielonka, Op. Cit. ,pp. 94-98.

تطوير الامكانيات الاوربية في احد مجالات التكنولوجيا المتقدمة، وقد اصدر الاتحاد الاوربي في آذار/ مارس عام 1997 ورقة خضراء تتعلق بتطوير التعاون في مجال المعلوماتية والحاسوب اضافة للتعاون القائم اصلاً في مجالات التكنولوجيا الحيوية والفضاء والطاقة النووية(1).

ويبدو ان الولايات المتحدة الامريكية اصبحت اكثر ادراكاً لحجم التهديد الذي يواجهه مركزها الصناعي والتكنولوجي، ورغم ان الاقرار بان تراجعها في بعض قطاعات الصناعة التقليدية كان اختيارياً إلا انه كان في مجالات اخرى اضطرارياً نتيجة فشل المؤسسات الامريكية في مواجهة المنافسة المكثفة والتكيف مع انماط الانتاج المتغيرة(2).

غير ان الولايات المتحدة الامريكية تحظى بتفوق عالٍ في مجال التكنولوجيا الفائقة Super Tech. التي تتطلب انفاق مبالغ طائلة ولا توفر مكاسب تجارية، وقد ساعد الدور الذي تنهض به المؤسسة العسكرية ووكالاتها التابعة في دعم هذا الاتجاه، فبرامج محطة الفضاء الامريكية NASA لا تأتي بمردود تجاري ولكنها توفر معرفة تقنية وعلمية لا تظاهى، وقد ازداد في السنوات الاخيرة من القرن العشرين التمازج بين الصناعات العسكرية والصناعات المدنية لاسيما تلك التي توصف بانها صناعات استراتيجية مما يوفر لها اموالاً واسعة تستخدم في البحث والتطوير(3).

لكن ذلك لن يغير من حقيقة ان موقع الولايات المتحدة الامريكية التنافسي في السوق العالمية للتكنولوجيات الراقية اصبح يواجه منافسة حادة، ويعتقد الكاتب لستر ثرو انه "بينما كان من المعتاد وجود سلع لا يستطيع الاجانب انتاجها تقنياً اصبحت الان هناك سلع لا يستطيع الامريكيون ان يصنعوا تكنولوجياً سلعاً منافسة لها في الجودة

(1) Peter Champan, "Europe Starts to Explore Hi-Tech Future", (European Voice), Vol.5, No.16, 1999, PP.13-14.

(2) لستر ثرو، المصدر السابق، ص185.

(3) زبغنيو بريجنسكي، المصدر السابق، ص ص 56-58.

والسعر معاً[1]، ففي عام 1992 صدر تقرير عن مجلس المنافسة الامريكي اوضح انه بالنسبة لـ15 من اصل 94 تكنولوجيا رئيسية لا تكاد الولايات المتحدة الامريكية ان تكون حاضرة على الساحة الدولية ولن تحسب منافسة إلا في 25 منها[2]، وقد صدر هذا التقرير تحت ضغط التراجع الواضح في الموقع التجاري الامريكي والتردي العام للوضع الاقتصادي، وفي عام 1995 وبعد ان اخذ الموقع التنافسي الامريكي بالتحسن صدر تقرير اخر اكد بان الولايات المتحدة الامريكية قد حسنت مركزها التنافسي في 12 من الصناعات الرئيسية، غير ان هذا التحسن كان في الغالب من مرتبة ضعيفة الى اخرى تنافسية ولا توجد حالة كان التحسن فيها من موقع تنافسي الى افضل، غير ان هناك شعوراً امريكياً بان السباق التكنولوجي يجري مع اليابان لا مع اوربا، أما طبيعة الصراع مع الاتحاد الاوربي فهو مازال متركزاً على قطاعات اقل اهمية، وهناك من يصف الخلافات الامريكية الاوربية على انها نوع من "الكوميديا" قياساً للخلافات الامريكية اليابانية[3].

لقد اصبح التنافس التكنولوجي يقوم اساساً على الميزة العقلية وهو بات اكثر تركزاً على العمليات التكنولوجية الجديدة واقل اهتماماً بالمنتجات التكنولوجية الجديدة، ورغم ان الامريكيين يمتلكون اهم مقومات التفوق ويستأثرون بالجزء الاكبر من الابتكارات العلمية وبحوث التكنولوجيا الراقية، إلا ان الاوربيين عموماً والالمان خصوصاً نجحوا في ادراك العلاقة بين الادارة والانتاج وهم اكثر تفوقاً في المجالات الهندسية، ويبدو ان تنافسهما الصناعي والتكنولوجي ينطلق من ادراك متباين لأولويات المشروع الاقتصادي المعاصر[4].

(1) لستر ثرو، المصدر السابق، ص144.

(2) Ardian Webb, Op. Cit., pp. 255-263.

(3) W.L. Givens, OP. Cit., P.11.

(4) M.K. Bunkina, OP. Cit., P.106.

غير ان هناك ميزة نسبية يتمتع بها الامريكيون في مجال البحث والتطوير، فضلاً عن ان الولايات المتحدة الامريكية تنفق نسبة اكبر في هذا المجال بنحو 200 بليون دولار بالسنة اي ما يعادل 38٪ من الانفاق العالمي على البحث والتطوير، فان الاتحاد الاوربي الذي ينفق نسبة 28٪ لازال يعاني من تشتت الجهد البحثي وضعف مستوى التنسيق مما يؤدي الى ضياع الكثير من الجهد في تكرار نفس الانماط البحثية[1].

وربما تتركز اهم مجالات التنافس الصناعي والتكنولوجي بين الجانبين حول صناعة الطيران المدني، ففي الستينيات كانت الولايات المتحدة الامريكية تستأثر بحوالي 90٪ من السوق العالمية للطيران المدني، في حين لم تكن نسبة اوربا تتجاوز 9٪، وقد بدأ الاوربيون مشاريع مشتركة ليكون لهم موطئ قدم اكبر في هذا المجال، وكان المشروع الانكليزي-الفرنسي المشترك لانتاج طائرة الكونكورد Concorde هو الخطوة الاولى بهذا الاتجاه، غير ان هذا المشروع ورغم نجاحه الفني مني بالفشل التجاري[2]. وفي الثمانينيات دشنت الحكومات الالمانية والفرنسية والبريطانية والاسبانية مشروعاً مشتركاً لانتاج طائرة ايرباص Airbus، وقد احتاج هذ المشروع الى دعم مالي كبير ليقف على اقدامه، وقد ساعد امتلاك الحكومات الاوربية لشركات الخطوط الجوية الوطنية في ايجاد اسواق مضمونة له، وبحلول التسعينيات كانت ايرباص تمتلك حوال 25٪ من سوق الطائرات العالمية، في حين تراجعت حصة الشركتين الامريكيتين الرئيستين (بوينج Boeing) و(ماكدونالد دوغلاس McDonald Douglas) بنحو 60٪[3].

لقد كان ذلك بمثابة تحدي خطير لاحد اهم المجالات التي مازالت تضمن فائضاً تجارياً للولايات المتحدة الامريكية، فمزيد من التراجع في الحصة الامريكية في سوق الطيران العالمي ستكون له اثاره السلبية ليس على الميزان التجاري الامريكي فقط ولكن

---

(1) Jan Zielonka, Op. Cit., pp95-99.

(2) للمزيد من المعلومات ينظر: ديفد هارفي، الليبرالية الجديدة (موجز تاريخي)، نقله الى العربية مجاب الامام، مكتبة العبيكان، ط1، (الرياض، 2008)، ص ص 28-43.

(3) نعوم تشومسكي، المصدر السابق، ص ص 159-160.

على فـرص العمـل الكـبيرة الـتي توفرهـا هـذه الـصناعة، وقـد تبنـت الولايـات المتحـدة الامريكية موقفاً معارضاً تجاه سياسة الـدعم الـتي تقـدمها الحكومـات الاوربيـة لايربـاص وعدتها انتهاكاً لقواعد الجات والتجارة الحرة، وتعتقـد الولايـات المتحـدة الامريكيـة بـان الاوربيين يقـدمون الـدعم المـالي لـصناعة خاسـرة تجاريـاً لمجـرد المزاحمـة وهـو مـا ينفيـه الاوربيون الذي جادلوا بوضوح في انهـم يفعلـون علنـاً مـا كـان الامريكيـون يفعلونـه في الخفاء دوماً، فالمعونات المباشرة لمصانع ايرباص تعـادل المعونـات الامريكيـة غـير المباشـرة التي تأتي عن طريق وزارة الدفاع للشركات الامريكية[1].

ومع اتجاه ايرباص لتوسيع انتاجها اخذ نمط المواجهـة شـكلاً اخـراً عنـدما اعلنـت الادارة الامريكية عن دمج شركتي بوينج و ماكدونالـد دوغـلاس في شـركة واحـدة مـن اجل تعزيز الاستراتيجية الموحدة لمجابهة المنافسة الاوربية، وقد دخل هذا الموضوع في اطـار المساومات الثنائية بين الطرفين ضمن مفاوضاتهما التجارية ولا يبدو ان الولايـات المتحـدة الامريكيـة تعـير اهتمامـاً للاعتراضـات الاوربيـة علـى اجـراء الانـدماج بوصـفه عمـلاً احتكارياً[2].

لقد ظلـت الحكومـة والـشركات الامريكيـة تـتهم في الـداخل عمومـاً بانهـا تفتقـر لاستراتيجية موحدة لمجابهة المنافسين الاوربيين واليابانيين المدعومين عادة مـن حكومـاتهم، ومن الواضح ان ادارة الـرئيس كلينتـون تحديـداً قـد بـدأت برنامجـاً وطنيـاً لـدعم القـدرة التنافسية وهو دعم يتجاوز الادوات التقليدية احيانـاً الى حـد قيـام المـسؤولين الامـريكيين بدور "مندوب المبيعات" لاسيما للانتاج التسليحي الذي بات احـد اهـم قطاعـات الفـائض التجاري[3].

(1) Jan Zielonka, Op. Cit., pp. 97-99.

(2) Renee Cordos, "French run to catch EU freight train", (European Voice), Vol.5, No.17, 1999, P.21.

(3) Alan Tonselon, OP. Cit., P.124.

من جانبهم فان الاوربيين لا يجدون امامهم سوى طريق التنسيق المشترك لمواجهة المنافسة التكنولوجية الامريكية واليابانية وإلا فان الشركات الاوربية ستكون مضطرة للتحول الى شركات يابانية او امريكية من اجل التكيف مع هذه المنافسة كما يعتقد ميشال البير[1].

ومن الواضح ان التنافس التكنولوجي بات يأخذ ابعاداً سياسية واستراتيجية، ففي عام 1995 لجأت فرنسا الى طرد اربع دبلوماسيين امريكيين بتهمة التجسس ومحاولة سرقة اسرار صناعية هامة، وقد نشأ عن ذلك ازمة دبلوماسية بين الطرفين[2]، ويعتقد البعض ان التفوق السياسي الامريكي على اوربا مرتبط بالتفوق التكنولوجي، كما ان السباق الصناعي والتكنولوجي لن يتحدد استناداً الى الجوانب المادية فقط، بل انه سيكون اكثر ارتباطاً بالبنية الاجتماعية والثقافية وبطبيعة الاساس الفكري للمشروع الاقتصادي[3]، ومثل هذا التنافس سيساعد في تحديد اي نمط اقدر على البقاء في المستقبل.

رابعاً: العلاقات المالية والنقدية

لقد تصاعدت في العقدين الاخيرين من القرن العشرين الاهمية التي تحتلها الجوانب المالية والنقدية في العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة الامريكية والجماعة الاوربية، ولم يحدث ذلك نتيجة لاعتبارات انية او طارئة لكنه اقترن بتحول واسع شهده الاقتصاد العالمي تمثل بتصاعد اهمية الرأسمالية على حساب الرأسمالية التجارية والصناعية واصبح ما يعرف بالاقتصاد الرمزي القائم على تدفق النقود والائتمان منفصلاً بقدر اكبر عن الاقتصاد الحقيقي القائم على تدفق السلع والخدمات،

---

(1) ميشال البير، المصدر السابق، ص239؛ نعوم تشومسكي، المصدر السابق، ص ص 158-160.

(2) احمد خليل الضبع ومروى ممدوح سالم، القمة الحادية عشرة للدول السبع الصناعية، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ع (122)، 1995، ص206.

(3) Adrian Webb, OP. Cit., pp.255-266.

وقد بلغ حجم التعامل اليومي في اسواق الاوراق المالية ما يقرب احياناً من ترليون دولار في حين لم يتجاوز حجم التجارة الدولية (4) تريليونات دولار عام 1995[1].

ان هذا التحول يرتبط الى حد كبير بالتطور الذي شهدته العلاقات النقدية الامريكية الاوربية لاسيما بعد ان اقدمت الولايات المتحدة الامريكية على الغاء الغطاء الذهبي للدولار مطلع السبعينيات، وهي خطوة وضعت حداً لنظام اسعار الصرف الثابتة ودفعت الدول الاوربية الى اعتماد نظام التعويم الشامل [2]، وتحت تأثير هذا الحدث وما تبعه من تصاعد كبير في اسعار النفط توسع حجم السيولة المالية الموزعة على المصارف الامريكية والاوربية في الوقت الذي اخذت اسعار صرف العملات تشهد تقلباً مستمراً، وفي حين دخل الانتاج الصناعي مرحلة واسعة من الركود بسبب خشية المنتجين من الانعكاسات السلبية لعدم الاستقرار المالي، فان اسواق المضاربة المالية قد شهدت اتساعاً كبيراً بالشكل الذي جعل تطور الاقتصاد الدولي كثير الارتباط بالعمليات التي تنجم عنها[3].

وفي الثمانينيات نجحت الحكومة الامريكية من خلال اقدامها على رفع اسعار الفائدة في اعداد تأكيد دور الدولار المركزي في النظام المالي الدولي ومن ثم دور الولايات المتحدة الامريكية الرئيس في النظام الاقتصادي العالمي، وقد ادى هذا الاجراء الى استقطاب رؤوس الاموال الاوربية التي تبحث عن الربح السريع وهو ما اسهم في احباط خطط الحكومات الاوربية باتجاه التوسع الاقتصادي واجبرها على الالتزام بسياسات مالية تعتمد اسعار الفائدة المرتفعة تجنبا لتفاقم التضخم النقدي الاقتصادي

(1) للمزيد من المعلومات ينظر:

Jan Zielonka, Op. Cit., pp. 91-98.

(2) إذ تقوم الدولة بتعديل اسعار صرفها بتواتر على اساس مستوى الاحتياطي لديها من العملات الاجنبية والذهب، او تستخدم التعويم الحر الذي يسمح لقيمة العملات ان تتغير صعودا وهبوطا حسب السوق وهذا النظام يسمح للسياسات الاقتصادية بالتحرر من قيود سعر الصرف.

www.ar.wikipedia.org

(3) نسرين سامح مرعي، "بريطانيا والعملة الموحدة"، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ع (98)، 1989، ص205.

تحت تأثير تصاعد قيمة الدولار مقابل العملات الاوربية، وكما بينا سابقاً فان هذا الاجراء كانت له اثاره السلبية على الاقتصاد الامريكي باضعافه القدرة التنافسية للصادرات الامريكية وتسببه بالتالي في عجز تجاري متفاقم[1].

اختلالات الثمانينيات التي انتهت الى انهيار بورصة نيويورك عام 1987[2] اثبتت ان غياب نظام نقدي متعدد الاطراف يقوم على التنسيق بين الجماعة الاوربية والولايات المتحدة الامريكية قد تسبب بتنامي الخلافات الاقتصادية وعزز الاتجاه الى محاولة استخدام اسعار الفائدة كاداة للمواجهة[3].

وقد تجددت الخلافات المالية والنقدية بين الطرفين في بداية التسعينيات نتيجة لاتجاه الولايات المتحدة الامريكية نحو خفض سعر الدولار املاً في تخفيض عجزها التجاري ومديونيتها العامة وهو ما انعكس سلبياً على الدول الاوربية لاسيما انه حفز انتقال رؤوس الاموال مجدداً الى الولايات المتحدة الامريكية وخفض من حجم الصادرات الاوربية، بالوقت نفسه مارست الولايات المتحدة الامريكية ضغوطاً على المانيا من اجل ان تخفض اسعار الفائدة وتساعد على تحفيز النمو في الاقتصاديات الرأسمالية وهو الدور الذي طالما اضطلعت به الولايات المتحدة الامريكية، غير ان المانيا اصرت على الالتزام بسياساتها المالية الصارمة الموجهة ضد التضخم من خلال الاحتفاظ باسعار فائدة مرتفعة وهو ما استهدف ايضاً جذب الاستثمارات الاجنبية من اجل توظيفها في عملية تطوير المانيا الشرقية، وقد انتج التباين بين الميل الامريكي نحو التساهل في السياسة المالية والميل

---

(1) Stephen Woolcock, OP. Cit., P.35.

(2) حدثت الازمة التي شهدتها اسواق رأس المال الدولية (أزمة وول ستريت) في تشرين الاول/ اكتوبر 1987 والمتمثلة في الانخفاض الكبير والمستمر في اسعار الاوراق المالية بسبب تراجع مؤشرات النمو الاقتصادي في معظم الدول، فضلاً عن تدهور قيمة الدولار في اسواق الصرف، فقد كان معظم اصحاب الاوراق المالية يرغبون في البيع ولا يوجد مشترون، للمزيد من المعلومات، ينظر: صدام مرير الجميلي، المصدر السابق، ص ص 46-78.

(3) فؤاد مرسي، المصدر السابق، ص233.

الالماني نحو التشدد الذي انسحب على معايير الوحد النقدية الى المزيد من الاختلالات المالية[1].

لقد ترك الارتباط بالدولار اثاراً سلبياً على الاقتصاديات الاوربية، فالولايات المتحدة الامريكية بدأت منذ السبعينيات بتغيير نمط علاقاتها النقدية مع "حلفائها" واصبحت توجه سياستها نحو معالجة اختلالاتها الهيكلية مستفيدة من وضع الدولار الخاص، ومن جانبهم سعى الاوربيون الى تخفيف الاضرار الناتجة عن تذبذب سعر الدولار من خلال اعتمادهم نظاماً نقدياً يقوم على عملة حسابية ايكو ECU لتحقيق نوع من الاستقرار في قيمة العملات الاوربية، إلا ان الايكو لم يكن قادراً على الحد كثيراً من الارتباط الاوربي بالدولار وهو ما كان مؤشر ضعفه الاساسي[2].

ساعد انخفاض الدولار خلال التسعينيات في تخفيض قيمة القروض الاوربية واليابانية والعجز التجاري وهو امتياز تنفرد به الولايات المتحدة الامريكية بوصفها الدولة الوحيدة التي تدير تعاملاتها الخارجية بعملتها المحلية، ورغم ان استراتيجية خفض الدولار لقيت ترحيباً داخلياً إلا انها في العموم ليست الاستراتيجية المفضلة دائماً ما دامت تسبب في تخفيض حجم الثروة الامريكية، في عام 1995 بلغ مستوى انخفاض الدولار الى الحد الذي جعل البعض يتحدث عن "موت الدولار"[3]، وادعى الرئيس الامريكي (كلينتون) ان امكانيات حكومته في التأثير على سعر الصرف قد تراجعت إلا ان الحقيقة كما يراها البعض هي ان "الحكومة الامريكية والبنك المركزي يريدان لسعر

(1) لستر ثرو، المصدر السابق، ص56؛

Jan Zielonka, Op. Cit., pp. 97-99.

(2) نسرين سامح مرعي، المصدر السابق، ص ص 205-207؛

Adreian Webb, Op. Cit., pp. 94-97.

(3) W.L. Civens, OP. Cit., P.21.

الدولار ان ينخفض، الامر الذي دفع المستشار الالماني السابق هلموت كول الى الخروج عن موقفه المتحفظ وانتقاد السياسة النقدية لواشنطن واصفاً اياها بانها "غير مقبولة ابداً"[1].

ومنذ منتصف التسعينيات برز الاتجاه نحو رفع قيمة الدولار، ورغم كون هذا الاجراء مرغوب اوربياً لانه سيقوي شبكة الصادرات الاوربية الى الولايات المتحدة الامريكية ، إلا ان له جوانبه السلبية إذ يقود الى انخفاض قيمة العملات الاوربية ويدفع الدول الاوربية الى المزيد من التشدد المالي مما يعزز من عوامل الركود القائم اصلاً، ويعتقد البعض ان هناك احساساً اوربياً عاماً بالكراهية تجاه الولايات المتحدة الامريكية بسبب الخسائر الناتجة عن تذبذب الدولار، وتكمن المشكلة في ان الاوربيين بحاجة الى استقرار مالي حقيقي، وبقدر ما يرغبون بدولار غير مغالى في قيمته فانهم يرغبون بدولار غير مبالغ في انخفاضه[2].

يعتقد الكاتب Stephen Woolcock "إن العلاقات النقدية الدولية تجسدت من خلال الضعف النسبي لاوربا وسيطرة الولايات المتحدة الامريكية"[3]، فما زال الدولار يحتل موقعاً فريداً في التعاملات الدولية واستخدامه كعملة احتياط في البنوك المركزية يتجاوز نسبة 60٪ مقابل 15٪ للمارك الالماني و7٪ للين الياباني، وهذا التميز يجعل الولايات المتحدة الامريكية قادرة على توجيه سياستها المالية في التأثير على الاقتصاديات المنافسة[4]، كما ان اهمية الدولار العالمية تجعل استقراره "مصلحة عالمية"، فكل "الحكومات الامريكية على ثقة في ان نصف سكان العالم سيقف الى جانبها عندما يتعلق الامر باستقرار عملتها"، ورغم ان الغالبية العظمى من المتعاملين في اسواق المال العالمية هي في

---

(1) هانس بيتر مارتين وهارالد شومان، المصدر السابق، ص144.

(2) احمد محمد فرج، "النافتا: عوامل القوة وافاق المستقبل"، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ع (111)، 1993، ص120.

(3) Stephen Woolcock, OP. Cit., P.619.

(4) Jeffrey A. Franke, "The Exaggerated Death of the Dollar", (Foreign Affairs), Vol.74, No.4, 1995, P.10.

الاساس مؤسسات امريكية لديها بنى تحتية عالمية الابعاد وتعمل بموجب ما تمليه عليها مصالحها الذاتية، إلا انها "تذعن بلا ريب لاهداف المصرف المركزي الامريكي"[1].

ومن واقع ادراك الاوربيين لهذه الحقائق فانهم اتجهوا لحو تعزيز وحدتهم النقدية رغم المصاعب الاقتصادية في التسعينيات، ويعتقد البعض "أن اجراءات البلدان الاوربية نحو ربط عملاتها كانت موجهة بشكل مباشر ضد الولايات المتحدة الامريكية ... كما ان انشاء عملة اوربية موحدة ليس مرحلة مهمة باتجاه قدر اكبر من الاندماج فقط لكنها ايضاً وسيلة حقيقية لجعل الجماعة الاوربية مستقلة عن الولايات المتحدة الامريكية"[2].

لم تبد الولايات المتحدة الامريكية حماساً تجاه مسألة الوحدة النقدية الاوربية ورغم انها لم تعارضها فان ذلك لا يعني غياب الادراك الامريكي للاثار التي ستنجم عنها والتي ستتمثل في اضعاف المركز الدولي للدولار، ورغم ان وزير المالية الامريكي اعتبر "أن العملة الاوربية لن تؤثر على الدولار لان الامر يتعلق بسياسة الولايات المتحدة الامريكية المالية وباستمرار الثقة العالمية بها"[3]، غير ان هناك مؤشرات عديدة تشير الى عكس ذلك، فمنطقة اليورو تتمتع بقوة اقتصادية تفوق في عدد من جوانبها الامكانيات الامريكية وربما سيطرح اليورو نفسه كعملة احتياط دولية بديلة تتمتع بالاستقرار النسبي وتخفض من حجم التأثيرات الناجمة عن تقلبات السياسة النقدية الامريكية، كما ان اعتمادها لمعايير صارمة سيسهم في خلق عملة قوية تحضى بالثقة الدولية[4]، ويشير Jean Arthuis وزير المالية الفرنسي السابق الى "أن الاتحاد الاوربي سيحوز بواسطة اليورو على وسيلة في السياسة التجارية هي اهم بكثير من كل انواع الضرائب الكمركية على الواردات"[5].

---

(1) هانس بيتر مارتن وهارالد شومان، المصدر السابق، ص ص140-143.

(2) M.K. Bunkina, OP. Cit., P.80.

(3) Quoted in: Holger Schelister, OP. Cit., P.35.

(4) نهى الجبالي، "اليورو والدولار الامريكي ... الى اين؟"، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ع (134)، 1998، ص262.

(5) نقلاً عن: هانس بيتر مارتين وهارالد شومان، المصدر السابق، 151.

وفي العموم سيكون نجاح اليورو مرهوناً بالكيفية التي سيدير بواسطتها البنك المركزي الاوربي عملية تنسيق السياسات المالية وتحديد اولوياتها، وهناك اتفاق على ان الاتحاد النقدي بحاجة لمدة اختبار قد تتجاوز العشر سنوات للتأكد من نجاحه[1]، وخلال هذه المدة سيحافظ الدولار على مكانته المتميزة لاسيما مع نمو المؤشرات الايجابية حول افاق الاقتصاد الامريكي مما عزز من الثقة الدولية به كوسيط نقدي رئيسي[2].

احد الجوانب الاخرى للاشكاليات القائمة في العلاقات النقدية والمالية بين الطرفين يتعلق بمسألة تحرير الخدمات المالية وهو البند الذي لم يتم الاتفاق عليه خلال جولة اورغواي - السابقة الذكر- إذ طالبت الولايات المتحدة الامريكية بمنح البنوك والمؤسسات المالية الامريكية العاملة في اوربا فرصة مساوية لنظيراتها الاوربية، ورد الاتحاد الاوربي على ذلك بابداء استعداده لتحرير الخدمات المالية وفقاً لمبدأ المعاملة بالمثل ووجه اتهاماته للولايات المتحدة الامريكية بعدم الالتزام بالتحرير الشامل للنشاطات المالية والمصرفية[3]، وقد تم الاتفاق في اطار منظمة التجارة العالمية على التحرير التدريجي للخدمات المالية حيث تطالب الولايات المتحدة الامريكية بمدة اختبار لالتزام الاطراف الاخرى قبل ان تقدم على تحرير سوقها المالية التي تمثل السوق الاكبر في العالم إذ يبلغ حجمها ضعف حجم السوق المالية الاوربية[4].

ويبدو أن العلاقات المالية والنقدية ستظل متحفظة باهميتها الخاصة في ظل التكامل بين الاقطاب الرأسمالية وعمليات التدويل المضطرد للنشاطات المالية، ورغم التراجع الذي تشهده الحكومات على هذه النشاطات[5]، إلا ان هناك من يعتقد أن المركز

(1) عمرو الشربيني، 'الانعكاسات المالية للاتحاد الاقتصادي والنقدي الاوربي'، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ع (134)، 1998، ص258.

(2) Jeffrey A. Franke, OP. Cit., P.10.

(3) وليد محمود ناصر، المصدر السابق، ص111.

(4) Jeffrey E. Garten, OP. Cit., P.58.

(5) ولتر ريستون، افول السيادة، ترجمة محمد عزت نصار وجورج خوري، دار النسر، (عمان، 1995)، ص74.

السياسي للولايات المتحدة سيظل مرتبطاً بمركزها المالي، غير ان هذا المركز لم يعد يعكس الحقائق الاقتصادية القائمة لان الولايات المتحدة الامريكية لم تعد مؤهلة للنهوض بدور المدير المنفرد للنظام النقدي الدولي، ويقترح البعض نظاماً بديلاً يقوم على التنسيق بين اوربا وامريكا واليابان، ورغم ان مثل هذا التنسيق قائم فعلياً عن طريق مؤسسة الدول الصناعية الرئيسة، إلا انه بحاجة الى قدر كبير من المأسسة والتنظيم[1]، ولكن في ظل الاتجاه المتنامي نحو التقليل من التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي يبدو ان قيام مثل هذا النظام مستبعداً وان المنطق التنافسي لا التنسيقي هو الذي سيحدد مستقبل العلاقات المالية والنقدية.

(1) Diane B. Kunze, "The Fall of the Dollar Order", (Foreign Affairs), Vol.74, No.4, 1995, P.26.

الفصل الرابع

موقف الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوربي من قضايا العرب الاستراتيجية 1989- 2000

الفصل الرابع

موقف الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوربي من قضايا العرب الاستراتيجية 1989- 2000

مما لا شك فيه ان الوزن السياسي وقوة الدولة هما نتاج المقومات الطبيعية (الموقع والمساحة والمناخ والموارد المائية والتربة والمعادن)، والمقومات البشرية المتمثلة في حجم السكان وعددهم وتركيبهم العمري ونموهم وتوزيعهم، والمقومات الاقتصادية التي تتمثل في الموارد المعدنية والصناعية والزراعية. والمقومات الاقتصادية تعد اهم مقومات القوة بكل اشكالها وابعادها، بل اصبحت المحرك الاساسي للعلاقات الدولية، واصبحت المصالح الاقتصادية سببا اساسيا للتحركات السياسية والعسكرية الدولية والاقليمية [1].

لذلك، فان الاقطار العربية تعاني ازمات ومشاكل اقتصادية سببها العمل الفردي وقلة التنسيق الاقتصادي العربي، فضلا عن التخلف الاقتصادي، ولا سيما في القطاع الصناعي، واتساع الفجوة الغذائية وتفاقم العجز الغذائي وتخلف الزراعة، في حين يمتلك الوطن العربي من المقومات الاقتصادية ما يجعله قوة اقتصادية كبرى مؤثرة دوليا. والوطن العربي يمتلك من المقومات الطبيعية ما يجعله قوة اقتصادية كبرى يمكنها ان تساهم بدور بارز في الاحداث الدولية والاقليمية [2]، فضلاً عن امتلاكه قوة بشرية يزيد عددها على 273 مليون نسمة عام 1999. ومعدل النمو في الوطن العربي في تزايد مستمر، الامر الذي يؤشر على وجود قوة بشرية كبيرة، ولكنها غير مستمرة لاسباب

(1) علي الحاج، سياسات دول الاتحاد الاورروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، (بيروت، 2005)، ص96.

(2) محمد عبد الغني سعودي، الجغرافية والمشكلات الدولية، دار المستقبل العربي، (القاهرة، 1976) ص ص51-52.

كثيرة جدا، اهمها غياب العمل العربي المشترك، وضعف التنسيق العربي في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية [1].

تكتسب منطقة الشرق الاوسط بشكل عام، والمنطقة العربية بشكل خاص، اهمية خاصة في السياسات الدولية نظرا لموقعها الاستراتيجي الحيوي في قلب العالم، إذ تعد نقطة التقاطع المهمة بين اوربا واسيا وافريقيا، وبين الشمال والجنوب، وبين الشرق والغرب، وتتحكم المنطقة بمجموعة من اهم مواقع المرور الدولية، وهي: قناة السويس بين البحر الابيض المتوسط والبحر الاحمر، ومضيق باب المندب بين البحر الاحمر وبحر العرب والمحيط الهندي، ومضيق هرمز بين الخليج العربي وبحر العرب والمحيط الهندي، ومضيق البوسفور والدردنيل بين البحر الاسود والبحر الابيض المتوسط، ومضيق جبل طارق بين البحر الابيض المتوسط والمحيط الاطلسي [2].

من خلال ما تقدم يلاحظ، ان الموقع المميز للمنطقة العربية الذي يسيطر على كثير من الممرات المائية الحيوية في العالم، قد جعل الحضور التجاري والعسكري للدول الكبرى في المنطقة ضروريا وحيويا لنموها وتطورها، ووسيلة لفرض سياساتها، ليس على هذه المنطقة وطرقها الاستراتيجية فحسب، بل على الدول التي تستخدم بالضرورة هذه الطرق لاغراض عديدة.

ان الخصائص المهمة للموقع الجغرافي للمنطقة العربية، جعلت منه معبرا رئيسيا لطرق المواصلات البرية والبحرية والجوية، وممرا للجيوش، وميدانا للتنافس والصراع بين القوى السياسية الدولية، ومحورا تدور حوله الكثير من الاحداث العالمية.

---

(1) علي الحاج، المصدر السابق، ص96؛ للمزيد من المعلومات ينظر: حسن نافعة، الاتحاد الاوربي ... ، ص ص 467-470.

(2) علي الحاج، المصدر السابق، ص ص97-98.

المبحث الاول

التحالف الامريكي- الاوربي في حرب الخليج الثانية عام 1991م

شهدت المنطقة العربية بين عامي 1990-1991 ازمة دولية نتيجة الاجتياح العراقي للكويت، نتج عنها قيام تحالف عسكري بقيادة الولايات المتحدة الامريكية لتحرير الكويت، دخلت فيه جميع دول الجماعة الاوربية التي فشلت في ان يكون لها دور سياسي مستقل، لتكون اوربا هي الخاسر الاكبر سياسيا وماديا في هذه الحرب إذ فقدت مصداقيتها السياسية أمام الرأي العام العربي بتبعيتها الكاملة للولايات المتحدة الامريكية، فقد تبين من خلال هذه الحرب ضعف وهشاشة الاجهزة السياسية للجماعة الاوربية مقابل قوة الولايات المتحدة الامريكية.

لقد اندلعت هذه الحرب اساسا من تداعيات عديدة بين العراق والكويت حول النفط والحدود ومشكلة الديون العراقية من الكويت، فضلا عما كان يعتقده العراق بان الكويت تنفذ مؤامرة غربية ضده بعد خروجه منتصرا من الحرب مع ايران (1980-1988)[1]، وتصوير الدوائر الغربية للعراق على انه الخطر الحقيقي على الكويت ودول الخليج العربي الاخرى[2].

في ظل هذه الاوضاع كان الاقتصاد العراقي يشهد حالة من التدهور بسبب تدني اسعار النفط العالمية، وكان العراق يسعى الى اعمار ما دمرته الحرب مع ايران، مما يعني

---

(1) تعرف الحرب العراقية-الايرانية بـ (حرب الخليج الاولى)، للمزيد من المعلومات عن هذه الحرب، ينظر: مجيد خدوري، تاريخ صراع جذور الحرب العراقية الايرانية، ترجمة: مصطفى نعمان احمد، (بغداد، 2010)؛ مجيد خدوري، حرب الخليج: جذور ومضامين الصراع العراقي-الايراني، ترجمة: وليد خالد احمد، ط2، (بغداد، 2008).

(2) للمزيد من المعلومات عن جذور حرب الخليج الثانية، ينظر: ابراهيم محمد حسن، الصراع الدولي في الخليج العربي: العدوان العراقي على الكويت الابعاد والنتائج العربية والدولية، مؤسسة الشراع العربي، ط1، (الكويت، 1996)، ص ص17-50؛ عادل محمد حسين العليان، العراق في السياسة الامريكية المعاصرة 1980-2003، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) قدمت الى كلية التربية-جامعة الموصل-2011م، ص ص221-240.

حاجته الى الاموال لتغطية نفقات الاعمار وتسديد الديون التي ترتبت عليه بسبب هذه الحرب(1).

قام الكويتيون بزيادة انتاجهم النفطي على الرغم من ادراكهم ان هذه الزيادة ستؤدي الى اضرار اقتصادية بالغة نتيجة انخفاض اسعار النفط، فانهم اخذوا يتسابقون في ارضاء الامريكان (2)، مقابل وعد امريكي بالموافقة على بيع الكويت اسلحة امريكية بقيمة ملياري دولار. وبالمقابل فان العراق كان يسعى جاهدا للحصول على سعر مقبول للنفط، حتى لا تتاثر خطط التنمية فيه، وهذا ما حدى بالرئيس العراقي آنذاك صدام حسين (1979-2003) لان يحذر الكويت من اثار هذه السياسة خلال انعقاد مؤتمر القمة العربية الطارىء في بغداد في 30 مايو/ ايار 1990 عندما قال: 'أن هبوط سعر البرميل من النفط بمقدار دولار واحد يؤدي إلى خسران العراق مبلغ بليون دولار سنوياً'(3).

ازدادت الاوضاع سوءا بين العراق والكويت بعد هبوط اسعار النفط الى مستويات متدنية، اذ وصل سعر برميل النفط الى (11-12) دولار خلال تلك المرحلة بسبب اغراق الكويت ودولة الامارات العربية المتحدة للسوق النفطية بزيادة الانتاج. وتطورت الاحداث على ضوء الشكوى التي قدمها نائب رئيس الوزراء وزير خارجية العراق طارق عزيز الى الامين العام لجامعة الدول العربية الشاذلي القليبي في 15 يوليو/ تموز 1990، وتضمنت الشكوى ايضا قضية الحدود والمنشأت الكويتية المقامة على الاراضي العراقية، وسحبها للنفط العراقي من حقل الرميلة في جنوب العراق، وكان المثير للاهتمام في هذه الشكوى هو ما ورد في نصها بان ما فعلته الكويت ودولة الامارات العربية المتحدة يمثل عدوانا على العراق، وقال ان ثمة مؤامرة بين بعض الدول

---

(1) للمزيد من المعلومات، ينظر: المصدر نفسه ، ص ص226-237.

(2) عوني عبد الرحمن السبعاوي، 'العراق والتحدي الامريكي الاطلسي: المواجهة الاستراتيجية في المشرق العربي' مجلة ام المعارك، (بغداد)، ع(27)، س(7)، 2001م، ص37.

(3) نقلاً عن: جين ادوارد سميث، حرب جورج بوش، ترجمة: محمود برهوم ونقولا ناصر، دار الفكر للنشر والتوزيع، (عمان، 1992)، ص36؛ محمد المشاط، كنت سفيرا للعراق في واشنطن.. حكايتي مع صدام في غزو الكويت، (بيروت،2008)، ص100.

العربية والولايات المتحدة الامريكية غرضها ايذاء العراق، وان هذه المؤامرة تنتهج نهجا جديدا يقوم على التآمر الاقتصادي [1]، واستطرد قائلا: 'أن الولايات المتحدة الامريكية حرضت بعض الدول العربية على زيادة انتاجها النفطي على الحصص المقررة من اوبك، الامر الذي ادى الى هبوط اسعار النفط من 27-28 دولارا للبرميل حتى وصل الى 11-12 دولارا، ومحاولة جر العراق الى خسارة سنوية بلغت لحو 14 بليون دولار'[2] وجاء هذا التخفيض والتآمر الاقتصادي ضد العراق بدفع من الولايات المتحدة الامريكية التي تروم الحصول على النفط العربي باسعار زهيدة بغية زيادة مخزونها الاستراتيجي على حساب ما موجود لدى العرب، ثم اختتم خطابه بالقول: "... اذا لم تنفع الكلمات في حمايتنا فلن يكون امامنا سوى العمل على اعادة الامور الى نصابها واستعادة حقوقنا المغتصبة'[3].

وردت الكويت على الشكوى العراقية برسالة من وزير خارجيتها صباح الاحمد الجابر الصباح الى الامين العام لجامعة الدول العربية في 18يوليو/ تموز 1990م، اكدت فيها ان الكويت قامت باستخراج النفط من ابار تقع ضمن اراضيها، وذكرت الرسالة ايضا ان العراق لا يزال يقوم بمحاولات لحفر ابار داخل الاراضي الكويتية، مما يلحق الضرر في مخزون حقول النفط القريبة من حدود البلدين [4].

وفي 21 يوليو/ تموز ارسل طارق عزيز رد الحكومة العراقية الى الامين العام لجامعة الدول العربية على الرسالة، واوضح في المذكرة بان الرسالة الكويتية مليئة بالمغالطات. وان الحقيقة التي ينبغي ان يعرفها كل العرب هي ان المسؤولين الكويتيين كانوا يتهربون

---

(1) للاطلاع على نص الشكوى، ينظر: بيار سالينجر واريك لوران، حرب الخليج الملف السري، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط11، (بيروت، 1993)، ص ص277-286؛ عودة بطرس عودة، حرب الخليج من المسؤول ؟!، (عمان، 1991)، ص ص 225-261.

(2) جريدة الجمهورية، (بغداد)، 18 تموز، 1990.

(3) جريدة الجمهورية، (بغداد)، 18 تموز، 1990.

(4) للمزيد من المعلومات حول نص الرسالة الكويتية، ينظر: محمود بكري، جريمة امريكا في حرب الخليج: الاسرار الكاملة، ط2، (القاهرة،1991)، ص190؛ محمد المشاط، المصدر السابق، ص100.

ويماطلون عمدا في اجراء اي تنسيق جدي بين البلدين، واكد طارق عزيز في مذكرته انه اذا كانت الكويت تكبدت خسائر مادية فاننا سفحنا الدم الغالي، فضلا عن تكبدنا الخسائر الهائلة [1]، وفيما يخص حقل الرميلة اكدت المذكرة العراقية ان هذا الحقل هو عراقي بالاسم والارض، وان ما سحبته حكومة الكويت منه عمدا في ظروف انشغال العراق بالحرب مع ايران، هو مثال واحد من امثلة التجاوزات الكويتية [2].

وعلى اثر هذه الاجواء المتوترة حاول بعض الزعماء العرب مثل الرئيس المصري السابق حسني مبارك (1981-2011)، والملك الراحل حسين بن طلال ملك الاردن (1953-1999)، والرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات (1988-2004) البحث في ايجاد حلول لهذه الازمة وابقاءها في اطارها العربي، ففي 24يوليو/ تموز1990م وصل الرئيس المصري الى بغداد التي كان قد وصلها قبله بيومين الامير سعود الفيصل وزير خارجية المملكة العربية السعودية، وقد اتفق خلال الزيارة على عقد لقاء بين مسؤولي البلدين في جدة [3] يوم 31 يوليو/ تموز1990، وكان الرئيس المصري على علم بهذا الاتفاق ومؤيدا له، فقام بزيارة الكويت بعد زيارته لبغداد[4].

وفي ظل الاجواء الدبلوماسية قامت ابريل غلاسبي April Glaspie سفيرة الولايات المتحدة الامريكية في بغداد بمقابلة الرئيس العراقي في 25 يوليو/ تموز1990م [5]، إذ اكدت السفيرة بان الولايات المتحدة الامريكية ليس لديها نية في التدخل في الصراعات العربية-العربية مثل

---

(1) نقلاً عن: حسن علي خضير علاوي العبيدي، تركيا ودول الجوار الشرق اوسطي 1988-1998 دراسة في العلاقات السياسية، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) قدمت الى كلية التربية-جامعة الموصل-2010، ص ص 95-96.

(2) Serzed Ahmedov, Turkiye-Iran Münasebetleri 1979-1991, (Ankara, 1996), S.75.

(3) يعرف اجتماع جدة باسم (مباحثات الفرصة الاخيرة). للمزيد من المعلومات عن الاجتماع، ينظر: بيار سالينجر واريك لوران، المصدر السابق، ص ص93-109.

(4) حسن علي خضير علاوي العبيدي، المصدر السابق، ص97.

(5) للمزيد من المعلومات عن مقابلة السفيرة الامريكية مع الرئيس العراقي، ينظر: مركز دراسات الوحدة العربية، الحرب على العراق: يوميات-وثائق-تقارير 1990-2005، (بيروت،2007)، ص ص161-169.

الصراع الحدودي مع الكويت، واشارت الى ان رئيسها (بوش الاب) "لا ينوي ان يعلن الحرب الاقتصادية على العراق"[1].

وفي ضوء اتفاق الزعماء العرب فقد تم عقد الاجتماع في جدة، وارسل الملك فهد بن عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية (1982-2005) رسالتين الى رئيسي الوفدين العراقي والكويتي لحضور الاجتماع، وقد اشار الكاتب محمود بكري الى ان الرئيس الامريكي اتصل هاتفيا بامير الكويت جابر الاحمد الصباح (1977-2006) واصدر له توجيهات عدة طالبا منه التقيد بها، وكانت تستهدف افشال المحادثات عبر اصرار الكويتيين على تشددهم في الاستجابة للمطالب العراقية، وكذلك التسويف والمماطلة في المفاوضات، مما يهيء للامريكان الاجواء الملائمة لتنفيذ مخططهم في الخليج العربي[2]، وهذا ما اثبتته تطورات الاحداث لاحقا.

جرت المفاوضات بين الوفدين العراقي برئاسة نائب رئيس مجلس قيادة الثورة (عزة ابراهيم الدوري)، والكويتي برئاسة ولي العهد سعد العبد الله الصباح [3]، كما كان متفق عليه في 31 يوليو/ تموز 1990م في جدة، وكانت الاجواء تسير باتجاه التصعيد ونتيجة لتمسك كل طرف بمواقفه وعدم التنازل عنها، الامر الذي افشل المفاوضات التي

(1) ف. ويليام اينغرال، مائة عام من الحرب: السياسة النفطية الامريكية-الانكليزية "والنظام الدولي الجديد"، تعريب محمود فلاحة، (بيتون، 1993)، ص292.

(2) محمود بكري، المصدر السابق، ص ص 321-322.

(3) كان لامير الكويت دور كبير في ارساء اجواء التوتر المسبق قبيل ساعات من اجتماع جدة يوم 31 تموز 1990م، فقد اثبتت احدى الوثائق التي حصل عليها الجيش العراقي بعد دخوله للكويت وتحمل رقم (353) مؤرخة في (7/ 1/ 1411هـ)، وعليها تهميش صادر من الامير نفسه وموجه لسعد العبد الله رئيس الوفد الكويتي، يقول فيها ما نصه: "الشيخ سعد تحضر الاجتماع بنفس شروطنا المتفق عليها والاهم بالنسبة لنا مصالحنا الوطنية ومهما ستسمعون من العراقيين والسعوديين عن الاخوة والتضامن العربي لا تصغوا اليه. كل واحد منهم له مصلحة، السعوديون يريدون اضعافنا واستغلال تنازلنا للعراقيين لكي نتنازل لهم مستقبلا عن المنطقة المقسومة، والعراقيون يريدون تعويض حربهم من حسابنا. لا هذا يحصل ولا ذاك وهو رأي اصدقائنا في مصر وواشنطن ولندن... اصروا في مباحثاتكم نحن اقوى مما يتصورون". عادل محمد حسين العليان، المصدر السابق، ص239.

كانت بارقة الامل الاخيرة في حل الخلاف العراقي-الكويتي [1]، وهـذا مـا ادى في النهايـة الى دخـول القـوات العراقيـة الى الكويـت في 2 اغـسطس/ آب 1990م والـسيطرة عليهـا بالكامل [2].

حاول عدد من الرؤساء العرب تدارك الموقف مـن خـلال الاتـصالات والزيـارات والاجتماعات[3] لايجاد حل عربي للازمة، الا ان كل هذه الجهود قد باءت بالفشل نتيجة للضغط الذي مارسته الولايات المتحدة الامريكيـة علـى هـؤلاء، فخـلال مكالمـة الـرئيس الامريكي للملك حسين الذي كان موجـوداً في القـاهرة لايجـاد حـل للازمـة مـن خـلال جلسات الجامعة العربية، قال جورج هربـرت بـوش مـا نـصه "ان الغـزو العراقـي تهديـد مباشـر لامـن الولايـات المتحـدة الامريكيـة ومـصالحها، وان الكـونغرس والـراي العـام ووسائل الاعلام الامريكـي كلـها تطالبـه بالتـصرف بالفعـل العـسكري ولـيس بقـرارات

(1) محمد حسنين هيكل، حرب الخليج اوهـام القـوة والنـصر، مركـز الاهـرام للترجمـة والنـشر، (القـاهرة، 1992)، ص ص349-350.

(2) Irfan C. Acar, Diş politika, (Ankara, 1993), s.50; Cameron s. brown, "turkey in the gulf wars of 1991 and 2003", (Turkish studies), Vol. 8, No.1, March 2007, p.85.

(3) من هذه الاجتماعات، اجتماع وزراء الخارجية العرب يوم الخميس 2 آب 1990م، الذي ادان دخول القوات العراقية للكويت. صحيفة اخر ساعة، (مصر)، ع(2911)، 8 آب 1990.

الادانة "[1]، وكتب بول ولفوتز Paul Wolfowitz – مساعد وزير الدفاع الامريكي- تقريرا قال فيه: "العراق اخطر دولة عربية على المصالح الامريكية"[2] .

لقد استثمرت الولايات المتحدة الامريكية غياب التوازن الدولي بعد نهاية الحرب الباردة وبوادر تفكك الاتحاد السوفيتي السابق، فاندفعت بكل قوة للسيطرة على مجلس الامن، واستخدمت هيئة الامم المتحدة كاداة اولى لتشكيل التحالف الدولي المناهض للعراق [3]، فاصدر مجلس الامن اول قراراته في هذه الحرب المرقم (660) الصادر في 2 اغسطس/آب 1990م، [4] والذي يتضمن ادانة العراق ومطالبته الانسحاب من الاراضي الكويتية دون قيد او شرط [5] .

---

(1) نقلاً عن: محمد حسنين هيكل، حرب الخليج ...، ص ص 381-382؛ بعد مضي ساعات على اجتياح القوات العراقية للكويت عقد الرئيس الامريكي اجتماعا مع كبار مسؤوليه وهم: نائب الرئيس دان كويل، وسكرتير البيت الابيض جون سنونو، ووزير الخزانة نيكولا برادي، ووزير العدل ريتشارد ثورنبورغ، ووزير الدفاع ريتشارد بروس تشيني (المعروف بديك تشيني)، ومدير الاستخبارات المركزية وليام وبستر، ورئيس الاركان كولن باول، والجنرال نورمان شوارتزكوف رئيس القيادة المركزية المرسلة الى الخليج العربي فيما بعد. عادل محمد حسين العليان، المصدر السابق، ص243؛ للمزيد من المعلومات عن دور الجنرال شوارتزكوف في حرب الخليج الثانية؛ ينظر : مذكرات شوارتزكوف، الامر لا يحتاج الى بطل ! ، تعريب: نور الدين صدوق وغلاب الجابري، (دمشق، د. ت)، ص ص 293-300.

(2) أنيس الدغيدي، سري للغاية: الـ CIA وملفات الحكام العرب (وثائق تنشر لاول مرة)، دار الكتاب العربي، ط1، (دمشق، 2006)، ص 289.

(3) Haluk Gergre, Türk Dis Politikasinin: Ekonomi Politigi, Baski 2, (Istanbul, 1999), SS. 181-182.

(4) للاطلاع على نص القرار، ينظر: الملحق رقم (2).

(5) مذكرات جيمس بيكر، سياسة الدبلوماسية، ترجمة: مجدي شرشر، ط2، مكتبة مدبولي، (القاهرة، 2002)، ص ص406-407؛ عبد الكريم العلوجي، الصراع على العراق من الاحتلال البريطاني الى الاحتلال الامريكي، (القاهرة، 2007)، ص87؛ واصدر مجلس الامن الدولي بعد ذلك قرارات اخرى بحق العراق ومنها القرار(661) الذي صدر في 6 آب 1990 والقاضي بفرض العقوبات الاقتصادية على العراق. ينظر نص القرار: الملحق رقم (3)؛ وبعد اقل من اربعه اشهر صدر قرار مهم اخر برقم (678) في 29 تشرين الثاني 1990م نص على استخدام القوة العسكرية ضد العراق. جيف سيمونز، التنكيل بالعراق: العقوبات والقانون والعدالة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، (بيروت، 1998)، ص ص 64-77؛ كرستين عبدالكريم ديلان، قذارة الحرب النظيفة، تعريب محمد كاظم مجيد،

اخذت الولايات المتحدة الامريكية تتولى زمام الامور، وقامت بالضغط على المملكة العربية السعودية للموافقة على طلب التدخل العسكري الامريكي بحجة حماية الاراضي السعودية من هجوم عراقي محتمل عليها، ووافق الملك فهد بن عبدالعزيز يوم 6 اغسطس/ آب على استقبال هذه القوات على الاراضي السعودية، بعد ان قال له وزير الدفاع الامريكي (ديك تشيني Dick Cheney) والجنرال (نورمان شوارتزكوف Norman Schwarzkopf) قائد القيادة المركزية المسؤولة عن الخليج والذي اصبح فيما بعد قائد قوات التحالف الدولي المناهض للعراق بقيادة الولايات المتحدة الامريكية "اننا نعتقد ان العراق سيهاجم السعودية خلال 48 ساعة"[1]، وهكذا بدات القوات الامريكية والمتحالفة معها بالوصول الى السعودية [2].

واستمرت التحشدات والاستعدادات حتى قيام الحرب صباح يوم الخميس 17 يناير/ كانون الثاني 1991م، واستمرت حتى يوم 28 فبراير/ شباط1991م.[3]

(بغداد، 2002)، ص4. والجدير بالذكر ان واشنطن عطلت اي دور لمجلس الامن، وحصرت جهود الامين العام للامم المتحدة (خافيير دي كويلار) عند حدود القرارات ولم يذهب أبعد من ذلك. جريدة الجمهورية، (بغداد)، 19 شباط 1992؛ حسن نافعة، اصلاح الامم المتحدة في ضوء المسيرة المتعثرة للتنظيم الدولي، الدار العربية للعلوم، ط1، (بيروت، 2009)، ص ص 110-111. ينظر نص القرار (678) الصادر بتاريخ 29 تشرين الثاني 199: الملحق رقم (4).

(1) نقلاً عن: حسن علي خضير علاوي العبيدي، المصدر السابق، ص101؛ عادل محمد حسين العليان، المصدر السابق، ص ص 250-252.

(2) كانت قوات التحالف تتكون من: الولايات المتحدة الامريكية، بريطانيا، وفرنسا، والمملكة العربية السعودية، وجمهورية مصر العربية، وسوريا، والمغرب، والكويت، وسلطنة عمان، وباكستان، وكندا، والامارات العربية المتحدة، وقطر، وبنغلاديش، واستراليا، وايطاليا، وهولندا، والنيجر، والسنغال، واسبانيا، والبحرين، وبلجيكا، وكوريا الجنوبية، وافغانستان، والارجنتين، والنرويج، وتشيكوسلوفاكيا، واليونان، وبولندا، والفلبين، والدنمارك، والمجر. استخدمت قوات التحالف (3600) دبابة و(1800) طائرة و(150) قطعة بحرية. عبدالكريم العلوجي، المصدر السابق، ص ص 87-90.

(3) للمزيد من المعلومات عن مجريات الحرب، ينظر: يفغيني بريماكوف، يوميات بريماكوف في حرب الخليج: حرب كان تجنبها ممكنا، ط1، (بيروت، 1991)، ص ص83-109؛ محمد حسنين هيكل، الامبراطورية الامريكية والاغارة على العراق، دار الشروق، ط3، (القاهرة، 2004)، ص ص 99-148؛

اولا: الموقف الامريكي من ازمة وحرب الخليج الثانية

يتبين من خلال تتبع احداث ازمة وحرب الخليج الثانية، ان الازمة كانت عملا من اعمال الولايات المتحدة الامريكية، فان خلفيات الازمة وكيفية اندلاعها لم تكن الا من صنع السياسة الامريكية. والسؤال الذي يطرح بهذا الصدد، هو كيف استطاعت الولايات المتحدة الامريكية ادارة هذه الازمة سياسيا ودبلوماسيا وعسكريا؟

أ-الادارة السياسية والدبلوماسية للازمة:

اذا كانت الحشود العسكرية العراقية على الحدود الكويتية قبل 2 اغسطس/آب 1990م قد جاءت لتخويف الكويت او لاجتياحه، لماذا لم تتخذ واشنطن موقفا صريحا من ذلك، كما اشار جيمس بيكر James Baker وزير الخارجية الامريكي من ان الزعامة الامريكية تتعرض للتحدي من الغزو؟ لقد كانت الادارة الامريكية تتوقع الغزو في اي لحظة، الا انها بقيت تنتظر الفرصة الذهبية لاعلان الحرب التي جاءت في الكلمة الاولى التي صرح بها جورج بوش الأب يوم الاحد 5 اغسطس/آب في حدائق البيت الابيض، [1] وهي الحرب التي ارست تصورا استراتيجيا امريكيا لامن الخليج العربي، حيث "من بين خمسين مليون برميل بترول تستهلك يوميا في العالم الغربي، فان عشرين مليون تاتي من ابار الخليج العربي." [2]

ومن الجدير بالذكر، ان صحيفة نيويورك تايمز New York Times ذكرت ان نظام الخدمة الاختيارية المعروف بـ(مجلس التجنيد) كان على اهبة الاستعداد وجاهزا للبدء

Timothy J Lynch and Roberts. Singh, After Bush: The Case for Continuity in American Foreign Policy, Cambridge University Press, (New York, 2008), pp. 151-158.

(1) مذكرات جيمس بيكر، المصدر السابق، ص404.

(2) ناظم عبدالواحد الجاسور، تاثير الخلافات الامريكية-الاوروبية على قضايا الامة العربية حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت،2007)، ص137.

باستدعاء الجنود للخدمة العسكرية خلال 24 ساعة [1]، ومنذ ابريل/ نيسان تم استدعاء مئة الف رجل لاخضاعهم للتدريب الاساسي ثم الحاقهم الى السعودية. [2]

وفي الواقع، ان المتتبع للهجة الخطاب السياسي الامريكي منذ الساعات الاولى لاندلاع الازمة يلاحظ -- من دون تفكير عميق- ان النوايا الامريكية واضحة جدا، وان الحرب واقعة لا محالة [3].

ان استبعاد الحل السلمي كان المسعى الذي استنفرت له ادارة بوش الاب كل امكانياتها العسكرية، المالية، والدبلوماسية، والاستخباراتية، لان الحل السلمي لا ينسجم مع ما وضع من مخطط استراتيجي، من اولوياته فرض الهيمنة الامريكية على منطقة الخليج العربي والنفط الذي فيها. وهذا ما تمخض عنه الاجتماع الذي عقده مجلس الامن القومي الامريكي في 4اغسطس/ آب 1990 في كامب ديفيد، إذ قرر انتهاج سياسة دبلوماسية القوة ضد العراق، على الشكل الاتي: العزل السياسي للعراق، الضغوط الدبلوماسية، الضغوط الاقتصادية، واخيرا التحرك نحو العمل العسكري. [4]

وقد انصبت سياسة العزل السياسي للعراق من خلال الاتصال بكل دول العالم لاصدار بيانات تعبر عن وجهات نظر حكوماتها في ادانة الاجتياح العراقي للكويت [5]،

---

(1) New York Times, 3/4/1990.

(2) ابراهيم خليل العلاف، العراق والولايات المتحدة الامريكية: دراسات في التاريخ والسياسة والنفط والتعليم، مركز الدراسات الاقليمية، سلسلة شؤون اقليمية رقم (7)، جامعة الموصل -2006، ص156.

(3) نورد دايفيس، درع الصحراء وفضيحة النظام الدولي الجديد، ترجمة: بشير يوسف البرغوثي، دار الدليل الوطني للنشر، (عمان،1991)، ص85؛ للمزيد من المعلومات، ينظر:

Philip Robins, Suits and Uniforms: Turkish Foreign Policy Since the Cold War, University of Washington Press, N.D, pp. 15-17.

(4) مذكرات جيمس بيكر، المصدر السابق، ص406؛ احمد طحان ، الانهيار الامريكي: رائحة الدم في حياة الرئيس جورج بوش، دار المعرفة، ط1، (بيروت، 2009)، ص ص 211-215.

(5) قامت الجماعة الاوربية باصدار بيان بتاريخ 2 اغسطس/ آب 1990م في شان ادانة الاجتياح العراقي للكويت. ينظر الملحق رقم (5)؛ كما قامت باصدار بيان ثاني بتاريخ 6 اغسطس/ آب 1990م في شان تكرارها ادانة الاجتياح العراقي للكويت وتنفيذ العقوبات الاقتصادية التي فرضها مجلس الامن على العراق. ينظر الملحق رقم (6).

وضرورة احترام المواثيق الدولية. اما من الناحية الدبلوماسية فقد سعت الولايات المتحدة الامريكية الى بناء تحالف دولي يجمع الشرق والغرب، فضلاً عن الحصول على اجماع عربي في ادانة العراق والاصطفاف مع التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة الامريكية، واستصدار القرارات الدولية، التي بلغت اثناء الازمة اثني عشر قرارا ابتداء بـ (القرار 660) حتى (القرار رقم 678) الذي اجاز استخدام القوة العسكرية [1]، بعد انتهاء المهلة المحددة لتنطلق منها "عاصفة الصحراء" في 17 يناير/كانون الثاني 1991م [2].

ومن اجل فتح الطريق للعمل العسكري، فان ادارة البيت الابيض عملت على اتخاذ العديد من الخطوات المهمة بهذا الصدد:

1- تمكنت الولايات المتحدة الامريكية وبجهودها السياسية والدبلوماسية من اجهاض اي مسعى تفاوضي مع العراق، بهدف التوصل الى تسوية سياسية. كما استطاعت الادارة الامريكية ان تحول الازمة من مواجهة عربية-عربية يمكن حلها في اطار النظام الاقليمي العربي الى مواجهة عالمية، وعدتها تهديدا للمصالح الغربية عموما، إذ اعلن وزير الدفاع الامريكي (ديك تشيني) ان المزاوجة بين القوة العسكرية العراقية المكونة من مليون عسكري مع 20٪ من نفط العالم، تمثل تهديدا كبيرا للمصالح الامريكية والعالمية [3].

2- كما دفعت الولايات المتحدة الأمريكية عدد من الأنظمة العربية الفاعلة في النظام الاقليمي العربي، من خلال التهديد والابتزاز والاغراءات والوعود،

---

(1) للمزيد من المعلومات عن القرارات الدولية اثناء الازمة، ينظر: محمد عبد الله الدوري، "قرارات مجلس الامن الدولي الخاصة والقانون الدولي"، مجلة افاق عربية، (بغداد)، ع(2)، شباط 1992، ص ص24-31؛ باسيل يوسف بجك، العراق وتطبيقات الامم المتحدة للقانون الدولي (1995-2005) دراسة توثيقية وتحليلية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، (بيروت، 2006)، ص ص 89-109.

(2) ناظم عبد الواحد الجاسور، تاثير الخلافات ...، ص139؛ للمزيد من المعلومات، ينظر: نبيل السمان، وثائق وزارة الدفاع الامريكية في حرب الخليج-عاصفة الصحراء، (دمشق، 1993).

(3) بوب ود وورد، القادة: اسرار ما قبل وبعد ازمة الخليج، ترجمة: عمار جولاق ومحمود العابد، الاهلية للنشر والتوزيع، (عمان، 1991)، ص191.

بشطب الديون وتقديم المساعدات اذا عملت على تهميش اي دور يمكن للجامعة العربية ان تلعبه، بما ينص عليه ميثاقها في تسوية الازمة بالطرق السياسية والدبلوماسية[1].

3- ان قرارات قمة 9-10 اغسطس/ آب 1990م للقادة العرب في القاهرة، فتحت الطريق امام استدعاء القوات الامريكية بشكل شرعي[2]، ومثلت الخطوة الاساسية التي قاتلت من اجلها الولايات المتحدة الامريكية، وبالمقابل مثلت حقيقة تهميش الدور العربي في الازمة، وحولته الى تابع لتنفيذ ما يفرض عليه، وهو ماكشف عنه عملية التصويت اساسا، حيث ظهر الانقسام الكبير في الصف العربي[3].

4- لقد استطاعت الولايات المتحدة الامريكية ان تنزع القدرة على التحكم بمسار الازمة من ايدي الامم المتحدة، وان تحول مجلس الأمن الدولي الى مكتب قانوني تابع الى وزارة الخارجية الامريكية، يقوم باصدار بيانات الشجب والتنديد والقرارات [4].

---

(1) ناظم عبد الواحد الجاسور، تاثير الخلافات ....، ص140؛ محمود سالم السامرائي وشهلاء كمال الجوادي، "منظمة الامم المتحدة بين التفعيل والتهميش بعد انتهاء الحرب الباردة"، مجلة دراسات اقليمية، ع(14)، س(5)، مركز الدراسات الاقليمية-جامعة الموصل، 2009، ص55.

(2) عبد الخالق عبد الله، "أزمة الخليج: خلفية الازمة-دور الادراك والادراك الخاطئ"، مجلة المستقبل العربي، (بيروت)، س(14)، ع(148)، حزيران 1991، ص69.

(3) للمزيد من المعلومات عن مؤتمر القمة العربي في القاهرة، ينظر: سامي عصاصة، وثائق حرب الخليج: حقيقة ما جرى في مؤتمر القمة العربي في القاهرة، مكتبة بيسان، ط1، (بيروت، 1994)، ص ص130-132.

(4) ناظم عبد الواحد الجاسور، تاثير الخلافات ...، ص ص 140-141؛ للمزيد من المعلومات ينظر:

Ramazan Gözen, "Turkish Foreign Policy in Turbulence of the Post-Cold War Era: Impact of External and Domestic consTraints", in, Idris Bal (ed), Turkish Foreign Policy in Post-Cold War Era, (USA, 2004), pp.36-37.

5-استطاعت الادارة الامريكية ان ترمي بتكاليف الحشد العسكري وما يتبعه من الحرب على كاهل الدول العربية وعدد من الدول الاوربية واليابان، بحيث تحولت الى متعهد "لتحرير الكويت" مقابل مليارات الدولارات [1].

ومن الجدير بالذكر، انه في الوقت الذي كانت تبدي فيه الولايات المتحدة الامريكية مرونة دبلوماسية في عملية استخدام القوة واعطاء مهلة 45 يوماً للانسحاب من الاراضي الكويتية، فان الادارة الامركية مارست التهديد بعدم فسح اي مجال للتراجع العراقي، وغلقت كل المنافذ امامه. اذ ان الرئيس الامريكي اوصى وزير خارجيته قبل المفاوضات التي جرت مع طارق عزيز في جنيف [2] بتاريخ 9 يناير/كانون الثاني 1991، قائلا له بالحرف الواحد: "جيم ان المهم في المحادثات ان لا تقدم له اي بصيص امل في امكانية التسوية او حتى التفاوض، وانما ابلاغ لغة التهديد بالحرب اذا لم ينسحب العراق" [3].

ان اللهجة الاستفزازية التي اتسم بها الخطاب السياسي الامريكي في الايام الاخيرة للازمة، اجهضت اي مبادرة سلمية يمكن ان تبقي على قوة العراق العسكرية، اذ صرح جورج بوش الاب ان "انسحاب العراق من الكويت ليس كافيا لحل الازمة، وانما يتحتم لحلها ان يتم نزع قوة العراق العسكرية" [4].

وبهذا الصدد، اشار الصحفي الامريكي (مايكل ماسينغ) Michael Massing "انه في الايام الاخيرة للازمة، وقبل تفجيرها، كان أسوأ سيناريو بالنسبة الى الادارة الأمريكية

---

(1) مذكرات جيمس بيكر، المصدر السابق، ص ص 406-409.

(2) للمزيد من المعلومات عن المفاوضات التي جرت في جنيف، ينظر: نصوص الحرب (طارق عزيز-جيمس بيكر)، المحادثات الكاملة التي جرت في جنيف قبيل حرب الخليج بايام، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، (بيروت، 1992).

(3) Quoted in: Jean Toulat, le Pape Contre la Guerre du Golfe: Jean-Paul II censure, (Paris, 1991), p.130.

(4) نقلاً عن: محمد حسنين هيكل، حرب الخليج...، ص ص515-516. والجدير بالذكر ان الرئيس الامريكي في جلسة مشتركة مع الكونغرس يوم 11 سبتمبر/ ايلول 1990 تعهد "بإسقاط الرئيس صدام حسين" الأمر الذي يتعارض كلياً مع الاهداف السابقة للولايات المتحدة الامريكية في الضغط على العراق لإرغامه على الانسحاب من الكويت. ستيفن غروبارد، حرب السيد بوش: مغامرات في سياسات الوهم، ترجمة : خالد ايوب وعبد الرحيم الفرا، (عمان، 1992)، ص 119.

هو احتمال استجابة الرئيس العراقي لطلب الانسحاب، وان الادارة كانت محتاطة لـذلك، وكانت لديها الخطط لاحباط عملية الانسحاب هذه"[1]. كمـا ان عمليـة الانـسحاب يزيـل المبرر لبقية القرارات المتخذة سابقا من قبل مجلس الامن. وكما ذكرنا مرارا، لم يكن هـدف الولايات المتحدة الامريكية الاساسي الانسحاب مـن الكويـت وانمـا تـدمير قـوة العـراق العسكرية. وهذا بالتحديد ما صرح به وزير الدفاع الامريكي (ديك تشيني) قبل عـدة ايـام من ايقاف الحرب، اذ قال: "نريد تـدمير القـوات العـسكرية الاسـتراتيجية للعـراق لمـا فيـه صالح الامن والاستقرار في المنطقة"[2]. وضمن اطـار هـذا الهـدف، يمكـن فهـم واسـتنكار عملية القصف الوحشي للقوات العراقية المنسحبة من الكويت، اذ تعرضت هـذه القـوات المنسحبة طوال اربعة ايام لمحرقة فعلية، اذ قصفت بقنابل الوقود والهـواء Air fuel Bombs التي تعد ذات قوة تدميرية هائلة، ويصفها بعض الخبراء بانها بمثابـة قنابـل نوويـة صـغيرة. كما ان هدف تدمير العراق هو الذي يفسر القرارات التي اتخذها مجلس الامن بعـد وقـف اطلاق النار التي تضمنت العمل على تدمير اسلحة الدمار الشامل لديـه ووضـع اقتـصاده جزئيا تحت وصاية الامم المتحدة وتجويع اطفاله وقتلهم وفرض رقابة صارمة علـى تطـوره الصناعي والعلمي [3].

ب-الادارة العسكرية للازمة:

اصبحت الولايات المتحدة الامريكية بحلول شـهر نـوفمبر/ تـشرين الثـاني 1990م، قد استكملت استعداداتها لشن الحرب، ولكن يجب ان يكون هناك قرار من مجلس الامـن يفوض التحالف الدولي بموجب المـادة رقـم (51) اسـتخدام القـوة للـدفاع عـن الـنفس، ويجب ان يتم اقراره في هذا الـشهر نفـسه، إذ تتـولى الولايـات المتحـدة الامريكيـة رئاسـة مجلس الامن. وسوف تنتقل الرئاسة الدوليـة للمجلـس الى الـيمن المؤيـد للعـراق، الامـر

(1) نقلاً عن: محمد الاطرش، "أزمة الخليج: جذورها والسياسة الامريكية تجاهها"، مجلة المستقبل العربي، (بيروت)، ع(155)، س(14)، كانون الثاني 1992، ص36.

(2) نقلا عن: صحيفة الراي، (عمان)، 18 شباط 1991م.

(3) محمد الاطرش، المصدر السابق، ص41.

الذي سيشكل عقبة كبيرة امام الولايات المتحدة الامريكية في تنفيذ مخططها في شن الحرب، صدر قرار مجلس الامن ذو الرقم (678) في 29 نوفمبر/ تشرين الثاني1990م وباغلبية (12) صوتا وامتناع الصين عن التصويت ورفض كوبا واليمن [1].

وليس من الغريب حصول الولايات المتحدة الامريكية على التايد الكافي في مجلس الامن على قرار استخدام القوة، فان جيمس بيكر قد اكد انه "بوسع الدبلوماسية المكثفة ان تمكننا من الحصول على التايد الضروري ... في عملية معقدة من التملق والاقناع والتهديد، بل وشراء الاصوات في بعض الاحيان. وهذه هي سياسة الدبلوماسية"[2].

ويكشف جيمس بيكر في كل اللقاءات الدبلوماسية التي جرت مع رؤساء الدول الاعضاء في مجلس الامن- وقبيل استصدار القرار (678)- ان الولايات المتحدة الامريكية اخفت نواياها في شن الحرب، ولايهمها الا اصدار القرار، باللغة والالية التي يتضمنها، ومن ثم يبقى عليها التفسير الذي تقدمه في حال شن الحرب، وهو ما عبر عنه عند لقاءه وزير الخارجية الماليزي (الحاج ابو الحسن الحاج عمر 1997-2000) في لوس انجلوس Los Angeles الذي اخبره ان "القرار الذي نقترحه في الأمم المتحدة سيكون ذو طبيعة عامة، انه لن يتضمن ذكرا لكلمة القوة، ولن يتضمن كلمة عسكري"[3].

وفي الوقت الذي تم فيه التصويت على القرار (678)، تكون الولايات المتحدة الامريكية قد اكملت حشدها في منطقة الخليج العربي لاكثر من خمسمائة الف جندي امريكي بكامل معداتهم العسكرية، فضلاً عن الاسطول السادس في حوض البحر المتوسط، والاسطول الخامس في بحر العرب، فضلاً عن جنود الدول المتحالفة معها [4].

(1) عادل محمد حسين العليان، المصدر السابق، ص255؛ للمزيد من المعلومات، ينظر: صحيفة الراي، (عمان) 31 ايار 1999.

(2) مذكرات جيمس بيكر، المصدر السابق، ص ص444-446.

(3) مذكرات جيمس بيكر، المصدر السابق ، ص467.

(4) للمزيد من المعلومات عن اعداد جنود قوات التحالف بحسب الدولة، ينظر: الملحق رقم (7).

وقبل انتهاء المهلة المحددة لاستخدام القوة، او لاعلان الحرب، صوت مجلس الشيوخ الامريكي على تفويض الرئيس (جورج بوش الاب) بشن الحرب باغلبية 52 صوتا مقابل 42 صوتا معارضا (1).

ومما لا شك فيه ان صدور القرار (678) قد شكل بحد ذاته مبايعة لشرعية الحشد العسكري الامريكي، من دون ان ترفع علم الامم المتحدة او ان يرتدي جنودها القبعات الزرق، كما هو مثبت في ميثاق الامم المتحدة. وليس هناك من دور لمجلس الامن في مجريات الحرب، الامر الذي اضطر الامين العام السابق (خافيير دي كويلار) Javier de cuellar (1982-1991) الى الاعتراف صراحة، ومن شدة الضحايا والتدمير، بان "هذه الحرب التي تجري في الخليج لم تكن حرب الامم المتحدة"(2).

كما اعلن خافيير دي كويلار في تقريره السنوي لعام 1991 تحت رقم (1/46) في 6 ايلول/ سبتمبر 1991، ان "الاجراءات التي اتخذت في اللجوء الى القوة لم تتم بدقة وفقا للفصل السابع من الميثاق، حيث اجاز مجلس الامن استعمال القوة من قبل دولة او مجموعة من الدول بدلا من الامم المتحدة نفسها"، كما اكد الامين العام على "ضرورة التزام مجلس الامن باحكام التناسب في استعمال القوة وكذلك تطبيق قوانين الحرب في النزاعات المسلحة"(3).

ولكن اذا كان هذا موقف الامين العام للامم المتحدة في الحرب وهو الذي "اصبح موظفا بسيطا في المنظمة الدولية، لايردد غير الكلمات التي تقدم اليه" (4) بحسب تعبير الصحفية الفرنسية سيرج مارتي Serge Marti. فان وزير الخارجية الفرنسية رولان

---

(1) ناظم عبد الواحد الجاسور، تاثيرات الخلافات ....، ص144.

(2) نقلاً عن: مجلة السياسة الدولية، "يوميات حرب الخليج" (القاهرة)، ع(102)، 1991، ص68.

(3) للمزيد من المعلومات عن تقرير الامين العام للامم المتحدة، ينظر: جريدة الثورة، (بغداد)، 29 ايلول 1991.

(4) Le Monde, (Paris), 13/7/1991.

دوما Roland Dumas قد اعلن " ان مجلس الامن قد وضع بين قوسين، وخلال الحرب، ان الامور جرت بشكل جعل المجلس ينذثر "[1].

في الواقع، اذا كان خافيير دي كويلار قد اكد على ان " انتصار الحلف على العراق لا يعني بصراحة انتصارا للامم المتحدة "[2] ، فان وزير الدفاع الفرنسي بيير جوكس Pierre Jeux الذي خلف شوفنمان Chevenement بعد استقالته، قد صرح " باننا طبقنا قرارات الولايات المتحدة "[3] .

اما الصحفية ايفا شيورا مونيه فقد كتبت مقالة تحت عنوان " تغيير منظمة الامم المتحدة " ان " الوضع الذي حصل بعد الحرب الباردة سمح للولايات المتحدة بان تستحوذ بكل فظاظة على السلطة في مجلس الامن وان تدفع الامم المتحدة لتوصيات بحسب رغبتها في موضوع حرب الخليج ضد العراق "[4].

ثانيا : الموقف الاوربي من ازمة وحرب الخليج الثانية

في الواقع، لم يكن اجتياح الكويت من قبل العراق يمثل بالشيء الغريب للاوربيين لانهم اعتادوا على تلك النزاعات العربية-العربية، التي كثيرا ما تندلع لاسباب سياسية وحدودية وعشائرية، بقدر ما كان صدمة لهم واستغرابا للطريقة التي تعاملت بها الولايات المتحدة الامريكية مع هذه الازمة منذ اندلاعها وحتى نهايتها بالحرب.

على الرغم من بيانات الشجب والتنديد التي صدرت من كل العواصم الاوربية بشأن هذه الازمة، الا ان اوربا والخطوات المتسارعة للوحدة الالمانية، اطلقت صيحات الحذر والخوف من عودة القوة العسكرية الالمانية من جديد، واجمعت على الحل السياسي لتلك الازمة وفي اطار جامعة الدول العربية ورعاية الامم المتحدة. وما بين انهيار الاتحاد

---

(1) Ibid, 12/3/1991.

(2) نقلا عن: ناظم عبد الواحد الجاسور، تاثير الخلافات ...، ص145.

(3) Quoted in: Jean Toulat, Op. Cit., p. 56;

عن اسباب استقالة وزير الدفاع الفرنسي (شوفنمان) ينظر لاحقا.

(4) نقلاً عن: صحيفة الراي، (عمان)، 9 تشرين الاول 1992.

السوفيتي السابق وتداعياتها الجسيمة وازمة الخليج الثانية، وجدت اوربا نفسها وسط خيارات واحتمالات لا يمكن التكهن بمستقبلها، لكنها مضطرة لكي تتخذ الموقف وتنتهج السياسات التي تتناسب مع حجمها السياسي والاقتصادي والمالي، وتؤكد حضورها الدولي كفاعل جديد في محيط العلاقات الدولية الذي شهد تغيرا جذريا بعد انتهاء الحرب الباردة [1] .

وفي ضوء ذلك، فان الاسئلة التي تطرح هي: كيف استطاعت اوربا ان تطرح رؤيتها وافكارها الخاصة بادارة الازمة من الناحية السياسية والدبلوماسية والعسكرية؟ وهل استطاعت ان تبلور سياسة مشتركة ازاء ذلك؟ وما هي تداعيات حرب الخليج الثانية على المكانة الدولية للجماعة الاوربية كلاعب مؤثر في حل القضايا والازمات الاقليمية والدولية؟ ونظرا لكثرة دول الاتحاد الاوربي، فاننا سنركز على ابرز الدول المشاركة في الحرب.

أ-موقف وردود الفعل البريطانية خلال حرب الخليج الثانية

رات بريطانيا ان الاجتياح العراقي للكويت هو خرق لميثاق الامم المتحدة، وتهديد لامن منطقة الخليج العربي، ويمثل انتهاكا لسيادة اراضي دولة عضو في الامم المتحدة[2].

كانت بريطانيا اكثر الدول الاوربية تشددا ازاء العراق، واكثرها اقترابا من موقف الولايات المتحدة الامريكية في ما يتعلق بالتصعيد العسكري. ويعود هذا الموقف الى التحالف الاستراتيجي مع واشنطن، فضلا عن قيام العراق باعدام الجاسوس البريطاني Bazoft [3]، وكذلك المصالح المالية البريطانية؛ اذ يقع في بريطانيا مقر مكتب الاستثمار الكويتي المسؤول عن ادارة الاموال الكويتية في الخارج المقدرة بنحو مئة مليار دولار[4].

(1) ناظم عبدالواحد الجاسور، تاثير الخلافات ...، ص146.

(2) محمد الاطرش، المصدر السابق، ص ص 36-37.

(3) David Childs, The Two Red Flags: European Social Democracy and Soviet Communism Since 1945, (New York, 2000) , p.109.

(4) صحيفة الراي، (عمان)، 29 كانون الثاني 2011؛ علي الحاج، المصدر السابق، ص 177.

1. الموقف الرسمي البريطاني

مع بدء العمليات العسكرية، اعلنت بريطانيا ان الهدف من العمليات هو تحرير الكويت. وجاء ذلك من خلال تصريح وزير الخارجية البريطاني دوجلاس هيرد Douglas hurd في صحيفة " اللوموند الفرنسية " اكد فيه ان العمليات العسكرية التي تشارك فيها بلاده تستهدف تحرير الكويت. وانه ليس لدى بريطانيا اهداف اخرى، كاحداث تغيير في حدود العراق، او فرض حكومة جديدة. وان القوات العراقية ستتعرض لعمليات قصف لا مثيل لها في التاريخ العسكري[1].

اما رئيس الوزراء البريطاني جون ميجورJohn Major [2] 1990-1997 فقد حدد الاهداف العسكرية بالاتي [3]:

أ-اخراج العراق من الكويت.

ب-اعادة الحكومة الشرعية.

ج-دعم سلطات الامم المتحدة.

كما اعلن وزير الدفاع البريطاني توم كنك Tom King، ان القوات البريطانية تشارك في العمليات العسكرية في الخليج ضمن قوات التحالف الدولي ضد العراق. وان القوات المتحالفة تنفذ حوالي "ألف" طلعة جوية يوميا. وان دقة الاصابة تبلغ 80٪، واكد فقدان طائرتي تورنيدوTornado وطاقميها[4].

وفي مجلس العموم البريطاني، عقدت جلسة خاصة في 21 يناير/كانون الثاني 1991م، لمناقشة تطورات الحرب في الخليج. واسفرت عن قرار يؤيد القوات البريطانية

(1) Le Monde, (Paris), 17/1/1991.

(2) جون ميجور: سياسي بريطاني، ولد في 29 اذار 1943م في لندن، عمل في احد البنوك عام 1965م، دخل العمل السياسي مع حزب المحافظين، وفي عام 1979 اصبح عضوا في البرلمان البريطاني

www.ar.wikipedia.org

(3) ابراهيم محمد حسن، المصدر السابق، ص 182.

(4) The Times, 19/1/1991.

ودورها في الخليج من اجل تنفيذ قرارات مجلس الامن المتعلقة بالعراق. وصدر هذا القرار باغلبية 563 صوتا، مقابل اعتراض 34 صوتا. كما وافق المجلس على مشروع قرار يدعو الى استمرار الجهود- في اعقاب الحرب-من اجل حل مشاكل منطقة الشرق الاوسط [1].

وفي24 يناير/كانون الثاني 1991م، اكد رئيس وزراء بريطانيا امام مجلس العموم البريطاني، ان الحرب البرية في الخليج لن تبدا قبل اضعاف القوات العراقية، وحرصا على ان يكون حجم الخسائر قليلا لدى قوات التحالف. كما اعلن ميجور انه لا يزال ممكنا الحيلولة دون حرب برية في الخليج اذا انسحب العراقيون من الكويت. وردد هذه التصريحات نفسها رئيس الاركان البريطاني ديفيد كريج David Craig [2].

وفي 27 يناير/كانون الثاني 1991م، ذكر وزير الدفاع البريطاني في مقابلة مع شبكة (BBC)، ان قرارات الامم المتحدة لن تحقق انسحاب عراقي من الكويت لان ذلك يعني امكان تكرار هجوم الجيش العراقي مرة اخرى. ومن المهم العمل على تدمير قدرات العراق على شن الحرب في المستقبل[3].

وفي 31 يناير/كانون الثاني1991م، صرح رئيس الوزراء البريطاني في جريدة ((التايمز)) البريطانية بانه لا يستبعد "مواصلة حرب الخليج، داخل العراق، بعد طرد القوات العراقية من الكويت، لو ان صدام حسين، ظل داخل العراق، يطلق الصواريخ. وسنحكم على الموقف في حينه، وفي ضوء قرارات مجلس الامن الدولي"[4].

في 3 فبراير/شباط 1991م، وفي حديث الى هيئة الاذاعة البريطانية، قال وزير خارجية بريطانيا: "ان احتمالات استخدام الرئيس صدام حسين الاسلحة الكيماوية تزيد

---

(1) Ibid, 21/1/1991.
(2) The Times, 24/1/1991.
(3) BBC News, 27 January 1991.
(4) The Times, 31/1/1991.

على 50٪. وهذا يرجع الى ان خياراته العسكرية الاخرى يقضى عليها بالتدريج". واكد هيرد، ان رد التحالف على اي هجوم كيماوي سيكون هائلا [1].

في 24 فبراير/ شباط 1991م، اعلن رئيس الوزراء البريطاني تعقيبا على شن الحملة البرية في الخليج، ان القوات المتحالفة تعتزم تحقيق اهدافها باقل خسائر ممكنة. واكد ان بلاده تؤدي دورها كاملا في هذه الحرب من اجل تحرير الكويت. وان المعركة البرية ستنتهي بخروج القوات العراقية من الكويت، وان الايام القادمة من الحرب البرية هي ايام صعبة ولكنها ستحسم المعركة[2].

كما اكد وزير الخارجية البريطاني، خلال حديثه الى لجنة الشؤون الخارجية في مجلس العموم في 25 فبراير/ شباط1991م، ان الحرب البرية لن تنتهي بسرعة، وان الاهداف البريطانية-خلال هذه المرحلة-تتلخص في الاتي[3]:

أ-عدم الاحتفاظ بقوات من دول التحالف داخل العراق بعد الحرب، ولكن يتوقف ذلك على نوع نظام الحكم في بغداد.

ب-اعادة الحكومة الشرعية الى الكويت، بعد اخراج القوات العراقية منها.

في فجر يوم 26 فبراير/ شباط1991م، اعلن الرئيس العراقي (صدام حسين) انسحاب القوات العراقية من الكويت، في خطاب بداه بعرض الاحداث التي ادت الى اتخاذه قرار الانسحاب [4].

وفي صباح اليوم نفسه، حدد رئيس الوزراء البريطاني امام مجلس العموم البريطاني شروط ايقاف الهجوم، بالاتي[5]:

---

(1) British Radio, 3/2/1991.

(2) The Times, 24/2/1991.

(3) Ibid, 25/2/1991.

(4) نص خطاب الانسحاب، متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع الالكتروني

(5) The Times, 26/2/1991.

أ- ان تبادر القوات العراقية -داخل مسرح العمليات- الى القاء اسلحتها قبل انسحابها.

ب- ان يوافق العراق على جميع القرارات الصادرة عن مجلس الامن في شان الازمة.

وعلق وزير الخارجية البريطاني على قرار الانسحاب العراقي من الكويت، بقوله: ان الحديث عن ايقاف اطلاق النار، هو امر مبكر، الان. وان هجوم القوات المتحالفة في العراق، لن يهدا، ونحن لسنا مستعدين لايقافه. ويمكن وقفه، حينما ينفذ صدام قرارات الامم المتحدة[1].

في 27 فبراير/ شباط 1991، اكد رئيس الوزراء البريطاني ان مدينة الكويت قد حررت تحريرا كاملا. وان الجنود البريطانيين متواجدون الان في السفارة البريطانية في الكويت، وان السفير البريطاني ميشيل وستون Michael weston غادر لندن في طريقه الى الكويت[2].

2. موقف الرأي العام البريطاني

استشعر البريطانيون ان حرب الخليج الثانية هي معركة امريكية-بريطانية مشتركة. كما كشف استطلاع للراي، ان ثلثي البريطانيين يعتقدون ان الحلفاء على حق في خوض الحرب. بل ان 20 الف بريطاني تبرعوا بالدم من اجل الجنود. وحينما دعا التليفزيون البريطاني سكان لندن الى فتح بيوتهم لمن سياتون لزيارة جرحى الحرب، استجاب في الليلة نفسها عشرة الاف مواطن[3].

وفي ما يتعلق براي الشعب البريطاني في الحرب، فقد نشرت جريدة "الاوبزرفر" The observer البريطانية نتائج استطلاع للراي كلفت به مؤسسة "هاريس Harris" جاء فيه ان اغلبية افراد الشعب البريطاني يؤيدون رئيس الوزراء على خوض حرب الخليج الثانية[4]، واظهر الاستطلاع ان الجمهور لم يؤيد نيل كينوك Neil Kinnock زعيم حزب

---

(1) Ibid.
(2) Ibid, 27/2/1991.
(3) British television, 19/1/1991.
(4) The Observer, (London), 18/1/1991.

العمال على موقفه الذي طالب فيه-قبل الحرب- باعطاء فرصة للحصار. لقد كان حزب العمال البريطاني منقسما على نفسه بين مؤيدين للحرب وبين معارضين، فقد قام العديد من اعضاءه المناهضين للحرب بتقديم استقالاتهم من حزب العمال بناء على تلك القضية [1].

اما الصحف البريطانية، على اختلاف انواعها فقد اصدرت طبعات اضافية لمتابعة تطورات الحرب في الوقت الذي ازداد فيه توزيعها بنسبة 40٪، كذلك واصل التليفزيون البريطاني بث برامجه العادية، واصبح يعمل على مدى الـ 24 ساعة، لنقل تطورات الموقف على الجبهة[2].

في 4 فبراير/ شباط 1991م، كشف استطلاع للراي ان شعبية رئيس الوزراء البريطاني تزايدت في اعقاب الحرب، ولا سيما بعد اندلاع عملية "عاصفة الصحراء" حتى انه اصبح اكثر رؤساء بريطانيا شعبية خلال النصف الثاني من القرن العشرين. وتشير نتائج الاستطلاع الذي اجرته مؤسسة موري More، ونشرته صحيفة "الصندي تايمز" The Sunday Times الى ان حزب المحافظين قد حقق تقدما على حزب العمال المعارض، بخمس نقاط؛ اذ حصل المحافظون على 46٪ من اصوات المشاركين، في حين نال حزب العمال 41٪. ويؤكد المراقبون ان اسلوب جون ميجور في معالجة الازمة قد اكسبه تاييداً شعبياً واسع النطاق[3]. وبذلك، تكون حرب الخليج الثانية قد جاءت في مصلحة حزب المحافظين.

وفي 5 فبراير/ شباط 1991م، اظهر استطلاع للرأي نشرته جريدة "التايمز" The Times، ان نحو 40٪ من الشعب البريطاني يؤيدون قصف العاصمة العراقية- بغداد- "قصفا شاملاً" ومن دون تمييز في حالة استخدام العراق الاسلحة الكيماوية ضد قوات التحالف في حرب الخليج. كما ارتفعت نسبة المؤيدين للحرب من 80 الى 85٪.

(1) David Childs, Op.Cit., pp. 109-110.

(2) للمزيد من المعلومات، ينظر: ابراهيم محمد حسن، المصدر السابق، ص ص 182-210.

(3) The Sunday Times, 4/2/1991.

واصبح ثلثا البريطانيين مستعدون لدفع زيادات ضريبية للانفاق على الحرب. وبات 15٪ منهم يؤيدون ضرب العراق "نوويا" في حالة استخدامه اسلحة كيماوية. [1]

ب-موقف وردود الفعل الفرنسية خلال حرب الخليج الثانية:

رأت فرنسا في الاجتياح العراقي للكويت بانه يثير القلاقل والاضطراب في المنطقة. ذلك على الرغم من ان العراق كان مستوردا رئيسا للسلاح الفرنسي[2]، كما تقدر ديونه لفرنسا بنحو ثلاثين مليار فرنك فرنسي، اي ما يعادل (4,5) مليار دولار تقريبا [3].

وانقسم الراي العام الفرنسي ازاء مشاركة فرنسا في تدخل عسكري في الخليج. ووفقا لاستطلاع للرأي نظمته مجلة "لوبوان" الفرنسية، ايد 47٪ اشتراك فرنسا في عمليات حربية ضد العراق، وعارضه 43٪. في حين منح 59٪ الرئيس الفرنسي (ميتران) ثقتهم. ومع بداية الحرب، تزايدت نسبة المؤيدين للمشاركة في "عاصفة الصحراء"، وفقا لاستطلاع كشف ان 72٪ من الشعب الفرنسي يؤيدون اسلوب الرئيس ميتران في مواجهة الازمة، و67٪ يؤيدون العمل العسكري. كما حظيت الحرب بتغطية اعلامية واسعة[4].

ذكر وزير خارجية فرنسا (رولان دوما) في 17 يناير/ كانون الثاني 1991م، "ان هدف الحرب، بالنسبة الى فرنسا، هو تنفيذ قرارات مجلس الامن، من دون المساس بصدام حسين ونظامه في الوقت الحالي"[5].

كما صرح الرئيس الفرنسي ميتران في 31 يناير/ كانون الثاني1991م، ان الهدف الاساسي من الحرب، هو"تحرير الكويت". [6] كما قال الرئيس ميتران في مؤتمر صحفي في

---

(1) The Times, 5/2/1991.

(2) ابراهيم محمد حسن، المصدر السابق، ص ص183-184.

(3) Lowrence Freedman, A Choice of enemies America confronts: America confronts the Middle East, (New York, 2008), p. 222.

(4) Le point Magazine, 18/1/1991.

(5) Le Monde, (Paris), 17/1/1991.

(6) Ibid, 31/1/1991.

8 فبراير/ شباط 1991م، انه لدى تحرير الكويت، فاننا سنكون قد حققنا جوهر ما نريد[1].

اما رئيس وزراء فرنسا، ميشال روكار Michell Rocar 1988-1991 فقد اكد خلال حديثه الى اذاعة اوربا، انه يجب ابعاد الرئيس العراقي عن الحكم. وان هذا الامر، ليس من الاهداف المعلنه؛ ولكن، يجب ابعاده بعد دخول الكويت، وخططه لغزو السعودية[2].

اما وزير الدفاع الفرنسي بيير جوكس [3]، فقال في 31 يناير/كانون الثاني 1991،"أن القوات الفرنسية تشارك في حرب الخليج [الثانية] من اجل تنفيذ قرارات الامم المتحدة. واكد ان عشرات من الدول ساندت هذه القرارات." [4] وفي تعليق له في 17 فبراير/ شباط 1991، على التحضير للحرب البرية:"ان على دول التحالف التحضير لمرحلة الحرب البرية في الخليج، ضد القوات العراقية، من اجل تحرير الكويت". واشار الى ان فرنسا تشترك بقواتها في اطار التحالف الدولي تطبيقا لقرارات الامم المتحدة التي تستهدف اعادة السيادة الى الكويت [5] .

(1) Le Point Magazine, 8/2/1991.

(2) Europe Radio, 27/1/1991.

(3) كان بيير جوكس يشغل منصب وزير الداخلية، وتولى مهامه في وزارة الدفاع بعد استقالة جان بيير شوفنمان Jean-Pierre chevenement في 29 كانون الثاني 1991 من وزارة الدفاع، وما كانت استقالة شوفنمان الا لتعارض موقفه مع مواقف الحكومة الفرنسية من الحرب. ومما جاء في نص رسالة الاستقالة: "سيدي الرئيس، ان فكرة معينة عن الجمهورية تقودني الى ان اطلب منكم التفضل باعفائي من المهمات التي شرفتموني بتكليفي بها، وبناء على الاسباب الاساسية، التي عرضتها لكم في بداية كانون الاول يبدو لي ان الاحداث تندفع الان بكل قوتها، واضيف ان منطق الحرب يبعدنا كل يوم عن الاهداف التي حددتها الامم المتحدة. ارجو ان تتقوا سيدي رئيس الجمهورية، بثبات تقديري لكم ومشاعري المخلصة". ناظم عبدالواحد الجاسور، تاثير الخلافات ...، ص154؛ جان بيير شوفنمان، انا وحرب الخليج، ترجمة: حياة الحويك وجورج عطية، دار الكرمل، (عمان، 1992).

(4) Le Monde, (Paris), 31/1/1991.

(5) Ibid, 17/2/1991.

وبعد اعلان الحرب البرية في 24 فبراير/ شباط 1991م، اعلن وزير الدفاع الفرنسي في 26 فبراير/ شباط خلال مقابلة مع القناة الاولى للتلفزيون الفرنسي، ان فرنسا تنتظر ان يعلن العراق -رسميا- في مجلس الامن، وامام العالم اجمع عن نياته السلمية، مشيرا الى ان الحرب ستستمر طوال مدة انتظار هذا الاعلان. واضاف،"أن الجيش العراقي لا يزال يلوح بتهديده واعماله الهجومية، ولهذا فان الحرب مستمرة"[1] .

كما اكدت الخارجية الفرنسية، في 26 فبراير/ شباط 1991، "أن فرنسا تتخذ موقفا مواتيا لوقف اطلاق النار، في اطار الاحترام الكامل لاجمالي قرارات مجلس الامن. وانها لا تستطيع المجازفة باي مناورة، تتسم بالمماطلة، في وقت يشترك فيه جنودها في الميدان. وأن مجلس الامن، هو الجهة المخولة تلقي المقترحات الرسمية للسلطات العراقية، في شان الموافقة على كافة قرارات الامم المتحدة، وذلك قبل ترتيبات وقف اطلاق النار"[2].

اعلنت الحكومة الفرنسية -في بيان لها- في 28 فبراير/ شباط 1991، "وقف الهجوم العسكري للتحالف الدولي ضد العراق، وذلك بالاتفاق مع حكومات دول التحالف الدولي". واضاف البيان، "أن وقف المعارك التي بدأت في 17 يناير من اجل تحرير الكويت، سيبدأ في الساعة السادسة صباحاً بتوقيت باريس. وان الاجراءات السياسية والعسكرية لوقف اطلاق النار، تجري -حاليا- في اطار مجلس الامن"[3].

كما صرح الرئيس الفرنسي الى صحيفة "السفير" الهولندية في 28 فبراير/ شباط 1991، "أن فرنسا تستعد للنهوض بكل شيء، من اجل حل مشاكل الشرق الاوسط، واحلال سلام دائم في هذه المنطقة بعد الانتهاء من تحرير الكويت"[4].

(1) The first French television channel, 26/2/1991.
(2) Le Monde, (Paris), 26/2/1991.
(3) Ibid, 28/2/1991.
(4) صحيفة السفير، (امستردام)، 28 شباط 1991.

جـ-موقف وردود الفعل الالمانية خلال حرب الخليج الثانية.

عكست حرب الخليج ظلالا قوية على كل ركن داخل المانيا. واخذت تؤثر في الحركة اليومية تاثيرا متصاعدا. وتساءل السياسيون الالمان، مثلهم مثل المواطن الالماني العادي عن النهاية التي ستؤول اليها هذه الازمة، ومدى تاثيرها في الحياة العامة للاطراف غير المعنيين بها مباشرة.

1. الموقف الرسمي الالماني

منذ اندلاع ازمة الخليج الثانية كانت العاصمة الالمانية -بون- ساحة للدبلوماسية من اجل الاسهام في رسم خطط الحل السلمي، ونزع فتيل الحرب في المنطقة؛ اذ زارها وزير الخارجية الامريكي (جيمس بيكر) واجرى فيها حوارا مع المستشار الالماني (هلموت كول)، ووزير الخارجية هانز ديتريش كينشر Hans Dietrich Genscher حرص خلاله على الحصول من الالمان على صيغة تتضمن اعلان الحلفاء الالمان مجددا تضامنهم مع سياسة الولايات المتحدة الامريكية في ما يتعلق بحرب الخليج الثانية. وقد ضمن بيكر تقديم الالمان مساعدة مالية بلغت نحو ملياري دولار، فضلاً عن تقديم عتاد اسناد للقوات الامريكية في الخليج قيمته ملايين الدولارات كما وافق المستشار الالماني على تقديم سفن المانية لنقل القوات المدرعة المصرية ودباباتها الثقيلة إلى الخليج [1].

واوضحت الحكومة الالمانية، لوزير الخارجية الامريكي انه حرصا على التوصل الى حل سلمي للنزاع، فانهم لا ينصحون بالاستمرار في الموقف الامريكي المتضمن "إحراج الرئيس العراقي، وقطع الطريق امامه". كما اوضح له القادة الالمان وجهات نظر عدد من القادة والمسؤولين العرب، الذين زاروا بون مؤخرا والتي اجمعت على ان توجيه ضربة حاسمة ضد العراق سيجعل الامور في جميع انحاء العالم العربي تصل الى حالة منفلتة، يصعب معها السيطرة على الاوضاع والامن العام [2].

---

(1) مذكرات جيمس بيكر، المصدر السابق، ص ص 435-436.

(2) المصدر نفسه، ص ص 482-499.

ومن الجدير بالذكر، انه في مقابلة اذاعية بتاريخ 1 فبراير/ شباط 1991 ، اشار وزير خارجية المانيا، مايأتي:[1]

1-انه لا يوجد مكان للدبلوماسية في الحرب الراهنة في الخليج.

2-ان مبادرات السلام العربية لا يؤمل ان تنجح.

3-ان العمل الدبلوماسي يمكن ان يستانف بعد انتهاء الحرب فقط.

وفي 15 فبراير/ شباط 1991م، جاء رد المانيا على المبادرة الصادرة من مجلس قيادة الثورة العراقي لوقف اطلاق النار[2] من خلال مؤتمر صحفي عقده المستشار الالماني مع الرئيس الفرنسي في باريس، وحدد فيه النقاط الآتية [3]:

1-العرض العراقي المشروط بالانسحاب من الكويت، لا يحقق مطالب مجلس الامن بالانسحاب الفوري-غير المشروط-من الكويت.

2-العرض العراقي بسلسلة كاملة من الشروط المسبقة للانسحاب، وكل من يدرس الشروط يمكنه ان يرى انه لا يوجد "اي تغيير" في الموقف العراقي.

3-في امكان الرئيس العراقي انهاء الصراع، والانسحاب من الكويت انسحابا كاملا.

اعلن المستشار الالماني موقف بلاده من الحرب البرية في بيان قال فيه :"ان موقف المانيا مؤكد وثابت في جانب حلفائها وشركائها، ...، وتحرير الكويت. واصبح متعذرا على العالم التسامح باستمرار احتلال العراق للكويت. والمانيا تامل ان تنتهي الحرب في القريب العاجل، من دون ان تؤدي الى خسارة كبيرة في الارواح"[4].

وفي شأن قرار الحكومة العراقية بالانسحاب من الكويت في 26 فبراير/ شباط 1991، ذكرت وزارة الخارجية الالمانية، ان اعلان العراق انسحابه من الكويت ليس

---

(1) Dw-Radio, (Germany), 1/2/1991.

(2) للمزيد من المعلومات حول المبادرة العراقية لوقف اطلاق النار، ينظر: مركز دراسات الوحدة العربية، المصدر السابق، ص ص 409-412

(3) German television, ZDF channel, 15/12/1991.

(4) Frankfurter Allgemeine Zeitung, (Germany), 24/2/1991.

كافيا؛ لانه لم يذكر امتثاله كافة قرارات مجلس الامن، وانه يجب اجبار العراق على القبول غير المشروط، والمطلق، بكافة قرارات الامم المتحدة [1].

اما المستشار الالماني، فقد اكد بان المانيا تؤيد قرار الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها في شأن مواصلة الحرب ضد العراق على الرغم من انسحاب القوات العراقية. وان اعلان الحكومة العراقية الانسحاب، هي استجابة غير كاملة. وعلى العراق الالتزام بكافة الشروط من دون تحفظ [2].

2. موقف الرأي العام الالماني

في 18 يناير/ كانون الثاني 1991، تظاهر عشرة الاف طفل في بون ضد الحرب في الخليج. وتظاهر في فرانكفورت حوالي 3500 شخصاً في الميدان الرئيسي، وانضم عمال القطاع العام الى الاحتجاج على الحرب. وفي استطلاع للرأي-داخل المانيا- عارض 67٪ الحرب في الخليج، والاقلية رأت الاكتفاء بالاسهام المالي فقط [3].

وفي 20 ينساير/ كانون الثاني1991، انطلق مئات الالاف في مدينة كولونيا في مسيرات جماعية تندد بالحرب في الخليج. كما تظاهر ثلاثة الاف شخص في مدينة برلين، وخمسة عشر الف شخص في مدينة شتوتجارت، واربعة الاف في دوسلدورف؛ وكلهم يطالبون بايقاف الحرب، ويندوون بتصدير المانيا الاسلحة من اجل ضرب العراق [4].

وفي 26 يناير/ كانون الثاني 1991، نظم ما يقرب من مئة وخمسون الف الماني، اكبر مسيرة مناهضة للحرب في الخليج. وطالب المتظاهرون بوقف الحرب، وتسوية النزاع بالوسائل السلمية، واكدوا اهمية بقاء الحكومة الالمانية بعيدا عن الصراع [5].

---

(1) Ibid, 26/2/1991.
(2) Ibid, 27/2/1991.
(3) Ibid, 18/1/1991.
(4) Ibid, 20/1/1991.
(5) Frankfurter Allgemeine Zeitung, (Germany), 26/1/1991.

يلاحظ مما تقدم، ان الشعب الالماني، كان من اكثر الشعوب الاوربية رفضا للحرب على العراق، إذ كان يدعو الى تسوية النزاع بالطرق السلمية، وكانت المسيرات والتظاهرات خير دليل على رفضهم مواقف الحكومة الالمانية من الحرب، فضلا عن عدم قبولهم بالانسياق خلف السياسة الامريكية العسكرية المتشددة تجاه النزاعات الدولية. وربما كانت الظروف التي عاشتها المانيا في ظل السيطرة الامريكية عليها هو الدافع وراء ذلك.

د-موقف وردود الفعل الايطالية خلال حرب الخليج الثانية.

جاء رد الفعل الايطالي-منذ الاجتياح العراقي للكويت- شاملا التحرك السياسي والدبلوماسي والعسكري والاقتصادي؛ اذ ترى ايطاليا ان التحركات يجب ان تحكمها المنظمات الاقليمية والامم المتحدة لاضفاء الشرعية على اي عمل يتخذ ضد العراق.

1. الموقف الرسمي الايطالي

كان الهدف الايطالي من حرب الخليج الثانية، هو تحرير الكويت باستخدام القوة. إذ وافقت ايطاليا على السماح للقوات الامريكية المتجهة الى منطقة الخليج العربي باستخدام القواعد العسكرية الايطالية، وعبر وزير الخارجية الايطالي جياني دي ميكليس J.Du Mikilis عن الهدف الإيطالي من خلال التصريحات الآتية:

أ-اعلن، في 19 يناير/كانون الثاني1991م، "ان ازمة الخليج يتجاوز معناها النفط. ولا تراجع الى الوراء، وسنستخدم القوة من اجل تحقيق السلام في المستقبل"[1].

ب-كما اعلن، في 29 يناير/ كانون الثاني1991م، "ان حرب الخليج ضرورية؛ لاننا لو اخفقنا في التدخل لدى انتهاء المهلة التي حددها مجلس الامن، فاننا نتيح-بذلك- لصدام حسين، ان يبرهن للعالم امكانية فرض احكام، تناقض قوانين

---

(1) ينظر: الصحيفة الايطالية الرسمية الصادرة بتاريخ 19/ 1/ 1991، على الموقع الالكتروني:

http://www.normeinrete.it

المجتمع الدولي"[1]. واكد في 31 يناير/ كانون الثاني، ان المشكلة باتت غير مقتصرة على تحرير الكويت فحسب، بل اسقاط الحكومة العراقية كذلك[2].

ج- وفي 7 فبراير/ شباط 1991م، قال في حديث لصحيفة "اليمامة" السعودية: "ان التحالف الدولي، اقترب من الحاق الهزيمة، وإطاحة نظام صدام حسين. وإن الهدف من العمليات الحربية هو تحرير الكويت من الاحتلال العراقي...."[3].

رأت ايطاليا في بيان مجلس قيادة الثورة العراقي في 15 فبراير/ شباط1991، الذي تمسك فيه الرئيس العراقي بعدة شروط للانسحاب من الكويت، وقالت ان لا جديد فيه. وقد عبرت القيادات السياسية عن هذا الموقف، من خلال التصريحين الآتيين:

اولا: اعلن وزير الخارجية الايطالي خلال زياته باريس في 15 فبراير/ شباط 1991: "يبدو لي، ان هناك اشياء جديدة مهمة، في هذا العرض. وهو علامة مهمة جدا، وايجابية جداً". واضاف ان الاقتراح العراقي -على اية حال- يجب ان يدرس بمزيد من التفاصيل [4].

ثانيا: اكد رئيس الوزراء الايطالي جوليو اندريوتي Julio Andreiotti، في 16 فبراير/ شباط، في ضوء البيان الصادر عن مجلس قيادة الثورة العراقي، ضرورة ايجاد مخرج لحل الازمة بالمفاوضات. وانه بصرف النظر عن الاقوال؛ فان المهم هو الممارسات الفعلية، وترجمة النيات الى افعال ايجابية، توافق قرارات الامم المتحدة [5].

---

(1) المصدر نفسه، 29/ 1/ 1991.

(2)ينظر: الصحيفة الايطالية الرسمية الصادرة بتاريخ 31/ 1/ 1991، على الموقع الالكتروني:

http://www.normeinrete.it

(3) صحيفة اليمامة، (السعودية) 7 شباط 1991م.

(4) Italian television, Rai channel, 15/2/1991.

(5) Ibid, 16/2/1991.

2. موقف الرأي العام الايطالي

خرج مئات الالاف من الايطاليين –معظمهم من الطلبة– في مظاهرات للاحتجاج على الحرب، وطالبوا بعودة جنودهم. في حين واصل معارضوا الحكومة انتقاداتهم لتورط ايطاليا في الحرب. في حين واصل الرئيس الايطالي، محاولاته لكسب مساندة الجماهير [1].

---

(1) ينظر: الصحيفة الايطالية الرسمية الصادرة بتاريخ 17 و18/ 1/ 1991، على الموقع الالكتروني:
http://www.normeinrete.it

المبحث الثاني

الموقف الأمريكي - الأوربي من الصراع العربي (الاسرائيلي)

ترى الولايات المتحدة الامريكية ان اي دور اوربي فاعل في الشرق الاوسط يضعف من دورها في المنطقة، لذا، سعت الى تحجيم دور الاتحاد الاوربي، ورفض مشاركته في عملية السلام، وحرص الاتحاد الاوربي على ارضاء الولايات المتحدة الامريكية وعدم اغضابها وتعريض العلاقات الاستراتيجية معها للخطر، وهناك دول داخل الاتحاد الاوربي تدعم وجهة النظر الامريكية بخصوص الدور الاوربي في الشرق الاوسط، وترفض تجاوز الولايات المتحدة الامريكية، او حتى منافستها مثل بريطانيا المعروفة بعلاقتها التاريخية مع الولايات المتحدة الامريكية.

تعتقد الولايات المتحدة الامريكية ان اية محاولة اوربية لبلورة موقف سياسي اوربي موحد يضعف موقفها ويربكها، وتعدها محاولة لتهديد التعاون والتماسك الغربيين في المواجهة الاستراتيجية بين المعسكرين الشرقي والغربي، وهي لا تخفي انزعاجها ورفضها لاي دور اوربي مستقل في المنطقة العربية، لانه يؤدي في نظرها الى تصلب المواقف العربية امام المبادرات الامريكية لحل الصراع العربي-(الاسرائيلي) [1].

ومن الجدير بالذكر، انه عندما اعلن ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية من الجزائر قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية في 15 نوفمبر/ تشرين الثاني 1988م، ردت الجماعة الاوربية على هذا الاعلان باعلان بروكسل في21 نوفمبر/ تشرين الثاني 1988م جاء في الفقرة الاولى منه مايأتي: "تعلق الدول الاثنتا عشرة اهمية خاصة على القرارات التي اقرها المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر، والتي

(1) علي الحاج، المصدر السابق، ص ص 320-321.

تعكس ارادة الشعب الفلسطيني في تاكيد هويته الوطنية والتي تتضمن خطوات ايجابية نحو الحل السلمي للنزاع الاسرائيلي-العربي"[1].

وكان للبرلمان الاوربي دور مهم في (2-3 ديسمبر/ كانون الأول 1988) فقد جاء قراره مؤيدا لاعلان الجزائر، ولصالح الاعتراف بحكومة فلسطينية في المنفى ممثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية. واكد البيان الختامي لاجتماع القمة الاوربية في مدريد عام 1989م على ان القدس الشرقية جزء من الضفة الغربية، واعتبر بيان قمة دبلن/ ايرلندا عام 1990م الاستيطان في القدس الشرقية غير شرعي. كما قدم البرلمان الاوربي في يونيو/ حزيران 1990م اقتراحات جديدة، منها: "الرقابة على احترام حقوق الانسان". [2]

اولا: مؤتمر مدريد للسلام عام 1991م

في خطاب الرئيس الامريكي (جورج بوش الاب) امام الكونغرس الامريكي في 6 مارس/ آذار 1991م، إعلن عن مبادرة امريكية لتحقيق السلام في الشرق الاوسط تستند على تطبيق "القرارين 338، 242 لمجلس الامن، اي الانسحاب من الاراضي المحتلة، وتطبيع علاقات اسرائيل مع جيرانها العرب واقامة علاقات دبلوماسية بين الطرفين" [3] لتكون الارضية صالحة لعقد مؤتمر مدريد للسلام، وعلى اساس هذه المبادرة تمت الدعوة الامريكية-السوفيتية في 18 اكتوبر/ تشرين الاول 1991م، لمؤتمر مدريد في يوم الاربعاء 30 اكتوبر/ تشرين الاول 1991م [4].

---

(1) نقلاً عن: بشارة خضر، اوربا والوطن العربي، ص ص108-109.

(2) عصام حمدان محمد بني فضل، دور الاتحاد الاوروبي في التنمية السياسية تجاه الاراضي الفلسطينية المحتلة 1991-2007م، رسالة ماجستير (غير منشورة) قدمت الى كلية الدراسات العليا -جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2009، ص ص 43-44.

(3) بشارة خضر، اوروبا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، (بيروت، 2003)، ص483؛ صحيفة الحياة، (لندن)، 17/ تشرين الثاني/ 2001.

(4) ينظر: النص الكامل للدعوة الى مؤتمر مدريد الذي عقد في 30 تشرين الاول 1991، وقد اشتركت الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي السابق في توجيه الدعوة الى (اسرائيل) وسوريا والاردن ولبنان ومصر والفلسطينيين.

New York Times, 19/10/1990.

ولضمان مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمر مدريد للسلام وتطمينها ان هذا المؤتمر يهدف لحل الصراع العربي-(الاسرائيلي) على اساس القرارات الدولية، ارسل وزير خارجية الولايات المتحدة الامريكية (جيمس بيكر) في 18 اكتوبر/ تشرين الاول 1991م، رسالة تطمينات الى منظمة التحرير الفلسطينية، معربا فيها عن اقتناع الولايات المتحدة الامريكية بان الفلسطينيين سيكونون "احرارا في اعلان المكون الفلسطيني في الوفد المشترك والقاء بيان اثناء افتتاح المؤتمر.. ان الولايات المتحدة تفهم الاهمية التي يعلقها الفلسطينيون على مسالة القدس الشرقية. ولهذا نريد ان نطمئنكم الى ان لا شئ مما سيقوم به الفلسطينيون لاختيار اعضاء وفدهم في هذه المرحلة من العملية سيؤثر على مطالبتهم بالقدس الشرقية، او يشكل حكما مسبقا او سابقه لما سينتج عن المفاوضات ويبقى الموقف الثابت للولايات المتحدة متمثلا في انه لا يجب ان تعود مدينة القدس مقسمة مرة اخرى، وان وضعها النهائي يجب ان يتم تحديده بالمفاوضات. ولهذا لا نعترف بضم اسرائيل القدس الشرقية او توسيع حدودها البلدية. ونشجع كل الاطراف على تجنب الاجراءات من جانب واحد والتي قد تزيد من حدة التوتر المحلي او تصعب من المفاوضات، او تستبق تقرير نتائجها النهائية. ويتمثل موقف الولايات المتحدة ايضا في ان اي فلسطيني مقيم في الاردن وذي روابط بعائلة مقدسية بارزة يصلح للمشاركة في الجانب الاردني من الوفد"[1].

كما ان الموقف الامريكي يؤيد حق "فلسطينيي القدس الشرقية المشاركة بالتصويت في انتخابات سلطة حكم ذاتي مرحلي. وتعتقد الولايات المتحدة ايضا انه يجب ان يكون بامكان فلسطينيي القدس الشرقية والفلسطينيين خارج الاراضي المحتلة... المشاركة في المفاوضات حول الوضع النهائي. وتساند الولايات المتحدة حق الفلسطينيين في طرح اية مسالة، بما في ذلك مسالة القدس الشرقية، على المائدة"[2].

---

(1) نقلا عن: عصام حمدان محمد بني فضل، المصدر السابق، ص ص 51-52.

(2) صخر حبش واخرون، "الموقف الاوروبي اتجاه قضية القدس"، البحث متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، على الموقع الآتي:

وعدت اوربا انعقاد مؤتمر مدريد للسلام عام 1991م على اراضيها تغيرا هاما في الدور السياسي الذي يمكن ان تلعبه في عملية السلام، ورات فيه تراجعا (اسرائيليا) عن موقفها الرافض لاي دور اوربي فيها، لانها ترى ان الجانب الاوربي منحاز للعرب، فاوربا تدرك بانها لا تمتلك القوة السياسية والتاثير الذي تمتلكه الولايات المتحدة الامريكية على طرفي النزاع وجمعهم على طاولة المفاوضات [1]. ولذا استطاعت الولايات المتحدة الامريكية تهميش الدور الاوربي في مؤتمر مدريد للسلام عام 1991م، واستكمل في المحادثات الثنائية التي تلت المؤتمر وجعلته دورا ثانويا مكملا للدور الامريكي.

اعلنت الجماعة الاوربية خلال مؤتمر مدريد انها لا تفضل وجهة نظر على الاخرى ولكنها تدعم شرعية السلام وان قرار مجلس الامن المرقم 242 يجب ان يكون الاساس الذي تقوم عليه التسويه في الوطن العربي والجوار الجغرافي [2].

افضى مؤتمر مدريد للسلام الى وجود مسارين للمفاوضات، اولها المفاوضات الثنائية بين (اسرائيل) وسوريا، و(اسرائيل) ولبنان، و(اسرائيل) والوفد الاردني الفلسطيني المشترك[3]، والمسار الثاني هو مفاوضات متعددة الاطراف شاركت فيها دول

---

http://www.fateh.net

(1) احمد سعيد نوفل، توجهات الاتحاد الاوروبي نحو القضية الفلسطينية وعملية السلام، دراسات شرق اوسطية، ع(25)، خريف 2003م، ص ص 45-50؛ صحيفة الاهرام، (القاهرة)، 21/ تشرين الثاني/ 1991.

(2) صحيفة الاهرام، (القاهرة)، 7 تشرين الثاني 1991؛ صدر القرار رقم (242) بتاريخ 22/ 11/ 1967م، حيث يقدم القرار المباديء التي يمكن ان تقبل كأساس لتصور شامل لتسوية ازمة الشرق الاوسط، وقد صاغت الدبلوماسية البريطانية هذا القرار بقدر كبير من الغموض في محاولة منها – حسب ادعائها – لتقديم قرار متوازن يحظى بموافقة كل اطراف النزاع. صالح يحيى الشاعري، تسوية النزاعات الدولية سلميا، مكتبة مدبولي، ط1، (القاهرة، 2006)، ص 173.

(3) بدأت المفاوضات على المسارين السوري اللبناني – (الاسرائيلي) في تشرين الثاني/ نوفمبر 1992م، واستمرت لعدة اجتماعات لكن دون التوصل الى اتفاق مرضٍ للطرفين. في حين توصل الطرفان الاردني و(الاسرائيلي) في 24 اغسطس/ آب 1992 الى اتفاق ثنائي بينهما بوضع جدول عمل من اجل استئناف المفاوضات، اذ تم الاتفاق على اعادة ترسيم الحدود واعادة الاراضي التي احتلتها (اسرائيل). وحصول الاردن على حقوقه المائية بتقاسم نهر الاردن وبحيرة طبريا والتقارب حول العيش بسلام مع ضمان سلامة وامن الوطن والمواطنين بين الطرفين. وفي 14

اقليمية ودولية ما عدا سوريا ولبنان[1] . واتضح هدف المفاوضات المتعددة الاطراف في "اعلان مبادئ حول المفاوضات المتعددة الاطراف" صدر عن راعيي عملية السلام الولايات المتحدة الامريكية وروسيا بتاريخ 12 فبراير/ شباط 1994م، إذ ورد فيه "أن المفاوضات المتعددة الاطراف تهدف الى ان تكون محركا للمفاوضات الثنائية ويجب ان تتركز على مشاريع مشتركة تمولها الاسرة الدولية، واخيرا ان تطور رؤية شاملة لما يمكن ويجب ان يكون الشرق الاوسط بعد استتباب السلام"[2]. الا ان الهدف الحقيقي من وراء هذه المحادثات هو جر الدول العربية للتطبيع الرسمي مع (اسرائيل).

وفي هذه المفاوضات تشكلت خمس مجموعات، هي مجموعة "الانماء الاقتصادي الاقليمي" برئاسة الاتحاد الاوربي، ومجموعة "البيئة" برئاسة اليابان، ومجموعة "الماء" برئاسة الولايات المتحدة الامريكية، و"رقابة التسلح والامن الاقليمي" برئاسة امريكية روسية مشتركة، و"اللاجئون" برئاسة كندا [3].

ايلول/ سبتمبر 1993م تم التوقيع على ميثاق تفاهم حول المفاوضات ما بين الاردن و(اسرائيل) في واشنطن. وفي 25 يوليو/ تموز 1994 تم التوقيع على ما عرف باعلان واشنطن. استمرت المفاوضات الثنائية حتى 2 تشرين الاول / اكتوبر 1994م، اذ اجتمع بيل كلينتون مع ولي العهد الاردني الامير حسن بن طلال ووزير خارجية (اسرائيل) شمعون بيريز وجرى الاتفاق على التزام الطرفين باعلان واشنطن. وفي 26 تشرين الاول/ اكتوبر 1994 تم التوقيع على النص الرسمي والنهائي لمعاهدة السلام الاردنية-(الاسرائيلية) في وادي عربة على الحدود الفاصلة بين الاردن و(اسرائيل). للمزيد من المعلومات ينظر: علي محافظة، الديمقراطية المقيدة: حالة الاردن 1998-1999، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، (بيروت، 2001)، ص 294؛ فواز موفق ذنون، "العلاقات الاردنية الامريكية 1991-2003، دراسة في العلاقات الثنائية والمواقف من القضايا الاقليمية والدولية"، مجلة دراسات اقليمية، ع5، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، 2006، ص 197-198.

(1) للمزيد من المعلومات، عن مؤتمر مدريد، ينظر: محمد احمد خلف الجبوري، الموقف العربي من مشاريع حل الصراع العربي – الاسرائيلي 1991-2000 دراسة تاريخية، رسالة ماجستير (غير منشورة) قدمت الى كلية الآداب-جامعة الموصل، 2012م ، ص ص 72-78.

(2) بشارة خضر، اوروبا وفلسطين...، ص ص 485-486.

(3) عصام حمدان محمد بني فضل، المصدر السابق، ص 53؛ زياد شفقان الضرابعة، الاتحاد الاوروبي والقضية الفلسطينية من مدريد الى خارطة الطريق، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، (الاردن، 2011)، ص 90.

ثانيا: اتفاق اوسلو عام 1993م.

على الرغم من التهميش السياسي المتعمد لدور الاتحاد الاوربي في العملية السلمية في مؤتمر مدريد عام 1991م والمحادثات الثنائية المنبثقة عنه، الا ان الاتحاد الاوربي ايد اتفاق اوسلو/ النرويج الموقع بين منظمة التحرير الفلسطينية و(اسرائيل) بتاريخ 13 سبتمبر/ ايلول 1993م[1]، إذ تمتع الموقف السياسي الاوربي باهمية كبيرة لانه اصبح الداعم الاكبر للشعب الفلسطيني ماديا، فهو يقدم 45٪ من المساعدات الدولية للشعب الفلسطيني وهو الممول الرئيسي لعملية السلام [2].

ادت اتفاقية اوسلو الى زيادة التعاطف مع منظمة التحرير الفلسطينينة داخل مؤسسات صناعة القرار في الاتحاد الاوربي، ولا سيما في البرلمان الاوربي. وفتحت اتفاقية اوسلو ثلاثة منافذ من ابواب المبادرة الاوربية، وهي[3]:

أ- قيام الاتحاد الاوربي بتمويل العملية السلمية من خلال تقديمه للدعم المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية والاقتصاد الفلسطيني.

ب- تعززت العلاقات الاوربية-(الاسرائيلية) لتصل الى توقيع اتفاقية الشراكة الاقتصادية بين الطرفين.

---

(1) للمزيد من المعلومات، ينظر: أبو خالد العملة، أوسلو محطة لتهويد فلسطين ... خطوة للسيطرة على المنطقة، دار الكنوز الادبية، ط1، (بيروت، 1997)، ص ص 50-55.

(2) مكتب المفوضية الأوربية في رام الله وغزة، 'نبذة عن العلاقات الاوربية مع فلسطين' شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع الالكتروني

http://www.delwbg.ec.europa.eu

للمزيد من المعلومات، ينظر:

Robert J. Lieber, "U.S. Middle East Policy in the Clinton Second Term", (Meria Journal), Vol.1, No.1, January 1997, p.2.

(3) محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا، المصدر السابق، ص ص 175-176.

جـ- ساعد توقيع اتفاق اوسلو الاتحاد الاوربي على اعداد مبادرته المتوسطية، لخلق تكامل اقتصادي بين دول جنوب المتوسط بما فيها (اسرائيل)، إذ كان ذلك متعذرا قبل اتفاق اوسلو.

وبعد المذبحة الرهيبة التي ارتكبت ضد المصلين خلال شهر رمضان المبارك في الحرم الابراهيمي في مدينة الخليل بتاريخ 25 فبراير/ شباط1994، صوتت الدول الاوربية لصالح قرار مجلس الامن رقم (904) في 8 مارس/ آذار 1994م الذي عدَّ القدس الشرقية اراضي فلسطينية محتلة. وقاطعت هذه الدول في عام 1995م احتفال (اسرائيل) بالالفية الثالثة لمدينة القدس، والذي عدته تجاهلا للمصالح الاسلامية في المدينة[1] .

ثالثا: الشراكة الاوربية- المتوسطية

منذ ان اتضح تهميش دور الاتحاد الاوربي في العملية السلمية في الشرق الاوسط، ومدينة بروكسل شهدت العديد من النشاطات بهدف بلورة مبادرة شراكة جديدة تجمع اوربا مع دول جنوب بحر المتوسط. فقد اصدرت المفوضية الاوربية في عام 1993م دراسة بعنوان "العلاقات المستقبلية والتعاون بين الجماعة الاوروبية والشرق الاوسط" تهدف الى معرفة مدى امكانية اندماج دول جنوب المتوسط بما فيها (اسرائيل) في عملية تكامل اقليمية تدعمها اوربا لدعم العملية السلمية، وبعدها سلمت المفوضية الاوربية البرلمان الاوربي دراسة جديدة حول تنفيذ التعاون المالي والتقني مع الدول المتوسطية غير الاعضاء، وحول التعاون المالي مع تلك الدول كمجموعة". وفي مارس/ آذار 1995 قدمت المفوضية دراسة اخرى بعنوان "تقوية السياسة المتوسطية للاتحاد الاوربي: اقامة شراكة اوروبية متوسطية"[2] . فلجا الاتحاد الاوربي الى اطلاق سياسته المتوسطية ليكون له

(1) عصام حمدان محمد بني فضل، المصدر السابق، ص56؛ زياد شفقان الضرابعة، المصدر السابق، ص 91.

(2) للمزيد من المعلومات، ينظر: نيرمين النواوي، المصدر السابق، ص ص 106-113؛ بشارة خضر، "الشراكة الاوربية- المتوسطية"، مجلة دراسات دولية، (بيروت)، ع(7)، كانون الاول 1995؛ هيثم الكيلاني، "الشراكة الاوروبية-المتوسطية"، مجلة شؤون المتوسط، ع(49)، 1996، ص ص 82-84.

دور اساسي وفاعل في الشرق الاوسط، ولهذا الغرض دعا الاتحاد الاوربي الدول المطلة على البحر الابيض المتوسط لحضور مؤتمر برشلونة في 27-28 نوفمبر/ تشرين الثاني 1995م [1].

عدّ مؤتمر برشلونة بداية انطلاق السياسة المتوسطية الاوربية الجديدة في جنوبي المتوسط، فقد حضره سبع وعشرون دولة، منها خمس عشرة من الاعضاء في الاتحاد الاوربي انذاك، واثنتا عشرة دولة من جنوب المتوسط، هي: (اسرائيل)، الاردن، سوريا، لبنان، تركيا، مصر، الجزائر، تونس، المغرب، قبرص، مالطا، السلطة الفلسطينية) [2].

وقد دعا اعلان برشلونة الى قيام "شراكة شمولية بين المشاركين من خلال تقوية الحوار السياسي على اساس منتظم، وتطوير التعاون الاقتصادي والمالي، وايلاء مزيد من التركيز على الابعاد الاجتماعية والثقافية والبشرية، بصفتها الجوانب الثلاثة الاساسية للشراكة الاوروبية-المتوسطية" [3]. وهذه الشراكة لم تقتصر على الجانب الامني والسياسي بل امتدت لتشمل كافة القضايا الآتية:

أ-الشراكة الامنية والسياسية

تفرض الشراكة الاوروبية-المتوسطية على الدول الاعضاء ان يحترم كل عضو حدود كل شريك وسيادته، وعدم استخدام القوة ضد سيادة الشريك الاخر، وكما اقر الاعضاء بان الامن والاستقرار منفعة مشتركة للجميع ويجب العمل على تقويته وتوطيده بكافة الوسائل المتوفرة، واتفقوا على زيادة التعاون بينهم في مجال محاربة الارهاب والتعصب و الكراهية، وتشجيع الدعوة الى التسامح بين مختلف الشعوب والجماعات،

(1) للمزيد من المعلومات، ينظر: صباح فياض عبدلطيف الجبوري، المصدر السابق، ص ص 118-119.

(2) احمد سعيد نوفل، المصدر السابق، ص ص 46-49؛ وفاء بسيم، "التعاون الاورو-متوسطي (عملية برشلونة)"، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، س (35)، ع(138)، اكتوبر 1999، ص ص 247-250.

(3) نعمان كنفاني، علاقة فلسطين بالاتحاد الاوروبي: الاطار الحالي والعلاقة المستقبلية-القدس ورام الله، معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، (القدس، 2000)، ص12.

ومنع انتشار اسلحة الدمار الشامل[1]. واقرار ميثاق الامن والاستقرار والسلام كقاعدة سلوكية للوصول الى تسويه النزاعات بطرق سلمية، لكن هذا الميثاق لم يوقع عليه لتعثر العملية السلمية عام 1996م ووصولها الى طريق مسدود. بسبب التعنت (الاسرائيلي) الذي صاحب وصول اليمين المتطرف في (اسرائيل) الى سدة الحكم[2].

ب-الشراكة الاقتصادية

الهدف الطموح لهذه المشاركة هو انشاء منطقة تجارية حرة بين الدول الاعضاء. وجاءت هذه الاتفاقية كمكمل للدور الامريكي، ولتعطي دورا هاما للاتحاد الاوربي في المنطقة العربية والعملية السلمية، [3] وان لم يكن هذا الدور بنفس قوة الدور الامريكي.

كما تعهد الاتحاد الاوربي بتقديم معونات مالية للشركاء المتوسطيين خلال المدة الواقعة بين عامي (1995-1999) بحوالي (4685) مليون ايكو لمساعدتهم على تنفيذ التزاماتهم التي نصت عليها اتفاقية الشراكة وتقديم قروض لهم من خلال بنك الاستثمار الاوربي بقيمة (3900) مليون ايكو للوفاء والالتزام بمتطلبات الشراكة[4].

ج_الشراكة الثقافية

يعتبر البعد الثقافي أعم من بقية المحاور التي قامت عليها السياسة المتوسطية واشملها، لانه يتجاوز الحكومات الى الانسان مباشرة، من خلال دعم العلاقات بين المنظمات غير الحكومية وتنشيطها، والتشجيع على احترام حقوق الانسان، وبناء دولة القانون في

---

(1) محمد السيد سليم، "الاتحاد الاوربي والصراع العربي-الاسرائيلي .. فاعلية غائبة"، مجلة السياسة الدولية،(القاهرة)، ع(182)، س(46)، اكتوبر 2010، ص ص 72-74؛ للمزيد من المعلومات، ينظر: محمد السيد سليم، "المشاركة الاوروبية- المتوسطية: رؤية عربية لميثاق السلام-الاستقرار"، سلسلة كراسات استراتيجية رقم (87)، (القاهرة)، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، (القاهرة، 2000).

(2) ازابيل شيفر، "مشروع الشراكة الاورو-متوسطية: التعاون الاقتصادي اكثر الجوانب تقدما"، ترجمة عارف حجاج، 2005، على الموقع الالكتروني:

http://www.dw-world.de

(3) احمد سعيد نوفل، المصدر السابق، ص ص46-49.

(4) نعمان كنفاني، المصدر السابق، ص 14.

بلدان جنوب المتوسط، لكن الاتحاد الاوربي لم يمارس ضغوطا على دول الشراكة الاقتصادية لوقف انتهاكاتها لحقوق الانسان، ولم يلجا الى تفعيل البنود المتعلقة بحقوق الانسان وتكريس الديمقراطية في اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الموقعة بينه وبينها. (1) فالاتحاد الاوربي كان ضغطه على الدول الاعضاء بخصوص قضايا حقوق الانسان ضعيف ومخجل، دون ان يصل هذا الضغط الى حد تفعيل بنود اتفاقية الشراكة المتعلقة بحقوق الانسان، لاجبار الدول الاعضاء على احترام حقوق الانسان.

فضلا عن ما تقدم، فقد حدد مؤتمر برشلونة وسائل لتحقيق اهداف الشراكة المتوسطية، وتشمل الاتفاقيات الثنائية التي وقعها الاتحاد الاوربي مع الدول المتوسطية كل دولة على حده، فوقع اتفاقية مع المغرب في فبراير/ شباط 1995م، ومع (اسرائيل) في نوفمبر/ تشرين الثاني 1995م، ومع منظمة التحرير الفلسطينية نيابة عن السلطة الوطنية الفلسطينية في فبراير/ شباط 1997م، وغيرها من الدول المتوسطية (2) .

نتج عن اتفاقية الشراكة الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية والاتحاد الاوربي زيادة الدعم الذي يقدمه الاتحاد الاوربي للقضية الفلسطينية على الصعيدين الاقتصادي والسياسي. فقبول السلطة الوطنية الفلسطينية كعضو في الاتفاقية ادى الى اعتراف الاتحاد الاوربي بحق الفلسطينيين بان لهم كياناً مستقلاً يتمتع بشرعية التوقيع على الاتفاقيات الدولية التي تدعم القضية الفلسطينية وتجعل منهم دولة على اتصال بالجانب الاوربي (3) .

وحققت (اسرائيل) المزيد من المكاسب الاقتصادية والسياسية من جراء هذه الاتفاقية، اذ اصبحت مؤهلة للاستفادة من المزايا الاقتصادية التي يقدمها الاتحاد الاوربي، واستفادت من تكريس الوضع العربي المجزأ، لان الاتفاقية تعاملت مع كل دولة عربية على انفراد. ذلك ان قيام وحدة عربية امنية وسياسية واقتصادية واحدة في مواجهة

---

(1) عصام حمدان محمد بني فضل، المصدر السابق، ص63.

(2) نعمان كنفاني، المصدر السابق، ص 18.

(3) احمد سعيد نوفل، المصدر السابق، ص ص 47-49.

الاتحاد الاوربي يهدد مصالح (اسرائيل) ويضعف الموقف الاوربي، وقد ساهمت هذه الاتفاقية في تحسين الوضع الاقتصادي (الاسرائيلي) من خلال حرية تبادل السلع والمنتجات والبضائع، وحرية انتقال رؤوس الاموال، وحرية التجارة [1] .

وادت الشراكة الاورو-متوسطية الى تقسيم الدول العربية الى دول متوسطية شملتها السياسة المتوسطية، وتم توقيع اتفاقيات اقتصادية معها، ودول عربية غير متوسطية تم استثنائها، فمثلا ضم الاردن الى السياسة المتوسطية بالرغم من كونه دولة لا تطل على المتوسط، واستثنيت ليبيا وموريتانيا[2].

ساهمت الشراكة الاوربية-المتوسطية في دعم العملية السلمية، واعطائها زخما كبيرا حتى في اوقات الازمات التي عانت منها العملية السلمية، فقد اثبت مؤتمر برشلونة قدرة اوربا على جمع اطراف الصراع العربي-(الاسرائيلي) على طاولة واحدة في مؤتمر اقليمي واحد، مثلما حصل في مؤتمر مدريد، دون استخدام دبلوماسية القوة التي تستخدمها الولايات المتحدة الامريكية بكثرة [3].

رابعا: الموقف السياسي للاتحاد الاوربي في ظل تعثر العملية السلمية

وبسبب توقف المفاوضات السلمية في اعقاب وصول بنيامين نتنياهو[4] B.Netanyahu (1996-1999) للحكم في (اسرائيل)، نشطت الدبلوماسية الاوربية لانقاذ عملية السلام، وفي هذا السياق صرح وزير الخارجية البريطاني مالكولم ريفكند

(1) عصام حمدان محمد بني فضل، المصدر السابق، ص 64.

(2) احمد سعيد نوفل، المصدر السابق، ص ص48-49.

(3) علي الحاج، المصدر السابق، ص307.

(4) بنيامين نتنياهو: ولد في تل أبيب في 21 تشرين الاول/ اكتوبر 1949م، كان ضابطا في وحدات الكوماندوز الخاصة فيما يعرف بجيش الدفاع الاسرائيلي 1967-1972، اصبح رئيس للبعثة الدبلوماسية الاسرائيلية في الولايات المتحدة الامريكية 1982-1984، ومندوبا لاسرائيل في الامم المتحدة 1984-1988، ونائبا لوزير الخارجية 1988-1991. تولى رئاسة حزب الليكود عام 1993، انتخب رئيسا للوزراء في 19 أيار/ مايو 1996. محمد احمد خلف الجبوري، المصدر السابق، ص 111.

Malcolm RifKind قائلا: "انه يجب عدم السماح لعملية السلام في الشرق الاوسط بالفشل، وان وصول حكومة اسرائيلية جديدة يطرح تحديا جادا، ان لغة الحكومة الجديدة قوية: لا اتفاق حول الجولان او القدس، لا نقاش حول الدولة الفلسطينية، او توسيع المستوطنات. اذ استمر الموقف الاسرائيلي على ذلك النحو، فمن الصعب جدا العودة الى المفاوضات .. وانه يجب الا نقف جانبا ونسمح بحصول ذلك"[1]. وعلى خلفية هذه الازمة نشط الدور الاوربي في هذه المدة للحفاظ على العملية السلمية من الانهيار.

وبسبب جمود العملية السلمية تراجع دخل الفلسطيني الى 35٪، وارتفعت البطالة الى 30٪، نتيجة الاغلاق الذي فرضته (اسرائيل) على الضفة الغربية وقطاع غزة. [2] وقد حذر الاتحاد الاوربي من خطورة السياسات (الاسرائيلية) في اعلانه الشهير في فلورنسا في 22 يونيو/ حزيران 1996م، مؤكدا في الوقت نفسه على وجوب دعم السلام العادل والشامل خاصة بما يتعلق "بحق الفلسطينيين بتقرير مصيرهم" ومبدا "الارض مقابل السلام، مع كل ما يترتب على ذلك"[3] .

فكان هذا البيان انطلاقة جديدة للاتحاد الاوربي للعب دور دبلوماسي وسياسي نشط في المنطقة العربية، وقد ركز على العناصر الآتية[4]:

1-ان للاتحاد الاوربي مصلحة اساسية في عملية السلام في الشرق الاوسط.

2-ضرورة احترام الاتفاقيات الموقعة وتنفيذها.

3- ان مبدأ الارض مقابل السلام وحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم يغطي كافة القضايا بما فيها القدس.

---

(1) نقلاً عن: علي الحاج، المصدر السابق، ص ص310-311.

(2) Maria Gianniou, The European Union Involvement in the Israeli-Palestinian Conflict: an Active Paradigm of European Foreign Policy?, University Istanbul, 2006, PP. 11-12.

(3) للمزيد من المعلومات، ينظر: محمد هشام محمد اسماعيل، موقف الاتحاد الاوروبي تجاه القضية الفلسطينية في الفترة من 1993 الى 2009، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، (الدوحة، 2011)، ص ص 23-24.

(4) عصام حمدان محمد بين فضل، المصدر السابق، ص66.

4- التحذير من ان الاغلاق الذي تفرضه (اسرائيل) على الاراضي الفلسطينية المحتلة له نتائج خطيرة على الاقتصاد الفلسطيني.

5- يجب استئناف المفاوضات بين (اسرائيل) وكل من لبنان وسوريا، والعودة سريعا لمناقشة قضايا الحل النهائي مع الفلسطينيين.

واذا القينا نظرة تحليلية على بيان فلورنسا نجده صريحا في ظل عدم وضوح الموقف الامريكي من السياسات (الاسرائيلية) الهادفة الى نسف الاسس التي قام عليها مؤتمر مدريد، كما تبلورت بعد هذا سياسة اوربية واضحة تدعو الى المفاوضات دون شروط، وسعت اوربا ايضا الى ايجاد زخم دبلوماسي عالمي يدعو الى احترام قرارات مدريد، وهو ما كانت (اسرائيل) تحاول تجنبه والتشكيك فيه.

رحبت الدول العربية بهذا الموقف في حين قابله غضب (اسرائيلي) واضح وعدم ارتياح امريكي خوفا ان يؤدي ذلك الى تعزيز الدور الاوربي في العملية السلمية، وتحويله الى شريك، ولا سيما بعد ان اصدر مجلس الوزراء الاوربي بيانا قوي اللهجة في سبتمبر/ ايلول 1996م طالب فيه (اسرائيل) بتنفيذ كافة التزاماتها، واكد على ان القدس الشرقية جزء من الاراضي المحتلة عام 1967م، واشار الى استعداد اوربا للعب دور نشط لاستئناف المفاوضات، يكون منسجما مع اسهامها الاقتصادي والمالي الرئيس في العملية السلمية [1].

صوتت الدول الاوربية عام 1996م لصالح القرار (1073) المتعلق باحداث النفق الذي حفرته (اسرائيل) تحت المسجد الاقصى، وادانت الاستيطان في جبل ابي غنيم في القدس، واصدر الاتحاد الاوربي قرارا الزم فيه وفوده زيارة بيت الشرق[2] في اثناء زيارة القدس، وقد اراد من وراء ذلك توجيه رسالة شديد اللهجة (لاسرائيل) بان الاتحاد

---

(1) علي الحاج، المصدر السابق، ص ص310-311.

(2) بيت الشرق: يقع في القدس، تم بناءه عام 1897م من قبل اسماعيل موسى الحسيني، اقتحمه الاسرائيليون عام 2001م.

www.ar.wikipedia.org.

الاوربي لن يقبل سياسة الامر الواقع الذي تفرضه على الارض، وللتاكيد على موقفها الذي عبرت عنه في بيان فلورنسا بان القدس جزء من الاراضي المحتلة [1].

تعمق الدور الاوربي في العملية السلمية من خلال تعيين منسق خاص للعملية السلمية بقرار اتخذه زعماء الاتحاد الاوربي بدبلن في 25 اكتوبر/ تشرين الاول 1996م، طالبوا فيه مجلس الوزراء الاوربي تعيين منسق خاص للعملية السلمية [2].

وفي 28 اكتوبر/ تشرين الاول 1996م، عين مجلس الوزراء ميغيل انخل موراتينوس Miguel Angel Moratinos مبعوثا خاصة لعملية السلام في الشرق الاوسط حدد مهامه، وهي كما يأتي [3]:

1-دعم العملية السلمية من خلال العمل مع الاطراف المعنية بعملية السلام والمنظمات الدولية ذات الصلة.

2-تقديم النصائح والمشورة لاطراف النزاع وان يكون وسيطا اذا اقتضت الحاجة.

3-المساعدة على تطبيق الاتفاقيات التي يتم التوصل اليها، ومراقبة التزام اطراف النزاع في تطبيق الاتفاقيات الموقعة، ومتابعة الخروق التي قد تحدث اثناء تطبيق هذه الاتفاقيات.

كان تعيين ميغيل انخل موراتينوس تغييرا في الدور الاوربي في المنطقة العربية، وتاكيدا على القرار الاوربي بان يكون الدور السياسي الذي يلعبه الاتحاد الاوربي موازيا للدور الاقتصادي والمالي في اهميته.

وفي اثناء جولته في الشرق الاوسط بين 19-25 اكتوبر/ تشرين الاول 1996م، حدد الرئيس الفرنسي جاك شيراك الطموحات الاوربية عموما، والفرنسية خصوصا في المنطقة العربية، ففي زيارته لسوريا، ركز خطابه على ثلاثة نقاط وهي [1]:

---

(1) عصام حمدان محمد بين فضل، المصدر السابق، ص67.

(2) محمد هشام محمد اسماعيل، المصدر السابق، ص24.

(3) علي الحاج، المصدر السابق، ص ص312-313؛ عصام حمدان محمد بني فضل، المصدر السابق، ص ص67-68؛ محمد هشام محمد اسماعيل، المصدر السابق، ص ص24-25.

1-لن يكون هناك سلام الا اذا انسحبت (اسرائيل) من الاراضي العربية المحتلة بما في ذلك القدس والجولان.

2-العمل على اقامة دولة فلسطينية.

3-ضرورة وجود دور رئيسي فاعل لاوربا في رعاية مسار السلام الى جانب الولايات المتحدة الامريكية.

كما اكد جاك شيراك في تصريح له بتاريخ 21 اكتوبر/ تشرين الاول 1996 في حيفا امام طلاب جامعة التخنيون بقوله: "طالما سيكون على الفلسطينيين ان يعتادوا على حياة جماعية في غيض، فان الاحباطات والمرارة ستبقى. نحن نعلم جميعا الثمار المرة التي يولدها ذلك .. ان دولة فلسطينية معترفا بها تقدم لاسرائيل شريكا حقيقيا. فهذه الدولة وحدها جديرة باتخاذ التعهدات الضرورية لامتها والوفاء بها"[2].

كما طالب شيراك بان يكون لاوربا دور في رعاية العملية السلمية، وان لا يقتصر دورها على تقديم المساعدات، غير ان (اسرائيل) سارعت الى رفض هذا الطلب على لسان وزير خارجيتها (دافيد ليفي) David levy الذي اعلن بان "دخول وسيط في الصراع او في المفاوضات امر غير متصور وقد قلت للرئيس شيراك نفس الشيء عندما زرت فرنسا". ورد الرئيس الفرنسي قائلا: "لست هنا لاعطاء الدروس. انا هنا كرجل سلام فاوروبا لاسباب عديدة لديها اسباب للاهتمام بعملية السلام الان، الامر يتعلق بجيران لنا ونحن اسرة ولحن معنيون"[3].

وهذا ما اكد عليه رئيس الوزراء الايطالي (رومانو برودي) Romano Prodi (1996-1998) في اثناء زيارته لمصر في 21 اكتوبر/ تشرين الاول 1996م، عندما قال: "اوروبا لا يمكن ان تكتفي بدور الممول لان ذلك موجوداً فقط في الروايات وليس في

---

(1) بشارة خضر، اوروبا وفلسطين....، ص ص507-510.

(2) نقلاً عن: عصام حمدان محمد بني فضل، المصدر السابق، ص ص68-69.

(3) صحيفة القدس، ع(9754)، فلسطين، 21 تشرين الاول 1996.

الواقع. هل من المنطقي ان نستمر في الدفع سنوات ونلتزم الصمت". واضاف "لامريكا مصالح ودور مهم في المنطقة، الكثير من التقدم احرز في الماضي بمسيرة السلام بفعل التدخل الامريكي وانا لا يمكن ان اشك في هذا الامر وهذا لايعني تشكيكا او حكما على الدور الامريكي، فكلما ازدادت النوايا الخيرة ازدادت فرص السلام"[1].

وفي الخطاب الذي القاه الرئيس الفرنسي امام المجلس التشريعي الفلسطيني بتاريخ 24 اكتوبر/ تشرين الاول 1996م، اكد على ان "السلام غير ممكن دون القدس وان اقامة الدولة يشكل عامل امن في المنطقة على عكس ما تعتقده اسرائيل"[2]، وطالب بوقف سياسة هدم البيوت التي تنتهجها (اسرائيل)، وضرورة فتح مدينة القدس امام جميع المؤمنين، وان يستعيد اللاجئون الفلسطينيون حقوقهم [3].

خامسا: مفاوضات (واي بلانتيشن) 15- 23 اكتوبر/تشرين الاول 1998:

جاء التحرك الامريكي لانجاح مفاوضات (واي بلانتيشن) نتيجة الضغط الكبير الذي مارسته الدول الاوربية والعربية على الولايات المتحدة الامريكية لتحريك عملية السلام، والتوقف عن عدم اللامبالاة التي تمارسها الولايات المتحدة الامريكية، وعدم قيامها بالضغط على (اسرائيل) لانقاذ عملية السلام المتعثرة. فقد نبهت الدول الاوربية الولايات المتحدة الامريكية الى الكلفة المالية التي تدفعها نتيجة اي تاخير في تطبيق الاتفاقيات الموقعة بين الجانبين[4]، ونتيجة العقوبات الجماعية التي تمارسها(اسرائيل) بحق

---

(1) المصدر نفسه.

(2) المصدر نفسه، ع(9757) ، 24 تشرين الاول 1996.

(3) عصام حمدان محمد بني فضل، المصدر السابق، ص ص69-70.

(4) في 24 شباط 1997 وقعت منظمة التحرير الفلسطينية في بروكسل اتفاقية الشراكة الاوربية-الفلسطينية (اتفاق انابي للتجارية والتعاون لصالح السلطة الفلسطينية)، كما وقع الاتحاد الاوربي والسلطة الفلسطينية في 20 نيسان 1998 على اتفاقية للتعاون الامني المشترك بين الطرفين. وللمزيد من المعلومات، ينظر: عصام حمدان محمد بني فضل، المصدر السابق ، ص ص70-74.

الشعب الفلسطيني[1]. وعلى ما يبدو ان فشل الاتحاد الاوربي بالضغط على (اسرائيل) لتحقيق تقدم في العملية السلمية، هو الذي دفعه للضغط على الولايات المتحدة الامريكية لتضغط بدورها على (اسرائيل)، لتحريك العملية السلمية المتعثرة نتيجة التعنت (الاسرائيلي) ورفض تطبيق الاتفاقيات الموقعة.

تم التوقيع على الاتفاقية في منتجع واي ريفر Wye River في واشنطن بتاريخ 23 اكتوبر/ تشرين الاول 1998، ومن خلال الاطلاع على الاتفاقية نلاحظ عدم ذكر اوربا او الاتحاد الاوربي، في حين ذكرت الولايات المتحدة الامريكية اربع عشرة مرة في نص الاتفاق. فالولايات المتحدة الامريكية تحقق السلام، وتنجح في وساطتها، وعلى اوربا اخراج دفتر الصكوك لتدفع ثمن هذا النجاح [2].

ادرك الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات اهمية الدور الاوربي في العملية السلمية، ليس لكون اوربا الممول الرئيسي لعملية السلام وللشعب الفلسطيني، بل لانها كانت صاحبة الدور الاكبر في تنبيه الولايات المتحدة الامريكية الى خطورة توقف العملية السلمية، وحثها الدائم على التدخل الفاعل لتحريك هذه العملية [3].

وفي اواخر عام 1998م، اصدرت المفوضية الاوربية تقريرا بعنوان 'دور الاتحاد الاوربي في عملية التسوية في الشرق الاوسط' حملت فيه (اسرائيل) مسؤولية تعثر عملية السلام، وانتقدت اغلاقها اراضي السلطة الفلسطينية، مما اثر سلبا على الاوضاع الاقتصادية للشعب الفلسطيني. وقالت ان الدور الاوربي في العملية السلمية دور ثانوي امام الهيمنة الامريكية التي تملك زمام الامور في المفاوضات، وهو لايتناسب مع الدعم المالي الذي يقدمه الاتحاد الاوربي لطرفي النزاع، واوصى التقرير بضرورة استخدام الاتحاد الاوربي الورقة الاقتصادية وترجمتها الى وزن سياسي يوازي الدور الاقتصادي

---

(1) زياد شفقان الضرابعة، المصدر السابق، ص 93.

(2) بشار خضر، اوروبا وفلسطين...، ص ص538-542.

(3) عصام حمدان محمد بني فضل، المصدر السابق، ص75.

الذي يقوم به الاتحاد [1]. فقد كان الاحباط الاوربي وراء صدور هذا التقرير الذي حث على استغلال الورقة الاقتصادية التي فشل الاتحاد الاوربي باستثمارها بشكل فعال.

سادسا: اعلان برلين 26 مارس/آذار 1999م

اعلان برلين هو الاقوى والاكثر جرأة في تحديد موقف الاتحاد الاوربي من مسار السلام في الشرق الاوسط، فقد كانت عباراته واضحة لا لبس فيها حين اكد على "الحق الدائم ومن دون تقييد للفلسطينيين في تقرير مصيرهم، الذي يتضمن خيار دولة؛ وهو يتمنى الانجاز السريع لهذا الحق، ويدعوا الفرقاء الى بذل الجهود بحسن نية لاجل حل يجري التفاوض عليه على اساس الاتفاقات المعقودة من دون الاضرار بهذا الحق الذي لا يخضع لاي حق نقض...، ويعلن استعداده للاعتراف بدولة فلسطينية في الوقت المناسب"[2].

وعبر الفلسطينيون عن فرحتهم الكبيرة بهذا الاعلان وعدوه مكافأة لهم على تاجيل اعلان الدولة المقرر في 4 مايو/ أيار 1999م بعد انتهاء المدة الانتقالية [3].

اما الرد (الاسرائيلي) فكان عنيفا، تم التعبير عنه في بيان رئيس الوزراء (الاسرائيلي) الذي رفض ان تملي اوربا على (اسرائيل) نتائج المفاوضات مع الفلسطينيين، واضاف ان اشد "مدعاة للاسف ان اوربا حيث هلك ثلث الامة اليهودية، رات من المناسب فرض حل يعرض الدولة اليهودية للخطر"[4]. والحقيقة ان (اسرائيل) هي التي طالبت اوربا التدخل لمنع ياسر عرفات من اعلان الدولة في 4 مايو/ أيار 1999م، وتحديد المدة الانتقالية، لكنها لم تتوقع ان تقوم اوربا نتيجة ذلك باصدار هذا البيان الذي يدعم بقوة قيام دولة فلسطينية.

---

(1) زياد شفقان الضرابعة، المصدر السابق، ص ص 93-94.

(2) نقلاً عن: محمد هشام محمد اسماعيل، المصدر السابق، ص26؛ عصام حمدان محمد بني فضل، المصدر السابق، ص77.

(3) بشارة خضر، اوروبا وفلسطين...، ص ص 543-544.

(4) نقلاً عن: عصام حمدان محمد بني فضل، المصدر السابق، ص ص77-78؛ زياد شفقان الضرابعة، المصدر السابق، ص 61.

وعندما ردت الولايات المتحدة الامريكية على اعلان برلين بتصويت الكونغرس الامريكي في 31 مايو/ أيار 1999 على قرار نقل السفارة الامريكية من تل ابيب الى القدس، انتقد وزير الخارجية البريطاني هذا القرار واعتبره تدخلا في قضية حساسة مثل القدس[1]. كما ردت المانيا التي كانت ترأس الاتحاد الاوربي برسالة عبر سفيرها في تل ابيب بتاريخ 10 مارس/ آذار 1999م على طلب (اسرائيل) من سفراء الدول الاوربية الاعضاء في الاتحاد الاوربي عدم مقابلة المسؤولين الفلسطينيين خارج المناطق الفلسطينية، وجاء في هذه الرسالة "أن القدس كيان منفصل وفق الاجماع الدولي، والاتحاد الاوروبي لا يعترف بالقدس عاصمة لاسرائيل ولا يضم القدس الشرقية وسيواصل لقاءاته مع الفلسطينيين في القدس الشرقية. ولا يؤيد الاجراءات التي تقوم بها اسرائيل تجاه القدس"[2].

سابعا: اندلاع انتفاضة الاقصى (الانتفاضة الفلسطينية الثانية) عام 2000م.

اندلعت الانتفاضة الفلسطينية الثانية في 28 سبتمبر/ ايلول 2000م عقب الزيارة الاستفزازية التي قام بها وزير الخارجية (الاسرائيلي) اريل شارون[3] A.sharon للمسجد الاقصى في حراسة ثلاثة الاف جندي (اسرائيلي)[4]، فحصل صدام بين المصلين والجنود الاسرائيليين، وتطور الموقف في اليوم التالي في اعقاب فتح الجنود الاسرائيليين نار اسلحتهم على المصلين عقب خروجهم من صلاة الجمعة مما ادى الى

(1) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي لعام 2000، (القاهرة، 2001)، ص 281.

(2) نقلاً عن: عصام حمدان محمد بني فضل، المصدر السابق ، ص78.

(3) اريل شارون: ولد في قرية كفار ملال بفلسطين في 26 شباط/ فبراير 1928، لعب دورا عسكريا في الغزو الاسرائيلي لجنوب لبنان عام 1982، وعلى اثرها اضطر الى الاستقالة من منصب وزير الدفاع عام 1983م. تولى منصب رئاسة الوزراء للفترة 2001-2006، غط في غيبوبة مطلع يناير/كانون الثاني 2006 بعد اصابته بجلطة دماغية. www.ar.wikipedia.org .

(4) حسن نافعة، الاتحاد الاوروبي...، ص536.

استشهاد سبعة فلسطينيين وجرح اكثر من 250 شخصاً وعمت الصدامات في كافة انحاء الاراضي المحتلة[1].

اصدر الاتحاد الاوربي بيانين في 1 و 2 اكتوبر/ تشرين الاول 2000، مؤكدا في البيان الاول على "أن هذه الاحداث تظهر كم يمكن ان يؤدي الاستفزاز في ظروف متوترة الى نتائج مأساوية"[2]. ومعربا عن قلقه من نتيجة تواصل الاعمال الدامية ومطالبا طرفي النزاع بالعودة الى طاولة المفاوضات [3].

اما البيان الثاني الذي صدر في 2 اكتوبر/ تشرين الاول فقد دعم فيه الاتحاد الاوربي تشكيل لجنة دولية للتحقيق في الاحداث الجارية، ومستعدا للمساهمة في اعمالها. ادانت اوربا سلوك شارون الاستفزازي، ولكنها لم تدن الاعتداءات (الاسرائيلية) بحق الشعب الفلسطيني الاعزل، ولم تتجرأ على وصف هذه الاعتداءات بانها عقاب جماعي، وانتهاك للقانون الدولي[4].

واصدرت الرئاسة الاوربية في 13 اكتوبر/ تشرين الاول 2000 بيانا اعلنت فيه "عن الحزن الشديد ازاء العنف المستمر"[5]، وكان موقف الاتحاد الاوربي واضحا من اسباب اندلاع الانتفاضة بالقاء اللائمة على زيارة شارون الاستفزازية للمسجد الاقصى.

ولاحتواء الموقف المتدهور، دعا الرئيس الفرنسي جاك شيراك الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات ورئيس الوزراء (الاسرائيلي) ايهود باراك[6] Ehud Barak (1999-2000)

---

(1) للمزيد من المعلومات، ينظر: محمد سعيد ابو عامود، "انتفاضة الاقصى عام 2000"، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ع143، 2000، ص ص 104-105.

(2) نقلاً عن: عصام حمدان محمد بني فضل، المصدر السابق، ص85.

(3) علي الحاج، المصدر السابق، ص ص316-317.

(4) عصام حمدان محمد بني فضل، المصدر السابق، ص85.

(5) علاء مشهداوي، الاتحاد الاوربي والقضية الفلسطينية، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، (الامارات العربية المتحدة، 2003)، ص ص77-83.

(6) ايهود باراك: ولد في كيبوتس همشمار هشارون عام 1942، التحق بالجيش الاسرائيلي عام 1959، تدرج في المناصب العسكرية حتى اصبح برتبة لواء عام 1983، وعين رئيسا للاستخبارات العسكرية وقائدا للمنطقة الوسطى عام

الى باريس في 4 اكتوبر/ تشرين الاول 2000م، بهدف وقف العنف، الا ان هذه المفاوضات لم تتم نتيجة تعنت باراك، ورفضه تشكيل لجنة لتقصي الحقائق، والقى باللوم على الرئيس ياسر عرفات لانه رفض خطة وزيرة الخارجية الامريكية مادلين اولبرايت Madeleine Albright المكونة من تسعة نقاط لوقف العنف، اثناء اجتماعها معهما في باريس في 4 اكتوبر/ تشرين الاول بهدف وقف الانتفاضة واعادة الوضع الى سابق عهده ونسيان ما حصل، وقبلت السلطة الفلسطينية حينها هذه الخطة الا ان (اسرائيل) رفضتها في مسعى منها للحصول على مكاسب سياسية من السلطة الفلسطينية. فـ(اسرائيل) تسعى وراء ذلك الى فرض رؤيتها السياسية على الفلسطينيين قبل وقف اعتداائها على الشعب الفلسطيني، والى ان يوقف الرئيس ياسر عرفات الانتفاضة دون اي ثمن سياسي[1].

وفي اطار الجهود الدبلوماسية الأمريكية قدم الرئيس الامريكي (بيل كلينتون) في 23 كانون الاول/ ديسمبر عام 2000 مشروعه للسلام الذي تضمن ما يأتي[2] :

اولا: الاراضي:

أ. دولة فلسطينية على 94-96٪ من الضفة الغربية و 100٪ من القطاع (غزة).

1986، اصبح وزيرا للداخلية عام 1994، ووزيرا للخارجية عام 1995، وفاز عام 1997 برئاسة حزب العمل. هيثم احمد مزاحم، حزب العمل الاسرائيلي 1968-1999، دراسات استراتيجية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، (ابو ظبي، 2010)، ص ص 111-113.

(1) عصام حمدان محمد بني فضل، المصدر السابق، ص86.

(2) Carot Migdalovits, the Middle East Peace Talks Congressional Research Service the Library Congress, 2005, p.33; Tim Youngs, the Middle East Crisis: Campbdavid the Al-Aqsa Intifada and Prospects of the Peace Process, House of Commons Library (London, 2001), pp. 3-4.

ب. في مقابل الجزء الذي تضمه (اسرائيل) عليها ان تعطي 1-3٪ من اراضيها (الاراضي التي احتلها عام 1948) الى الطرف الفلسطيني فضلا عن معبر دائم ما بين الضفة والقطاع.

ج. خريطة الدولة الفلسطينية يجب ان تستجيب لابقاء 80٪ من المستوطنين في مجمعات استيطانية تواصل الاراضي وتخفيض عدد المناطق التي تضمها (اسرائيل) الى الحد الادنى.

ثانيا: الامن:

يتمثل بوجود (اسرائيلي) في مواقع ثابتة في وادي الاردن تحت سلطة قوة دولية ولفترة محدودة قابلة للتعديل مكونة من 36 شهرا.

ثالثا: القدس:

المبدأ العام ان المناطق المأهولة بالسكان العرب هي مناطق فلسطينية والآهلة باليهود هي مناطق (اسرائيلية) لكن مقابل القدس العربية ينبغي على الفلسطينيين ان يتخلوا عن حق العودة. ولم تكن هذه قراءة عادلة للخطة واعتقد كلينتون ان (اسرائيل) لا يمكن ان تقبل بحق عودة اللاجئين، وان الاكثر واقعية هي عودتهم الى الدولة الفلسطينية الجديدة وليس الى ديارهم الاصلية.

رابعا: الحرم (المسجد الاقصى):

حل يضمن رقابة فعلية للفلسطينيين على الحرم مع احترام معتقدات اليهود وهناك اقتراحات إما سيادة فلسطينية على الحرم وسيادة (اسرائيلية) على حائط البراق وسيادة على المجال المقدس لدى اليهود اي المسطح السفلي للحرم.

خامسا: اللاجئون:

ان المبدأ الاساس هو ان تكون الدولة الفلسطينية الموقع الرئيس للفلسطينيين الذي يقررون العودة الى المنطقة من دون استبعاد على ان تستقبل (اسرائيل) بعضهم ويتم تشكيل لجنة دولية لضمان ومتابعة ما يتعلق بالتعويضات والاقامة.

وافق (الاسرائيليون) ولاول مرة على تقديم تنازلات بشأن القدس الشرقية، وفي 27 كانون الاول/ ديسمبر عام 2000م الغى ياسر عرفات اجتماعا مقررا مع باراك رافضا للخطوط العامة للاتفاقية، وعقب الرفض الفلسطيني هدد كليتون باستخدام سياسة صارمة تجاه السلطة الوطنية وعد كثيرون ان هذا التهديد ليس موجها للفلسطينيين وحدهم وانما للعرب ايضا وبالذات مصر للتأثير على الموقف الفلسطيني ولممارسة الضغط على عرفات للقبول بحل سياسي وسط[1].

مع وصول المفاوضات الى طريق مسدود بدأت مرحلة جديدة من مراحل عدة لاحقة لايجاد تسوية للصراع العربي - (الاسرائيلي) ولا زالت (اسرائيل) رافضة بل متمسكة برفضها حول الانسحاب لحدود عام 1967م واعلان الدولة الفلسطينية وايجاد حل لمشكلة القدس واللاجئين مع صمت عربي وتحرك دولي ضعيف بشأن ايجاد صيغة لانهاء عقود من النزاع ولا سبيل لانهائه الا باقامة الدولة الفلسطينية.

(1) محمد السعيد ادريس، "مفاوضات التسوية النهائية والموقفان العربي والاسلامي"، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، العدد 142، 2000، ص 209.

الخاتمة

يلاحظ من خلال التطور التاريخي للاتحاد الاوربي ان الدول الاعضاء فيه استطاعوا على مدى سنوات طويلة ان يتجاوزوا خلافاتهم وان يلغوا معظم حدودهم الوطنية من اجل تحقيق الوحدة الاقليمية الجديدة.

لقد استغرقت مسيرة الاتحاد الاوربي بحدود نصف قرن تخللتها صعوبات عدة كانت كافية لايقاف هذه المسيرة، ولكن على الرغم من كل الصعوبات التي كانت سببا لتراجع العديد من المنظمات الاقليمية، فقد استمر الاتحاد الاوربي بتطوير مؤسساته وتحويلها الى مؤسسات فوق القومية من خلال انتخاب برلمان اوربي مباشر من قبل شعوب الدول الاوربية الاعضاء في الاتحاد، وصولا الى محكمة العدل الاوربية التي تتمتع بسلطة رفيعة على الصعيد الاوربي والاقليمي، كل ذلك اعطى الاتحاد الاوربي قيمة دولية ذات تأثير بالغ الاهمية، اما على الصعيد السياسي او على الصعيد الاقتصادي. فالوحدة الاوربية بدأت محصورة في اطارها التجاري، وأضحت وحدة تشمل جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فضلاً عن انها استطاعت ان تقلل الى حد كبير من الصراع العدواني بين مواطنيها، فاستقر كل منها داخليا، ومن هذا الاستقرار الداخلي انطلقت إلى التنمية والبناء ثم انتقلت الى مراحل تالية من التعاون الاقليمي الاوربي، ابتداءً من اتفاقية الفحم والفولاذ، فاتفاقية السوق الاوربية المشتركة حتى وصلت الى مرحلة الوحدة الاقليمية.

ان التحالف الاقتصادي والسياسي لم يكن مبنيا على رغبة امريكية اوربية لمواجهة التهديد الشيوعي المشترك مع اندلاع الحرب الباردة فقط، بل انه كان يحتوي ايضا على رغبة الطرفين بالحفاظ على مستوى من الانفتاح المتبادل الذي يضمن تقاربا مستمرا يحول دون تصاعد عوامل الفرقة والاختلاف، وبالطبع فان هذا التحالف خدم الرغبة الامريكية بامتلاك القدر الاكبر من النفوذ والتأثير في اوربا الغربية، وقد اختار الاتحاد الاوربي منذ ظهوره البعد الاقتصادي كإطار يمكنه من أن يدعم فيه استقلاليته بعيدا عن قيود

التحالف، وفي الحقيقة ان التنافس الاقتصادي هو جزء من فلسفة العلاقات الدولية بل وعنصر من عناصر استمراريته.

ان العلاقات الاوربية الامريكية ورغم قيامها على قاعدة من الجذور الثقافية والفكرية المشتركة تظل اكثر ارتباطا بالمصالح، وبمدى الفائدة التي يقدمها كل طرف للآخر.

ان الخيارات الامريكية في التأثير الفاعل على قرارات الوحدة الاوربية قد تضاءلت الى أدنى حدودها ولا يبدو مقبولا للولايات المتحدة الامريكية التي اظهرت نفسها على الدوام كمؤيد لهذه الوحدة ان تغير موقفها وتتبنى رؤية معادية لها وبالتالي تعرض احد اسس التحالف الغربي للانهيار، وحتى لو انتهجت هذا المسلك فان الدول الاوربية لا سيما فرنسا والمانيا لن تكون في الغالب على استعداد للتراجع عن الخط الوحدوي المتصاعد والذي بات يمثل نموذج الرد الاوربي على التحديات العالمية.

أدى انفراد الولايات المتحدة الامريكية بالاحادية القطبية بعد انتهاء الحرب الباردة الى احداث متغيرات كبرى على صعيد العلاقات الدولية المعاصرة، اذ ادى هذا الانفراد الى فرض الولايات المتحدة الامريكية هيمنتها وتحكمها بمقدرات ومصالح شعوب العالم عموما، والوطن العربي خصوصا، في الوقت الذي كان فيه الاتحاد الاوربي يسعى بالاهتمام بالوطن العربي من اجل حماية مصالحه الاستراتيجية في هذه المنطقة، والمحافظة على الاستقرار والأمن في الضفة الجنوبية للمتوسط التي تشكل امتدادها جغرافياً لحدودها المتوسطية. هذا فضلا عن ان الوطن العربي يشكل سوقا واسعة واساسية للصادرات الاوربية.

ان التنافس الدولي مع نهاية القرن العشرين اصبح يعتمد على المنافسة الاقتصادية التي تسخر السياسة الخارجية لخدمتها، وبالتالي فان القوى الدولية الصاعدة (الاتحاد الاوربي، اليابان، الصين) تعتمد في منافستها للقوى الدولية الموجودة على النمو والتفوق الاقتصادي الذي يشكل معيارا لتقدمها وتفوقها على غيرها. كما ان نشوء قوة دولية تنافس الولايات المتحدة الامريكية هو ممكن نظرا لما تتمتع به الدول الاوربية من مقومات تمكنها من ذلك.

الملاحق

الملحق رقم (1)

التوسع الافقي للاتحاد الاوربي خلال اعوام 1951-2007

الاعضاء الاصليين 1951	التوسع الاولى 1972	التوسع الثاني 1981	التوسع الثالث 1986	التوسع الرابع 1995	التوسع الخامس 2004	التوسع السادس 2007
بلجيكا	بريطانيا	اليونان	البرتغال	النمسا	قبرص	بلغاريا
فرنسا	الدانمارك		اسبانيا	فنلندا	جمهورية التشيك	رومانيا
المانيا	ايرلندا			السويد	استونيا	
ايطاليا					المجر	
اللوكسمبورغ					لاتفيا	
هولندا					ليتوانيا	
					مالطا	
					بولندا	
					سلوفاكيا	
					سلوفينيا	

جواس حسن، المصدر السابق، ص431.

الملحق رقم (2)

وثيقة

قرار مجلس الامن المرقم 660

الصادر في 2 اغسطس 1990

قرار مجلس الامن الذي يدين غزو العراق للكويت، ويطالب بالانسحاب الفوري وغير المشروط لجميع القوات العراقية ويدعو الى اجراء مفاوضات لحل الخلافات بينهما بالطرق السلمية

ان مجلس الامن، اذ يثير جزعه غزو القوات العسكرية العراقية للكويت في 2اب/ اغسطس 1990، واذ يقرر انه يوجد خرق للسلم والامن الدوليين فيما يتعلق بالغزو العراقي للكويت، واذ يتصرف بموجب المادتين 39 و 40 من ميثاق الامم المتحدة،

1-يدين الغزو العراقي للكويت.

2-يطالب بان يسحب العراق جميع قواته فورا ودون قيد او شرط الى المواقع التي كانت تتواجد فيها في 1اب/ اغسطس 1990؛

3-يدعو العراق والكويت الى البدء فورا في مفاوضات مكثفة لحل خلافاتهما ويؤيد جميع الجهود المبذولة في هذا الصدد، وبوجه خاص جهود جامعة الدول العربية؛

4-يقرر ان يجتمع ثانية حسب الاقتضاء للنظر في خطوات اخرى لضمان الامتثال لهذا القرار.

نص القرار متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع الالكتروني

الملحق رقم (3)

وثيقة

قرار مجلس الامن المرقم 661

الصادر في 6 اغسطس 1990

قرار مجلس الامن بفرض جزاءات اقتصادية الزامية على العراق وانشاء لجنة (لجنة الجزاءات) لرصد هذه الجزاءات

ان مجلس الامن، اذ يعيد تاكيد قراره 660 (1990) المؤرخ 2 اب/ اغسطس 1990، واذ يساوره بالغ القلق ازاء عدم تنفيذ ذلك القرار ولان غزو العراق للكويت لا يزال مستمرا ويسبب المزيد من الخسائر في الارواح ومن الدمار المادي، وتصميما منه على انهاء غزو العراق للكويت واحتلاله له، وعلى اعادة سيادة الكويت واستقلالها وسلامتها الاقليمية، واذ يلاحظ ان حكومة الكويت الشرعية قد اعربت عن استعدادها للامتثال للقرار 660(1990)، واذ يضع في اعتباره المسؤوليات الموكلة اليه بموجب ميثاق الامم المتحدة للحفاظ على السلم والامن الدوليين، واذ يؤكد الحق الطبيعي في الدفاع عن النفس فرديا او جماعيا، وفقا للمادة 51 من الميثاق، ردا على الهجوم المسلح الذي قام به العراق ضد الكويت، واذ يتصرف وفقا للفصل السابع من الميثاق،

1- يقرر ان العراق لم يمتثل، حتى الان، للفقرة 2 من القرار660(1990) وانه اغتصب سلطة الحكومة الشرعية في الكويت؛

2- يقرر، نتيجة لذلك، اتخاذ التدابير التالية لضمان امتثال العراق للفقرة 2 من القرار 660(1990) واعادة السلطة الى الحكومة الشرعية في الكويت؛

3- يقرر ان تمنع جميع الدول ما يلي:

أ. استيراد اي من السلع والمنتجات التي يكون مصدرها العراق او الكويت وتكون مصدرة منهما بعد تاريخ هذا القرار، الى اقاليمها.

ب. أية انشطة يقوم بها رعاياها أو تتم في اقاليمها ويكون من شأنها تعزيز، أو يقصد بها تعزيز، التصدير أو الشحن العابر لاية سلع أو منتجات من العراق

أو الكويت، وأية تعاملات يقوم بها رعاياها أو السفن التي ترفع علمها أو تتم في أقاليمها بشأن أية سلع أو منتجات يكون مصدرها العراق أو الكويت وتكون مصدرة منهما بعد تأريخ هذا القرار، بما في ذلك على وجه الخصوص أي تحويل للأموال إلى العراق أو الكويت لاغراض القيام بهذه الانشطة أو التعاملات.

ج. أية عمليات بيع أو توريد يقوم بها رعاياها أو تتم من اقاليمها أو باستخدام السفن التي ترفع علمها لاية سلع أو منتجات، بما في ذلك الاسلحة أو أية معدات عسكرية اخرى، سواء كان منشؤها في اقاليمها أو لم يكن، ولا تشمل الامدادات المخصصة بالتحديد للاغراض الطبية والمواد الغذائية المقدمة في ظروف انسانية إلى أي شخص أو هيئة في العراق أو الكويت أو إلى أي شخص أو هيئة لاغراض عمليات تجارية يضطلع بها في العراق أو الكويت أو منهما. واية انشطة يقوم بها رعاياها أو تتم في اقاليمها ويكون من شأنها تعزيز، أو يقصد بها تعزيز، عمليات بيع أو توريد هذه السلع أو المنتجات.

4- يقرر ان تمتنع جميع الدول عن توفير أية اموال أو أية موارد مالية أو اقتصادية اخرى لحكومة العراق أو لاية مشاريع تجارية أو صناعية أو لاية مشاريع للمرافق العامة في العراق أو الكويت، وان تمنع رعاياها واي اشخاص داخل اقاليمها من إخراج أي اموال أو موارد من اقاليمها أو القيام، باية طريقة اخرى، بتوفير الاموال والموارد لتلك الحكومة، أو لاي من مشاريعها، ومن تحويل أي اموال اخرى إلى اشخاص أو هيئات داخل العراق أو الكويت فيما عدا المدفوعات المخصصة بالتحديد للاغراض الطبية أو الانسانية والمواد الغذائية المقدمة في الظروف الانسانية.

5- يطلب إلى جميع الدول، بما في ذلك الدول غير الاعضاء في الامم المتحدة، ان تعمل بدقة وفقا لاحكام هذا القرار بغض النظر عن أي عقد تم ابرامه أو ترخيص تم منحه قبل تاريخ هذا القرار.

6- يقرر، وفقا للمادة 28 من النظام الداخلي المؤقت، تشكيل لجنة تابعة لمجلس الامن تضم جميع اعضاءه كي تضطلح بالمهام التالية وتقدم إلى المجلس التقارير المتصلة بعملها مشفوعة بملاحظاتها وتوصياتها:

أ. ان تنظر في التقارير التي سيقدمها لاامين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار.

ب. ان تطلب من جميع الدول المزيد من المعلومات المتصلة بالاجراءات المتخذة فيما يتعلق بالتنفيذ الفعال للاحكام المنصوص عليها في هذا القرار.

7- يطلب إلى جميع الدول ان تتعاون تعاونا تاما مع اللجنة فيما يتعلق بقيامها بمهمتها، بما في ذلك توفير المعلومات التي قد تطلبها اللجنة تنفيذا لهذا القرار.

8- يطلب إلى الامين العام تزويد اللجنة بكل المساعدة اللازمة واتخاذ الترتيبات اللازمة في الامانة العامة لهذا الغرض.

9- يقرر أنه، بغض النظر عن الفقرات من 4 إلى 8 اعلاه، لا يوجد في هذا القرار ما يمنع تقديم المساعدة إلى الحكومة الشرعية في الكويت، ويطلب إلى جميع الدول ما يلي:

أ. اتخاذ تدابير مناسبة لحماية الاصول التي تملكها حكومة الكويت الشرعية ووكالاتها.

ب. عدم الاعتراف باي نظام تقيمه سلطة الاحتلال.

10-يطلب إلى الامين العام ان يقدم إلى مجلس الامن تقارير عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار، على ان يقدم التقرير الأول خلال ثلاثين يوما.

11- يقرر ان يبقى هذا البند في جدول اعماله وان يواصل بذل الجهود كي يتم انهاء الغزو العراقي في وقت مبكر.

نص القرار متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع الالكتروني:
www.almoqatel.com

الملحق رقم (4)

قرار مجلس الامن الدولي رقم 678، هو القرار المؤرخ 29 نوفمبر 1990 الصادر من مجلس الامن وهذا نصه:

ان مجلس الامن:

اذ يشير الى، ويعيد تاكيد قراراته 660، 661، 662، 664، 665، 666، 667، 669، 670، 674، 677، لعام 1990.

واذ يلاحظ، رغم كل ما تبذله الامم المتحدة من جهود، ان العراق يرفض الوفاء بالتزامه بتنفيذ القرار 660، والقرارات اللاحقة، ذات الصلة المشار اليها اعلاه، مستخفا بمجلس الامن، استخفافا صارخا.

واذ يضع في اعتباره واجباته ومسؤولياته المقررة بموجب ميثاق الامم المتحدة، تجاه صيانة السلم والامن الدوليين وحفظهما. وتصميما منه على تامين الامتثال التام لقراراته.

واذ يتصرف بموجب الفصل السابع من الميثاق:

1-يطالب ان يمتثل العراق امتثالا تاما للقرار 660 (1990)، وجميع القرارات اللاحقة، ذات الصلة، ويقرر في الوقت الذي يتمسك بقراراته، ان يمنح العراق فرصة اخيرة، كلفته تنم عن حسن النية للقيام بذلك.

2-ياذن للدول الاعضاء المتعاونة مع حكومة الكويت، ما لم ينفذ العراق في 15 كانون الثاني 1991، او قبله، القرارات السالفة الذكر، تنفيذا كاملا كما هو منصوص عليه في الفقرة اعلاه، وتنفيذ القرار 660 (1990)، جميع القرارات اللاحقة، ذات الصلة، واعادة السلم والامن الدوليين في المنطقة.

3-يطلب من جميع الدول ان تقدم الدعم المناسب للاجراءات التي تتخذ، عملا بالفقرة 2 من هذا القرار.

4-يطلب من الدول المعنية ان توالي ابلاغ مجلس الامن تباعا بالتقدم المحرز فيما يتخذ من اجراءات عملا بالفقرتين 2، 3، من هذا القرار.

5-يقرر ان تبقى المسالة قيد النظر.

نص القرار متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع الالكتروني:
www.almoqatel.com

الملحق رقم (5)

وثيقة

البيان الاول للجماعة الاوروبية
الصادر في 2 اغسطس 1990
في شان ادانة الغزو العراقي للكويت

الجماعة والدول الاعضاء فيها، قد تابعت بمزيد من القلق، طوال الاسابيع الاخيرة، التصاعد في التأزم، الناتج عن النزاع القائم بين العراق وبعض الدول العربية. فقد رحبت بالجهود الدبلوماسية، التي بذلتها بعض الدول العربية، وكذا الجامعة العربية. وامتنعت عن اتخاذ اي موقف، او القيام بمبادرة ما، وذلك من اجل حماية هذه المبادرات من اي تدخل.

بعد انهيار المحادثات، التي جرت في جدة، تحت الرعاية العربية، فان الجماعة و الدول الاعضاء فيها، تشعر الان بقلق عميق، ازاء التطورات الاخيرة، التي جرت في النزاع، وخاصة ما ادى اليه من عدوان عسكري، قام به العراق ضد الكويت، والذي هو ليس فقط عملا عدوانيا، ارتكب في حق دولة مجاورة، بل يشكل، ايضا، خطرا يهدد السلام والاستقرار في المنطقة.

ان الجماعة والدول الاعضاء فيها، تدين، بقوة، اللجوء الى العنف، من قبل دولة، هي عضوة في الامم المتحدة، ضد الوحدة الاقليمية لدولة اخرى. ان هذا الامر يشكل انتهاكا لميثاق الامم المتحدة، ووسيلة مرفوضة لتسوية الخلافات الدولية. وبالتالي، فانها تساند، كلياً، القرار الذي اعتمده، اليوم، مجلس الامن.

ان الجماعة والدول الاعضاء فيها، تطلب من جميع الحكومات، بادانة هذا اللجوء للقوة، الذي لا مبرر له، وبالعمل من اجل الاعادة المبكرة للظروف، التي تؤدي الى مواصلة المفاوضات السلمية، فورا. وعلى هذا الاساس، فإنا نطالب بالانسحاب الفوري للقوات العراقية من الاراضي الكويتية.

ان الجماعة والدول الاعضاء فيها، تضع الامر قابلا للمراجعة. كما انها مستعدة لوضع في اعتبارها اي مبادرات اخرى.

نص البيان متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع الالكتروني:
www.alinoqatel.com

الملحق رقم (6)

وثيقة

البيان الثاني للجماعة الاوروبية

الصادر في 6 اغسطس 1990

في شان تكرارها ادانة الغزو العراقي للكويت

وتنفيذ العقوبات الاقتصادية التي فرضها مجلس الامن على العراق

ان الجماعة والدول الاعضاء فيها تكرر ادانتها المطلقة للعدوان العراقي الغاشم على الكويت، ومطالبتها بالانسحاب الفوري، وغير المشروط، لكافة القوات العراقية من الاراضي الكويتية، الذي سبق ان اعربت عنه في بيانها، الصادر في 2 اغسطس 1990.

انها تعتبر الاسباب، التي تقدمت بها الحكومة العراقية، لتبرير عدوانها العسكري على الكويت، لا اساس لها، وغير مقبولة. كما انها ستمتنع عن اي عمل، يمكن ان يعتبر اعترافا ضمنيا بالسلطات، التي فرضها الغزاة على الكويت.

وبهدف حماية مصالح الحكومة الشرعية الكويتية، فانها قد قررت اتخاذ خطوات، من اجل حماية جميع ممتلكات دولة الكويت، سواء كانت هذه ممتلكات مباشرة او غير مباشرة.

ان الجماعة والدول الاعضاء فيها، تؤكد مساندتها التامة للقرار المرقم 660، الصادر عن مجلس الامن، التابع للامم المتحدة، وتطلب من العراق الالتزام بما تضمنه هذا القرار. اذا لم تلتزم السلطات العراقية، فان الجماعة والدول الاعضاء فيها ستعمل على مساندة قرار مجلس الامن، وضمان تنفيذه، وذلك من خلال عقوبات شاملة واجبارية.

وحتى ذلك الحين، فانها قد قررت اعتماد ما يلي:

- فرض حظر على واردات النفطية من العراق والكويت.
- اتخاذ الاجراءات المناسبة، التي قد تستهدف تجميد الممتلكات العراقية، داخل اراضي الدول الاعضاء.

- فرض حظر على مبيعات السلاح، او اي معدات عسكرية، للعراق.

- ايقاف اي تعاون، في المجال العسكري، مع العراق.

- ايقاف اي تعاون، فني وعلمي، مع العراق.

- وقف تطبيق مبدأ التفضيلات المعممة على العراق.

ان الجماعة والدول الاعضاء فيها، تكرر اقتناعها الحازم، بأن النزاعات بين الدول، يجب أن تسوى بالوسائل السلمية. وتؤكد بأنها مستعدة للمشاركة في أي جهود من أجل نزع فتيل التأزم القائم في المنطقة.

كما أنها على أتصال وثيق مع حكومات العديد من الدول العربية، وتتابع، بأهتمام بالغ، النقاش الجاري داخل الجامعة العربية، ومجلس التعاون الخليجي. إنها تأمل في أن تسهم المبادرات العربية في إعادة الشرعية الدولية، والحكومة الشرعية للكويت.

ان الجماعة والدول الاعضاء فيها مستعدة لمساندتها التامة لمثل هذه المبادرات، وللجهود الرامية إلى تسوية الخلافات بين حكومات الدول، عن طريق المفاوضات.

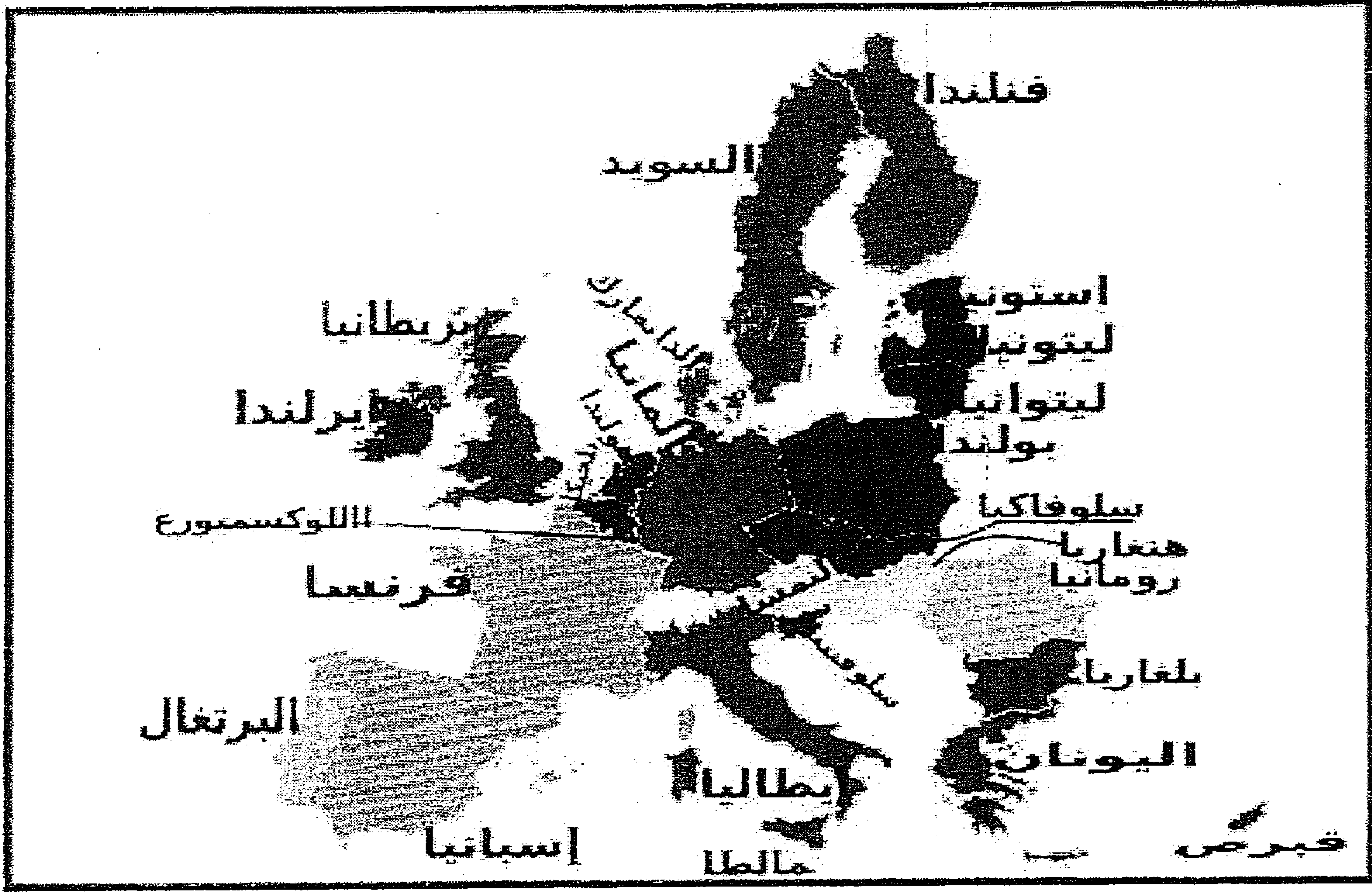
ان الجماعة والدول الاعضاء فيها، تتابع، بعناية فائقة، وضع الرعايا التابعين للجماعة الاوربية، في العراق وفي الكويت. وهي باقية على تنسيق صارم، بهدف ضمان سلامة هؤلاء الرعايا.

نص البيان متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع الالكتروني:
www.almoqatel.com

الملحق رقم (7)

قائمة أعداد جنود قوات التحالف بحسب الدولة		
الدولة	عدد الجنود	ملاحظات
الولايات المتحدة	,000 - 697,000575	عمليـــة درع الـــصحراء عملية عاصفة الصحراء
المملكة العربية السعودية	,000 - 100,00052	عمليـــة درع الـــصحراء عمليـــة عاصـــفة الـــصحراء معركة الخفجي
المملكة المتحدة	,000 - 45,40043	عمليـــة درع الـــصحراء عملية عاصفة الصحراء
مصر	,600 - 35,00033	عملية عاصفة الصحراء
فرنسا	,00018	
سوريا	,50014	عملية عاصفة الصحراء
المغرب	,00013	
الكويت	,9009	عملية عاصفة الصحراء
سلطنة عمان	,3006	عملية عاصفة الصحراء
باكستان	,900 - 5,5004	
كندا	4 500,منهم 2,700 فقط شاركوا بالعمليات القتالية	
الإمارات العربية المتحدة	,3004	عملية عاصفة الصحراء
قطر	,6002	معركة الخفجي
بنغلاديش	,2002	
استراليا	,8001	
إيطاليا	,2001	ساهمت بطائرات تورنادو
هولندا	600	قوات بحرية

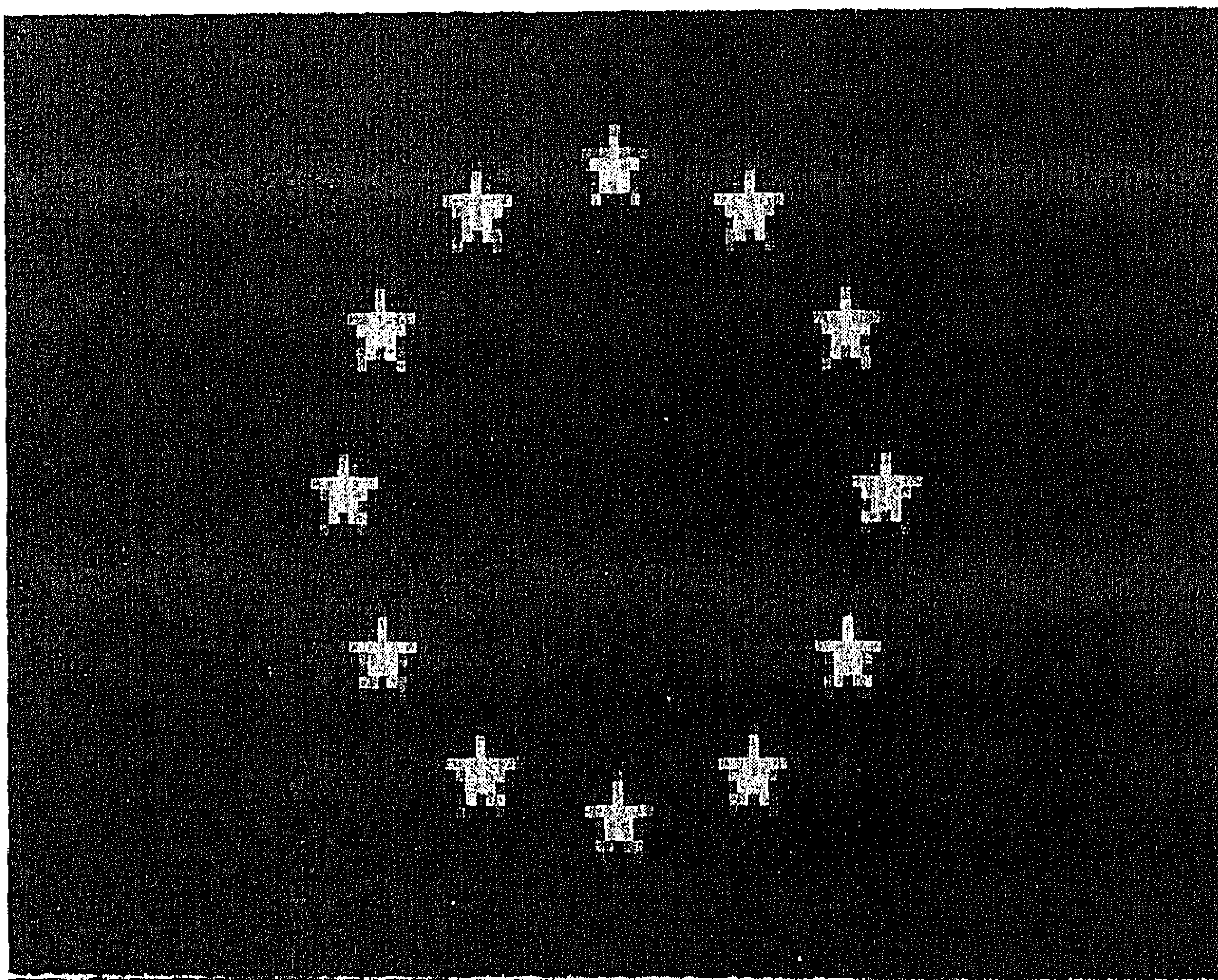
النيجر	600		
السنغال	500		
إسبانيا	500		قوات بحرية
البحرين	400		
بلجيكا	400		
كوريا الجنوبية	314		مساندة طبية ونقل
أفغانستان	300		
الأرجنتين	300		قوات بحرية
النرويج	280		
تشيكوسلوفاكيا	200		عمليـــة درع الـــصحراء عملية عاصفة الصحراء
اليونان	200		
بولندا	200		قوات بحرية ومساندة طبية
الفلبين	200		مساندة طبية
الدنمارك	100		
المجر	50		



*نص الخارطة متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع الالكتروني: www.almoqatel.com

الملحق رقم (9)

علم الاتحاد الاوربي



المصادر

اولا : الوثائق

أ-الوثائق الغير منشورة:

1-دار الكتب والوثائق (بغداد):

- الحكومة العراقية، وزارة الخارجية، الدائرة السياسية، شعبة الدعاية والاستخبارات الخارجية، سري، نسخة من تقرير قنصليتنا العامة في نيويورك المرقم 476/ 4/ 2 والمؤرخ في 30 حزيران 1947، الى رئاسة الديوان الملكي، سكرتارية مجلس الوزراء، رقم الملف 5027، و11.
- الحكومة العراقية، وزارة الخارجية، الدائرة السياسية، شعبة الدعاية والاستخبارات الخارجية، نسخة من تقرير قنصليتنا العامة في نيويورك، الحزب الجمهوري وانتخابات الرئاسة الامريكية، الرقم (متفرقة) 39/ 326، في 30 تشرين الثاني 1948، رقم الملف 5028، و 53.
- الحكومة العراقية، وزارة الخارجية، الدائرة السياسية العامة، شعبة الدعاية والاستخبارات الخارجية، نسخة من تقرير قنصليتنا العامة في نيويورك المرقم 162/ 4/ 2 والمؤرخة في 2اب 1949، حول سياسة امريكا الخارجية، رقم الملف 5028، و38.
- الحكومة العراقية، وزارة الخراجية، الدائرة السياسية العامة، شعبة الدعاية والاستخبارات الخارجية، الرقم د/ 665/ 665/ 600/ 19602، بغداد 19 ايلول 1949، سري، نسخة من تقرير السفارة العراقية في واشنطن المرقم 286 والمؤرخ في 29 اب1949، حول موقف الولايات المتحدة من السياسة الخارجية، الى رئاسة الديوان الملكي، سكرتارية مجلس الوزراء، رقم الملف 5029، وثيقة 83.

2-وثائق وزارة الخارجية المصرية، الارشيف السري الجديد (دار الوثائق القومية المصرية- القاهرة):

- المفوضية الملكية المصرية بمدينة بروكسل (التمثيل التجاري)، تقرير عن مشروع مارشال، محفظة رقم 1482، ملف 45/ 4/ 11، ج2.
- السفارة الملكية المصرية بباريس، تقرير حول مشروع مارشال واثره على اقتصاديات الشرق الاوسط، 5يونيو/ حزيران 1949، ملف / 45/ 4/ 11،ج1.
- السفارة الملكية المصرية بمدينة بروكسل، البروتوكولات والاتفاقيات والمكاتبات المتبادلة بشأن المعاهدة الخاصة بالجماعة الاوربية للدفاع الموقعة في 27مايو/ ايار1952، محفظة 1402، ملف 38/ 26/ 29.

- المفوضية المصرية بمدينة الفاتيكان، تقرير بشأن جماعة الدفاع الاوربي، 23ديسمبر/ كانون الاول 1953، محفظة رقم 1402، ملف 38/ 26/ 29.

ب-الوثائق المنشورة:

1-الوثائق البريطانية:

- Great Britain, Parliamentary Debates, House of Commons, 5th Series, Vol.446, (London-H.M.S.O, 1948).

2-الوثائق الامريكية:

- U.S. Department of state, papers Relating to the Foreign Relations of the United states, 1947, Vol. III, (Washington, 1972).
- The Department of state Bulletin, April 17, 1949.
- The Department of state Bulletin, May 25, 1950.
- The Department of state Bulletin, June 9, 1952.

3-الكتب الوثائقية

أ-الكتب الوثائقية المنشورة باللغة الانكليزية

- Arthur Schlesinger (ed.), the dynamics of world power: A documentary history of the U.S. foreign policy 1945-1973, Vol. 1, (western Europe), (New York, 1973).
- David Gowland and Arthur turner (ed.), Britain and European integration 1945-1998: A documentary history, (London, 2000).
- Walter Lafeber, the origins of the cold war 1941-1947: A historical problem with Interpretations and Documents, (New York, n.d).

ب-الكتب الوثائقية المنشورة باللغة العربية:

- أنيس الدغيدي، سري للغاية: الـ CIA وملفات الحكام العرب (وثائق تنشر لاول مرة)، دار الكتاب العربي، ط1، (دمشق، 2006).
- سامي عصاصة، وثائق حرب الخليج: حقيقة ما جرى في مؤتمر القمة العربي في القاهرة، مكتبة بيسان، ط1، (بيروت، 1994).
- مركز دراسات الوحدة العربية، الحرب على العراق: يوميات-وثائق-تقارير 1990-2005، (بيروت، 2007).
- نبيل السمان، وثائق وزارة الدفاع الامريكية في حرب الخليج-عاصفة الصحراء، (دمشق، 1993).
- نصوص الحرب (طارق عزيز-جيمس بيكر)، المحادثات الكاملة التي جرت في جنيف قبيل حرب الخليج بأيام، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، (بيروت، 1992).

4-الوثائق المتاحة على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الموقع الالكتروني
- قرار مجلس الامن المرقم 660 الصادر في 2 اغسطس 1990.
- البيان الاول للجماعة الاوربية الصادر في 2 اغسطس 1990.
- قرار مجلس الامن المرقم 661 الصادر في 6 اغسطس 1990.
- البيان الثاني للجماعة الاوربية الصادر في 6 اغسطس 1990.
- قرار مجلس الامن المرقم 678 الصادر في 29 نوفمبر 1990.
- خطاب الرئيس العراقي صدام حسين الذي اعلن فيه الانسحاب من الكويت في 26 فبراير 1991.

ثانيا: المذكرات

أ-المذكرات العربية والمعربة

- محمد المشاط، كنت سفيرا للعراق في واشنطن... حكايتي مع صدام في غزو الكويت، (بيروت، 2008).
- مذكرات جيمس بيكر، سياسة الدبلوماسية، ترجمة: مجدي شرشر، ط2، مكتبة مدبولي، (القاهرة، 2002).
- مذكرات شوارتزكوف، الامر لا يحتاج الى بطل!، تعريب: نور الدين صدوق وغلاب الجابري، (دمشق، د.ت).

ب-المذكرات الاجنبية:

- George Kennan, Memoirs 1925-1950, (Boston, 1967).
- Harry S.Truman, Memoirs: the years of trial and hope 1946-1953, vol. 2(New York, 1956).
- Field-Marshal the viscount Montgomery, the Memoirs of field-marshal Montgomery of Alamein, (London, 1958).

ثالثا: الاطاريح والرسائل الجامعية:

أ-اطاريح الدكتوراه:

- حسن علي خضير علاوي العبيدي، تركيا ودول الجوار الشرق اوسطي 1988-1998، دراسة في العلاقات السياسية، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) قدمت الى كلية التربية-جامعة الموصل، 2010.
- رغد فيصل عبد الوهاب نفاوة، سياسة الولايات المتحدة الامريكية اتجاه اوربا الغربية في عهد الرئيس الامريكي هاري اس. ترومان 1945-1952: دراسة تاريخية سياسية، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) قدمت الى كلية الاداب-جامعة البصرة، 2005.

- صباح فياض عبد لطيف الجبوري، الاتحاد الاوربي وقضايا العرب الستراتيجية، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) قدمت الى كلية العلوم السياسية في جامعة لاهاي الدولية-فرع الموصل، 2011.
- عادل محمد حسين العليان، العراق في السياسة الامريكية المعاصرة 1980-2003، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) قدمت الى كلية التربية-جامعة الموصل، 2011.
- لقمان عمر محمود احمد، العلاقات التركية-الامريكية 1975-1991 دراسة تاريخية، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) قدمت الى كلية الاداب-جامعة الموصل، 2004.
- نشأت كامل محمد العاني، التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في بريطانيا (1945-1951)، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) قدمت الى كلية التربية-ابن رشد-جامعة بغداد، 1996م.

ب-رسائل الماجستير:

- بان ثامر ابراهيم العاني، الاتحاد الاوربي 1949-1964 (دراسة تاريخية)، رسالة ماجستير (غير منشورة) قدمت الى كلية التربية للبنات-جامعة بغداد، 2006.
- عامر يوسف شريف شمدين اغا، السياسة الديغولية خلال حكم الجمهورية الفرنسية الخامسة والموقف من قضيتي الجزائر وفلسطين 1958-1968، رسالة ماجستير (غير منشورة) قدمت الى كلية التربية-جامعة الموصل، 2010.
- عصام حمدان محمد بني فضل، دور الاتحاد الاوروبي في التنمية السياسية تجاه الاراضي الفلسطينية المحتلة 1991-2007م، رسالة ماجستير (غير منشورة) قدمت الى كلية الدراسات العليا-جامعة النجاح الوطنية-فلسطين، 2009.
- محمد احمد خلف الجبوري، الموقف العربي من مشاريع حل الصراع العربي – الاسرائيلي 1991-2000 دراسة تاريخية، رسالة ماجستير (غير منشورة) قدمت الى كلية الآداب-جامعة الموصل، 2012م.
- ياسر عبد الحسين علوان الدرويش، مجلس الامن القومي الامريكي ودوره في عملية صنع القرار، رسالة ماجستير (غير منشورة) قدمت الى كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد، 2009.

رابعا: الكتب

أ-الكتب العربية والمعربة:

- ابراهيم خليل العلاف، العراق والولايات المتحدة الامريكية: دراسة في التاريخ والسياسة والنفط والتعليم، مركز الدراسات الاقليمية، سلسلة شؤون اقليمية رقم (7)، جامعة الموصل-2007.
- ابراهيم العيسوي، الجات واخواتها، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، (بيروت، 1995).

- ابراهيم محمد حسن، الصراع الدولي في الخليج العربي: العدوان العراقي على الكويت الابعاد والنتائج العربية والدولية، مؤسسة الشراع العربي، ط1، (الكويت، 1996).
- احمد داود اوغلو، العمق الاستراتيجي-موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، مراجعة: بشير نافع وبرهان كوروغلو، ط2، (بيروت، 2011).
- احمد صدقي، رؤية مستقبلية لعلاقة العالم باوربا حضاريا، في كتاب (اوربا الاثنتي عشر دولة والاخرون)، الدورة (21) لاكاديمية المملكة المغربية، (الرباط، 1992).
- احمد طحان ، الانهيار الامريكي: رائحة الدم في حياة الرئيس جورج بوش، دار المعرفة، ط1، (بيروت، 2009).
- احمد عبد الحليم، العلاقات السياسية والاستراتيجية بين مصر ودول الاتحاد الاوربي، في كتاب (مصر والقوى الكبرى في النظام العالمي الجديد)، مركز الدراسات السياسية، (القاهرة، 1996).
- احمد نوري النعيمي، تركيا وحلف شمال الاطلسي، المطبعة الوطنية، (الاردن، 1981).
- إرون ستلزر، السياسة الاقتصادية لدى المحافظين الجدد: حسنات وسيئات، في كتاب (المحافظون الجدد)، نقله الى العربية فاضل جتكر، مكتبة العبيكان، ط1، (الرياض، 2005).
- اسامة المجذوب، العولمة والاقليمية، الدار المصرية اللبنانية، ط2، (القاهرة، 2001).
- اسماعيل صبري عبد الله، العولمة والاقتصاد والتنمية، ندوة العرب والعولمة، تحرير اسامة الخولي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، (بيروت، 1998).
- اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الاصول والنظريات، منشورات ذات السلاسل، ط2، (الكويت، 1979).
- ــــــــــــــ، الاستراتيجية والسياسة الدولية، مؤسسة الابحاث العربية، ط2، (بيروت، 1985).
- الفن توفلر، تحول السلطة، تعريب: فتحي بن شنوان ونبيل عثمان، مكتبة طرابلس، (ليبيا، 1996).
- الكسندر كيج وبرتراند شنيدر، الثورة العالمية الاولى: تقرير نادي روما، ترجمة: وفاء عبد الاله، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 1992).
- الكسندر كيرسانوف، الولايات المتحدة الامريكية واوروبا الغربية: العلاقات الاقتصادية بعد الحرب الكونية الثانية، تعريب: جبرائيل فياض، دار الفارابي، (بيروت، 1974).
- اليكس كالينيكوس، الاستراتيجية الكبرى للامبراطورية الامريكية، مركز الدراسات الاشتراكية، (د.م، د.ت).

- انتوني ماسون، اوربا الجديدة: نظرة الى احوال العالم اليوم، مؤسسة محمد بن راشد ال مكتوم، ط1، (مصر، 2008).
- ايرل تيلفورد، رؤية استراتيجية عامة للاوضاع العالمية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، (ابو ظبي، 1997).
- باسيل يوسف بجك، العراق وتطبيقات الامم المتحدة للقانون الدولي (1995-2005) دراسة توثيقية وتحليلية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، (بيروت، 2006).
- بشارة خضر، اوروبا والوطن العربي: القرابة والجوار، ترجمة: جوزف عبد الله، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، (بيروت، 1993).
- ________، اوروبا وبلدان الخليج العربي: الشركاء والاباعد، ترجمة: حسن عبد الكريم قبيسي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، (بيروت، 1995).
- ________، اوروبا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، (بيروت، 2003).
- ________، اوروبا من اجل المتوسط من مؤتمر برشلونة الى قمة باريس (1995-2008)، ترجمة: سليمان الرياشي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، (بيروت، 2010).
- بوب ود وورد، القادة: اسرار ما قبل وبعد ازمة الخليج، ترجمة :عمار جولاق ومحمود العابد، الاهلية للنشر والتوزيع، (عمان، 1991).
- بول كندي، الاستعداد للقرن الحادي والعشرين، ترجمة: محمد عبد القادر وغازي مسعود، دار الشروق، (عمان، 1993).
- ________، صعود وهبوط القوى العظمى، ترجمة: مالك البدري، المكتبة الاهلية، (عمان، 1993).
- بيار سالينجر واريك لوران، حرب الخليج الملف السري، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط11، (بيروت، 1993).
- بيار ميكال، تاريخ العالم المعاصر، تعريب: يوسف ضوميط، دار الجيل، (بيروت، 1993).
- تشارلس او. ريتش، الحرب الباردة وما بعدها، دار الحرية للطابعة، (بغداد، 1986).
- جاك اتالي، افاق المستقبل، ترجمة: محمد زكريا، دار العلم للملايين، (بيروت، 1991).
- جاك شيراك، فرنسا الجديدة: فرنسا للجميع، ترجمة انطوان الهاشم واحمد عويدات، منشورات عويدات، (بيروت، 1995).

- ج.ب. دروزيل، التاريخ الدبلوماسي: تاريخ العالم من الحرب العالمية الثانية الى اليوم، تعريب: نور الدين حاطوم، دار الفكر، (دمشق، 1983).
- جعفر الجزار، ماستريخت :الصراع الاوربي الامريكي الخفي، دار النفائس، (بيروت، 1993).
- جمال الشلبي، العرب واوربا، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، (بيروت، 2000).
- جواس حسن، طبيعة الاتحاد الاوروبي: دراسة قانونية-سياسية تحليلية في ضوء المعاهدات المنشئة للاتحاد ومشروع الدستور الاوروبي، داو المعرفة، ط1، (بيروت، 2010).
- جورج فرشخ، فرنسوا ميتران والقضايا العربية، ج1، مكتبة مدبولي، ط2، (القاهرة، 1985).
- جيف سيمونز، التنكيل بالعراق: العقوبات والقانون والعدالة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، (بيروت، 1998).
- جين ادوارد سميث، حرب جورج بوش، ترجمة، محمود برهوم ونقولا ناصر، دار الفكر للنشر والتوزيع، (عمان، 1992).
- حامد ربيع، الحوار العربي الاوربي ومنطق التعامل الدولي والاقليمي، معهد البحوث والدراسات العربية، (بغداد، 1983).
- حسن نافعة، الاتحاد الاوروبي والدروس المستفادة عربيا، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، (بيروت، 2004).
- ـــــــــــ، اصلاح الامم المتحدة في ضوء المسيرة المتعثرة للتنظيم الدولي، الدار العربية للعلوم، ط1، (بيروت، 2009).
- حسين فوزي النجار، امريكا والعالم دراسة في السياسة الدولية، مكتبة مدبولي، (القاهرة، 1986).
- أبو خالد العملة، أوسلو محطة لتهويد فلسطين ... خطوة للسيطرة على المنطقة، دار الكنوز الادبية، ط1، (بيروت، 1997).
- خالد علي عبد المجيد، الاتحاد الاوروبي: النشأة والاهداف والمؤسسات، مركز المقرن للدراسات الاستراتيجية، (فينا، 2001).
- خير الدين عبد الرحمن، القوة الفاعلة في القرن الحادي والعشرين، دار الجيل، (دمشق، 1996).
- ديفد هارفي، الليبرالية الجديدة (موجز تاريخي)، نقله إلى العربية: مجاب الإمام، مكتبة العبيكان، ط1، (الرياض، 2008).
- رياض الصمد، العلاقات الدولية في القرن العشرين، ج2، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، (بيروت، 1983).

- ريتشارد نيكسون، نصر بلا حرب، اعداد المشير محمد عبد الحليم ابو غزالة، ط2، مركز الاهرام للترجمة والنشر، (القاهرة، 1988).
- ـــــــــــــ، امريكا والفرصة التاريخية، ترجمة: محمد زكريا، (بيروت، 1992).
- زبغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى: الاولية الامريكية ومتطلباتها الجيوستراتيجية، ترجمة: امل الشرقي، دار الاهلية للنشر، ط1، (عمان، 1999).
- زياد شفقان الضرابعة، الاتحاد الاوروبي والقضية الفلسطينية من مدريد الى خارطة الطريق، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، (الاردن، 2011).
- سعيد اللاوندي، امريكا-اوربا: سايكس بيكو جديد في الشرق الاوسط، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، ط1، (القاهرة، 2006).
- سمير امين، امبراطورية الفوضى، ترجمة: سناء ابو شقراء، دار الفارابي، (بيروت، 1991).
- ستيفن غروبارد، حرب السيد بوش: مغامرات في سياسات الوهم، ترجمة: خالد ايوب وعبد الرحيم الفرا، (عمان، 1992).
- شوقي عطا الله الجمل وعبد الله عبد الرزاق ابراهيم، تاريخ اوربا من النهضة حتى الحرب الباردة، (القاهرة، 2000).
- صادق الاسود، علم الاجتماع السياسي اسسه وابعاده، دار الحكمة، ط2، (بغداد، 1991).
- صالح محمد بدر الدين، الامم المتحدة والمنظمات الاقليمية، ج2، (د.م، 2000).
- صالح يحيى الشاعري، تسوية النزاعات الدولية سلميا، مكتبة مدبولي، ط1، (القاهرة، 2006).
- عبد العظيم الجنزوري، الاتحاد الاوربي: الدولة الاوربية الكونفدرالية، دار النهضة العربية، (القاهرة، د.ت).
- عبد القادر محمد فهمي، النظام السياسي الدولي: دراسة في الاصول والنظريات المعاصرة، دار الشؤون الثقافية العامة، (بغداد، 1995).
- عبد الكريم علوان خضير، الوسيط في القانون الدولي العام، دار الثقافة، (عمان، 2002).
- عبد الكريم العلوجي، الصراع على العراق من الاحتلال البريطاني الى الاحتلال الامريكي، (القاهرة، 2007).
- عبد المنعم سعيد، الجماعة الاوربية: تجربة التكامل والوحدة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، (بيروت، 1986).
- ـــــــــــــ، العرب ومستقبل النظام العالمي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، (بيروت، 1987).

- عزام محجوب، مشروع تكوين منطقة تبادل حربين المغرب العربي والاتحاد الاوربي، في كتاب (الوطن العربي ومشروعات التكامل)، اعمال المؤتمر العلمي للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، (بيروت، 1997).
- علاء مشهداوي، الاتحاد الاوربي والقضية الفلسطينية، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، (الامارات العربية المتحدة، 2003).
- علي الحاج، سياسات دول الاتحاد الاوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، (بيروت، 2005).
- علي محافظة، الديمقراطية المقيدة: حالة الاردن 1998-1999، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، (بيروت، 2001).
- ـــــــــــ، المانيا والوحدة العربية 1945-1995، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، (بيروت، 2002).
- عودة بطرس عودة، حرب الخليج من المسؤول؟!، (عمان، 1991).
- فتح الله ولعلو، اوربا من المجموعة الى الاتحاد، في كتاب (اوربا الاثنتي عشرة دولة والاخرون، الدورة (21) لاكاديمية المملكة المغربية، (الرباط، 1992).
- ـــــــــــ، عولمة الاقتصاد والتكنولوجيا في الوطن العربي، سلسلة دراسات عربية، منتدى الفكر العربي، (عمان، 1996).
- فرانسيس فوكاياما، نهاية التاريخ والرجل الاخير، ترجمة: حسين الشيخ، دار العلوم العربية، (بيروت، 1993).
- فؤاد العشا، النظام العالمي الجديد عالم بخمسة رؤوس، دار الجمهورية، (دمشق، 1994).
- فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، عالم الفكر، (الكويت، 1990).
- ف. ويليام اينغرال، مائة عام من الحرب: السياسة النفطية الامريكية-الانكليزية والنظام الدولي الجديد، تعريب محمود فلاحة، (بيتون، 1993).
- قيس جواد العزاوي، العرب والغرب على مشارف القرن الحادي والعشرين (رؤية استراتيجية)، مركز الدراسات العربي الاوربي، (لندن، 1997).
- كارن اي. سميث ومارغوت لايت (تحرير)، الاخلاق والسياسة الخارجية، تعريب: فاضل جتكر، مكتبة العبيكان، ط1، (الرياض، 2005).
- كرستين عبد الكريم ديلان، قذارة الحرب النظيفة، تعريب محمد كاظم مجيد، (بغداد، 2002).

- كريم صبح، جماعات الضغط اليهودية: التنظيم-الدور والتاثير في صنع القرار السياسي للولايات المتحدة الامريكية 1945-1969-دراسة تاريخية، بيت الحكمة، ج1، (بغداد، 2009).
- ك.م.وورهاوس، السياسة الخارجية البريطانية بعد الحرب العالمية الثانية، ترجمة: حسين القباني، مراجعة: محمد سامي عاشور، الدار المصرية للتاليف والترجمة، (القاهرة، د.ت).
- لستر ثرو، المتناطحون :المعركة الاقتصادية القادمة بين اليابان واوروبا وامريكا، ترجمة: محمد فريد، مركز الامارات للدراسات الاستراتيجية، (ابو ظبي،1995).
- ل.كارل براون، السياسة الدولية والشرق الاوسط: قواعد قديمة لعبة خطيرة، ترجمة: عبد الهادي حسن جياد، مراجعة سعد ناجي جواد، (بغداد، 1987).
- لوينستين، حلف شمال الاطلنطي والدفاع عن الغرب، ترجمة: محمد طلعت، (القاهرة، 1966).
- مارتن هولاند، الاتحاد الاوربي والعالم الثالث، ترجمة: صالح فرحان الصالح، (دمشق، 2006).
- مايكل جي هوغان، نهاية الحرب الباردة: مدلولاتها وملابساتها، ترجمة: محمد اسامة القوتلي، منشورات وزارة الثقافة، (دمشق، 1998).
- مجيد خدوري، حرب الخليج: جذور ومضامين الصراع العراقي-الايراني، ترجمة: وليد خالد احمد، ط2، (بغداد، 2008).
- ـــــــــ، تاريخ صراع جذور الحرب العراقية الايرانية، ترجمة: مصطفى نعمان احمد، (بغداد، 2010).
- محمد حسنين هيكل، الزلزال السوفيتي، دار الشروق، ط2، (بيروت، 1990).
- ـــــــــ، حرب الخليج اوهام القوة والنصر، مركز الاهرام للترجمة والنشر، (القاهرة، 1992).
- ـــــــــ، الامبراطورية الامريكية والاغارة على العراق، دار الشروق، ط3، (القاهرة، 2004).
- محمد السعيد الدقاق، المنظمات الدولية، مؤسسة الثقافة الجامعية، (د.م، 1978).
- ـــــــــ، التنظيم الدولي، دار المطبوعات الجامعية، (مصر،1987).
- محمد عبد الغني سعودي، الجغرافية والمشكلات الدولية، دار المستقبل العربي، (القاهرة،1976).
- محمد علي حوات، مفهوم الشرق اوسطية وتاثيرها على الامن القومي العربي، مكتبة مدبولي، ط1، (القاهرة،2002).
- محمد المجذوب، التنظيم الدولي، منشورات الحلبي، (بيروت،2005).
- محمد محمود الامام، تطور الاطر المؤسسية للاتحاد الاوربي، ط1، (القاهرة، 1998).

- محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا، صنع القرار في الاتحاد الاوروبي والعلاقات العربية -الاوروبية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، (بيروت،2001).
- محمد هشام محمد اسماعيل، موقف الاتحاد الاوروبي تجاه القضية الفلسطينية في الفترة 1993 الى 2009، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، (الدوحة، 2011).
- محمد ياس خضير الغريري، الدور الامريكي في سياسة تركيا حيال الاتحاد الاوروبي 1993-2010، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 2010).
- محمود بكري، جريمة امريكا في حرب الخليج: الاسرار الكاملة، ط2، (القاهرة، 1991).
- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي لعام 2000، (القاهرة، 2001).
- مروان بشارة، بيل كلنتون: الحملة، الادارة، والسياسة الخارجية، دار الساقي، ط1، (بيروت، 1993).
- ميشال البير، تناطح الرأسماليات، تعريب بديع يوسف عطية وجورج سعد، دار الحمراء، (بيروت، 1996).
- ميشيل بينيون، امريكا المستبدة: الولايات المتحدة الامريكية وسياسة السيطرة على العالم العولمة، ترجمة: حامد فرزات، (دمشق، د.ت).
- ناصيف حتي، القوى الخمس الكبرى والوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 1987).
- ناظم عبد الواحد الجاسور، المانيا الموحدة في القرن الحادي والعشرين، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، (ابو ظبي، 2003).
- ــــــــــــــ، تاثير الخلافات الامريكية-الاوروبية على قضايا الامة العربية حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 2007).
- نزار اسماعيل الحيالي، دور حلف شمال الاطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، (أبو ظبي، 2003).
- نزار حمدون، مستقبل النظام الدولي، في كتاب (النظام الدولي الجديد)، تحرير: باسل البياتي، دار الشؤون الثقافية العامة، (بغداد، 1992).
- نعمان كنفاني، علاقة فلسطين بالاتحاد الاوروبي: الاطار الحالي والعلاقة المستقبلية-القدس ورام الله، معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، (القدس، 2000).

- نعمة حسن محمد السيد، العلاقات البريطانية-الامريكية 1945-1953 دراسة في العلاقات السياسية، (القاهرة،2004).
- نعوم تشومسكي، النظام العالمي القديم والجديد، ترجمة: عاطف محمد عبد الحميد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (القاهرة، 2010).
- نعيمة شومان، التكنولوجيا الحديثة، الدار المتحدة، (دمشق، 1996).
- نورد دايفيس، درع الصحراء وفضيحة النظام الدولي الجديد، ترجمة: بشير يوسف البرغوثي، دار الدليل الوطني للنشر، (عمان، 1991).
- هاري فيجي وجيرالد سوانسون، الافلاس 1995: الانهيار القادم لامريكا، ترجمة: محمد محمود دبور وعلي رمان، الاهلية للنشر والتوزيع، (عمان، 1993).
- هانس بيتر مارتين وهارالد شومان، فخ العولمة: الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، عالم المعرفة، (الكويت، 1998).
- هشام شرابي، وزارة الخارجية الامريكية والجماعات الضاغطة، ذات السلاسل، (الكويت، 1987).
- هنري باركي وآخرون، القضية الكوردية في تركيا، ترجمة: هفال ، (اربيل، 2007).
- هنري كيسنجر، هل تحتاج امريكا الى سياسة خارجية؟ نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين، ترجمة: عمر الايوبي، دار الكتاب العربي، ط2، (بيروت، 2003).
- هيثم احمد مزاحم، حزب العمل الاسرائيلي 1968-1999، دراسات استراتيجية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، (ابو ظبي، 2010).
- ولتر ريستون، افول السيادة، ترجمة: محمد عزت نصار وجورج خوري، دار النسر، (عمان، 1995).

ب-الكتب الاجنبية:

- Adrian Webb
* The Routledge Companion to Central and Eastern Europe since 1919, (New York, 2008).
- Allen Weinstein and David Rubel
* The story America freedom and crisis from selt lement to superpower, (New York, 2002).
- Deborah Welch Larson
* Anatomy of Mistrust: U.S.-Soviet Relation During the Cold War, (U.S.A, 1997).
- Andre Philip
* The schuman plan, Brussels, European Movement, 1951.
- Arnold Zurcher
* The struggle to unite Europe 1940-1958, (New York, 1958).
- Barbara ward
* Policy for the west: A construction analysis of the communist challenge and way to meet it, penguin books, 1951.
- Bermard C.cohen
* The public's Impact on foreign policy, Brown and company Boston, 1973.
- Campbell craing and fredrik Logevall
* America's cold war: the politics of inscecurity, (London, 2009).
- Carot Migdalovits
* The Middle east peace talks congressional research service the library Congress, 2005.
- Charles Bohlen
* Witness to history 1929-1969, (New York, 1973).
- David Baldwin (ed)
* America as an Interdependent country, (USA, 1976).
- David Childs
* The two red flags: European social democracy and soviet communism since 1945, (New York, 2000).
- David Ogg
* Europe in the 17th century, (London, 1965).
-David Sanders
* Losing an empire: Finding a Role; An introduction to British foreign policy since 1945, (New York, 1989).
- Elizabeth Barker
* The British between the superpowers 1945-1950, (Toronto, 1983).
- Erik Oddavarereriksen and Others (ed.)
* Developing aconstitution fro Europe, (New York, 2004).
- F.S. Northedge
* British Foreign Policy: The process of readjustment 1945-1961, (London, 1962).

- Haluk Gergre
* Türk Dis Politikasinin: Ekonomi politigi, Baski2, (Istanbul, 1999).
- Hanson W.Baldwin
* strategy for tomorrow, Harper and Row, (New York, 1970).
- Harvard sitk off
* Post war American: Astudent companion, (USA, 2000).

- Helen-Leigh Phippard
* Congress and U.S. aid to Britain, (New York, 1995).
- Helene Sjursen (ed.)
* Questinoing Eu Enlargement: Erope in search of Identity, (London, 2006).
- Henry Grimal
* Histoire Du Commonwealth Britannique, (Paris, 1971).
- Henry Kissinger
* Diplomacy; Simon and Schuster, (New York, 1994).
- H.G. Nicholas
* Britain and the United states, (London, 1963).
- Idris Bal (ed)
* Turkish foreign policy in post-cold war era, (USA, 2004).
- Irfan C. Acar
* Dis politika, (Ankara, 1993).
- Jan Zielonka
* Europe as Empire: The Nature of the Enlarged European Union, Oxford University Press, (New York, 2006).
- Jean-Calude Piris
* The Constitution for Europe: A legal Analysis, Cambrdge Universtity Press, (New York, 2006).
- Jean Toulat
* Le pape Contre La guerre du Golfe: Jean-paul II censure, (paris, 1991).
- John D.Lees
* The political system of United states, second edition, (London, 1975).
- John pinder
* The Building of the European Union, 3rd Edition, Oxford University press, (New York, 1998).
- John R. Greene
* The presidency of George bush, (U.S.A., 1997).
- John W. Mason
* The Cold War (1945-1991), (London, 1996).
- John whitcomb and clair whitcomb
* Real life at the white house: tow Hundred years of daily life at Americas most famous residence, (U.S.A., 2000).
- J. White
* The Origin of Modern Europe, (New York, 1966).
- Lawrence B.Krause
* European economic integration and the United states, (Washington, 1968).
- Lionel Gilber
* America in Britain's place, (New York, 1961).
- Lowrence Freedman
* A Choice of enemies America confronts: America confronts the Middle East, (New York, 2008).

- Louis Gottscalck and F.D. Lach
* Europe and modern world, Vol.1, (Chicago, 1951).

- Magruder Frank abbott
* American Government, (Boston, 1963).
- Mark S. Byrnes
* The Truman years 1953-1954, (U.S.A., 2000).
- Maria Gianniou
* The European Union involvement in the Israeli-Palestinian conflict: an active Paradigm of European foreign policy?, University Istanbul, 2006.
- Maurizio Carbone
* The European Union and International development: The Politics of Forign aid, (New York, 2007).
- Max Beloff
* The United States and the Unity of Europe, (London, 1963).
- Michael A. Genovese
* The Nixon presidency: power and politics in turbulent times, (Green wood, 1990).
- Michael Burgess and Hans Vollaard (ed.)
* State Territoriality and European Intergration, (New York, 2006).
- Michael Hogan
* The Marshall plan: America, Britain and the reconstruction of western Europe 1947-1952, Cambridge University press, 1987.
- Michael Schaller
* Reckoning with Reagan: America and its president in the 1980, (London, 1990).
- M.K. Bunkina
*USA versus western Europe, progress publishers, (Moscow, 1979).
- Norman Graebner
* An Uncertain Tradition: American secretaries of state in the Twentieth century, (New York, 1981).
- Norman J.padel Ford
* Contemporary international Relations 1949-1950, Harvard University press, 1950.
- Paolo Guerrieri
* The political economy of European integration, (Britain, 1989).
- Peter Kenez
* A History of the soviet union from the beginning to the end, second edition, Campbridge Univesity Press, (New York, 2006).
- Philip H. Gordon and Jeremy Shapiro
* Allies at war: America, Europe, and the crisis over Iraq, (New York, N.D.).
- Philip Robins
* Suits and Uniforms: Turkish foreign policy since the cold war, University of Washington press, N.D.
- Philip Thody
* Europe since 1945, (New York, 2000).
- R.B. Manderson-Jones
* The special relationship: Anglo-American relations and western unity 1947-1956, (London, 1972).
- R.C. Mowat
* Ruin and resurgence 1939-1965, (London, 1966).
- Regionald J. Harrison

* Europe in question: theories of regional integration, (London, 1974).
- Reto M. Hilty and Frauk Henning-Bodewing (ed.)
* Law Against Unfair competition: Towards a New Paradigm in Europe?, Vol.1, (Berlin, 2007).
- Richard C. Snyder and Valerie M.Hudson
* Foreign policy Decision Making Revisited, (U.S.A.,2005).
- Richard Crockatt
* The fifty years war: The United States and the Soviet Union in world politics 1941-1991, (London, 1995).
- Ritchie ovendale
* The English speaking alliance: Britain; the united stated (the dominions and the cold war 1945-1951), (London, 1985).
- Robert close
* Europe Without defense, Pergamen press, (U.S.A, 1979).
- Robert Gilpin
* U.S. power and the multinational corporation: the political Economy of foreign direct Investment, (New York, 1975).
- Roy F. willis
* France: Germany and New Europe 1945-1967, (oxford, 1968).
- Serzed Ahmedov
* Turkiye-Iran Munasebetleri 1979-1991, (Ankara, 1996).
- Seven Biscop and Jan Joel Andersson (ed.)
* The Eu and the European security strategy, (New York, 2008).

- Thomas Banchoff and Mitchell P. Smith
* Legitmacy and the European Union: The Contested polity, (London, 1999).
- Thomas König and Simon Hug (ed.)
* Policy-Making Processes and the European Constitution, (London, 2006).
- Tim Youngs
* The Middle east crisis: Campbdavid the Al-Aqsa intifada and prospects of the peace process, house of commons library (London, 2001).
- Timothy J. Lynch and Rovert S. Singh
* Affter Bush: The Case of continuity in American foreign policy, Cambridge Universtiy Press, (New York, 2008).
- Willard C. Matthias
* America's strategic blunders, (USA, 2001).
- William E. pembreton
* Exit with honor :the life and Presidency of Ronald Reagan, (Sharpe, 1997).
- William fox and warner schilling (ed)
* European security and the Atlantic system, Culombia University press, (New York, 1973).
- William L. Clayton
* United Europe, Harvard University press, (Cambridge, 1962).
- W.M. Roger Louis and Hedley Bull (eds.)
* The special relationship: Anglo-American relations since 1945, (oxford, 1986).

خامسا: البحوث والدراسات:

أ-البحوث العربية والمعربة:

- ابراهيم عوض، "خيار اوربا"، مجلة المستقبل العربي، (بيروت)، ع(209)، 1996.
- احمد خليل الضبع ومروى ممدوح سالم، "القمة الحادية عشرة للدول السبع الصناعية"، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ع(122)، 1995.
- احمد سعيد نوفل، "توجهات الاتحاد الاوروبي نحو القضية الفلسطينية وعملية السلام"، دراسات شرق اوسطية، ع(25)، خريف2003.
- احمد السيد النجار، "مكانة اليورو الدولية ومواجهة الدولار الامريكي"، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، س(35)، ع(136)، ابريل 1999.
- احمد محمد فرج، "النافتا: عوامل القوة وافاق المستقبل"، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ع(111)، 1993.
- احمد علي دغيم، "مستقبل السوق الاوربية المشتركة"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة-جامعة عين شمس، 1981.
- اسماعيل صبري مقلد، "وحدة اوربا السياسية في الثمانينات"، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ع(34)، س(9)، 1973.
- اكرم عبد علي، "الحزب الشيوعي الفرنسي وموقفه من بعض القضايا العربية المعاصرة"، مجلة دراسات اقليمية، مركز الدراسات الاقليمية-جامعة الموصل، ع(19)، س(7)، تموز 2010.
- البير بريسان، "الاقتصاد العالمي: نموذج اوربي القرن الحادي والعشرين"، اعداد سوسن حسين، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ع(101)، 1990.
- اوغستو لوبيز-كارلوس، "الجماعة الاوربية في الطريق الى التكامل"، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للانشاء والتعمير، ايلول 1987.
- بشارة خضر، "الشراكة الاوروبية-المتوسطية"، مجلة دراسات دولية، (بيروت)، ع(7)، كانون الاول 1995.
- ثناء فؤاد، "المانيا الموحدة بين البناء الداخلي والمتغيرات الدولية"، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ع(103)، 1991.
- جان ماركو، "اي غدٍ لاوروبا"، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ع(157)، 2004م.
- حازم البيلاوي، "اوربا والعرب عام 1992"، مجلة الباحث العربي، ع(20)، 1989.

- حسن نافعة، "حتمية الزعامة الامريكية: تجسيد للانعزالية الجديدة"، مجلة المستقبل العربي، (بيروت)، ع(227)، 1998.
- حميد الجميلي، "من بونتاديل استي الى مراكش"، مجلة افاق عربية، (بغداد)، ع11-12، 1995.
- حنان البيلي، "هل يتم تحرير التجارة بين الكتلتين العملاقتين على ضفتي الاطلسي؟"، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ع(122)، 1995.
- خالد سعد زغلول حلمي، "النظام القانوني للاتحاد النقدي الاوربي"، مجلة الحقوق، (الكويت)، ع(3)، جامعة الكويت، 2000.
- راجية ابراهيم صدقي، "الجماعة الاوربية: مشروع اوربا 1992"، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ع(99)، 1990.
- رمزي زكي، "هل انتهت قيادة امريكا للمنظومة الراسمالية العالمية"، مجلة المستقبل العربي، (بيروت)، ع(138)، 1990.
- سعيد اللاوندي، "اوروبا..امريكا: واشكالية الهيمنة"، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، س(36)، ع(141)، يوليو 2000.
- ـــــــــــ، "أمريكا-اوروبا: العولمة والعولمة المضادة"، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، س(36)، ع(142)، اكتوبر 2000.
- سوسن حسين، "كلنتون بين ادراة التغيير ومعوقات الانطلاق"، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ع(111)، 1993.
- الشافعي محمد بشير، "أسس وسمات التنظيم الدولي العربي والاوربي"، مجلة القانون والاقتصاد، (القاهرة)، ع(4)، 1967.
- صادق الاسود، "الوحدة الاوربية في النظام الدولي الجديد"، مجلة افاق عربية، (بغداد)، ع(2)، 1992.
- صلاح سالم زرنوقة، "توسيع عضوية الاتحاد الاوربي: الواقع والتحديات"، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، س(36)، ع(142)، اكتوبر 2000.
- عبد الخالق عبدالله، "ازمة الخليج: خلفية الازمة-دور الادراك والادراك الخاطئ"، مجلة المستقبل العربي، (بيروت)، س(14)، ع(148)، حزيران 1991.
- عبد الفتاح الجبالي، "اوربا واشكاليات الوحدة النقدية"، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ع(109)، 1992.
- عبد الواحد محمد، "المانيا الجديدة"، مجلة افاق عربية، (بغداد)، ع(8)، 1990.

- عمرو الشربيني، الانعكاسات المالية للاتحاد الاقتصادي والنقدي الاوربي، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ع(134)، 1998.
- عمرو مصطفى كمال، السوق الاوربية الموحدة، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ع(107)، 1992.
- عوني عبدالرحمن السبعاوي، العراق والتحدي الامريكي الاطلسي: المواجهة الاستراتيجية في المشرق العربي، مجلة ام المعارك، (بغداد)، ع(27)، س(7)، 2001.
- فواز موفق ذنون، العلاقات الاردنية الامريكية 1991-2003، دراسة في العلاقات الثنائية والمواقف من القضايا الاقليمية والدولية، مجلة دراسات اقليمية، ع5، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، 2006.
- كاظم هاشم نعمة، حرب الخليج، مدخل الى بسط الهيمنة الامريكية، مجلة افاق عربية، (بغداد)، ع(2)، 1991.
- ـــــــــــــ، أية المانيا يريد الاوربيون، نشرة الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ع(2)، 1992.
- ـــــــــــــ، الصين والهيمنة الامريكية الجديدة، دراسات استراتيجية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ع(2)، 1995.
- كريم حجاج، ملامح الاستراتيجية الامريكية في القرن القادم، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ع(127)، 1997.
- كيت اوسي ، الاستراتيجية الامريكية في حقبة ما بعد الحرب الباردة ، ترجمة: نجوى ابو غزالة، مجلة شؤون سياسية، ع(6-7)، 1996.
- مجلة السياسة الدولية، يوميات حرب الخليج، (القاهرة)، ع(102)، 1991.
- محمد ابراهيم الحلوة، الراي العام الامريكي والسياسة الخارجية: دراسة نظرية، مجلة العربية للعلوم الانسانية، (الكويت)، مج(6)، ع(24)، 1986.
- محمد الاطرش، ازمة الخليج: جذورها والسياسة الامريكية تجاهها، مجلة المستقبل العربي، (بيروت)، ع(155)، س(14)، كانون الثاني 1992.
- محمد جمال الدين العلوي، انتساب تركيا الى السوق الاوربية المشتركة، بحث مقدم الى المؤتمر الاول للدراسات التركية، مركز الدراسات التركية (الاقليمية حاليا)، جامعة الموصل، 1989.
- محمد سعد ابو عامود، البناء المؤسسي للاتحاد الاوربي، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، س(36)، ع(142)، اكتوبر 2000.
- ـــــــــــــ، انتفاضة الاقصى عام 2000، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ع143، 2000.

- محمد السيد سليم، "المشاركة الاوروبية-المتوسطية: رؤية عربية لميثاق السلام-الاستقرار"، سلسلة كراسات استراتيجية رقم (87)، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، (القاهرة)، 2000.
- ____________، "الاتحاد الاوربي والصراع العربي-الاسرائيلي.. فاعلية غائبة" مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ع(182)، س(46)، اكتوبر 2010.
- محمد السعيد ادريس، "مفاوضات التسوية النهائية والموقفان العربي والاسلامي"، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، العدد 142، 2000.
- محمد عبدالله الدوري، "قرارات مجلس الامن الدولي الخاصة والقانون الدولي"، مجلة افاق عربية، (بغداد)، ع(2)، شباط 1992.
- محمود سالم السامرائي وشهلاء كمال الجوادي، "منظمة الامم المتحدة بين التفعيل والتهميش بعد انتهاء الحرب الباردة"، مجلة دراسات اقليمية، ع(14)، س(5)، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، 2009.
- محمود عفيفي، "صفقة توتال والعلاقات الاوربية الامريكية"، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ع(131)، 1998.
- مروان رافت بحيري، "من ترومان الى كيسنجر"، مجلة المستقبل العربي، (بيروت)، ع(29)، س(4)، 1981.
- مروى ممدوح، "الاقتصاد الالماني ما زال يدفع تكاليف الوحدة"، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ع(124)، 1996.
- معتز محمد سلامة، "الدور الالماني في اوربا"، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ع(122)، 1995.
- ناصيف حتي، "حدود الدور الاوربي في عملية التسوية في الشرق الاوسط"، مجلة المستقبل العربي، (بيروت)، ع(215)، 1997.
- نبية الاصفهاني، "معاهدة ماستريخت بين التوقيع والتطبيق"، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ع(111)، 1993.
- ____________، "العلاقات الامريكية-الاوربية"، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ع(116)، 1994.
- نجلاء محمد لجيب، "مستقبل العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد الاوربي"، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ع(127)، 1997.
- نرمين السعدني، "تطور النظام النقدي الاوربي: الاشكاليات وتوقعات المستقبل"، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ع(129)، 1997.

- ــــــــــــــــ، 'اليورو: المؤسسات واشكاليات الاصدار' مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ع(134)، 1998.
- نزيرة الافندي، 'الانتخابات الايطالية وحتمية التغير' مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ع(45)، س(12)، 1976.
- ــــــــــــــــ، 'جدل الوحدة النقدية' مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ع(127)، 1997.
- ــــــــــــــــ، 'اليورو ما بين الانطلاق والتعثر' مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ع(136)، س(35)، ابريل 1999.
- نسرين سامح مرعي، 'بريطانيا والعملة الموحدة' مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ع(98)، 1989.
- نهى الجبالي، 'اليورو والدولار الامريكي ... الى اين؟' مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ع(134)، 1998.
- نيرمين النواوي، 'الاتحاد الاوروبي والشرق الاوسط' مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، س(36)، ع(142)، اكتوبر 2000.
- هيثم الكيلاني، 'الشراكة الاوربية-المتوسطية' مجلة شؤون المتوسط، ع(49)، 1996.
- وفاء بسيم، 'التعاون الاورو-متوسطي (عملية برشلونة)' مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، س(35)، ع(138)، اكتوبر 1999.
- وليد محمد ناصر، 'اوربا 1992 وتاثيراتها المحتملة على الاطراف الخارجية' مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ع(99)، 1990.

ب-البحوث والنشرات الاجنبية:

Arnold Toynbee

* "Aturning point in cold war", (International offairs), vol.25, No.4, October 1950.
- Arther Schlesinger
* "Back to the womb", (Foreign affairs), Vol.74, No.4, 1995.

- Alan compel
* "Anglo-French Relations", (International affairs), Vol.58, No.3, 1982.
- Alan Tonselon
* "Beating back predatory trade", (Foreign affairs), Vol.73, No.4, 1994.
- Alexander Galin
* "Europe: split or United", (Foreign affairs), Vol. 25, No.3, April 1947.
- Alfred Groser
* "Deutschland wegnach Europe", (Deutschland), No. 6, 1998.
- Anthony Sampson
* "The British Dilemma", (News week), No. 49, 1989.
- A.W. Bob Coats (ed.),
* The Development of Economics in Western Europe since 1945, (New York, 2000).
- A.W. Lovett
* "The Unites states and the Schuman plan: A study in French diplomacy 1950-1952", (the Historical Journal), Vol, 39, No. 2, 1996.
- Cameron S. brown
* "turkey in the gulf wars of 1991 and 2003", (Turkish studies), Vol. 8, No. 1, march 2007.
- Carlo Schmid
* "Germany and Europe", (Foreign affairs), Vol. 30, No. 4, July 1952.
- Charles Lane
* "Germany's New Ostpolitik", (Foreign affairs), Vol. 74, No. 6, 1995.
- Clyde V. prestovitz
* "the fight over competitiveness", (Foreign affairs), Vol. 73, No. 4, 1994.
- David Calleo
* "An American skeptic in Europe", (Foreign affairs), Vol. 76, No. 6, 1997.
- David Lawday
* "The odd couple", (The Atlantic Community), Vol. 17, No. 3, 1979.
- Diane B. Kunze
* "The fall of the Dollar order", (Foreign affairs), Vol. 74, No. 4, 1995.
- Dispatch
* "Fact-sheet: European community", Vol. 13, No. 5, 1992.
- ________

* Clintoon in Brussels", Vol. 15, No. 1, 1994.
- Domminique Moisi
* "Chirac of france", (Foreign affairs), Vol. 74, No. 6, 1995.
- Drew Middleton
* "Nato changes direction", (Foreign affairs), Vol. 31, No. 3, April 1953.
- Elizabeth wiskemann
* "Socialism and communism in Italy", (Foreign affairs), Vol. 24, No 3, April 1946.
- Fredrick painton
* "A case of jitters", (Time), Vol. 135, No. 10, 1990.
- George Soros
* "Can Europe work ?", (Foreign affairs), Vol. 75, No. 5, 1996.
- G.F. Eliot
* "Military Organization under the Atlantic pact", (Foreign affairs), Vol. 27, No. 4, July 1949.
- Hans Dietrich Gencher
* "Towards an Overall western strategy", (Foreign affairs), Vol. 61, No 1, 1982.
- Helmot shmidt
* "Apolicy of Reliable Partnership", (Foreign affairs), Vol. 59, No 4, 1981.
- Holger schelister
* "Euro is coming", (Deutschland), No. 6, 1998.
- Jeffrey A. Franke
*"the Exaggerated Death of the Dollar", (Foreign affairs), Vol.74, No. 4, 1995.
- Jeffrey E. Garten
*"Is America abandoning multinational trade", (Foreign affairs), Vol. 74, No. 6, 1995.
- John New house
* "Europe's Rising Regionalism", (Foreign affairs), Vol. 76, No. 1, 1996.
- John Williams
* "The end of marshall plan", (Foreign affairs), Vol. 30, No. 4, July 1947.
- ____________
* "The marshall plan: Half way", (Foreign affairs), Vol. 28, No. 3, April 1950.
- John W. young
* " The Russian and western alliance", (English Historical Review), Vol. 101, No. 401, October 1986.
- Kevin Kelly
* "paradoxes of free trade", (Commonweal), Vol. 121, issue (6), 1994
- Kichi Miyazawa
* "To meet the challenge", (the Atlantic community), Vol. 18, No. 3, 1980.
- Marcos Gonter
* "Die Eu vor der Jahrtausend wende", (Deutschland), No. 6, 1998.
- Maurice Edelman

* "The Council of Europe 1950", (The internatinal affair), Vol.27, No.1, January, 1951.
- Michael Hogan
* "American Marshall Planners and the search for European Neocapitalism", (The American historical review), Vol. 90, No. 1, February 1985.
- Noel Malcolm
* "The case Against Europe", (Foreign affairs), Vol. 74, No. 2, 1995.
- Otograph Lambsdrof
* "Kraftzentren der erltwirts chaft", (Deutschland), No. 6, 1998.
- Paul Johnson
* "the myth of American Isolationism", (Foreign affairs), Vol. 74, No. 3, 1995.

- Paul Reynaud
* "The Unifying Force for Europe", (Foreign affairs), Vol. 28, No. 2, January 1950.
- Peter Champan
* "Europe starts to explore hi-tech future", (European voice), Vol. 5, No. 16, 1999.
- Peter Weiler
* "The United states international labor and the world federation of trade unions), (Diplomatic history), Vol. 5, No. 1, winter 1981.
- Rene Courtin
* "French views in European Union". Translated by Anthea Milles, (the International affairs), Vol. 25, No. 1, January 1949.
- Renee cordos
* "French run to catch Eu freight train", (European voice), Vol. 5, No. 17, 1999.
- Richard Holbrooke
* "America A European Power", (Foreign affairs), Vol. 74, No.2, 1995.
- Robert J. Lieber
* U.S. Middle East policy in the Clinton Second Term", (meria Journal), Vol. [illegible] No. 1, January 1997.
- Robert Komer
* "Looking Ahead", (The Atlantic community), Vol. 17, No. 4, 1980.
- Robert L. Hutchings
* Europe Between the Superpowers, in: The cold war, (New York, n.d).
- Rory Watson
* "Eu accused of "stitch-up" over secrecy", (European voice), Vol. 5, No. 17, 1999.
- Simon Taylor
* "Vets [illegible]", (European voice), Vol. 5, No. 17, 1999.
- Sir Arthur Salter
* "European recovery; Alook ahead". (Foreign affairs), Vol. 27, No. 2, January 1949.
- Stacy May
* "Measuring the Marshall plan", (Foreign affairs), Vol. 26, No. 3, April 1949.

- Stanly Hoffmann
* "Back to Euro-Pessimism", (Foreign affairs), Vol. 76, No. 1, 1997.
- Stephen Woolcock
* "Us-European Trade Relations", (International affairs), Vol. 58, No. 4, 1982.
- Thomas Finlter
* "The European recovery Programme in operation", (The International affairs), Vol. 25, No. 1, January 1949.
- Timothy Carton Ash
* "Germany's choice", (Foreign affairs), Vol. 73, No. 4, 1994.
- Warner Wiedenfeld
* "The Franco-German friendship", (Aussen politik), Vol. 39, 1988.
- Winston Lord
* "A Summary of Western Security", (The Atlantic community), Vol. 19, No. 2, 1981.
- William Langer
* "The mechanism of American foreign policy", (The International affairs), Vol. 24, No. 3, July 1948.
- William Wallace
* "The widening Atlantic", (The Atlantic community), Vol. 18, No. 3, 1980.
- W.L. Givens
* "American's exchange rate addiction", (Foreign affairs), Vol. 74, No. 4, 1995.
- Zbiginiew Brzeziniski
* "The future of yalta", (Foreign affairs), Vol. 63, No. 2, 1984.
- ______________
* "A Geostrateg for Eurasia", (Foreign affairs), Vol. 76, No. 5, 1997.

سادسا: الموسوعات والقواميس

أ-العربية والمعربة

- اسماعيل عبد الفتاح، معجم المصطلحات السياسية والاستراتيجية، العربي للنشر والتوزيع، ط1، (القاهرة، 2008).
- روجر باركنسن، موسوعة الحرب الحديثة، ترجمة: سمير عبد الرحيم الجلبي، ج1، دار المامون، (بغداد، 1990).
- ________، موسوعة الحرب الحديثة، ترجمة: سمير عبدالرحيم الجلبي، ج2، دار المامون، (بغداد، 1990).

- روزنتال يودين، الموسوعة الفلسفية، ترجمة: سمير كرم، مراجعة: صادق جلال العظم وجورج طرابيشي، دار الطليعة للطباعة والنشر، (بيروت، 1974).
- محمد شفيق غربال، الموسوعة العربية الميسرة، دار الشعب ومؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، (القاهرة، د.ت).
- محمد محمود ربيع واسماعيل صبري مقلد، موسوعة العلوم السياسية، (جامعة الكويت، 1993).
- عبدالوهاب الكيالي واخرون، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج1، (بيروت، د.ت).
- ____________، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج2، (بيروت، د.ت).
- ____________، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج3، (بيروت، د.ت).
- ____________، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج4، (بيروت، د.ت).
- ____________، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج5، (بيروت، د.ت).
- ____________، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج6، (بيروت، د.ت).

ب- الاجنبية:

- The new Encyclopedia Britannica, Vol. 5, (U.S.A., 2003).
- William halsey and Louis Shores, Merit students encyclopedia, Vol. 1, Macmillan Educational corporation, (New York, 1979).

جـ-الالكترونية:

- www.ar.wikipedia.org.

سابعا: الصحف والمجلات

أ-العربية

اسم الصحيفة	العدد	مكان الاصدار	التاريخ
جريدة النهار	3098	بيروت	نيسان 151945
جريدة التاخي	4669	بغداد	كانون الثاني 182006
جريدة التاخي	4671	بغداد	كانون الثاني 212006
جريدة التاخي	4672	بغداد	كانون الثاني 222006
جريدة الثورة		بغداد	ايلول 291991
جريدة الجمهورية		بغداد	تموز 81990
جريدة الجمهورية		بغداد	شباط 191992
صحيفة الاهرام		القاهرة	تشرين الثاني 71991
صحيفة الاهرام		القاهرة	تشرين الثاني 211991
صحيفة اخر ساعة	2911	مصر	اب 81990
صحيفة الاسواق		عمان	كانون الاول 291998
صحيفة الحياة		لندن	تشرين الاول 181992
صحيفة الحياة		لندن	تشرين الثاني 21995
صحيفة الحياة		لندن	تشرين الثاني 172001
صحيفة الراي		عمان	شباط 181991
صحيفة الراي		عمان	تشرين الاول 91992
صحيفة الراي		عمان	ايار 311999
صحيفة الراي		عمان	كانون الثاني 292011
صحيفة السفير		امستردام	شباط 281991
صحيفة القدس	9754	فلسطين	تشرين الاول 211996
صحيفة القدس	9757	فلسطين	تشرين الاول 241996
صحيفة اليمامة		السعودية	شباط 7.1991

ب-الاجنبية:

اسم الصحيفة	مكان الاصدار	التاريخ
New york Times		3/4/1990
New york Times		19/10/1990
New york Times		6/12/1993
Le Point Magazine	Paris	18/1/1991
Le Point Magazine	Paris	8/2/1991
Le Monde	Paris	17/1/1991
Le Monde	Paris	31/1/1991
Le Monde	Paris	17/2/1991
Le Monde	Paris	26/2/1991
Le Monde	Paris	28/2/1991
Le Monde	Paris	12/3/1991
Le Monde	Paris	13/7/1991
The Observer	London	18/1/1991
The Sunday Times	London	4/2/1991
The Times	London	19/1/1991
The Times	London	21/1/1991
The Times	London	24/1/1991
The Times	London	31/1/1991
The Times	London	5/2/1991
The Times	London	24/2/1991
The Times	London	25/2/1991
The Times	London	26/2/1991
The Times	London	27/2/1991
Frankfurter Allgemeine zeitumg	Germany	18/1/1991
Frankfurter Allgemeine zeitumg	Germany	20/1/1991
Frankfurter Allgemeine zeitumg	Germany	26/1/1991
Frankfurter Allgemeine zeitumg	Germany	24/1/1991
Frankfurter Allgemeine zeitumg	Germany	26/1/1991
Frankfurter Allgemeine zeitumg	Germany	27/2/1991

جـ-الصحف المنشورة على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت):

-الصحيفة الايطالية الرسمية المنشورة على الموقع الالكتروني:

http://www.normeinrete.it
-17/1/1991
-18/1/1991
-19/1/1991
-29/1/1991
-31/1/1991

ثامنا: محطات الاذاعة والتلفزيون:

- British television, 19/1/1991.
- Europe Radio, 27/1/1991.
- BBC News, 27/1/1991.
- DW-Radio, (Germany), 1/2/1991.
- British Radio, 3/2/1991.
- German television, ZDF channel, 15/12/1991.
- Italian television, Rai Channel, 15/2/1991.
- _______________, 16/2/1991.
- The first French television channel, 26/2/1991.

تاسعا: شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت):

- ازابيل شيفر، "مشروع الشراكة الاور-متوسطية: التعاون الاقتصادي اكثر الجوانب تقدما"، ترجمة عارف حجاج، 2005، على الموقع الالكتروني:
  http://www.dw-world.de
- صخر حبش واخرون، "الموقف الاوروبي اتجاه قضية القدس"، على الموقع الالكتروني:
  http://www.fateh.net
- مكتب المفوضية الاوربية في رام الله وغزة، "نبذة عن العلاقات الاوربية مع فلسطين"، على الموقع الالكتروني:
  http://www.delwbg.ec.europa.eu



دار غيداء للنشر والتوزيع

تلاع العلي - شارع الملكة رانيا العبدالله
مجمع العساف التجاري - الطابق الأول
تلفاكس : 5353402 6 962+
خلــوي : 95667143 7 962+
ص.ب : 520946 عمان 11152 الأردن
E-mail: darghidaa@gmail.com

